

جمال حمدان

الجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى



دراسة في الجغرافيا السياسية



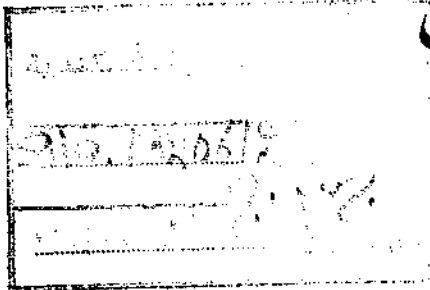


الجمهورية العربية
الليبية الشعبية الاشتراكية
دراسة في الجغرافيا السياسية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١٣٤٤

جمال حمدان



٩/٥/١٣٢

٥٦/٢

٥٦/٢

ج

الجمهورية العربية

الليبية الشعبية الاشتراكية

دراسة في الجغرافيا السياسية

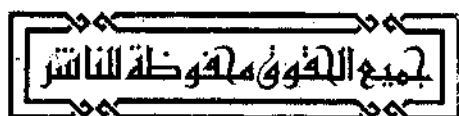
الجغرافيا السياسية

١٩٩٦

Belem - 1996

مكتبة مدبولي

١ ميدان طلعت حوت - القاهرة - ت. ٥٧٥٦٤٩١٠



MADBOULI BOOKSHOP

مكتبة مطبول

٦ ميكنان طلعت حرب - القاهرة - ت ٥٧٥٦٤٩١ : 5756421 Talat Harb SQ. Tel. :

فهرس

٧	مقدمة
---	------------

الباب الأول

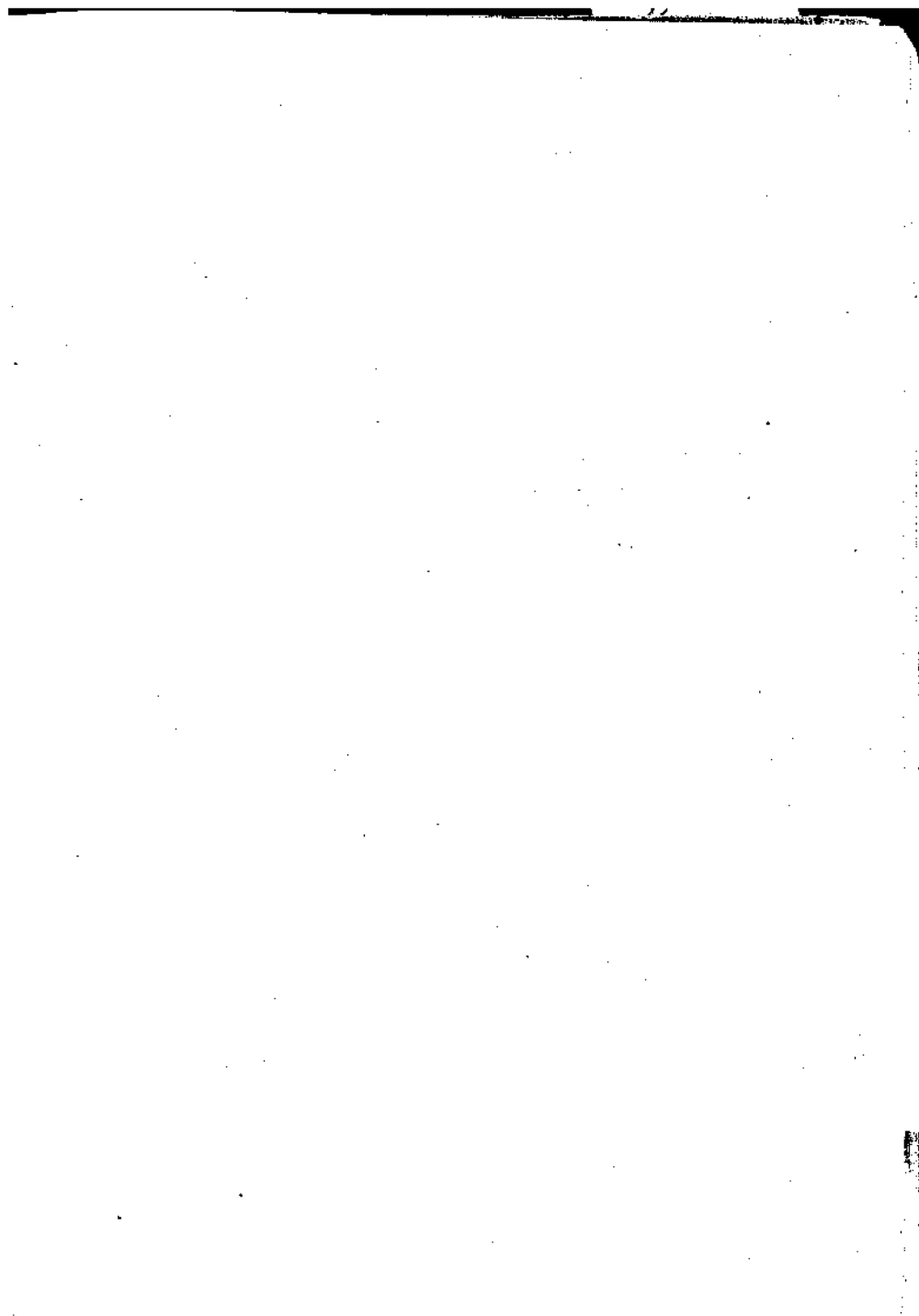
التطور الجيوبولتيكى

١٩	الفصل الأول - الجغرافيا السياسية التاريخية
٤٣	الفصل الثانى - الاستعمار الإيطالى
٧٥	الفصل الثالث - ليبيا المستقلة

الباب الثانى

خليل القوة

٩٧	الفصل الرابع - الوطن السياسى والحدود
١٣٤	الفصل الخامس - الموقع، التوجيه، والحجم
١٥٧	الفصل السادس - العمران والأساس الطبيعى
١٩٤	الفصل السابع - التجانس البشرى
٢١٢	الفصل الثامن - القوة الاقتصادية
٢٦٤	الفصل التاسع - ليبيا والوحدة
٢٩٦	المراجع
٣٠٦	الملاحق



تقديم

انطلاقاً من إيمان جمال حمدان بوطنه العربى، ومن عرويته الصادقة التى كرّس حياته لها، جاءت هذه الدراسة عن «ليبيا» استكمالاً للسلسلة التى كان ينوى إصدارها لدراسة شخصية الدول العربية كل على حدة، وذلك فى آن واحد مع كتابته لموسوعته الفذة «شخصية مصر». وقد بدأ هذه الدراسة عن الأردن، وبعدة مقالات عن العراق والسودان وغيرها. وقد استرعت ظاهرة ليبيا الثورة انتباهه. بعد أن أصبحت ظاهرة سياسية بارزة فى العالم العربى المعاصر، فاختصها بهذا الكتاب القيم.

وقد أولى جمال عناية خاصة فى دراساته لوطننا العربى عامة، ومصر خاصة ولعالمنا الإسلامى من حولها. وقد أعرب العلماء والباحثون عن فرحهم بنشر كتابه عن الجمهورية العربية الليبية (الجمهورية العربية الليبية حالياً) هادفاً بذلك إلى نشر الوعي بحقائق الجغرافية السياسية فى وقت عمّ فيه حديث العواطف والشعارات { وفى ذلك يقول الأستاذ الدكتور أحمد صدقى الدجاني فى مقاله عن جمال حمدان ورؤاه المستقبلية: «وأذكر أنني قررت هذا الكتاب على طلابى فى الجامعة الليبية بطرابلس عام ١٩٧٢، فعلم بذلك المؤلف ورغب إلى الناشر أن يلقاني وكنيت كتبت قبل ذلك معرّفاً بكتابه العالم الإسلامى اليوم». وهكذا سعدت بأن أزوره فى صومعته وتبادل حديثاً غنياً، وقد قدم لى نسخة من كتابه الذى صدر آنذاك فى «النظائر الجغرافية بين أوروبا وآسيا» بإهداء كريم يكشف عن خط جميل ونفس

كريمة ، جاء ذلك فى رثائه لأخى جمال عندما نوفى فى حادث أليم فى شهر إبريل من عام ١٩٩٣ .

وقد تشكل برنامج دراسته فى كتابه عن ليبيا بطريقة تلقائية وبصورة انسيابية مطردة. حشد فيها المفاهيم والمنطلقات المنهجية الأساسية التى حصرها فى بابين اثنين. الأول منهما انصب على تتبع التاريخ فى الماضى البعيد والقريب تحت عنوان التطور الجيوبوليتيكي، والثانى يتفرغ لليبيا المعاصرة ليؤلف صلب الدراسة وسوادها الأعظم. ووضع له عنوانا معبرا هو تحليل القوة. وقد بدأ الباب الأول بفصل فى الجغرافيا السياسية التاريخية. استعرض فيه الخريطة السياسية لليبيا وضوابطها وتغيراتها وثوابتها عبر التاريخ القديم والوسيط. ثم تناول فترة الاستعمار الإيطالى الحديث فى الفصل الثانى، وتلاه بفصل ثالث عن ليبيا المستقلة تمحور حول تتبع التطورات الجيوبوليتيكية الأساسية والقاعدية التى خاضتها ليبيا منذ التحرير والاستقلال حتى تاريخ كتابته لهذه الدراسة. وهو فصل يعتبر بمثابة تمهيد للباب الثانى، الذى بدأ عن الوطن السياسى والحدود السياسية، وأردفه بفصل آخر نظر فيه إلى ليبيا من الخارج ثم تطرق فى باب أخير إلى دراسة السكان والعمران مركزا على نمط توزيع السكان، مع استكشاف الحلول العلمية الممكنة والواجبة لعلاج ما قد تكشف عنه هذه الجوانب من أوجه ضعف أو قصور. وقد استكمل هذا الفصل بفصل آخر عن التجانس البشرى والتكامل الذى فرضه الاقتصاد الإقليمى وانتقال ليبيا من المجتمع الرعوى أساسا إلى مجتمع البترول والمدن.

وانتقل بعد ذلك إلى دراسة متعمقة لقوة ليبيا الاقتصادية مع عقد دراسة متكاملة لسلعة البترول الاستراتيجية ذات المغزى السياسى المباشر. وكان حسن الختام هو الفصل الذى أفردته عن ليبيا والوحدة بعد أن أصبح لليبيا الثورة بعدا وحدويا. حاسما وقوميا.

ولقد طرأت على ليبيا منذ كتابة هذا الكتاب الجليل والأصيل فى مادته، عدة تطورات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، رأينا استكمالا للفائدة أن نخصص لها ملحقا موجزا لكى يعطى للقارئ فكرة شاملة عن هذه التطورات وما نشأ عنها من أوضاع وهياكل وما تمخضت عنه من سياسات ومواقف جديدة. وقد احتفظنا بالعنوان الأصيل للكتاب مع إضافة اسم ليبيا الرسمى الجديد، ووضعه بين قوسين.

والله ولى التوفيق وهو حسبي ونعم الوكيل.

دكتور عبد الحميد صالح حمدان

مقدمة

«الظاهرة الليبية»، كما يسمى البعض ليبيا البترول والثورة، ظاهرة سياسية بارزة في عالمنا العربى المعاصر، جديدة بأن تسترعى انتباه الباحثين والمفكرين العرب وغير العرب، مثلما فرضت نفسها على المواطن العربى والعالمى العاديين. فهذه الدولة القديمة الحديثة، التى تحولت بالبترول من «صندوق من الرمال» إلى «صندوق من الذهب»، والتى حولتها الثورة من «فراغ قوة» أو شبه فراغ إلى دولة موجهة سياسيا تلعب دورا طليعيا مرموقا فى الدائرة العربية، كيف أتيج لها هذا الدور القومى البارز؟ وكيف أصبحت تلك الخلية التقدمية الوحيدة النشطة؟ هذه الدولة الفتية الصغيرة، الحديثة العهد بالثورة بل بالاستقلال، إن لم نقل بكيان الدولة ذاته، كيف وأنى لها هذا الموقع المتقدم حتى على مستوى العالم الثالث جميعا؟ ثم ما هو الدور العربى الأمثل المؤهلة له بالجغرافيا والتاريخ؟

ولقد تجاوزت ليبيا الثورة بالتأكيد مرحلة البحث عن دورها العربى، وهى الآن توظف كل طاقتها وإمكاناتها فى خدمة قضية المصير. ولكن - كما نعتقد - يبقى على المثقفين والعلماء مهمة تنظيم هذا الدور وتقنيته علميا وتأسيس إطاره الفكرى موضوعا. ونأمل أن يكون هذا الكتاب الذى نقدم اليوم - مساهمة فى وضع الأساس العلمى لدور ليبيا الجديدة، وما كان منه وما يمكن أن يكون، أبعاده واتجاهاته، قواعده وضوابطه، أمكانياته ومستقبله، ولكن أيضاً. حدوده ومشكلاته.. الخ.

والجغرافيا السياسية من غير شك هي ذلك الفرع من العلم الذى يحلل الجوهر الكامن والدفين فى كيان الدولة، ويمارس التشريح الموضوعى للجسم السياسى، من الجلد إلى العظم وحتى النخاع، دون أن يقنع بدراسة الظواهرات السطحية أو العابرة أو الأعراض العارضة مهما بدت مثيرة أو طاغية إلى حين. فهو لا يكتفى بالتسجيل التاريخى المجرد. أو مجرد الوصف التوثيقى المرسوم، كما يرفض أن يضيع فى تيه الأحداث الجارية، أو أسماء أو أفعال الأشخاص، وإن اعتمد دائما على أقدم دراسات التاريخ وقوانينه، وأفاد باستمرار من آخر خبر فى الأحداث اليومية.

فالجغرافيا السياسية هي أساسا العلم الذى يضع الدولة فى إطارها الطبيعى الباقى، ويردها إلى أصولها الجغرافية الدائمة الوثيقة، يحقق أساسها الطبيعى، ويرصد الثوابت والمتغيرات على أطول مدى ممكن فى توجيهها وعلاقاتها، ثم يحدد نقط القوة والضعف الكامنة أو الظاهرة فى وجودها السياسى ومواطن الخطر أو الخطأ فى هيكلها الجيوبوليتكى. إنها باختصار العلم الذى يضع الدولة ككائن حى فى ميزان حساس، كما هو دفين وتحت مجهر موضوعى متجرد، ليقيس وزنها السياسى وموقعها فى عالم السياسة ووقعها عليه محليا وإقليميا ودوليا.

وفى عصر الثورة العالمية وثورات الشعوب، عصر تصفية الإمبراطورية والانتقال من الاستعمار إلى التحرير، والانقلابات الجذرية فى سياسات الاستراتيجية العالمية، كان طبيعيا جدا أن تبرز الجغرافيا السياسية بين

الدراسات الجغرافية لتحتل مكانا ومكانة خاصين للغاية. ففي فترة وجيزة مكثفة ومفعمة إلى أقصى حد، شهد العالم تخرير المدايريات، وانبثاق العالم الثالث وتفجر القومية العربية، كما عرف أخطر الانقلابات التاريخية في موازين القوة في العالم. بالانتقال من العصر التقليدي إلى العصر النووي، وهى انقلابات وضعت معادلات جديدة لاستراتيجية السياسة الدولية، ورسمت خريطة جديدة تماما لتوزيع القوة والقوى العالمية. وكان حتما أن تنطلق الجغرافيا لتلحق بهذه التطورات وتلاحقها بالبحث والدراسة. ومن الحق أن يقال بوجه عام إن الجغرافيا السياسية قد ارتفعت إلى مستوى مسؤوليتها الجديدة هذه، فبنت أصولياتها وطورت مناهجها وأصبحت تعايش الأحداث والقضايا وتساهم في صنع العلم السياسى الرصين، حتى صارت خلية حية ووحدة متقدمة في مجال النشاطات الجغرافية المتعددة.

والجغرافيا السياسية، إذا أردنا تعريفا جامعاً مانعاً، هى فى التحليل الأخير «تحليل للقوة power analysis» كما يحدد هارتشورن^(١). الهدف دائما هو أن نصل إلى تقييم للقوة السياسية، للوزن السياسى للدولة، بكل ما يعنى هذا، وما يفترض من تحليل لتركيبها وتكوينها وخصائصها ومعطياتها، طبيعيا وبشريا، مواردها، إنتاجها، مشاكلها وعقباتها، وكذلك أهدافها ومثلها.. إلخ، باختصار: كل ما يؤثر على قوتها ويساهم أو يحد من ثقلها.

1- R. Hartshorne, Political Geography, in : American Geography, Inventory & Prospect, ed. Preston James and Clarence Jones, Syracuse, 1954, P. 177.

وحتى جيل مضى فقط، كانت «الحدود فى الخارج والأقليات فى الداخل» هى تقريبا معظم محتوى الجغرافيا السياسية. ولكن ما أبعد هذه النظرة الجزئية المبسرة عن النظرة التكاملية للمادة اليوم. كذلك كانت هناك مدرسة أخرى تربط الجغرافيا السياسية بالجغرافيا الاقتصادية. ولا شك أن هناك ارتباطا وثيقا بينهما، غير أنه ليس بأوثق مما بين السياسية وسائر فروع الجغرافيا عامة. والحق الجغرافيا السياسية بالاقتصادية إنما يترك جوهر المادة باهتا، بينما نحن بحاجة ماسة إلى «جغرافيا سياسية أكثر سياسية» كما عبر روبنسون أخيراً.

وعلى أساس من تعريف هارتشورن المركز والشاقب، يتحدد لنا بسهولة محتوى المادة ومضمونها. ولعل أحداً لم يوضح هذا بدوره مثلما وضحه فان الكنبرج حين قال. إنه - فيما عدا وجهة النظر - أقرب شيء إلى الجغرافيا الإقليمية^(١). فالجغرافيا السياسية تتناول كل عنصر أو عامل جغرافى تعرض ، الجغرافيا الإقليمية عادة، لتتري ما عسى قد يكون له من تأثير على الوزن سياسى للدولة، أو مدى تحديده لمصلحة القوة فيها وعلاقته بها.

فالاختلاف، وهو جوهرى جداً بالطبع، إنما هو فى وجهة النظر : إقليمية تنشأ «التباين الأرضى»، والسياسية تسعى إلى «تحليل القوة». الأولى من ثم تركيبية، حيث الثانية وظيفية أساسا. الأولى سردية شاملة،

1- S. Van Valkenburg, Elements of Political Geography, N.Y., 1940, 6-10.

ولكن الثانية انتخاية تخديدية بصرامة. أو فى عبارة موجزة، الإقليمية «تقويم البلدان»، نكاد نقول بالمفهوم العربى الوسيط للتسمية، وإن يكن فى معنى علمى عصرى حديث بطبيعة الحال. أما السياسية فهى بالدقة «تقييم البلدان»، بمعنى وزننا لتقييم قوتها وقياسها لتحديد قيمتها السياسية.

من هذه المفاهيم والمنطلقات المنهجية الأساسية، يتشكل برنامج الدراسة الحالية تلقائياً، وبصورة انسيابية مطردة. فالعمل يقع أولاً فى بابين، الباب الأول للنتبع التاريخى فى الماضى البعيد والقريب، تحت عنوان التطور الجيوبوليتيكى. والباب الثانى يتفرغ لليبيا المعصرة ليؤلف صلب الدراسة وسوادها الأعظم، وعنوانه تحليل القوة.

فيبدأ الباب الأول بفصل الجغرافيا السياسية التاريخية، التى هى البعد التاريخى من الجغرافيا السياسية، يمثل ما تعد الجانب السياسى من الجغرافيا التاريخية. وهذه بدورها ليست ببساطة إلا جغرافية الماضى الكاملة، أو كما وضعها البعض «جغرافية الحاضر الذى كان». فنستعرض فى هذا الفصل الخريطة السياسية وضوابطها وتغيراتها وثوابتها عبر التاريخ القديم والوسيط، وذلك كشريط متصل من تتابع اللاندسكيپ السياسى.

فى الفصل الثانى ننتقل إلى فترة زمنية محدودة للغاية، ولكنها مكثفة، فترة الاستعمار الإيطالى الحديث، لتركز البؤرة عليه كعينة من جغرافية الاستعمار إلى أن نسختها جغرافية التحرير. وطبيعى فإن هذا الجزء من

الدراسة يبدأ بالدوافع الاستعمارية ولعبة القوى، يم بزحف الاستعمار واستراتيجيته، ثم يتقدم ليحلل أغراضه وطبيعته ووسائله ويتتبع دورته حتى ينتهى إلى تقييمه قبل دفته.

والفصل الثالث والأخير فى هذا الباب يقصر نفسه هو الآخر على قطاع زمنى قصير جداً، وإن يكن النقيض المباشر للقطاع السابق. فليبيا المستقلة هى مدار هذا الفصل، ومحوره هو تتبع التطورات الجيوبوليتيكية الأساسية والقاعدية التى خاضتها ليبيا منذ التحرير والاستقلال حتى الوقت الحالى ، لا للتحليل التفصيلى العميق، ولكن أساسا كمقدمة عريضة متكاملة وتمهيد تطورى شامل للدراسة التفصيلية الأصولية المعاصرة التى تدور حولها فصول الباب الثانى جميعاً.

هذا الباب هو تحليل للقوة، يبدأ بفصل عن الوطن السياسى والحدود السياسية. فمن الطبيعى أن ننظر أولاً إلى رقعة الدولة كما انبثقت تاريخياً، وأن نتابع نموها التاريخى إلى أن تستكمل حدودها كوطن سياسى. ويعنينا فى هذا السياق أن نسبر أغوار الكيان الطبيعى الذى تمثله الدولة، ومدى قوة ومنطقية وجودها ككائن سياسى مستقل وإلى أى حد يعد انبثاقاً طبيعياً، أو مجرد فرض أو صدفة تاريخية.... الخ فإذا ما اكتملت لنا هذه الصورة، أصبحنا بحيث نستطيع أن نحدد ونحلل حدودها السياسية بدقة وتفصيل. وهنا نتتبع فى البداية ظهور الحدود السياسية بالمعنى الحديث، والقوى والضوابط والضواغط التى شكلتها، ثم نحدد خصائصها وسماتها العامة. وبعدها ندور دورة تحليلية تامة مع الحدود الليبية نتحسس مواطن الخطر الاستراتيجى، أو

القوة والضعف فيها بالتفصيل المناسب.

فى الفصل الخامس ننظر إلى ليبيا «من الخارج» أيضا، ولكننا نزداد اقترابا من محتواها الداخلى. فنتوقف أولا عند الموقع السياسى لكى نعرف على مدى قيمته وقوته وأخطاره، وعلى تأثيره على مصير ليبيا وكيانها عموما، وكذلك على توجيهه لها جغرافيا وتاريخيا. ومن الموقع نتقدم إلى المساحة السياسية نعرف على ملامحها وأبعادها وجوانب القوة والضعف فيها كذلك. وهذه بدورها تقودنا إلى دراسة السكان، حجم السكان الكلى. كما يتحدد بموارد الرقعة والمساحة، وكما يحدد هو الوزن السياسى للدولة إن تطفيفا أو تكثيفا أو غير ذلك.

والموضوع الأخير، السكان، يؤدى بنا منطقيا إلى الجانب التفصيلى أو «الداخلى» منه، وهو العمران. هنا ندخل إلى قلب الخريطة، قلب الدولة، نضيق البؤرة والرؤية لتركز على نمط توزيع السكان داخل الرقعة السياسية وعلى الأساس الطبيعى الصلب الذى يرقد تحته. فنعالج المعمور من حيث شكله وموقعه وتركيبه، ثم آثار ذلك كله على التماسك (أو التفكك) الجغرافى داخل الوطن، والمشاكل السياسية المباشرة وغير المباشرة التى تترتب على هذا الهيكل البشرى المعطى، وإلى أى حد تعتبر من مقومات الوحدة الوطنية أو معوقاتهما، ومدى انعكاسها على صلابة النسيج السياسى للدولة.. ألخ. وذلك وفى كل الحالات مع استكشاف الحلول الممكنة والواجبة لعلاج ما عسى قد تكشف عنه هذه الجوانب من ضعف أو قصور.

ونقلنا هذا الموضوع تلقائيا إلى الوجه الآخر والمكمل له، وهو التجانس

البشرى، الذى - كما يتفق فى حالة ليبيا - يكاد يكون نقيض مدار الفصل السابق غن التفكير الطبيعى، وبعد بالفعل مصلا مضادا له من الناحية السياسية، بحيث يكاد يحيده. إن لم يجب نتائجه. والتجانس البشرى، نقطة القوة الثمينة فى الكيان الليبى، يدور حول ثلاثية الجنس واللغة والدين، ثم ينتقل منها إلى ثنائية الاقتصاد والمجتمع. فنحلل فى الأولى الأصول الجنسية ووحدة السلالات، وتطور اللغة والعقيدة كعوامل. لاحمة فى الوجود السياسى. وفى الثانية ندرس التكامل الذى يفرضه الاقتصاد الإقليمى، ثم التجانس الذى يربن على المجتمع الليبى، حين كان رعويا قبليا أساسا، وكما ينتقل حاليا إلى مجتمع بترول ومدن فى الدرجة الأولى.

الفصل التالى، الثامن، عن القوة الاقتصادية. فبعد أن فرغنا من الأرض والناس، ومن السكان والاجتماع، تأتى جغرافية الموارد والإنتاج، أى الأساس المادى المباشر للقوة السياسية. فنعرض أولا للأساس الطبيعى للدولة كما رسمته الجغرافيا وأرسته يد الطبيعة. ومنه نتقدم إلى الاقتصاد الليبى القديم، اقتصاد الرعى والزراعة والكفاية المعاشية. ونفرغ بسرعة من هذا الاقتصاد التقليدى المتواضع والمتنحى، لتتفرغ للصعب الجديد والحساس فى الاقتصاد الليبى، وهو البترول. وهنا قد عقدنا دراسة متكاملة لهذه السلعة الاستراتيجية ذات المغزى السياسى المباشر. فعرضنا للإنتاج نموا وتطورا، وأوردنا قيمته المادية المباشرة فى صيغة مالية من الدخل القومى والعائدات، كما حللنا صراع الشركات من حوله، ثم سوقه الأساسية ونقط قوته فى تلك السوق. وعن الاحتياطى والرصيد، تعرضنا لمستقبل البترول الليبى ومحمولات هذا المستقبل السياسية. وختمنا الدراسة بمناقشة الدور السياسى للبترول، فى

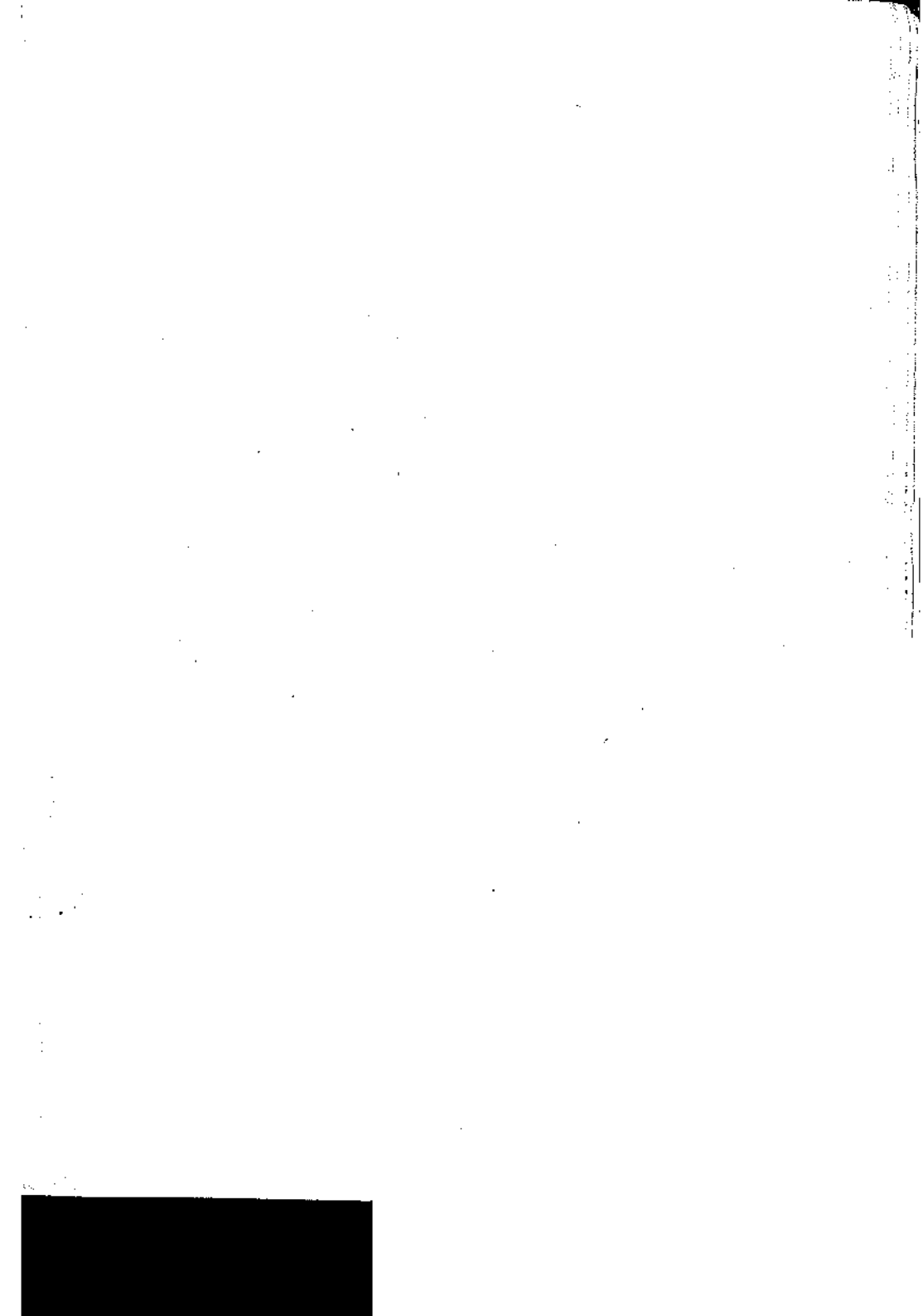
الاستعمار والتحرير، فى حساب القوة الوطنية والقوة القومية، وفى تطور الدولة الجيوبوليتيكي ذاته.. الخ.

وأخيرا نصل إلى الفصل الختامى فى الكتاب، وهو عن ليبيا والوحدة. لقد غطينا كل الكيان السياسى الليبى من الداخل والخارج، عبر الماضى وفى الحاضر، بالدراسة الأصولية المنهجية فصلا بعد فصل. ولكن، وقد أصبح لليبيا بعد وحدودى حاسم ومثير، أصبحت به عضوا فى أكثر من كيان سياسى أكبر، لابد من دراسة شاملة لليبيا فى الوحدة أو للوحدة مع ليبيا، تغطى الموضوع، وتتوج الدراسة جميعا. من هنا يبدأ الفصل بتحليل اتحاد الجمهوريات العربية وهيكله الجيوبوليتيكي، ثم ينتقل منه إلى مناقشة معمقة نوعا للدولة الوحدة الليبية - المصرية المعلنة، أسسها، مغزاها، مشاكلها، تخطيطها، فضلا عن موقع ليبيا منها ودورها فيها.

وكما يتوقع القارئ، والوحدة الليبية - المصرية لم تزل بعد مشروعا قيد التنفيذ والتحقيق، فإن الحديث عن الوحدة إن بدأ دراسة فى التحليل السياسى فهو ينتهى بالضرورة كدراسة فى التخطيط السياسى، فى هذه الحالة كدراسة فى الجغرافيا التطبيقية السياسية بالتحديد. لذلك تثير المناقشة عددا من القضايا الأساسية والمبدئية فى دعوة الوحدة وفلسفتها ككل، ونحاول أن نتصدى لها فى هذا الإطار الاستراتيجى الأوسع والأشمل. وهى إذ تطرح بعض المقترحات التخطيطية والآراء الاجتهادية، فإنما بأمل أن تأتى هذه الوحدة راسخة ناجحة وواعدة بقدر ما يعلق عليها كل قومى عربى من أمل شاق وقدر ما يرجو لها من توفيق وانطلاق.

الباب الأول

التطور الجيوبوليتيكي



الفصل الأول

الجغرافيا السياسية التاريخية

من الضروري، كما هو من المفيد، أن نتتبع الخطوط العريضة الرئيسية في تاريخ ليبيا القديم والوسيط، وكذلك الحديث قبل أن نصل إلى الخريطة المعاصرة. وبعيننا في هذه الدراسة الجغرافية أن نتتبع حلقات السلسلة لاكدراما في الزمان، وأنما أساسا كاستراتيجية في المكان، بحيث ترسم لنا خريطة القوة وتوزع التشكيلات السياسية عبر العصور داخل ليبيا وحولها. ومن مجموع هذه التوزيعات المتغيرة والتوازنات المتتابة نستطيع في النهاية أن نخرج بالمبادئ والضوابط الأساسية التي حددت مصير ليبيا السياسي القديم وشكلت كيائها التاريخي.

العصور القديمة

مصر القديمة

أول الاتصالات الخارجية كانت مع مصر الفرعونية، على الأقل منذ بداية تاريخ الأسرات. فقد كانت غارات القبائل الليبية على غرب الدلتا لا تنقطع منذ فجر التاريخ، وهي لا تعدو في جوهرها أن تكون مظهرا للعلاقات المألوفة بين الرعاة والزراع، أو بين الرمل والطين. ثمة مثلا كان المشويش Meshwesh والنامحو Tamehu والتحنو Tehenu والريمو أو الليبو Lebu⁽¹⁾ Rehu.

1- J.H. Breasted, A History of Egypt, Lond., 1948, P. 27, 32.

وفى وجه هذه الغارات المتلاحقة تواترت الحملات المصرية المضادة التى كانت تتوغل بعيدا داخل برقة وتخضعها عادة، ويبدو أن بعض هذه الحملات وصلت أحيانا إلى أعماق الصحراء الداخلية وواحاتها، حيث تشير إليها السجلات المصرية باسم شعب الواوات^(١). ولا يكاد يخلو تاريخ أى من الفراعنة الكبار من مثل هذه الحملات. على أن من الواضح أنها لم تكن استعمارا إمبراطوريا، بقدر ما كانت غزوا دفاعيا أو حربا وقائية فى الأعم الأغلب .

الاستعمار الفينيقي

وبينما اقتصر النفوذ الفرعوني تقليديا على برقة أساسا، ظهر النفوذ الفينيقي فى طرابلس حوالى سنة ١٠٠٠ ق . م . وكشأنه عادة، كان الاستعمار الفينيقي استعمار تجار ومحطات تجارية ، وملاحين ومحطات بحرية.^(٢) ولهذا اقتصر على الساحل أساسا، وفيه انتشر بين عدة مدن، حوالى العشر، منها سيرت وماكوما وكراكس، ولكن أهمها كانت المدن الثلاث لبتيس (لبتيس ماجنا، أو الخمس حاليا) وأويا (طرابلس الحالية) وصبراته . ومن هذه الثلاثية استمدت طرابلس أسماها (Tripolis = المدن الثلاث) .

وقد كانت طرابلس الفينيقية حلقة الاتصال التجارى بين قوافل الصحراء

١- محمد عوض محمد، الشعوب والسلالات الأفريقية، القاهرة، ١٩٦٥، ص ٢٩٧.

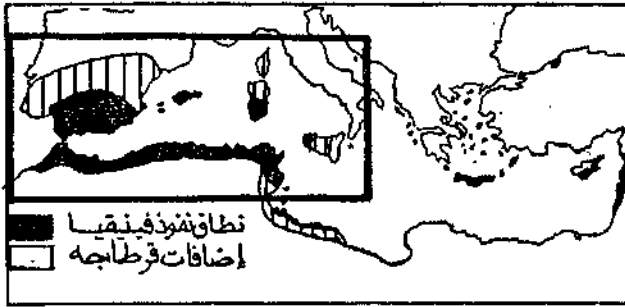
2- J. Fairgrieve, Geography and World Power, Lond., 1941, P.68-70.

البربرية عن طريق غدامس وبين قوافل البحر الفينيقيّة . وبالتدريج تزايدت أعداد الفينيقيين، كما اختلطوا باللبيين. على أن مستعمرة طرابلس الفينيقيّة لم تلبث في القرن ٦ ق . م أن ضمتها إليها المستعمرة الفينيقيّة الكبرى في قرطاجة، بحيث أصبحت امتدادا لإمبراطوريتهم العظيمة في تونس. والسبب نفسه تحولت طرق القوافل عن طرابلس إلى قرطاجة، ففقدت الأولى بذلك قوتها الاقتصادية مثلما قد فقدت قوتها السياسيّة .

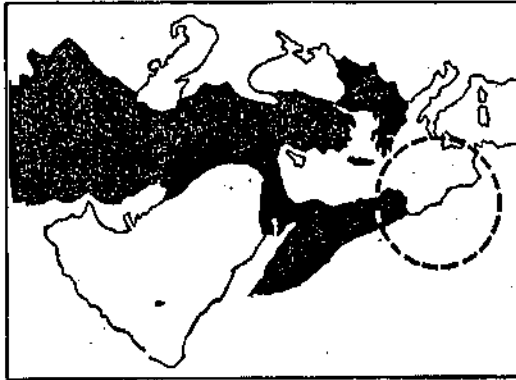
الاستعمار الإغريقي

وفي القرن ٧ ق . م أي في وقت معاصر تقريبا «لقرطاجة» طرابلس، بدأ الاستعمار الإغريقي يتجه بدوره إلى برقة ويتركز فيها . وكاستعمار بحري نموذجي، فإن الاستعمار الإغريقي جاء ساحليا في الأساس هو الآخر، إلا أنه كان استعمارا استيطانيا بدرجة أكبر من الاستعمار الفينيقي، ولهذا فقد تدفقت أعداد كبيرة من اليونانيين، استقروا واختلطوا باللبيين إلى حد بعيد، وربما ذاب بعضهم في تكوينهم في النهاية. ولكن خطر تزايد توطنهم كثيرا ما أدى إلى تصادمهم مع السكان الوطنيين .

وقد أتى المستعمرون - المعمرون الإغريق غالبا من يوانان الجزر، خاصة تيرا . وكانت جزيرة ساحلية أيضاً إزاء خليج البومبة هي موطىء أقدامهم الأول، الذي قفروا منه إلى الساحل حيث تميمى الحالالية. وعلى الساحل،



شكل ١ - الاستعمار الفينيقي والقرطاجي. اقتصر على التابع على طرابلس دون برقة. مثل مبكر لظاهرة الانقسام السياسي أو الثنائية السياسية



شكل ٢ - إمبراطورية الاسكندر. تضم - امتدادا لمصر - برقة دون طرابلس لاحظ الدائرة.

اتجه زحفهم وتوسعهم باستمرار من الشرق إلى الغرب: أولا إلى ثنائية قيرينة (سيرين، الشحات حاليا) في الداخل، ومينائها أبو اللونيا (سوسة) على الساحل، ثم بعد ذلك جنوبا غربا إلى ثنائية بركة (المرج حاليا) في الداخل ومينائها طوكره على الساحل، وأخيرا إلى ميناء يوسفريديس أو برنيس (بنغازي الآن) في الجنوب^(١). ولقد كانت أكبر وأبرز هذه المدن هي قيرينة ثم بركة، ولعله ليس صدفة أن استمدت برقة كلها اسمها الإغريقي من الأولى (سيرينايا، سيرين)، ثم العربي بعد ذلك من تحريف الثانية (بركة، برقة).

وكما هي القاعدة العامة في الاستعمار الإغريقي، واضح هنا على الفور الطابع المدني الأساسي، كما كانت كل مدينة تعد وحدة سياسية مستقلة. على أن «دول المدن» هذه كانت تدخل مع بعضها البعض عادة في اتحاد كونفيدر إلى ضعيف، فكانت «المدن الخمس» Pentapolis هي قاعدة التنظيم السياسي العريض في سيرينايا الإغريقية.

وإذا كانت ليبيا بهذا قد اقتسمت بين النفوذ الإغريقي في برقة والقرطاجي (الفينيقي) في طرابلس، فقد أدى التوسع القرطاجي المتمدد حتى خليج سيرت إلى الصدام بينهما في منطقة التخوم، إلى أن حددت بخط معين عند تلال فيلاينوس الشهيرة. ولكن الصراع الأكبر إنما دار مع القوى

1- Xavier de Planhol, *Fondements Géographiques de l'Histoire de l'Issiam*, Paris, 1968, P. 126-7;
W. G. East, *An Historical Geography of Europe*, Lond., 1950, P. 19-20.

الخارجية التي تعرض لها وشيكا النفوذان كلاهما في المنطقتين .

فمن ناحية ضم الاسكندر برقة إلى مصر بعد غزوه لها، لتصبح بعد ذلك دائماً وتحت البطالسة ملحقاً إقليمياً للمدينة الكبرى الإسكندرية التي تقف جغرافياً على رأس المثلث المسحوب الذي يشمل أقليم سيرينايا ومرمرىكا. ومن ناحية أخرى فإن الصراع بين روما وقرطاج وسقوط الأخيرة فيه أدى إلى انتقال طرابلس إلى النفوذ الرومانى. وبهذا عادت ليبيا فاقسمت مرة أخرى، ولكن بين اليونان والرومان هذه المرة: برقة فى الإمبراطورية الإغريقية المرتكزة فى قاعدة مصر البطلمية، وطرابلس فى الإمبراطورية الرومانية المرتكزة على قاعدة تونس القرطاجية.

الاستعمار الرومانى

على أن هذا الاقتسام لم يدم طويلاً، إذ لما سقطت الإمبراطورية اليونانية بكاملها لروما، أصبحت برقة كطرابلس خاضعة للنفوذ الرومانى الواحد. وكانت هذه أول مرة تتوحدان فيها سياسياً، وإن يكن ذلك فى ظل الاستعمار. كذلك فقد كانت تلك أول مرة تلحق فيها فزان بطرابلس وبرقة، وبذلك تتوحد ليبيا كلها فى إطار سياسى واحد. ففى وجه غارات «الجنوبيين» المتكررة، بما فيهم شعب الجارامنت، Garamantes، اضطبر الرومان إلى التوغل فى قلب الصحراء بعربابتهم وطرقهم الشهيرة. فبعد أن كانت «التخوم الرومانية R. Limes» تنتهى عادة عند النطاق الاستبسى أو

شبه الصحراوي في ظهير طرابلس، يتجاوز الرومان أخيرا وعبروا خط الجبال الوسطى إلى حدود حوض فزان الشمالية عند واحة جarama قاعدة الجارامانت Garama (جرما الحالية)، ثم دخلوا الحوض نفسه وأخضعوه وضموه إلى الإمبراطورية^(١).

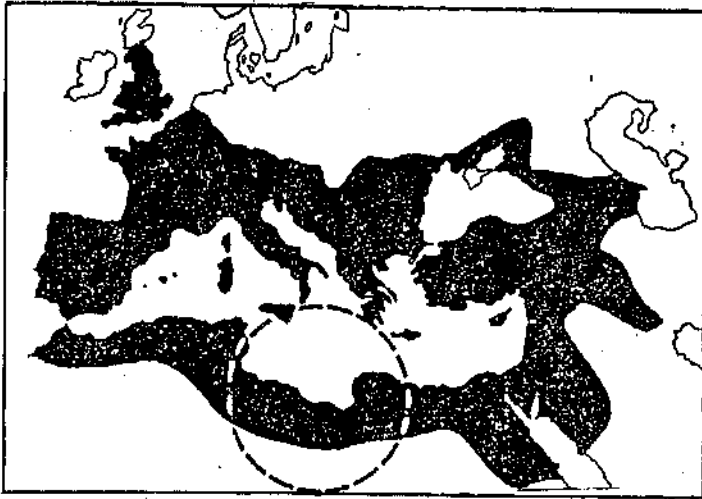
ومن الواضح أن الاستعمار الروماني هنا، شأنه شأن الإمبراطورية عامة، كان استعمارا عسكريا، استعمارا استراتيجيا في الدرجة الأولى. كذلك ولذلك كان استعمارا إقليميا شاملا، لا مجرد استعمار ساحلي كمن سبقوه^(٢). فكان أول من تجاوز النطاق الساحلي وتوغل في الداخل الصحراوي، ومن ثم أول من وحد ليبيا بمعظم تخومها الحالية تقريبا .

وإذا كانت وحدة ليبيا الإقليمية ، بهذا المعنى التقريبي جدا، قد استمرت نحو خمسة قرون في ظل الإمبراطورية الرومانية من القرن الأول ق. م إلى الرابع الميلادي، فإن من الطريف أنها عادت مرة أخرى فاقسمت حين انقسمت هذه الإمبراطورية إلى روما وبيزنطة. فقد أصبحت برقة من نصيب الإمبراطورية الرومانية الشرقية، بينما آلت طرابلس إلى مجال الإمبراطورية الغربية .

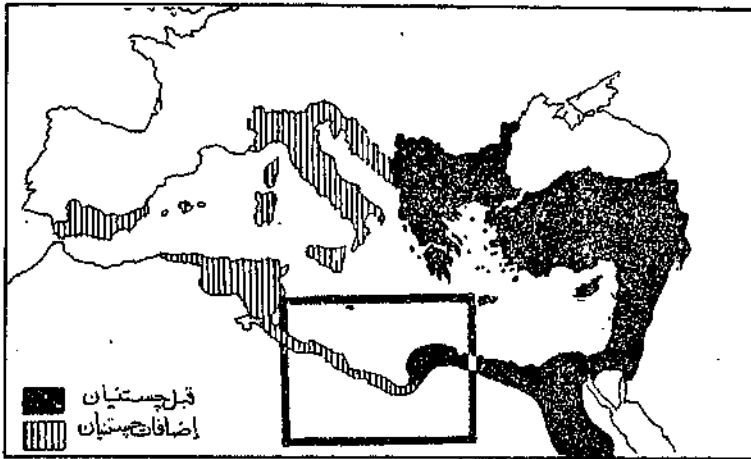
والمثير بعد هذا أن النمط نفسه تكرر حين غزا الفاندال شمال افريقيا من

١- رولاند أوليفر وجون فيج، موجز تاريخ إفريقيا، مترجم، القاهرة، ١٩٦٥، ص ٦٦ - ٦٧.

٢- جمال حمدان، استراتيجية الاستعمار والتحرير، القاهرة، ١٩٦٨، ص ٢٠ - ٢٣.



شكل ٣- الإمبراطورية الرومانية. لاحظ وحدة ليبيا، وإن يكن ذلك في ظل الاستعمار، الذي كان يتركز في نطاق الساحل أكثر منه في الداخل الصحراوي.



شكل ٤- الإمبراطورية البيزنطية لاحظ اختلاف المصير السياسي لكل من برقة وطرابلس في هذه المرحلة أيضاً.

ناحية، والفرس الساسانية مصر من الناحية الأخرى. ففي الحالة الأولى امتد النفوذ (بعد التدمير) الفاندالي إلى طرابلس خلال القرنين ٥ ، ٦ الميلادى، وفي الثانية وصل خسرو إلى برقة حيث ألحقها بمصر^(١). على أنه فيما بين الحالتين وبعدهما عادت بيزنطة فاحتلت ليبيا كلها وأعادت وحدتها الإقليمية . ومع ذلك فإن القبائل البربرية التى استقلت بشمال إفريقيا فى القرن ٧ الميلادى، وعلى رأسها اللواته، تخذت بيزنطة، واعتبرت ليبيا بكاملها تابعة لها^(٢). وعلى أية حال فقد بقيت وحدة ليبيا الإقليمية قائمة حتى جاء العرب.

العصور الوسطى

الفتح العربى

الفتح العربى أخطر تحول سياسى فى تاريخ ليبيا، فقد حدد مصيرها ومستقبلها السياسى حين أصبحت عضوا فى الدولة العربية الإسلامية الكبرى، وتؤكد إلى الأبد حين تم تعريبها بعد عدة قرون، أثناء العصور الوسطى. فمنذ ذلك الحين أصبحت ليبيا تلعب دور الممر الأساسى وحلقة الوصل فى الدائرة الكهربائية العظمى التى تجرى فى هيكل تلك الدولة .

١- نقولا زيادة، ليبيا من الاستعمار الإيطالى إلى الاستقلال، القاهرة، ١٩٥٨، ص ٢٧.

2- Nevill Barbour, A Survey of North West Africa (The Maghrib), 1958, P. 10-16.

ولد كنان استيلاء العرب على الإسكندرية، رأس مثلث مرمريكا - سيريناياكا، إشارة طبيعية لهم بالزحف على ليبيا. وقد تم هذا مباشرة بعد فتح مصر، حيث وصل عمرو بنفسه إلى طرابلس، ومنها تلقائيا أرسل عقبة إلى فزان. فليس هناك إذن فاصل زمني بين فتح مصر وليبيا.^(١) على أن التعريب الحقيقي لليبيا تأخر إلى القرن ١١ حين تدفقت قبيلتنا بنى سليم وبنى هلال من صعيد مصر بأعداد ضخمة، لتستقر الأولى نهائيا في برقة والثانية في طرابلس. ورغم تخريبها التاريخي، فقد كان تأثير هذه الموجة الدموى لا يقل عن تأثيرها الثقافي، إذ اختلطت العناصر العربية بالبربرية اختلاطا بعيد المدى، لا سيما في برقة، بحيث وضع الأساس الجنسي لليبيا الحالية.

ومنذ البداية، حقق الفتح العربى وحدة ليبيا الإقليمية، ولو أنها أحيانا خضعت للعبة القوى العربية الإسلامية المحيطة، فعرفت ثنائية برقة لمصر، وطرابلس «لافرقية» مثلما حدث في العباسية والفاطمية مثلا. فتحت الأولى كانت ليبيا يحكمها لحسابهم الأغلبة من تونس، واستعملت الثانية عليها الأسرة الزيرية من القاعدة نفسها. وفيما بعد حكمت طرابلس لثلاثة قرون ونصف من الغرب، من فاس وتونس، أيام الموحدين ثم عملائها الحفصيين، بينما كانت برقة تحكم من مصر تحت الفاطمية ثم السلاجقة^(٢).

وهكذا كانت ليبيا أساسا قاعدة التقدم من مصر إلى إفريقية، والعكس

١- زيادة، السابق، ص ٢٩-٣٢.

2- Barbour, P. 348-9.

بالعكس. فكما كانت هي القاعدة الأمامية لتقدم الفتح العربى من مصر إلى شمال إفريقيا، كانت القاعدة الأمامية لتقدم الفاطمية من شمال أفريقيا إلى مصر. وفى الوقت نفسه فإنها كانت محور الشد والجذب بين المنطقتين. ولقد كان فى ظل هذه الاستراتيجية أن دفعت الفاطمية فى مصر بالهلالية والمليمين لغزو تونس فى القرن ١١. وبالمقابل خضعت ليبيا فى القرنين ١٣، ١٤ للحفصية فى تونس .

وفيما عدا هذا، فلقد تعرضت ليبيا، وخاصة طرابلس، لغارات البحر الأوربية من قرصان وصليبية فى اخريات العصر العربى. فمن صقلية هاجم النورمان طرابلس وأخضعوها لبعض الوقت فى القرن ٢.

وفى القرن ١٦ هاجمها الأسبان واحتلوها نحو نصف قرن^(١)، إلى أن استدعت تركيا العثمانية لطردهم، فكان ذلك بداية الاستعمار التركى. وسلاحظ هنا أن تدخل تركيا بالتحديد كمقاومة تحريرية ضد قوة أسبانيا بالذات، إنما هو تعبير مباشر عن استقطاب القوة فى العصر والمنطقة. فقد كانت أسبانيا الكشوف هى القوة الأوربية المسيحية البحرية العظمى حينذاك، بينما كانت تركيا هى القوة الشرقية الإسلامية العظمى. كذلك سلاحظ هنا توسط موقع ليبيا تماما بين القوتين البحريتين العظيمين فى أقصى الشرق وأقصى الغرب من حوض البحر المتوسط: لقد كانت المواجهة مبارزة بحرية بين أقصى طرفى البحر، مثلما كانت فصلا من الملحمة الصليبية .

١- المرجع السابق، ص ٣٩-٤٤.

الاستعمار التركي

رغم أنها جاءت مدعوة للتحرير ، فإن القوة التركية تحولت بالأمر الواقع إلى استعمار تقليدي، وإن يكن من نوع خاص هو الاستعمار الديني، تماما كما حدث في الجزائر من قبل وتونس من بعد. وتاما أيضا كما حدث في الجزائر، لم يأت الاستعمار التركي إلى ليبيا برا من الشرق امتدادا لوجوده القائم في مصر مثلا، أو ارتدادا لوجوده في تونس مثلا، وإنما بحرا من نواة ارتكاز جديدة في طرابلس، تمدد منها بعد ذلك إلى الخلف إلى برقة، مثلما ارتد من قبل من الجزائر إلى تونس. والواقع أن التوسع التركي في المغرب العربي كله يمتاز بظاهرة القفز الضفدعي Leap - frogging من ناحية، والارتداد العكسي من ناحية أخرى^(١).

وقد استمرت ليبيا «إيالة» عثمانية أكثر من ثلاثة قرون ونصف القرن، من منتصف القرن ١٦ إلى أوائل القرن ٢٠، استقلت بالحكم الذاتي في أواخرها أسرة حاكمية لأكثر من مائة سنة خلال القرن ١٨ وأوائل القرن ١٩، عادت بعدها إلى الحكم العثماني المباشر حتى النهاية.

وقد كانت ليبيا العثمانية تعرف عادة بطرابلس وبرقة، وأحيانا بطرابلس الغرب فقط. ومن الناحية الإدارية كانت طرابلس ولاية تلتحق بها فزان كسنجق تابع، بينما كانت برقة سنجقا منفصلا فقط دون أن تعد ولاية

١- حمدان، استراتيجية الاستعمار والتحرير، ص ٥١.

قائمة بذاتها. والواقع أن طرابلس كانت محور اهتمام العثمانية ومركز نقل الوجود التركي بليبيا، فقد كانت دائما الأغنى موارد وسكانا. وينعكس هذا على سبيل المثال في حجم العاصمتين في النصف الثاني من القرن ١٩، حين كان سكان ليبيا بعامة يقدرون بنحو ٧٥٠ ألفا. فبينما كانت طرابلس المدينة تعد نحو ٦٠ ألفا، لم تكن بنغازى لتتجاوز ١٥ ألفا^(١).

أما اقتصاديا فقد كانت الايالة تعتمد، إلى جانب الإنتاج المحلي التقليدي، على مصدرين خارجيين أساسيين لهما قيمة خاصة في تلك الفترة: تجارة القوافل ومكاسب القرصان. فالأولى، شبكة الطرق وحلقة الوصل بين البحر والصحراء، كانت تنقل حاصلات السودان وإفريقيا التقليدية الثمينة من ذهب وريش نعام وعاج ورقيق إلى الشمال، مقابل المصنوعات والأسلحة الأوربية من الشمال إلى الجنوب. على أن تجارة القوافل تدهورت بشدة حتى قاربت الاندثار في القرن ١٩، لأسباب جغرافية تتعدى ليبيا والصحراء نفسها.

أما عن القرصنة فقد أصبحت مصدرا حقيقيا ومنظما من مصادر دخل الدولة. فبظهيره الجبلى الطارد، ونساحله الصخرى الغنى بالمرافىء - «المراسى» - المحمية المنيعة، تحول «ساحل البربر» (Barbary Coast)، إقليم أطلس كما سمته أوروبا حينذاك، إلى بيئة صالحة لنشاط القرصان الواسع في

١- زيادة، السابق، ص ٥٢-٦١.

الحوض الغربى من البحر المتوسط ^(١) . وقد وصل هذا النشاط إلى أوجهه فى القرون ١٧ - ١٩ . وفى هذا الدور كانت طرابلس بوجه خاص تشارك مشاركة كاملة ^(٢) .

أما من الناحية السياسية فإن ليبيا منذ بدايات الوجود العثماني، وكنتيجة للتوازنات بين تركيا والقوى، دخلت بالتدريج ولكن بصورة مباشرة وخطيرة لعبة صراع القوة فى البحر المتوسط. هذا بينما فى النهاية، وكنتيجة لضعف العثمانية وعجزها، كادت ليبيا أن تنزلق إلى حلقة «التكالب» على أفريقيا، وعلى الأقل فلقد انفتحت للتغلغل الأوروبى الذى وضع الأساس الصلب للاستعمار الإيطالى .. فبحجة ردع القرصان ، قامت أكثر من دولة أوروبية - فرنسا، نابولى، سردينيا بحملات وحروب بحرية حقيقية على ميناء طرابلس خلال القرنين ١٨ ، ١٩ ، وأصبح من المظاهرات المألوفة المتكررة فى مياه طرابلس ظهور الأساطيل الأوربية، بما فيها البريطانية وحتى الأمريكية، فى مظاهرات بحرية للتهديد والضغط، وأحيانا للضرب. كذلك تكررت خطط احتلال المنطقة من قبل معظم تلك القوى، وإن لم تتحقق فى النهاية ^(٣) .

على أن هذا كله حقق من الناحية الأخرى وجودا متزايدا للنفوذ الأوروبى فى المنطقة كاد أن يكون دولة داخل الدولة، بينما تجاذبت هى - طرابلس -

1- Barbour, P. 7, 36.

2- Fitzgerald, Africa, Lond., 1955, P. 214-7.

٣- نقولا زيادة، ليبيا، ص ٤٦-٥٩.

باطراد نحو البحر، نحو الشمال، ونحو النفوذ الأوربي سياسيا وحضاريا. وقد انعكست هذه الضغوط الأجنبية أحيانا فى ردود فعل وطنية وقومية ضد كل من أوروبا العادية وتركيا العاجزة، تمثلت فى ثورات عربية ونضال وطنى فرض نفسه مرارا وانتزاع بعض الحكم الذاتى أو المحلى (ثورة غوما مثلا فى الجبل، جبل النفوسة).

وبينما كانت طرابلس تخضع هكذا لقوى مركزية طاردة نحو الخارج centrifugal كانت برقة تخضع لقوى مركزية جاذبة نحو الداخل centripetal، وتتجه فى عزلة متزايدة نحو القارة، نحو الجنوب، ونحو الصحراء، وبعبدا عن مؤثرات أوروبا والغرب. فها هنا قد نشأت السنوسية، التى عاشت فى ليبيا نحو قرن كامل من البداية إلى النهاية. والسنوسية أساسا واحدة من الحركات الدينية - السياسية - الصحراوية التى تفجرت فى العالم الإسلامى فى القرن الماضى فى وجه الضغوط الاستعمارية الأوربية، والتى خلقت نمطا محددا فى الجغرافيا السياسية للعالم الإسلامى هو نمط دول شيوخ الطرق وملوك الصحراء، وكانت أبرز أمثاله هى الوهاية والمهدية إلى جانب السنوسية. فكدعوة إلى «الجهاد» ضد الاستعمار الأوربي، بدأت كل منها حركة دينية، ولكنها أصبحت بالضرورة حركة سياسية، وفى الحالتين اتخذت من الصحراء وأعماق الصحراء معقلا تحتوى فيه وتقفز منه بحرب العصابات على الوجود الاستعمارى، الذى تنتهى مع ذلك بالتعاون معه حين تعجز أمامه^(١).

1- L. Stoddard, New World of Islam, N.Y., 1921, P. 25-30.

جمال حنطان، العالم الإسلامى المعاصر، القاهرة ١٩٧١، ص ١٣٣-١٣٤.

ولقد تعاصرت بدايات السنوسية حوالى منتصف القرن الماضى مع عودة الحكم العثمانى المباشر إلى ليبيا، ثم انتشرت بقوة واشتد نفوذها فى أواسط إفريقيا بالصحراء الكبرى، والسودان الغربى، حتى اقتطعت لنفسها مجالا سياسيا أشبه بدولة داخل الدولة فرضت نفسها فى آن واحد على برقة وعلى الدولة العثمانية التى لا اعترفت بها - مرغمة - كنوع من الحكم المحلى .

وقد اعتمد الهيكل المادى للسنوسية على شبكة من «الزوايا»، أشبه بالريابطات التى تجمع بين الإنتاج والدفاع، موزعة فى واحات الصحراء ذات المواقع المحمية والاستراتيجية حريا وتجاريا، القائمة على طرق الحركة وخطوط القوافل التجارية، فلقد كان الإنتاج يقوم على أساس مزدوج من زراعة الواحات وتجارة القوافل التى كانت مصدرا هاما جدا للدخل . وكانت كل زاوية ملكية عامة للقبيلة، أى مركزا للوحدة القبلية، ومن هنا جاءت الولاءات التقليدية للسنوسية ^(١)، تلك التى ستلعب دورا هاما فى تشكيل الحياة السياسية لليبيا الحديثة .

ولقد قامت الزاوية الأولى فى الجبل الأخضر، ثم انتقل المركز إلى الجغبوب، ثم إلى الكفرة التى دخلت حيثث لأول مرة فى الإسلام، بعد أن ظلت طويلا خارج نطاقه (ومن هنا الاسم، «الكفرة»). وهذا الانتقال الجغرافى يشكل هجرة منتظمة إلى الجنوب باستمرار، وهى هجرة لها مغزاها

1- F.E. Evans-Prichard, The Sanusi of Cyrenaica, Oxford, 1949, P. 54 ff.

ونشائجها السياسية . فمن الواضح أنها تعبير عن اتجاه مطرد نحو الجنوب، نحو القارة والداخل، وبعيدا عن الشمال والنفوذ الأوربي وأخطار البحر. وبالفعل فلقد كان وسط إفريقيا في تشاد وبورنو وواداي ودارفور وكاتم وتبستي مجالا رئيسيا للنشاط الديني، وبالتالي للنفوذ السياسي، للمنوسية.^(١)

على أن هذا التوسع تجاه الجنوب لم يلبث أن اصطدم بالتوسع الاستعماري من الجنوب. فلقد كان التوسع الإمبراطوري الفرنسي هنا على أشده زاحفا نحو الشمال بلا توقف. وقد دخلت السنوسية معه في صراع مسلح حوالى دورة القرن، ولكن الصراع انتهى فى أوائل القرن بانتصار فرنسا وقيام مستعمرة السودان الفرنسي التى وضعت حدا لتقدم السنوسية فى ذلك الاتجاه . وإذا كانت السنوسية بهذا قد اصطدمت بالاستعمار الأوربي فى الجنوب بعد أن كانت قد تفادته وتجنبته فى الشمال، فإنها لن تلبث أن تعود لتواجه وجها لوجه بصورة أعنف مع الزحف الإيطالى .

وعند هذا الحد نستطيع أن نرى بوضوح أن كلا من طرابلس وبرقة قد اتخذ فى ظل الاستعمار التركى، خاصة فى القرن الأخير منه، خطا تطوريا سياسيا مختلفا إلى حد معين، ستزداد الزاوية بينهما انفراجا فى المستقبل، وستعكس إلى حد ما على التركيب السياسى لليبيا المستقلة بعد ذلك. فبينما كانت طرابلس تجذب جذبا نحو الشمال، تجاه البحر، وإلى فلك القوى الاستعمارية، كانت برقة تنجذب جنوبا، نحو القارة، وإلى قلب الصحراء، وقد

1- Ibid., P. 118-125.

أثر هذا الفارق ليس فقط على التوجيه السياسى المقبل، ولكن أيضا على
الوضع الحضارى العام .

فمن جهة أصبحت طرابلس أكثر انفتاحا على الغرب واحتكاكا به،
وبالتالى أكثر تعرضا لأخطاره الاستعمارية وجالياته المتزايدة، كما أصبحت
مدنه أكثر تأثرا بالطابع الأوروبى (عمارة وثقافة وأسلوب حياة .. الخ) . وعلى
العكس من هذا صارت برقة أكثر عزلة وانطواء، التراث العربى أغلب على
طايعها وعلى مدنها، والوجود الأجنبى والخطر الاستعمارى على أية حال أقل
كثافة وتهديدا نسبيا .

قواعد عامة

بهذه الصورة نصل إلى نهاية هذا الشريط الجيوپولتيكى المتصل لتاريخ
ليبيا الطويل والمفعم . ومن المفيد، قبل أن نعالج الاستعمار الحديث، أن
نتوقف لنحصر الملامح المشتركة والثابتة والمتغيرات إلى جانب الانتهات
العامة التى يمكن أن نصل إليها من دراسة تلك المراحل المتعاقبة . فبذلك
وحده نستطيع أن نستخرج القاسم المشترك فى جغرافية ليبيا السياسية
التاريخية. فماذا نجد؟ لمة سبعة انتهات واضحة أشبه بالمبادئ أو القواعد،
ولا نقول القوانين، العامة .

أولا: سلسلة استعمار . باستثناءات قليلة أبرزها التاريخ المصرى القديم
والفتح العربى، تبدو جغرافية ليبيا السياسية التاريخية وهى سلسلة استعمار،

تتتابع حلقاتها بلا انقطاع تقريبا. وهذا يعنى أن ليبيا عاشت دائما أو غالبا معرضة للخطر، الخطر الخارجى، ولئن أكد ذلك أهمية وقيمة موقعها، فإنه يكشف أيضا عن ضعف مواردها وقوتها الذاتية إلى حد أو آخر .

ثانيا: استعمار بحرى . رغم أن الأخطار الخارجية أثت أحيانا من الجنوب والصحراء ، منذ أقدم غارات «الجنوبيين» حتى أحدث ضغوط الفرنسيين، فإن مصدر الخطر الأساسى كان دائما الشمال والبحر، وكان الاستعمار الأكثر بروزا هو الاستعمار البحرى : فمن البحر المتوسط، سواء على طول سواحله الإفريقية يمينا أو يسارا، أو من وراء ساحله المقابل شرقا وغربا، جاءت معظم دورات الغزو أو الاستعمار. وهذه الحقيقة المنطقية إنما تعكس مركز البحر المتوسط عبر التاريخ كبقوة القوة فى العالم القديم .

ثالثا: دورة عكس الساعة. تحرك مصدر الخطر الخارجى المتوسطى عبر التاريخ من منطقة إلى أخرى. وقد أخذت هذه الحركة نمطا جغرافيا محددا وجدريا بالملاحظة. فمن مصر القديمة على امتداد الساحل الشرقى أولا، إلى فينيقيا الشام ثانيا، إلى اليونان ثم روما، استدار السهم فى دورة مروحية عكس عقارب الساعة من الشرق إلى الغرب باطراد خلال العصور القديمة والكلاسيكية. ثم تكرر النمط نفسه تقريبا فى دورة أخرى خلال العصور الوسطى والحديثة : فمن الجزيرة العربية مع الفتح العربى، إلى تركيا العثمانية بعد ذلك، إلى إيطاليا الحديثة فى النهاية .

ومن مجموع هاتين الدورتين نرى أيضا أن الخطر الخارجى البرى والبحرى إنما أتى أساسا من الشرق، من الحوضين الشرقى والأوسط للبحر المتوسط، بساحليه الشمالى والجنوبى. أما من الحوض الغربى فقد كانت المؤثرات الخارجية ثانوية للغاية، متأخرة زمنيا ومحدودة سياسيا. ولعل هذا الفارق أن يعكس علاقات ليبيا الطبيعية من حيث موقعها الجغرافى فى حوض البحر .

رابعا: استعمار استيطانى واستراتيجى. كان نوع الاستعمار الذى تعرضت له ليبيا فى تاريخها الطويل يتراوح أساسا بين الاستعمار الاستيطانى والاستعمار الاستراتيجى. يرمز إلى الأول كل من الاستعمار الفينيقى والاغريقى، ومن الثانى يبرز الاستعمار الرومانى ثم العثمانى. وما له مغزاه فى هذا الصدد أن الاستعمار الإيطالى الحديث جمع، أو حاول الجمع، بين هذين الطابعين والطبيعتين. وازدواج أغراض الاستعمار هنا انعكاس لمناخ ليبيا فى شريطها المتوسطى بإمكانياته السكنية، ثم لموقعها الجغرافى الهام بين البحر المتوسط والصحراء الكبرى أى بين البر والبحر .

خامسا: من الساحل إلى الداخل. سواء جاء بحريا أو برىا، استيطانيا أو استراتيجيا، فلقد كان الاستعمار فى ليبيا كقاعدة عامة استعمارا ساحليا فى المرحل المبكرة، بمعنى أنه كان يتركز أساسا، إن لم يقتصر أحيانا على الشقة الساحلية المتوسطة، دون أن يتغلغل كثيرا فى الداخل. فالاستعمار الفينيقى أو الإغريقى أرتبط بشدة بالساحل حتى لقد كان استعمارا مدنيا بالدرجة الأولى.

أما فى المراحل الأحدث فقد اتسع الوجود الاستعمارى وتعمق أكثر فى الصحراء . فمنذ الرومان نسبيا، فالعرب، ولكن الأتراك أكثر، دخل الجنوب الداخلى فى دائرة نفوذ المركز الساحلية .

سادسا: الاقتسام الثنائى. من أبرز، إن لم تكن أبرز، ملامح التاريخ الجيوبوليتيكي لليبيا اقتسامها مرارا وتكرارا بين أكثر من قوة خارجية أو استعمار أجنبى فى وقت واحد. وكان هذا الاقتسام عادة ينصرف إلى برقة وطرابلس فى الدرجة الأولى. فنحن نستطيع أن نحصر سبع أو ثمانى حالات على الأقل وقعت فيها برقة لقوة أجنبية فى حين خضعت طرابلس لقوة أخرى. على الترتيب : برقة الفرعونية مقابل طرابلس الفينيقية، برقة الإغريقية وطرابلس القرطاجنية، برقة البطلمية وطرابلس الرومانية، برقة بيزنطة وطرابلس روما، برقة فارس وطرابلس الفاندال، برقة الفاطمية وطرابلس «إفريقية»، وأخيرا برقة العربية وطرابلس النورمان والأسبان .

ولا يمكن لهذه الثنائية الملحة المتوترة أن تكون مجرد صدفة تاريخية، بل لا بد أنها بصورة ما تركيب ما أصيل فى كيان ليبيا الطبيعى، هو بلا شك الثنائية الإقليمية بين هاتين «الجزيرتين» المتباعدتين اللتين تفصل بينهما شقة صحراوية شاسعة .

سابعا: الوحدة الإقليمية. رغم هذا الاقتسام الثنائى الملح والعميق فقد عرفت ليبيا الوحدة الإقليمية منذ وقت مبكر نسبيا، على الأقل منذ الرومان،

وزادت أبعادها، وتعمقت بعد ذلك باستمرار. لاسيما تحت الأتراك وتعنى هذه الوحدة النطاق المتوسطى والظهير الصحراوى، أى تضم إلى طرابلس وبرقة فزان وبقية الصحراء المجاورة. وإن دل هذا على شيء فإنما يدل على أساس طبيعى واحد فى النهاية، يجعل من ليبيا وحدة إقليمية وسياسية تلقائية بصورة ماء، كما يجعل من الثنائية الداخلية خاصية ثانوية مهما أزممت، وذلك بالقياس إلى الوحدة العامة والأولية مهما أتت هذه ضعيفة أو متأخرة .

الفصل الثاني

الاستعمار الإيطالي

استراتيجية الاستعمار الإيطالي

صراع القوى

ظهرت أطماع إيطاليا في ليبيا مبكراً في القرن ١٩، ولكنها لم تتبلور وتأخذ صورة محددة، بل معلنة، إلا بعد الوحدة وكتيجة لها : فلقد أصبحت «قوة»، تسعى إلى القوة. ولم تكن أطماعها الاستعمارية ولا وجودها الفعلي القائم من قبل لتقتصر على ليبيا، بل كانت تشمل تونس أيضاً. ففى طرابلس كانت الجالية الإيطالية متغلغلة ونامية، بينما كانت فى تونس تفوق الجالية الفرنسية تقليدياً ولوقت طويل جداً فيما بعد.

ومن الناحية الأخرى، فلقد كانت لألمانيا بعد وحدتها هى الأخرى أطماع غير واضحة وغير محددة تماماً فى إفريقيا الشمالية، ابتداء من مراكش الى ليبيا، كشفتها فى حالة ليبيا سلسلة البعثات والرحلات الكشفية الصحراوية المتتابعة. وعدا ألمانيا، فلقد كانت هناك أيضاً بريطانيا تحيط بالجميع فى مصر والبحر المتوسط. وبين صراع هذه القوى الأربع، ومن مساوماتها وتصفياتها المرحلية، تحدد مصير ليبيا فى النهاية.

فبعد هزيمتها فى الحرب السبعينية، وتعويضاً عن خسارتها الإقليمية فى

الوطن وهيبته السياسية في أوروبا، وتشجيع بسمارك الذى وجه عن عمد أنظارها بعيداً عن القارة، واستباقاً لإيطاليا التى كانت خطتها سافرة وخطرها قائماً، اتجهت فرنسا إلى الاستيلاء على تونس كامتداد لوجودها فى الجزائر.^(١)

وبالاستراتيجية نفسها تقريباً، وتوجيهها لها بعيداً عن الانتقام لهزيمتها فى تونس، وفى اتفاق ثنائى على غرار «الوفاق الودى» الذى سيتلو قريباً بين فرنسا وبريطانيا حول مراكش ومصر، اتفقت فرنسا وإيطاليا فى ١٩٠٢ على إطلاق يد الأولى فى تونس مقابل إطلاق يد الثانية فى ليبيا^(٢). ومن الناحية العملية يمكننا بحق أن نسمى هذا الاتفاق «بالوفاق الودى الصغير».

غير أن هناك، إلى جانب هذا الوفاق الصغير، ما يمكن أن نعهده أيضاً «الوفاق الودى الأصغر» بين إيطاليا وبريطانيا، وإن أتى فيما بعد وبصورة ضمنية. فبعد احتلال فرنسا لتونس أصبحت ليبيا العثمانية من وجهة نظر القوى العظمى فراغاً إمبريالياً ومنطقة فضلة بينة intercalary relict area استعماريّاً مثلما هى جغرافياً، بين كتلتى الاستعمار البريطانى فى المشرق العربى والفرنسى فى المغرب. وكان على إيطاليا التى تطمع فى ملء هذا الفراغ أن تحصل من بريطانيا أيضاً على موافقتها ضمناً. وقد تجسم هذا

1- W.G. East. Mediterranean Problems, Lond., 1949. P. 101-110; Fitzgerald, Africa, P. 190-9.

٢- نقولا زيادة، ليبيا، ص ٥٤.

بالفعل بعد قليل فى الحرب العالمية الأولى حين كانتا حليفتين، وأغلقت
بريطانيا طريق مصر الذى كان الثغرة الوحيدة لتموين المقاومة الليبية.

بهذا كله تكون ليبيا قد دخلت، ضمن ساحل إفريقيا العربية برمتها من
مصر إلى مراكش، فى صفقة مساومات استعمارية شاملة بين كل من طرفى
مجموعتى القوى الأوروبية القديمة والجديدة فى ذلك الوقت. وهى صفقة
حددتها توازنات القوى على القارة وعلى مسرح الأطماع نفسه. وكانت أبرز
ملام هذه الصفقة ميكانيكية التعويض التى تداعت فى سلسلة مثيرة من
الأفعال وردود الأفعال الاستعمارية المتوالية: ألمانيا تهزم فرنسا فى الوطن فتتجه
هذه إلى التعويض فى تونس، وفى تونس تهزم فرنسا أطماع إيطاليا فتتجه
الأخيرة إلى التعويض فى ليبيا. لقد تحدد مصير ليبيا، بمعنى آخر، كجزء من
سياسات القوى .

وفى غضون عقد فقط، وانتهازاً لورطة تركيا فى حروب البلقان، ولنكسة
ألمانيا فى تحقيق أطماعها فى مراكش (حادثة أغادير)، تقدمت إيطاليا إلى
ليبيا سنة ١٩١١، حيث بدأت الغزو وأعلنت الحرب على تركيا التى
انسحبت من الميدان فى ١٩١٢ بعد عجزها عسكرياً. وانتهى بذلك أخيراً
«تكالب صغير» على ليبيا كجزء أخير ومتأخر نوعاً من التكالب الأكبر على
إفريقيا.

مراحل الاستعمار الإيطالي

من البداية إلى النهاية، تحولت المواجهة غير المتكافئة بالضرورة إلى صراع تقليدي، ولكنه نموذجي، بين الاستعمار والتحرير. فكان الأول غزواً استعماريًا مسلحاً بكل مظاهره التقليدية، ولكن أيضاً غير التقليدية، وكانت الثانية حرب تحرير وطنية ومقاومة شعبية بكل معانيها.

كذلك كان الأول حرباً عنصرية racist أبدية لاشبه فيها باعتراف الكتاب الغربيين^(١)، بينما أخذت الثانية دفاعاً عن النفس مسحة دينية، حيث من المسلم به دور الدين في الصراع والوعي القومي في المغرب العربي كله نتيجة لظروفه الخاصة^(٢).

١ - مرحلة استعمار الساحل. انقض الغزو على كل الساحل الليبي بطوله في طرابلس وبرقة، وانتزع لنفسه مواطناء أقدام راسخة في المدن الساحلية وظهيرها. وأثناء الحرب الكبرى الأولى كان معظم النطاق الساحلي، أي النطاق المعمار، قد احتل بأعماق مختلفة. ثم استمر التعمق حتى كان معظم الجبل الأخضر وطرابلس إلى الجبل قد أخضع مع نهاية المرحلة، حين اعترفت السنوسية بالسيادة الإيطالية على قطاع الساحل، وذلك مقابل الداخل الصحراوي

1- Barbour, P. 46.

2- Majid Khadduri, Modern Libya. A Study in Political Development. Baltimore, 1963, P. 10.

كإدارة وإمارة مستقلة^(١).

٢ - مرحلة استعمار الداخل. كان قيام الفاشية في إيطاليا في ١٩٢٢ نقطة تحول خطيرة في الصراع، إذ وصل العدوان الإيطالي إلى أقصاه وأقصاه. ولم ينقطع القتال طوال سنوات المرحلة العشر. ففي قطاع الساحل كان «الإقرار» pacification هو الهدف، وذلك بتعميق السيطرة الاستعمارية وتصفية جيوب المقاومة. ففي طرابلس تمت السيطرة العملية وانتهاء المقاومة الفعلية في بدايات المرحلة، بينما تم احتلالها النهائي في أواخرها. وبالمثل في برقة، إلا أنها تأخرت نوعاً في الحالين.

أما في الداخل فقد تعددت وتكرزت حملات الصحراء السنوية التي تجاوزت لأول مرة قطاع الساحل إلى الاستيلاء على الجغبوب وسيرت في أواخر العشرينات، ثم على فزان وأخيراً الكفرة في أوائل الثلاثينيات. وبذلك تمت السيطرة التامة على ليبيا بعد أن انتهى القتال في كل أجزائها^(٢).

٣ - مرحلة الاستقرار. لم تبدأ هذه المرحلة إلا بعد أن تمت مرحلة الغزو ثم الإقرار، وفيها بدأ الاستعمار يوضع أغراضه ومشاريعه الاستيطانية والاستراتيجية موضع التنفيذ الجدى. فرغم أن المحاولات الأولى في

١- نقولا زيادة، ص ٨١-١٠٠.

٢- المرجع السابق.

هذا السبيل بدأت من قبل، ألا أن استمرار القتال جعلها عسيرة ومتعثرة للغاية. ولهذا فإنه في العقد الأخير فقط من حياة الاستعمار الإيطالي بدأ تحقيق سياسة «الطينة» بلا هوادة. فأولا أعلنت ليبيا كجزء من صميم الكيان الإيطالي، وتقدمت بصورة خطيرة خطط إجلاء الوطنيين بالجملة عن المناطق الخصبة، وتم طرد الكثيرين منهم خارج الحدود كلية، وكذلك مصادرة واغتصاب الأراضي الزراعية، ثم تهجير المستوطنين المستعمرين وزرعهم. ومن الناحية الاستراتيجية بدأ بناء الطرق الميكانيكية الكبرى لإحكام السيطرة على المستعمرة، وأهمها الطريق الساحلي الشهير من الحدود إلى الحدود La Strada Littoranea ... الخ. على أن المرحلة برمتها لم تكن بالكاد قد بدأت حتى جاءت معركة التحرير والتصفية النهائية.

حرب المقاومة الوطنية

منذ بداية الغزو الإيطالي، انهارت المقاومة التركية ثم انسحبت نهائياً من الميدان وخرجت من الصراع. على أن تركيا حاولت العودة مرة أخرى أثناء الحرب الأولى، لكن دون جدوى. فقد نظمت حملة عسكرية من برقة على حدود مصر الغربية تناظر حملتها على قناة السويس لكي تضع الاستعمار البريطاني في مصر بين فكي كمشاة، ولكي تفت «طريق الترموين الأساسي

من مصر إلى ليبيا. وقد وصلت الحملة إلى مرسى مطروح، ولكنها ردت بعد قليل.

ومنذ ذلك الحين، بل منذ البداية في الحقيقة، وقع عبء الدفاع حميماً على المقاومة الوطنية وحدها. وقد آلت قيادة المقاومة بالضرورة إلى السنوسية بحكم وضعها القائم في برقة. ولكن يمكن القول إن الشعب كله تحول إلى جيش الدفاع، وأصبحت حرب التحرير حرباً شعبية فدائية بالمعنى المعروف اليوم، وصارت المواجهة مواجهة بين جيش نظامي ميكانيكي حديث، وبين قوات ميليشيا شعبية وحرب عصابات نموذجية بالضرورة.

ولم تكن المواجهة بطبيعة الحال متكافئة بحال سواء كما أو كيفاً، لاسيما أن العدوان تحول في مرحلته الفاشية إلى حرب إبادة معلنة، حرب إبادة الجنس بلا خفاء وبكل ضراوة. فقد كان الغزاة كقاعدة يخبرون الوطنيين علناً بين الاستسلام المطلق والإبادة المطلقة ليفرض ما سماه السلام الروماني Pax (Pace) Romana والمعروف أن هناك عشرات الآلاف قتلوا مباشرة في الصراع، وأكثر منهم فقدوا بطرق غير مباشرة، هذا عدا تيار اللاجئين إلى الخارج. والمقدر بصفة تقريبية أن برقة فقدت ثلث إلى نصف سكانها، وأن مثل ذلك يقال بعامة عن ليبيا ككل^(١).

مع ذلك كله فقد نجحت المقاومة في شل الغزو وتأخير طويلاً، وكبدته

١- زيادة، ص ١٠٩.

خسائر فادحة. ويكفى تعبيراً عن قوة المقاومة أن مرحلة الغزو استمرت عشرين سنة بلا انقطاع، بينما لم تزد مرحلة الاستقرار عن عشر سنوات فقط، أى أن إيطاليا حاربت عشرين سنة لتستقر عشر سنوات فحسب. والواقع أن صراع المقاومة يكاد يشكل نمطاً جغرافياً - سياسياً محدداً يرمز له اسم عمر المختار مثلاً، مكرراً كفناء عبد القادر فى الجزائر وعبد الكريم الخطايبى فى الريف.

وهناك أسباب بشرية وطبيعية تفسر قوة المقاومة. فأولاً، وكما فى كل مجتمعات الرعى، جعلت سيادة البداوة الشعب كله بطبيعته ميليشيا عسكرية واحتياطياً للقتال، كما منحه الترحل الطبيعى حركية غير عادية هى بالضرورة الأساس المحورى فى حرب العصابات. وكثيراً ما كانت الحملات الإيطالية تتقدم كثيفة مجمعة من الساحل، ثم كان عليها كلما تقدمت فى الداخل أن تتشعب وتتفرق حتى تتشردم فى النهاية إلى فلول تصب «هدفاً سهلاً» لهجمات قوات العصابات الوطنية. وهذا مما يفسر كثرة تعدد الحملات الإيطالية الفاشلة.

كذلك فإن طبيعة المسرح الجغرافى جعلته بيئة مواتية لحرب العصابات، وبينما كانت الأرض تخارب فعلاً مع أبنائها كقوات غير نظامية، كانت تخارب بطبيعتها ضد قوات العدو النظامية، خاصة الميكانيكية. ويمكن من هذه الزاوية أن نحدد دور البيئة الجغرافية بدقة. إذا قلنا إن نطاق المعمور الساحلى بمرتفعاته الهضبية والجبلية فى برقة وطرابلس كان بمثابة «قلعة

شمعية - folk fortress^(١)، بينما كان الظهير الصحراوي الشاسع وراءها بمثابة «عمق استراتيجي» وخطوط ارتداد خلفية بلا حدود.

ففي المرتفعات الشمالية كانت قوات العدو الميكانيكية تجد صعوبة بالغة في الصعود والتوغل، خاصة في فصل الأمطار، وبالأخص في مناطق كثافة الغطاء النباتي^(٢). أما في الصحراء فقد كان الامتداد السحيق في الفراغ يرهق القوات الميكانيكية، إن لم يشلها أحياناً. ويكفي أن نتذكر أنها عجزت عن الوصول إلى واحة الكفرة إلا بعد إنشاء طريق ميكانيكي كامل طوله مئات الأميال. وهذا يفسر في الحالين التجاء الغزو بشدة إلى السلاح الجوي. ومع ذلك فإنه لم يكن فعالاً في المرتفعات الشمالية إلا في المناطق غير الغاية أو الشجرية، وفي الصحراء إلا لأعماق محدودة.

أغراض الاستعمار الإيطالي

تحددت أهداف الاستعمار الإيطالي لل ليبيا في غرضين معلنين لم يدعأ مجالاً للشك في تفسيرهما : الاستعمار الاستيطاني أو «الديموغرافي» كما كانت الفاشية تسميه، والاستعمار الاستراتيجي. وبهذا في الواقع حاول

1- Derwent Whittlesey, The Earth and The State. Washington, 1944, P. 597.

٢- زيادة، ص ١٠٧.

الاستعمار الحديث أن يجمع بين البعدين التقليديين في مراحل الاستعمار التاريخي بالمنطقة، أو البعد الإغريقي والبعد الروماني، كما يمكن أن نرمز إليهما.

الاستعمار الاستيطاني

كانت إيطاليا تنظر إلى ليبيا كمخرج وكوعاء لملايينها الطافحة التي تعاني من إفراط السكان في الوطن. وعلى هذا الأساس كانت تخطط لتحويلها إلى قطعة من إيطاليا تماماً. وقد شجع هذه الخطط عامل القرب الجغرافي أولاً، فليبيا تواجه إيطاليا مباشرة عبر البحر. (والملاحظ أن توزيع الاستعمار الأوروبي عموماً في الحوض الغربي من البحر المتوسط كان يقع بتناظر جغرافي مباشر ومثير بين المتروبول على الساحل الشمالي، والمستعمرة على الساحل الجنوبي)^(١)

على أن العامل الأهم والفيصل هو البيئة الطبيعية، وبالتحديد تشابه المناخ، وفي كلمة عامل «المناخ المشابه» *homo oclimes* فكقطاعين من حلقة مناخ البحر المتوسط التقليدية، هناك تشابه مناخي أساسي بين شبه الجزيرة الإيطالية والنطاق الساحلي الليبي، خاصة منه المرتفعات. والواقع أن درجة الحرارة في بنغازي لا تختلف كثيراً عنها في نابولي. فمتوسط درجة

١ - جمال حمدان، الاستعمار والتحرير في العالم العربي، القاهرة، ١٩٦٤، ص ٣٠.

حرارة يوليو في الأولى ٧٨ ° ف. وفي الثانية ٧٦ ° ف^(١).

ونستطيع بعد هذا أن نميز بوضوح تام في التجربة الإيطالية المراحل التقليدية الأربع في الدورة العامة للاستعمار الاستيطاني، وهي الابتلاع السياسي، تفرغ السكان الوطنيين، اغتصاب الأرض، توطين المعمرين.

١ - الابتلاع السياسي. في أواخر مرحلة الاستقرار فقط، بعد أن كان قد قطع شوطاً كبيراً بالفعل في إقرار الأمر الواقع، كشف الاستعمار الاستيطاني عن حقيقته بصورة رسمية. فتماماً كما فعلت فرنسا في الجزائر من قبل، أعلن «ليبيا الإيطالية Libia Italiana» جزءاً لا يتجزأ قانونياً من «إيطاليا الأم»، «لا يفصلهما البحر المتوسط إلا كما يفصل نهر التيبر بين ضفتي روما»، ساحلها هو «الشاطئ الرابع Quatro Sporda» بعد الإديراني والتيسراني والمتوسط، وولاياتها الأربع طرابلس ومسرطمة وبنغازي ودرنه مقاطعات إيطالية تماماً prefettura شأنها شأن أبروتزي أو كلابريا أو بيدمونت... الخ، وسكانها إما رعايا إيطاليون كاثوليك أو رعايا إيطاليون مسلمون^(٢) (كذا).

1- W.B. Fisher, The Middle East, Lond., 1950, P. 484; W. Fitzgerald, The New Europe, Lond., 1946, P. 206; W.G. Kendrew, Climates of the Continents, N.Y., 1942, P. 246-9.

2- East, Mediterranean Problems, P. 89-95; M. Moore, The Fourth Shore, Lond., 1940.

٢ - تفريغ السكان. أيا كان مدى صحة تقدير خسائر السكان - الثلث إلى النصف كما رأينا - فالأمر المحقق أن الاستعمار الإيطالي مسئول عن عملية تناقص رهيبة في سكان ليبيا depopulation. وهذا التقدير، الذي لا نعرف أساسه بالضبط، قد لا يكون بعيداً جداً عن الحقيقة، وذلك إذا تذكرنا أن حرب السنوات السبع في الجزائر فيما بعد قد كلفتها مليون شهيد ونصف المليون.

وعلى أية حال، فلا شك في خطورة وجسامة عملية التناقص، فالمقدر أن عد سكان ليبيا قبل الاحتلال كان قد بلغ ١,٥ مليون نسمة، وربما مليونين^(١)، فإذا صح هذا التقدير، لصح كذلك تقدير تناقص السكان بنسبة النصف في ظل الاستعمار الإيطالي، لأن مجموع سكان ليبيا في ١٩٣٨ بلغ ٨٨٨,٤٠٠، الليبيون منهم ٧٦٣,٢٠٠، أى نحو ثلاثة أرباع المليون^(٢).

وإذا صح هذا الاستنتاج بدوره، لكان معناه في الوقت نفسه أن السكان بتناقصهم الخطير هذا قد عادوا إلى مثل ماكانوا عليه في النصف الثاني من القرن ١٩، حيث قدروا كما رأينا بنحو ثلاثة أرباع المليون. وهذا كله يعنى قرناً أو نحو قرن من التوقف السكاني الصافي net arrest، الاستعمار الإيطالي وحده هو المسئول عنه.

١- عبد العزيز طريح شرف، جغرافية ليبيا، الإسكندرية، ١٩٧١، ص ٢٠٩.

٢- R.J. Harison Church, Modern Colonization, Lond., 1951, P. 133.

وتلك فى الحقيقة ظاهرة تكاد تنفرد بها ليبيا، حيث إن معظم المستعمرات المعاصرة بما فيها ما تعرض للاستعمار الاستيطاني عرف نمواً محسوساً فى الفترة نفسها. وإذا كانت ليبيا تنفرد من الناحية الأخرى بأنها تعد من آخر البلاد التى وقعت ضحية للاستعمار الأوروبى، كما كان الاستعمار بها من أقصره عمراً، فإن معنى هذا كله أنها كانت أول بلد يتحمل ضراوة الفاشيستية فى تاريخ الاستعمار الحديث. وهذا أساساً ما يفسر مأساتها السكانية

وقد تم تناقص السكان بليبيا فى عصر الاستعمار الإيطالى عن طريقين أساسيين : زيادة الوفيات، والهجرة الخارجة. وقد حدثت الأولى بدورها بطريقتين : مباشرة وغير مباشرة. فعوامل الموت المباشرة فى ميدان القتال وعمليات الإبادة المقتنة بين المدنيين حصدت عشرات الآلاف عبر عقدين متصلين.

أما العوامل غير المباشرة فتتمثل فيما تعرض له معظم السكان من ظروف بالغة القسوة فى الحياة وفى التشريد الذى فرضه المستعمر سواء فى الجبل أو فى الصحراء حيث طرد مئات الآلاف بالجملة، وقذف بهم خارج المعمور الحقيقى، وخارج نطاق المطر، حيث اتبع حتى هناك سياسة سد الآبار^(١). فكانت القطعان تهلك بالجملة جفافاً وعطشاً، بينما تتفشى الأوبئة بالتالى

١- نجلاء عز الدين، العالم العربى، مترجم، القاهرة، ص ٣٦٩.

بين القبائل وتخصدهم بالآلاف.

(وينبغي أن ندرك هنا أن فناء الحيوان - أساس حياة الرعى - كان يعنى بالضرورة فناء الإنسان، ويمكن لذلك أن يتخذ مؤشراً له ومقياساً. وفي هذا الصدد، قدر الإيطاليون بأنفسهم أن تناقص القطعان في برقة وحدها فيما بين ١٩٢٦، ١٩٣٣ فقط كان على هذا النحو: الأغنام من ٨٠٠ ألف إلى ٩٨ ألفاً، الابل من ٧٥ ألفاً إلى ٣ آلاف، الماعز من ٧٠ ألفاً إلى ٢٥ ألفاً).

هذا عن قوى تناقص السكان الطبيعية. أما عن الهجرة فقد عرفت ليبيا عملية «خروج» حقيقي «وشتات» بعيد المدى في المهجر. فمنذ البداية تقريباً تحولت ليبيا، وخاصة برقة، إلى منطقة طاردة تلفظ بموجات اللاجئين في نبض يكاد يكون منتظماً وموقوتاً بحملات العدو المتواترة. وتقدر هذه الهجرات في مجموعها بسهولة بمشرات الآلاف.

وقد كانت مصاب الهجرة الرئيسية هي على ترتيب أحجامها مصر وتونس وسوريا ولبنان. فبينما كانت مصر بحكم الموقع الملجأ الطبيعي لأغلب لاجئي برقة، كانت طرابلس تجتد ملجأها الطبيعي في تونس، وبينما كانت بمصر أكبر جالية من الليبيين خارج الوطن، لم تكن جاليتهم بسوريا بقليلة الأهمية كذلك^(١).

١- نقولا زيادة، ص ١١٨.

٣ - اغتصاب الأرض. الأرض هدف كل استعمار استيطاني، مثلما هي محكمة. وكانت إيطاليا قد وضعت خططها في هذا السبيل مسبقاً. وحتى قبل أن يتم الإقرار كانت سياسة اغتصاب الأراضي ومصادرة الأملاك العامة والملكيات الخاصة ماضية بلا هوادة، وبالأخص في الأراضي الخصبة في الجبل والسواحل.

حتى منتصف الثلاثينات فقط، كان الاستعمار على سبيل المثال قد سجل نحو نصف مليون هكتار (٤٥٠ ألفاً) باسم الدولة. وقد تم تجريد هذه الملكيات تحت دعاوى شتى كحق الفتح ونزع الملكية والمصادرة.. الخ. وشمل هذا زوايا السنوسية، بما فيها حتى البساتين ومزارع النخيل. وتم تملك هذا كله لشركة تعمير انتة Ente الإيطالية، التي تولت عملية اعدادها للمهجرين الإيطاليين^(١).

والواقع أن الاستعمار الإيطالي في آخر أيامه كان قد وضع يده على كل الأراضي الخصبة في ليبيا المعمورة وطرد أصحابها وسكانها الأصليين إلى أطراف اللامعمور، وأحياناً إلى قلبه. أي أن عملية اغتصاب الأرض الخصبة صبحت عملية إعادة توزيع للسكان الوطنيين، في الوقت نفسه الذي صبحت هذه عملية إحلال للمستعمرين المهجرين المجلوبين محل الوطنيين.

ففي برقة استولى الإيطاليون على الجبل الأخضر، قلب برقة الزراعي

١- المرجع السابق، ص ١١ - ١١٥.

الحقيقي، أو برقة الخضراء كما يمكن أن نسميه، وفرغه من أصحابه الأصليين الذين أعيد توزيعهم بالقوة والطرد في جناحي برقة الجافين المجدبين شرقاً وغرباً : شرقاً في البطنان أو مرمريقاً، وغرباً في جزء من «برقة الحمراء» ذات التربة الصحراوية الكلسية، ثم في سيرت الصحراء الساحلية المطلقة. وحتى في هذه «المعازل» الحديدية، التي كانت معسكرات اعتقال حقيقة كما يعترف الأوروبيون ^(١) حددت للجماعات والقطعان نقاط معينة لا تتجاوزها. والواقع أن الخطط التي وضعت في أوائل الثلاثينيات لطرد ٩٠ ألفاً من العرب البدو من الجبل الأخضر إلى الجناحين تحولت إلى عملية إبادة وإفناء وحشية حقيقية.

وبالمثل في طرابلس، بل وإلى أبعد مدى، حيث تعد طرابلس أغنى أجزاء ليبيا زراعياً على الإطلاق. فاستولى المستعمر على أجود الأراضي الزراعية الخصبة في سهل الجفارة وحتى على سفوح الجبل، النفوسة وغاريان ونالوت. والواقع أن انتزاع الأرض تم في طرابلس منذ وقت مبكر نسبياً، وأواخر العشرينيات، وبلغ بسرعة نحو نصف الأراضي الزراعية الدائمة - النصف الأجدود - أي نحو ربع المليون هكتار (٢٢٥ ألفاً) ^(٢).

٤ - توطين المعمرين. شأن كل استعمار استيطاني، لم يكن الاستعمار الإيطالي يستهدف أقل من تحويل التراب الليبي وتغيير طبيعة الأرض

1- Babour, P. 46, 352-3.

2- P. Birot et Jean Dresch, La Méditerranée et le Moyen-Orient t. II, Paris. 1956, P. 455 ff.

وفرض لاندسكييه الحضارى، وذلك بزرع مجتمعه المهجر زرعاً فى التربة الجديدة. لذلك فقد وضعت خطط ضخمة للتهجير والتوطين، خطط الاستصلاح الشامل Bonificazione Integrale رسمت كل برامجها وتفصيلها مسبقاً، وأعدت خرائط ورسوم مئات القرى للمعمرين قبل أن يتحركوا من الوطن. ولم تكن هذه هجرة مدن أو تجار، بل أساساً وعن عمد هجرة زراع من ريف إلى ريف، بل وعلى أن يستبعد العمل الوطنى منها تماماً.

وحتى لا يشعر المهجرون بالغربة أو يهتز التنظيم الاجتماعى، وحتى تثبت جذورهم بعمق، باختصار حتى يخلقوا «مجتمعا متكاملاً صلباً على الأرض الجديدة، كانوا ينقلون سكان القرية الواحدة بأكملهم، بكل مرافقها من مدارس وكنائس... الخ. وعلى الجانب الآخر، كانت شركات الانتى تكون قد قامت بإعداد الأرض وتخطيطها وحفر الآبار وإقامة المباني وكل المرافق الاجتماعية والتسهيلات الحضارية، ثم بإعطاء كل عائلة قطعة أرض كافية لتول إليها ملكيتها بعد فترة معينة.

ولقد كانت المستعمرات الزراعية التى أنشأها الإيطاليون على نمطين من السكنى : قرى نووية مجمعة nucleated ضخمة تشمل كل المرافق المجتمعية إلى جانب المزارع، ومزارع سديمية مبعثرة dispersed تنتشر عادة على الطرق وتشبه العزب الصغيرة.

وكما فعل الاستيطان الفرنسي في الجزائر، كان الاستيطان الإيطالي يعطى هذه المستعمرات أسماء إيطالية كانت تبدو إلى قريب شاذة غريبة على الخريطة، ولكنها كانت محاولة سافرة لطلينة اللاندسكييب وانتزاعه من جذوره الأصيلة. مثلاً في طرابلس ثمة كنا نجد ثمة مستعمرات تحت أسماء مثل كاستيل بنيتو، ماركوني، جاريالدي، كريسبي، جيودا، جراتزياني .. الخ.

وينبغي أن نضغط هنا على حقيقة هامة لم نزل لها نتائجها حتى عشية الثورة. فاستعمار طرابلس الاستيطاني سبق نظيره في برقة تاريخاً وقطع أشواطاً أكبر بكثير، وكان تعداد المستعمرة الإيطالية في طرابلس أضعافه في برقة. بل إن استيطان برقة لم يكن قد بدأ بالكاد حتى دهمته الحرب الثانية ووضعت نهايته مبكراً.

فقد وصلت أول موجة من المعمارين في أواخر الثلاثينيات (١٩٣٨)، نحو ٢٠ ألفاً، نحو نصفهم اتجه إلى برقة، والآخر إلى طرابلس. وكان ثمة موجة أخرى توشك أن تنطلق، لكن الحرب قامت وأوقفتها. وقد كانت خطة بالبو أن يوطن ٤٠ ألفاً كزراع في الجبل الأخضر على مدى ١٠ سنوات، ولكن الحرب أيضاً دهمتها.

أما في طرابلس فقد كانا لتوطن أنجح وأبعد مدى، حيث تركز أكثر من ثلثي الإيطاليين في ليبيا جميعاً. وفي ١٩٣٩ كان عدد كل الإيطاليين في ليبيا يبلغ نحو ١١٠ آلاف، لم يبق منهم إلا أقل من النصف بعد الحرب. ففي برقة اضطر الإيطاليون جميعاً إلى الجلاء أثناء الحرب حتى لم يعد بها

منهم بعدها إلا ٢٠٠ نسمة، أما في طرابلس فقد بقي بعد الحرب نحو ٤٧ ألفاً.

ولعل هذه الأرقام نفسها ويحد ذاتها أن تثير سؤالاً ختامياً هاماً : إلى أى حد نجح الاستعمار الاستيطاني الإيطالي في ليبيا وهل حقق أغراضه حقيقة «هزيلة لا شك هي الأرقام التي تحققت، رغم أنها استنزفت اقتصاد المستعمرة ومثلت طبقة مهيمنة متحكمة، في الوقت الذي أصيب أصحاب الوطن الأصليون مواطنين من الدرجة الثانية. فما هو حكم العلم الموضوعي؟

تختلف وجهات نظر بعض الكتاب والجغرافيين الغربيين في التجربة. فيقول فيتزجيرالد عن أعداد المستعمرين الإيطاليين في ليبيا: «أن هذه الأعداد لم تكن في حد ذاتها مؤثرة، لكنها مع ذلك كانت تمثل بالنظر إلى الجفاف السائد نجاحاً مذكوراً في ترويض بوادي شمال إفريقيا. وما من منطقة أخرى من حجم أو فقر مماثل في أى قارة يمكن أن تبدى مستعمرة من البيض بهذه الكثيرة العددية.»

ويأخذ هاريسون تشيرش موقفاً مشابهاً تقريباً^(١)، بينما ينظر كلارك بتحفظ شديد إلى «الانجازة» الإيطالية في ليبيا^(٢). لكن الواقع الموضوعي

1- W. Fitzgerald, The New Europe, Lond., 1946, P. 206. Modern Colonization, P. 134.

2- J.I. Clarke, "Economic and Political Changes in the Sahara", Geography, April 1961, P. 104; Kimble, World's Open Spaces, 1946, P.144.

لا يدع مجالاً للشكل في أن التجربة الإيطالية في ليبيا - حتى بعيداً تماماً عن الجانب الأخلاقي في القضية - كانت فاشلة استيطاناً مثلما فشلت الفاشية استراتيجياً.

على أن الأسوأ من ذلك أن المشروع برمته بدا من أساس خاطيء. لقد كانت إيطاليا تعاني دائماً من الفقر الاقتصادي الداخلي، وإفراط السكان الجسيم. لكن استعمارها لليبيا ما كان يمكن أن يكون لدوافع اقتصادية أو ديموغرافية. ولا شك أنها متناقضة ساخرة، ان لم نقل فضيحة جغرافية، أن الذى أعلن أن ليبيا مجرد صندوق من الرمال scatalone di sabbia إنما هو نفسه الذى حاول أن يتخذ منها مجالاً للاستيطان. ولقد كانت ليبيا تقليدياً بلداً يخرج منه المهاجرون، فكيف على الإطلاق يتحول إلى مجال حيوى للآخرين ؟

إن ليبيا صحراء في جملتها، وحتى معمرها المتوسطى الضئيل فقير مخلخل، وإمكاناتها الزراعية والمائية محدودة للغاية، كما كان أى بدء في استثمارها - الطرق خاصة - يتطلب تكاليف ابتدائية باهضة وإنفاقاً أولياً جسيماً قد يربو على العائد الممكن منه. وبالفعل فلقد كانت ليبيا دائماً عبئاً مالياً وخسارة مادية على إيطاليا. هكذا لا يمكن إلا أن نصل إلا أن نصل إلى أن الاستعمار الإيطالى لليبيا فشل سكانياً كما فشل اقتصادياً، وهو قد فشل لأنه كان محكوماً عليه جغرافياً .

الاستعمار الاستراتيجى

فلماذا قام إذن «هذا هو السؤال الحرج والبيدهى الذى يفرض نفسه فعلاً. والرد أنه إن يكن الاستعمار الإيطالى لليبيا كمشروع استيطانى قطعة من المضاربة الفاشلة ضد الطبيعة، فلقد كان فى جوهره قطعة من الاستعمار الاستراتيجى. فمنذ الوحدة وإيطاليا تعيش فى حلم الإمبراطورية الرومانية القديمة، وتطمع فى إحياء أمجادها. أى أن العوامل السياسية البحتة، الروح الإمبراطورية، ومثل «المجد» السياسى والأبهة والعظمة، كانت من أهم دوافعها إلى الاستعمار.

وفى عصر الاستعمار الحديث والمنافسات الإمبريالية المحمومة، كانت إيطاليا تجد نفسها بلا إمبراطورية وليس أمامها إلا الفتات، بل «وحشية البحر المتوسط» أيضاً بدلاً من أن تكون ورشته. من هنا اتجهت لترجم سياسة «بحرنا Mare Nostrum» الرومانية ترجمة إيطالية حديثة : Mare Nostrum⁽¹⁾. فاعتبرت أن ليبيا وتونس اللتين تواجهانها عبر البحر هما المجال والمنفذ الاستعماري الطبيعى لها.

وفى عهد الفاشية اتسعت أحلام إيطاليا إلى إمبراطورية عظمى «إفريقية» «إسلامية» (كذا)، تبدأ من تونس وليبيا فلا تنتهى إلا فى الصومال واليمن. وبذلك يتلح جسمها كل الاستعمار البريطانى فى حوض النيل، سواء مصر

1- Whittlesey, op. cit., p. 275-8.

والسودان، إلى جانب القرن الإفريقي، كما يتركز هيكلها على البحرين المتوسط والأحمر. وفي هذا الإطار الإمبراطوري الشاسع كانت ترى في ليبيا بالدقة «عتبة» أو «مفتاح» الإمبراطورية.

إن موقعها الجغرافي فذ من هذه الزاوية، ويمكن أن تقدم نموذجاً مثالياً للاستعمار الاستراتيجي. فهي لا تتوسط ساحل البحر المتوسط الجنوبي في مواجهة إيطاليا مباشرة فحسب، ولكنها كذلك تقع «بين قوسى» الاستعمار البريطاني في شمال شرق إفريقيا والفرنسي في شمالها الغربي. وهي بذلك خشبة قفز من القاعدة الأم، وموطئ قدم على اليابس الإفريقي، ورأس حربة داخل محيط الاستعمار القديم. وبهذا لم يكن الهدف الإيطالي من استعمار ليبيا أن تقدم قاعدة أمامية للزحف شرقاً أو جنوباً في اتجاه واحد؛ ولكن دائرياً يميناً ويساراً turn - table شأنها شأن الجزائر في المغرب الفرنسي.

ومن الضروري أن ندرك أن إيطاليا الفاشية في فترة لمعانها وتوهجها قبل الحرب الثانية نجحت فعلاً في أن تبدو قوة عظمى تهدد القوى القديمة، ونجحت تماماً في بث الخوف والذعر في بريطانيا وفرنسا إلى الحد الذي تراجعنا فيه أمامها، وسلمنا لها بكثير من ادعاءاتها وأطماعها وساومتنا عليها بسياسة تهدئة متهافئة. وفي ضعف واضح، الأمر الذي جعلها تمضى قدماً على خططها الإمبراطورية المزعومة.

وعلى هذه الأساس أخذت إيطاليا من جانبها ترسم وتدعم حدود ليبيا السياسية كما تبنى شبكة استراتيجية في الداخل تخدم التوسع المنتظر. فعلى

الجانب الفرنسى وطلدت حقوقها نهائياً فى فزان التى كانت فرنسا تدعى فيها مطالب إقليمية قديمة. وعلى الجانب البريطانى أخذت الجغوب من مصر ومثلت سارة من السودان. وفى الداخل مدت الطرق الشريانية الاستراتيجية التى ستحمل الزحف. وكان الخط المحورى هو أوتوستراد الشاطيء الذى سيفت الطريق إلى تونس ومصر على السواء. وفى الجنوب كان طريق الكفرة الباهظ التكاليف لا يفسره قيمة الواحة الذاتية، ولكن قيمتها الاستراتيجية البارزة كالقاعدة الوحيدة وسط الصحراء ونقطة الوثوب إلى السودان من الجنوب.

وبالنسبة لتونس كانت أطماع إيطاليا ووجودها بها متغلغلة منذ منتصف القرن ١٩، ولكن فرنسا كانت أسبق إلى احتلالها. على أن إيطاليا ظلت بعد ذلك ولوقت طويل جداً تناوىء فرنسا فى تونس وتتحدى استعمارها لها، كما ظلت جاليتها بها أكبر عدداً وأكثر سيطرة من الجالية الفرنسية، فضلاً عن وضع خاص كانت تتمتع به وامتيازات اعترف بها فى اتفاقية موسولينى- لافال ١٩٣٥. وفى عصر الفاشية اشتدت الضغوط الإيطالية حتى بدأ الوضع فى تونس أقرب كأمر واقع إلى لون من الحكم الثنائى الفرنسى الإيطالى condominium لم يكن بدوره إلا تمهيداً مرحلياً لثرت إيطاليا فرنسا فيه نهائياً. ولم تعد إيطاليا تخفى صريحة «تونس لنا unisia Nostra»، بل أصبحت نغمة علنية رسمياً وشعبياً^(١). وقد كان فى وجه هذه الأخطار

1- J. Klein, La Tunisie, Paris, 1949, P. 103-4.

الوشبكة بالدقة أن أقامت فرنسا «خط مارت» الدفاعى فى قطاع استراتيجى كعنى الزجاجة بحضوب تونس.

أما بالنسبة لمصر والسودان فقد اشتد التسلل الإيطالى فى مصر قبل الحرب الثانية، وزاد وجودها ونشاطها فيها إلى حد ملحوظ، خاصة ثقافياً ومادياً، كما أن نواياها وأطماعها لم تعد خافية. وقد كان الهدف أن تصب «مصر قاعدة للزحف على السودان، بحيث تسيطر إيطاليا على حوض النيل برمته من مصبه إلى المنبع فى إثيوبيا والبحيرات، وبذلك تصل ما بين مستعمراتها فى شمال إفريقيا وكتلة مستعمراتها فى إفريقيا الشرقية الإيطالية، إريتريا وإثيوبيا والصومال الإيطالى.

فى إطار هذه الاستراتيجية الاستعمارية الموضوعة فقط. يمكن أن نفهم الاستعمار الإيطالى لليبيا على حقيقته : استعماراً استراتيجياً فى الدرجة الأولى، استعمار مواقع وقواعد عسكرية وموقعا جغرافيا لا موضعاً عمرانيا. ولكن كما كان الاستعمار الإيطالى الاستيطاني لليبيا انحرافاً جغرافياً، فقد جاد استعماره الاستراتيجى كذلك خطأ تاريخياً. فلقد كان مشروع الإمبراطورية الإيطالية الخيالى يمت إلى منطق الماضى أكثر منه إلى حقائق الحاضر والعصر، إذ تبدد المشروع برمته بصورة ساخرة حقاً أثناء الحرب الثانية، حين انكشف عجز إيطاليا وخوارها الشديد. ومع ذلك فقد قيض لهذه التجربة أن تثبت على الأقل قيمة لييا البالغة كموقع استراتيجى دقيق وكموقعة حربية هامة.

جغرافية التحرير

الحقائق الرئيسية في معركة ليبيا أثناء الحرب الثانية، تلك التي تكشف أيضاً عن جوهر جيواستراتيجيتها، تتلخص في ثلاث : عملية شد حبل، محور خطى، مفاتيح استراتيجية خارج الحدود.

١ - عملية شد الحبل. أخذت المعركة صورة كاملة، ولكنها تقليدية لعملية شد حبل عسكرية of war - متواترة كما هي متواترة، بين قوات المحور والحلفاء، ما بين قاعدة مصر شرقاً وتونس غرباً. فقد تحولت مبارزة الصراع الملحمية إلى عملية مد وجزر عبر ليبيا، بحيث تناوبها كل من الطرفين على التبادل عدة مرات تقدماً وتراجعاً. بحيث تناوبها كل من الطرفين على التبادل عدة مرات واحتلالاً وإخلاء. فثلاث مرات على الأقل خلال سنوات المعركة الثلاث، تقدم المحور من ليبيا إلى ساحل مصر، بينما توغل الحلفاء بالدورة نفسها داخل ليبيا^(١).

على أن عملية شد الحبل هذه اقتضت غالباً على قطاع برقة ما بين مرمريكا مربوط في أقصى الشرق (مرسى مطروح عادة) وساحل سيرت في أقصى الغرب (اجدابية عادة). وفي الموجة الثالثة والأخيرة وحدها انفرجت العملية على سعتها لتشمل ليبيا بكامل عرضها من الحدود إلى الحدود.

١ - الجيوبوليتيكا، ج ٢ ص ١٨٥-١٨٦، Khadduri, P. 42.

وتلك كانت الموجة الكاسحة التي أخرجت المحور نهائياً من ليبيا، ثم من إفريقيا الشمالية جميعاً من بعدها.

وهنا نستطيع أن نرى تشابهاً واضحاً مع حركة المعركة في بولندا التي، كسهل بينى مفتوح، اكتسحتتها القوات الألمانية والسوفيتية عدة مرات جيفة وذهاباً حتى حرقتها حرثاً. وتاماً كما دمرت مدن بولندا تدميراً شبه كامل أحياناً، لقيت مدن ليبيا الساحلية مصيراً متشابهاً. فطبرق دمرت بنسبة ٨٥٪، نسبة تدمير وارسو بالضبط ^(١)، بينما فقدت بنغازي نحو ٦٠٪ من مبانيها. ويلاحظ هنا أنه لما كانت حركة المد والجزر أعنف تركّزاً في برقة، فقد كانت مدنها الضحية الكبرى، خاصة طبرق، بينما نجت مدن طرابلس إلى حد بعيد.

٢ - المحور الخطي. كان محور المعركة خطياً Linear أساساً وبصرامة إلى أقصى حد. فلقد اقتصر ميدان المعركة عملياً على الشقة الساحلية الضيقة المحصورة ما بين البحر وأقدام المرتفعات الشمالية سواء ذلك في برقة أو طرابلس. وفي هذا الإطار المختنق كان من الممكن للأسلحة الثلاثة البرية والبحرية والجوية أن تجتمع في استراتيجية مكثفة ^(٢). فكان هذا الإطار الجغرافي أحد الأسباب الرئيسية التي جعلت المواجهة تأخذ نمط شد الحبل والمد والجزر. أما الداخل

1- Pierre George, La Ville, Paris, 1952, P. 360.

٢- رسل فاينسلد، انزل بيرسي، الجيوسبولوتيكاء، مترجم، القاهرة، ج ٢، ص ١٨٦.

الصحراوي فقد كان حقل ألغام - عدة ملايين مازالت بقاياها
خطراً دفيناً لليوم - أكثر منه حقل قتال. وإذا كان هذا قد زاد من
حصص المعركة في الشقة الساحلية، فإن مصير الدائل العسكري
كان يتقرر على ضوء نتيجة معركة الساحل.

ومرة أخرى يقتصر الاستثناء على برقة. فهنا كان طريق التقدم والتقهقر
ينشعب أحياناً إلى خطين : الخط الساحلي كمحور الأساس، والخط الداخلي
حول أقدام الجزيرة الجبلية على أطرافها الصحراوية في الجنوب كبديل ثانوى.

٣ - المفاتيح الاستراتيجية خارج الحدود. رغم أن ليبيا كانت مسرحاً
رئيسياً للقتال، ودارت على أرضها المعارك المتعددة بلا انقطاع،
وتعرضت هى للتخريب المباشر، فإن المعارك الفاصلة التى حسمت
الصراع وقعت خارجها أو على أبوابها بدرجة أو بأخرى : من ناحية
فى العلمين، ومن الناحية الأخرى فى مارت. والواقع أن هاتين هما
مداخل وبوابات ليبيا الاستراتيجية الحقيقية ومفاتيحها الحاكمة.

فكل منهما جغرافياً عنق زجاجة يختنق فيه الساحل بين سلاسل
المرتفعات الساحلية والبحر. بحيث يحدد موقع معركة حتمية فاصلة :
العلمين بين هضبة الروسات ومنخفض القطارة وخليج العرب، ومارت بين
تلال مطماطة وخليج قابس. وكما أنشأ الفرنسيون من قبل فى الأخيرة
خطهم المشهور، خط مارت، ضد الخط الإيطالى فى ليبيا على تونس، ثم

استعمله الفيلق الألماني فيما بعد فى مواجهة زحف الحلفاء الأخير، ركز هؤلاء كل استحکاماتهم وقوتهم للهجوم النهائى فى الأولى^(١).

وبين هذين الضابطین المفتاحین كان الخط الساحلى الممتد لنحو ١٥٠٠ ميل مجرد «قناة انزلاق» يميناً ويساراً. وفى هذا بالدقة يتحدد دور ليبيا الجيوستراتيجى : أنها أساساً ممر ممدود، وطريق بلا حدود، أكثر منها قاعدة أساسية أو موقفاً حاكماً.

انتهاءات عامة

بهذه النهاية يمكن أن نصل إلى بضعة انتهاءات عامة عن تاريخ حياة الاستعمار الإيطالى فى ليبيا، تكاد تدور جميعاً - كما يتفق - حول الحدود القصوى «وأفضل التفضيل»، وتعطى ليبيا صفات خاصة تنفرد بها فى تاريخ الاستعمار، على الأقل فى العالم العربى. وهذه الخصائص هى : آخر بداية، أول نهاية، أقصر عمر، ثم دور صراع القوى فى البداية والنهاية.

١ - آخر بداية. يعتبر مجيء الاستعمار الإيطالى هنا متأخراً للغاية من الناحية الزمنية، إذا قورن بتواريخ بدء الاستعمار الأوروبى الحديث فى العالم العربى، فضلاً عن العالم الثالث عموماً. وتعد ليبيا بهذا من آخر الدول العربية سقوطاً للاستعمار الغربى. فإذا كان العالم العربى قد وقع للاستعمار فى موجات تاريخية ثلاث معروفة، ثلاثينيات

١ - فايفليد ويرسى، المرجع المذكور، ص ١٨٥.

القرن ١٩، ثم ثمانيناته، ثم حوالى الحرب العالمية الأولى، فإن ليبيا تنتمى إلى الأخيرة، وتتعاصر بذلك مع المشرق العربى عموماً أكثر منها مع المغرب العربى الذى تنتمى اليه جغرافياً^(١).

وليس من شك أن جزءاً هاماً من السبب فى تأخر تعرض ليبيا للاستعمار الأوروبى يرجع إلى سيادة الصحراء عليها، فهى وحدة جافة فقيرة بالإمكانات قليلة الجاذبية والإغراء للطامعين، تكاليف الاستيلاء عليها قد ترجح أرباحها المادية. إنها «ميزة» الصحراوات والفقير. والملاحظ بالفعل أن ما أفلت من الاستعمار أصلاً فى العالم العربى إنما هى الوحدات الصحراوية أساساً، وفى مقدمتها قلب الجزيرة العربية خاصة.

٢ - أول نهاية. كانت ليبيا أيضاً من أسبق الدول العربية، فضلاً عن الإفريقية، حصولاً على الاستقلال. فهى من ناحية أول دولة استقلت بعد الحرب الثانية فى العالم، وبالتالى ثانياً دولة استقلت فى إفريقيا العربية بعد مصر، وفى الوقت نفسه أئت رابع دولة مستقلة فى كل إفريقيا بعد مصر وإثيوبيا وليبيريا.

ويلاحظ أن مرحلة التحرير فى العالم العربى جاءت مضغوطة جداً بالقياس إلى مرحلة الاستعمار، نحو عقد وبعض عقد. وبينما لم يسبق ليبيا فى هذا الصدد إلا سوريا ولبنان اللتان تحررتا أثناء الحرب نفسها، كانت ليبيا

١ - حمدان، الاستعمار التحرير فى العالم العربى، ص ٢٧-٢٨.

هى التى افتتحت عقد التحرير الفعال بعد ذلك على مستوى العالم العربى كله، كما كانت فاتحته فى المغرب العربى. حيث كان لوقع استقلالها وعدواه الأثر نفسه الذى كان لسوريا ولبنان فى المشرق^(١).

ومن المحقق أن النضال الوطنى لعب دوراً فى التبكير بالتحرير فى ليبيا، كما أن البيئة الصحراوية والمعاقل الجبلية ساعدت فى هذه النهاية. ولكن من الثابت أيضاً أن صراع القوى الكبرى ساهم فى التعجيل بنهاية الاستعمار.

٣ - أقصر عمر. وترتيباً على كل ما سبق، فقد جاء عمر الاستعمار فى ليبيا من أقصر ماعرف فى العالم العربى، دك من غيره من مناطق العالم الثالث. فمع بداية متأخرة للغاية، ونهاية مبكرة نسبياً، اختزل عمر الاستعمار الإيطالى فى ليبيا إلى الحد الأدنى، نحو ٣٠ سنة من ١٩١١ إلى ١٩٤١، أو نحو ٤٠ سنة إذا أضفنا عقد احتلال الحلفاء من ١٩٤١ إلى ١٩٥١.

وهذا أقل قليلاً من نصف عمر الاستعمار فى مصر أو تونس، وأقل كثيراً من ربع عمره فى الجزائر أو عدن، وأقل كثيراً جداً من عشر عمره فى مناطق كثيرة من إفريقيا وآسيا. ومن الناحية الأخرى، لا يقل عنه فى الدول العربية إلا سوريا ولبنان، بينما لا يعادله بالتقريب إلا عمر الاستعمار فى المغرب

1- J.I. Clarke, loc. cit., P. 105.

(مراكش) في حالة اضافة عقد الاحتلال.

وفى كل هذا تبدو ليبيا لا شك أسعد حظاً - فى معنى - من كثير غيرها من الدول الأخرى العربية وغير العربية. لكنها من الناحية الأخرى كانت بلا شك أسوأ حظاً من كثير آخرين، من حيث إنها تلقت ضربة الاستعمار فى أشد صورها ضراوة ووحشية. فمأساة ليبيا أنها، رغم قصر عمر الاستعمار بها، هى التى تحملت ضراوة الفاشية لأول مرة فى تاريخ الاستعمار الحديث.

حين كانت لألمانيا - مثلاً مستعمرات، لم تكن تعرف النازية بعد، وحين ظهرت النازية لم تعد لها مستعمرات. ومن قبل كان استغلال الإمبراطورية الشاسعة قد أغنى بريطانيا وفرنسا عن الديكتاتورية المباشرة وأتاح لها قناع الديمقراطية. أما فى إيطاليا فقد اجتمع الاستعمار والفاشية، الإمبريالية والديكتاتورية، وفى ليبيا الإيطالية اجتمعت كلها لأول مرة مع الاستعمار الاستراتيجى والاستيطانى.

ولهذا كانت مأساة ليبيا لا تقارن إلا بمأساة الجزائر تقريباً من قبل وربما فلسطين من بعد. وهذا وحده هو الذى يفسر لماذا كانت ليبيا من الدول القليلة التى تعرضت لتناقص سكانى خطير فى ظل الاستعمار.

٤ - دور صراع القوى فى البداية والنهاية. من الحقائق الجيوبوليتيكية المثيرة واللافتة أن ليبيا، كما وقعت فى البداية للاستعمار نتيجة

للعبة القوى، حصلت على استقلالها فى النهاية بفضل صراع القوى^(١). والفارق بين الحالتين هو التوافق والاتفاق على تقاسم الجائزة الاستعمارية فى الأولى، والتضارب والعجز عن الاتفاق إلى حد الحرمان المتبادل فى الثانية.

ولا شك أن هذا الفارق يشير أيضاً إلى اختلاف روح العصر، وفى الحالة الأولى كان عصر الاستعمار القديم فى ذروته، أما فى الثانية فقد كان عصر الاستعمار الجديد على الأفق. كذلك فهو يشير إلى تغير دور الشعوب بين المصريين، فإن الشعوب - الشعب الليبى فى هذه الحالة - كانت قد أصبحت أكثر يقظة ونضجاً وأكثر إيجابية فى الضغط وقدرة عليه من أجل التحرر والاستقلال.

1- Khadduri, P. 10, 111.

الفصل الثالث

ليبيا المستقلة

تصفية الاستعمار

حصلت ليبيا على استقلالها بفضل صراع القوى ومنافساتها في الدرجة الأولى، دون أن يلغى هذا أو يقلل من دور الكفاح الوطني الدائب الذى ساهم فى معركة الحرب الثانية بقوة نظامية وشعبية فعالة فى صف الحلفاء ضد المستعمر الإيطالى وحلفائه المحوريين .

فبعد المعركة العالمية التى دارت ثلاث سنين على أرضها خرجت ليبيا بعد الحرب وهى محتلة بقوات الحلفاء وتحت إدارة عسكرية : بريطانية فى برقة وطرابلس، فرنسية فى فزان، وبذلك وجدت ليبيا داخلها ثلاث إدارات وعملات وحدود جمركية . وقد وضع هذا التعدد بداية لتمزيق وحدة ليبيا من الداخل، كما قدم أساسا لمحاولات عودة الاستعمار إليها من الخارج .

والواقع أن فترة ما بعد الحرب كانت نموذجا للعبة القوى فى صورة «الاستعمار الجديد»، وكان الصراع حول ليبيا يدور كجزء من صراع المهزومة على وراثة المستعمرات الإيطالية السابقة التى أرغمت إيطاليا المهزومة على إعلان تنازلها عنها. وأبرز ما ميز هذه المرحلة محاولة عظمى لفرض نوع من الاستعمار العالمى الجماعى المشترك على ليبيا تحت أسم «الوصاية» . فكما

كان «الانتداب» هو الشكل القديم للاستعمار القديم بعد الحرب الأولى في ظل عصبة الأمم، كانت «الوصاية» هى الشكل الجديد للاستعمار الجديد بعد الحرب العالمية الثانية، فى ظل الأمم المتحدة .

ولقد كان الاتجاه السائد هو إما إلى فرض وصاية دولية من خلال الأمم المتحدة عامة أو إلى فرض وصاية دول محددة من القوى الكبرى، وفى الحالتين إما أن تكون الوصاية موقوتة بأجل محدد، أو غير موقوتة على الإطلاق. وبين هذين الطرفين ظهرت كل الصيغ وأشكال الاقتراحات الممكنة، ابتداء من عودة إيطاليا إلى الوصاية الكاملة على كل ليبيا، أو الوصاية الجزئية على إقليم منها، إلى اقتسام الوصاية بين بريطانيا وفرنسا وإيطاليا، أو استبعاد إيطاليا تماما، واقتسام الوصاية بين بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة، أو حتى بين بريطانيا وفرنسا والاتحاد السوفيتى. هذا فضلا عن اقتراح بوصاية الجامعة العربية بعامة، أو مصر بالذات، إن كان لا مفر من الوصاية، واستحال انتزاع الاستقلال التام .

وفى هذا الصراع المعقد المتعدد الأطراف يمكن القول باختصار بأن كل طرف - الحلفاء المنتصرين بما فيهم الاتحاد السوفيتى - قد بدلت مواقفها أكثر من مرة، بل وتبنى معظمها معظم هذه الصيغ والاقتراحات فى وقت أو آخر، ولكن القاسم المشترك دائما كان هو توازن القوى : إما بالأطماع الإمبريالية وإما بحرمان الآخرين منها، إما سياسة الاقتسام والاقتسام بالتساوى وإما منطق لاشيد للجميع .

فأما إيطاليا، قوة الاستعمار المهزومة والمرفوضة، فقد كانت تحاول باستمارة العودة إلى ليبيا بأى صورة وثمان، وإلى طرابلس على وجه الخصوص. هذا بينما كانت فرنسا تطمع فى الاستيلاء على فزان التى كانت تحتلها بالفعل، ولها فيها ادعاءات قديمة، لتضمها إلى نطاق استعمارها فى الجزائر والمغرب العربى. وعلى الجانب الآخر كانت بريطانيا ترتب مع السنوسية المتعاونة معها للسيطرة على برقة التى تحتلها فعلا، وذلك تحت شكل ما من الحكم الذاتى .

وبهذا أصبح محور اللعبة المطروحة هو اقتسام ليبيا على هذا الأساس الثلاثى : برقة لبريطانيا، فزان لفرنسا، وطرابلس لإيطاليا. وحول هذا المحور دارت لعبة صراع القوى، وعلى صخرته بالذات أيضا تحطمت .

فمن ناحية تطورت أهداف الوطنية الليبية، فى وجه الأطماع الاستعمارية التمزيقية السافرة، من الإصرار على استبعاد إيطاليا بأى ثمن إلى رفض الوصاية بأى صورة، مصرة على الاستقلال التام، ووحدة التراب معا. ومن ناحية أخرى، فعلى ضوء رفض الليبيين المطلق لأى عودة لإيطاليا، وفى إطار صيغة تعدد الوصاية، اقترح الاتحاد السوفيتى أن تكون له الوصاية على طرابلس بدلا من إيطاليا. وكان فى هذا الكفاية جدا لأن يسارع الغرب باقتراح الاستقلال التام لليبيين، لا رغبة فى استقلالها، ولكن أبعدا للاتحاد السوفيتى واستبعادا لخطر «تسلله» إلى البحر المتوسط ^(١) .

1-P. Birot; J. Dresch, La editerranée et le Moyen-Orient, t. 11, Paris, 1956, P. 456.

لقد اختلف الاستعماريون، فاستقلت المستعمرة ! وهذا وحده هو المعنى الحقيقي - السليبي بالطبع - «لفضل» كل من الغرب والشرق على استقلال ليبيا. وهو المعنى نفسه الذى يقصد حين يذكر «فضل» اليابان مثلاً فى تحرير دول جنوب شرق آسيا من الاستعمار الأوروبى فى المرحلة نفسها^(١).

الدولة الجديدة

كل دولة جديدة فهى تبدأ دورة جيوبوليتيكية جديدة فى تاريخ حياتها، هى بالتالى دولة فى مرحلة النشأة أو الطفولة. ورغم أصولها التاريخية القديمة كوحدة سياسية، فقد كانت ليبيا بعد الاستقلال مباشرة نموذجاً لدولة مرحلة النشأة، بكل خصائص المرحلة ومشاكل الطفولة. فمرحلة النشأة هى مرحلة مشاكل الكيان الذاتى، وترتيب البيت من الداخل، وتدعيم الوحدة الوطنية وتحديد الحدود السياسية .. الخ . وليبيا المستقلة ولدت ولادة عسيرة، وورثت فى هذا كله إرثاً صعباً معقداً، وتركته من المشاكل الجسيمة، الطبيعية والمصطنعة، المفروضة والمفترضة، السياسية والاقتصادية .. الخ، تتجاوز جميعاً قدرات دولة جديدة فى مرحلة التكوين^(١).

1- Ritchie Calder, Dawn Over Asia, Lond., 1952, P. 18-20 H.S. Villard, Libya: The New Arab Kingdom of North Africa, Ithaca, 1956, P. 11-14.

فى الجانب السياسى، كانت المشكلة الكبرى هى «الاستعمار الجديد» الذى حل محل «الاستعمار القديم». فبدلا من الاستعمار الاستراتيجى - الاستيطانى اللاتينى - الفاشيستى السابق، وجدت ليبيا نفسها فريسة للاستعمار الاستراتيجى - البترولى الأنجلوسكسونى - الأطنطى، أو استعمار القواعد العسكرية والشركات الاحتكارية . إما على الجانب الاقتصادى، فثمة كان الفقر الطبيعى والعجز المالى، وكل سلمها فريسة سهلة لذلك الاستعمار.

على أن هذه المشاكل لم تلبث أن تغيرت طبيعتها بشدة، كما تطورت ليبيا عموما بسرعة نادرة، فى دورة مختزلة مضغوطة للغاية، أساسا بسبب البترول، ثم بعد ذلك بفضل الثورة، أى الثروة والثورة إذا شئنا . فقد كانت الأولى ثورة اقتصادية كاملة، والثانية ثورة سياسية جذرية، وفيهما بالفعل يستقطب كل كيان ليبيا المعاصرة .

وترتبا على هذا نجد أن ليبيا الجديدة، سواء على الجانب السياسى أو الاقتصادى، مرت فى ثلاث مراحل من التطور، تكاد تكون مترابطة عضويا ووظيفيا فى المجالين لتربط ضوابطهما ومحركاتهما . فسياسيا تقدمت ليبيا من مرحلة الدولة الاتحادية، إلى مرحلة الدولة الموحدة، وأخيرا إلى مرحلة الدولة الوحيدة . إما اقتصاديا فهناك بوضوح مراحل ما قبل البترول (١٩٥١-١٩٦١)، فالبتترول الإقطاعى (١٩٦١-١٩٦٩)، فالبتترول الثورى (من ١٩٦٩) .

التطور السياسي

ليبيا الاتحادية

مع تعدد قواه وتضاريفها، فضلا عن سياساته المخططة العامدة، وضع احتلال الحلفاء أسسا لا شك فيها لتمزيق وحدة ليبيا . وهذا بالإضافة إلى الاختلافات المكتسبة في التوجيه الحضارى والسياسى، التى سبق أن نمت منذ العصر العثمانى المتأخر، خلق مشكلة الوحدة الوطنية، وشكل الدولة الجديدة فى فترة ما بعد الحرب، والكفاح من أجل الاستقلال .

فلقد كانت السنوسية فى برقة، والمتعاونة مع بريطانيا، تطمع فى فرض سيادتها على الدولة الجديدة تحت الرعاية البريطانية. ولكن طرابلس عموما كانت ترفض هذه الصيغة، تبعية ورعوية أو رعوية ورعاية. وعند هذا الحد قررت السنوسية، فى سبيل الظفر ببرقة وبإيعاز من بريطانيا، أن تمضى وحدها تاركة ليبيا الأم لأقدارها. فأعلنت بالاتفاق مع بريطانيا فى ١٩٤٩ قيام «دولة برقة المستقلة»، فى الواقع إمارة مستقلة استقلالاً ذاتياً فقط تحت السيطرة الحقيقية لبريطانيا فى الشؤون الخارجية والدفاع^(١) . وفى ظل هذه الدولة تم تأجير طبرق قاعدة بحرية جوية أساسية لبريطانيا، التى قامت بدورها بترتيب تأجير قاعدة أخرى مماثلة للولايات المتحدة فى الملاحه أو هويلس قرب طرابلس المدينة .

1- Villard, op. cit., p. 21-2. Khadduri, P. 72.

عزة النص، الوطن العربى، الاجراء السياسى والملاحع الاقتصادية، دمشق، ١٩٥٩، ص ٧١-٧٧.

على أن الوطنية الليبية لم تلبث بنضالها السياسى الذاتى أن فرضت نفسها، فانتزعت استقلالها وقامت دولة ليبيا الواحدة فى ١٩٥١. ولكن برزت هنا مرة أخرى مشكلة شكل الدولة . فبينما كانت طرابلس، التى عادت فقبلت بحكم السنوسية، تطالب بالدولة الموحدة، كانت برقة وفزان مطالبان بالدولة الاتحادية، على أساس أن هذا يتفق جزئيا مع الأمر الواقع منذ أصبحت برقة دولة مستقلة .

على أن الاستعمار والنظام الحاكم نجحا فى النهاية فى فرض النظام الفيدرالى، فجاءت الدولة الجديدة اتحادية لا موحدة، تتألف من ثلاث «ولايات»، برقة وطرابلس وفزان، كما احتفظ «لإمارة» برقة «بوضع خاص» فى دستور الاتحاد، بحيث أصبح الحاكم «ملك المملكة الليبية وأمير برقة»، وبهذا جاءت ليبيا وهى الدولة الاتحادية الأولى والوحيدة - والأخيرة - فى العالم العربى كله، وذلك فيما عدا الاتحادات المركبة من أقطار كبيرة أو دويلات صغيرة .

ليبيا الموحدة

من حيث المبدأ، فكما كان «الوضع الخاص» لبرقة أقرب إلى «الوضع الشاذ» فى الحقيقة، كان النظام الفيدرالى بعامة يعنى نسيجا سياسيا مهلهلا ومفككا، فى دولة مليونية صغيرة وفقيرة، قليلة السكان بقدر ما هى شاسعة المساحة، وتعانى بذلك أصلا من التفكك الجغرافى . ولهذا فقد ضاعف

النظام الاتحادى من التفكك الجيوبولتيكى عموما فى الدولة الجديدة، حتى
شبهت ليبيا بعربة يجرها ثلاثة خيول كل يشدها فى اتجاه^(١).

ومن الناحية العملية، أثبتت التجربة، عدا تكاليفه الباهظة فى دولة عجز،
شدة تعقيد النظام وصعوبات التنفيذ البالغة، ولم يكن تسييره قط موفقا أو
سعيدا. فضلا عن هذا فقد فتح الباب لخلق الحساسيات الإقليمية والمقارنات
والموازانات التنافسية بين الولايات المكونة، حتى تراكمت الحساسيات مع
الولاءات القبلية إلى درجة باتت تهدد الوحدة الوطنية. وقد اتخذ هذا الوضع
منعطفا حادا وخطرا بعد ظهور البترول بوجه خاص. فقد بدأت التطلمات
والتخوفات البترولية تأخذ شكلا إقليميا، وأصبح لانبثاق البترول الجيولوجى
مفزا وحساباته الإقليمية المقلقة^(٢).

وقد جاء انبثاق البترول أساسا فى حوض سيرت، حلقة الانقطاع
العمرائى بين نواتى المعمور الفعال فى طرابلس وبرقة. وقد كان هذا الموقع فى
الواقع من حسن حظ ليبيا مرتين. فكما خلق نوبة جديدة من العمران
اللاحم بين النواتين، خلق أيضا بؤرة لأمة تجتمعت حولها آمال الأقاليم
المختلفة، بحيث أصبح البترول أداة توحيد داخلى.

فبعد نحو سنتين فقط من تدفق البترول، أعلنت ليبيا دولة أحادية هـوحدـة

1- Barbour, P. 357; Khadduri, P. 169, 320-1.

2- J.I. Clarke, op. cit., P. 116; "Oil in Libya: Some Implications,"
Econ. Geog., Jan. 1963, P. 50.

فى ١٩٦٣، وأعيد تقسيمها السياسى - الإدارى من الولايات الثلاث إلى عشر محافظات، تفاديا وتفتيتا للمنطق الإقليمى. ولم يكن هناك شك أن البترول كان عامل الاختزال والانصهار السياسى الحاسم من الاتحاد إلى الوحدة، وأنه هو وحده الذى فرض الحل النهائى لمشكلة الوحدة الوطنية .

ليبيا الوحيدة

صحيح هو، دون شك، كل ما كتب وقيل عن أن ليبيا كانت آخر موقع تتوقع منه الثورة، فالصحراوات دائما آخر معاقل الرجعية. على أن قليلا من التفكير بعد الوهلة الأولى يهديننا إلى حتمية منطق الثورة مع ذلك. فالبترول - أكبر مميزات العزلة والتخلف، وأسرع معجلات التطور فى القرن العشرين - كان يحمل فى طياته جنين الثورة وجرثومة فناء الإقطاع .

فالبترول إذ قلب الاقتصاد والحياة الحضارية والفكرية، حرك قوى التغيير الاجتماعى ومحركات الاضطراب الطبقي وألقى خميرة التفجر السياسى . البترول هو الذى خلق ليبيا المعصرية الحديثة ماديا، ولكنه بليبيا المعصرية الحديثة ماديا هو نفسه الذى خلق القوى الاجتماعية التى أطاحت بالملكية وصفت عصر تحالف الاستعمار والإقطاع .

وقد كان أول أهداف الثورة الجمهورية بعد تصفية النظام القديم هو

تصفية الاستعمار الجديد . فالواقع أن عصر الملكية الطارىء على تاريخ ليبيا لم يكن إلا عهد انتقال Interregnum بين الاستعمار الفعلى وبين التحرير الحقيقى. إذ لم تكن مرحلة الملكية فى الواقع إلا الشكل الجديد لمعصر الاستعمار الجديد، بينما أن الثورة هى الشكل الوحيد لمرحلة التحرير الوطنى. فلم تلبث أن تمت تصفية القواعد العسكرية، أى الاستعمار الاستراتيجى الجديد، ليتطهر التراب الليبى من الاحتلال الأجنبى تماما لأول مرة منذ قرون.

وما أن تم ترتيب البيت من الداخل بالتحرير الكامل حتى تقدمت ليبيا مباشرة إلى الوحدة القومية داخل البيت العربى الكبير. ولم تعد القضية هى قضية الوحدة الوطنية فى الداخل كما كانت الحال بعد الحرب الثانية، بل تجاوزتها كلية إلى قضية الوحدة القومية على مستوى الوطن العربى كله. فدخلت أولا مع سوريا ومصر فى «اتحاد الجمهوريات العربية» كاتحاد كونفيدرالى يمثل خطوة أولية ولكنها ضرورية. ثم من داخل هذا الاتحاد تقدمت بعد ذلك إلى وحدة اندماجية شاملة مع مصر، تتحدد طبيعتها الدستورية خلال عام، هذا العام .

وعند هذا الحد نستطيع أن نسجل لليبيا الثورة ثلاث أولويات غير مسبقة فى العالم العربى على مستوى الاستراتيجية السياسية .

فأولا: هى أول دولة بترول صحراوى ثورية فى العالم العربى، أى أول دولة بترول صحراوى تقوم بالثورة فيه . والواقع أن هذه كانت أصالة - وإن

بدأت لأول وهلة غريبة - ثورة سبتمبر حين قامت، إذ جمعت بين «نقيضتي» ثراء البترول الفاحش وثورة مجتمع صغير العدد أغرقته الثروة . وعلى سبيل المثال والمقارنة، فلقد سبقت ثورة التحرير في الجزائر ظهور البترول عمليا، فضلا عن أنها كانت ثورة على مستعمر خارجي، ولكنها في ليبيا آتت بعد البترول بنحو عقد تقريبا .

ثانيا: هي أول دولة عربية بترولية تطلب الوحدة، بل تصر عليها وتحققها بالفعل، مع دول غير بترولية. وهذه أيضا «متناقضة» أخرى باللغة الغريبة بالمقاييس التقليدية. فليس شك، ولا هو الآن سر، أن البترول في عالمنا العربي المعاصر قد غذى، حتى وإن يكن مؤقتا، اتجاهات الانعزالية والإقليمية، أى الانفصالية السياسية، تحت دعاوى مختلفة . وقد جاءت ليبيا الثورة لتثبت خطأ هذه الفرضية مهما بدت بالأمر الواقع قانونا مستقرا، وأكدت أن البترول في جوهره الحقيقي أداة وحدوية ^(١) .

ثالثا: وأخيرا، ليبيا أول دولة عربية من المغرب تحقق الوحدة مع المشرق، وتلك إنجازة أخطر مما قد يتصور البعض . لقد خلق الفكر الاستعماري ثنائية زائفة بين مغرب ومشرق، عمقها كما عمق الهوية بينهما أجيالا، وصورهما عوالم مختلفة متنافرة بينهما برزخ لا يلتقيان. ليبيا - كما أرادها الاستعمار - كانت هذا البرزخ : الدولة العازلة الحاجزة. الآن فإنها الدولة الجسر : لقد حققت دورها الجغرافي الطبيعي كحلقة الوصل الحتمية .

١ - جمال حمدان، بترول العرب، القاهرة، ١٩٦٤، ص ٢٩٤-٣٠١.

التطور الاقتصادي

ما قبل البترول

خرجت ليبيا من الاستعمار الفاشيستي وهى «صندوق من الرمال» - هذا تعبير موسوليني المعروف - لتصبح فى ظل الاستعمار الأطنطى دولة «على المعاش» البريطانى British pensioner^(١)، ثم الأمريكى، دولة عجز مزمن ترهن استقلالها تحت اسم تأجير القواعد العسكرية لكى تصبح ميزانيتها البائسة . فى سنة ٥٩ - ١٩٦٠ مثلا كان أكثر من ٥٨٪ من الميزانية من المعونات الأجنبية . وعدا هذا أصبحت ليبيا «معمل تجارب» ضخمة للدول المتخلفة. بما تدفق عليها من الهيئات الدولية ومؤسسات الأمم المتحدة والمنظمات الأمريكية .. الخ^(٢) . ومع ذلك فلم تكن كل هذه المعونات تعدو بضعة ملايين من الجنيهات والدولارات سنويا، ولم تغير الموقف الاقتصادى المتأزم تغيرا حقيقيا .

أما تلك القواعد العسكرية الشاسعة، التى كانت خارج السيادة الوطنية عمليا، كأنها نسخة عصرية من مناطق الحقوق الأجنبية extra-territorialities فى مستعمرات القرن ١٩، فلم تستعمل فعلا إلا

1- Halford L. Hoskins, The Middle East, Problem Area in World Politics, N.Y., 1954, P. 180.

2- Clarke, "Ecn. and Political Changes in Sahara", P. 113-4.

لفرضين : تهديد القوى الوطنية المحلية المناضلة ضد تحالف الاستعمار والرجعية فى الدخـل، وتهديد الدول العربية المناهضة للاستعمار والصهيونية، وبخاصة مصر كما حدث فى ١٩٥٦ وتكرر على نطاق أكبر فى ١٩٦٧ .

وبهذا فإن سياسة تأجير القواعد سلبت ليبيا استقلالها السياسى، ولم تمنحها الاستقلال الاقتصادى. كل ما فعلته أنها أكدت أنها دولة مريضة جيوبوليتيكيا فى الأساس المادى والصرح الاقتصادى. والواقع أن ليبيا ما قبل البترول كانت مثالا لدولة الصحراء اللا فقيرة، دولة صحراء ورعى فقيرة أشبه بقوامة ضخمة ولكنها جوفاء .

مرحلة البترول الاقطاعى

حتى بكل مقاييس الشرق الأوسط وعمالقته، حققت ليبيا طفرة غير مسبوقة ولا ملحوقة فى ثورتها البترولية. ففى غضون سنوات معدودة، قفز الإنتاج من الصفر إلى معدلات لم يحققها دول المشرق البترولية الكبرى إلا فى أضعاف ذلك المدى. فلأسباب سياسية (نظام داجن «آمن»)، وجغرافية (غرب السويس)، وتكنولوجية (زيت خفيف)، دفعت الشركات بالإنتاج إلى مستوى وصل بالفعل إلى حد الاستنزاف اللاهث الملهوف حتى أصبح يهدد الرصيد المستقبلى تهديدا حقيقيا. فى نهاية المرحلة، مثلاً، كان الإنتاج السنوى يقترب حثيثا من علامة المائة والخمسين مليون طن (١٤٩ مليونا)

حين قامت الثورة فى ١٩٦٩ .

وإذا كان هذا الإنتاج قد قلب الكيان الاقتصادى لليبيى حتى النخاع، وحولها من «صندوق الرمال» إلى «صندوق من الذهب» حقيقة ومجازا، فقد أدى النظام الاستعمارى - الرجعى الحاكم إلى «تعقيم» هذه الثروة الطارئة سياسيا واجتماعيا. ذلك أن البترول الليبى أصبح فى الواقع شركة مساهمة، أو بالأصح قسمة ضيزى، بين هذين الطرفين : النهب والاستنزاف الاستعمارى المنتظم من الخارج، والتبديد والاستهلاك الإقطاعى فى الداخل.

فأما الاستعمار، ففضلا عن سياسية النزع المقننة، فقد فرضت احتكاراته شروطا مجحفة، وأسعارا بخسة. لا تتناسب مع المزايا الإقليمية والنوعية النادرة للبترول الليبى، هذا عدا التلاعب والمغالطة فى الحسابات، وسياسة حرق الغاز بدلا من استثماره أو تخزينه .. الخ .

أما الإقطاع الحاكم، الذى تحول من الإقطاع الدينى إلى الإقطاع البترولى، من ليوقراطية ملوك الصحراء إلى بلوتوقراطية ملوك البترول، فقد حاول بمكاسب البترول أن ينفث الحياة فى عظامه النخرة. فقد حول معظم العائدات إلى قنوات استهلاكية مسرفة، وإلى إنفاق مظهرى سفيه بقدر ما هو باذخ .

وقد خلق هذا بدوره شرئقة متفشخة حوله من بورجوازية الوساطة والسمرة التجارية، والخدمات الاستهلاكية المظهرية غير المنتجة، ونشاطات

الكومبرادور الطفيلية . وبهذا كله اتخذ البترول الاقطاعى منعطفًا طبعيا حادا، وبدأت طبقة وسطى متعاظمة تتبلور فى المدن الرئيسية، تقابلها طبقة أكثر اتساعا وتورما من بروليتارية المدن، لفظتها - أو لفظت هى - الزراعة والرعى تحت إغراء وجاذبية الدخول والأجور البترولية العالية .

وقد تجسد هذا بصفة خاصة جدا فى العاصمتين، حيث أصبح الهيكل الطبقي الجديد البازغ مقروءا للبيان على صفحة لاندسكيپ المدينة : انفجار معمارى عارم من ناحية يتمثل فى أحياء العمارات الراقية وضواحي الفيللات المترفة، يتحلق حوله ويطلقه من الناحية الأخرى حزام عريض ومؤسف من مدن العشش الرثة ومستعمرات الأكواخ والصفىح، كادت فى وقت ما أن تصبح علما ، كما كانت معلما على طرابلس وبنغازى .

ومن جهة أخرى فلقد تضخمت هاتان المدينتان بعنف، وبلا ضابط حتى امتصتا نسبة كبرى من مجموع سكان البلد، بالضرورة على حساب الريف فى السواحل والواحات فى «الدواخل» تلك التى أصبحت تعاني بشدة من الهجرة الخارجة والنزوح والإفقار المتزايد . وقد انعكس هذا بدوره مباشرة على الزراعة. التى أهملت والإنتاج الغذائى الذى تناقص تناقصا حقيقيا، وزاد ابتعادا حتى عن الحد الأدنى من الكفاية الذاتية ^(١) .

وإذا كان هذا شأن الاقتصاد والإنتاج، فقد كان الوضع فى السياسة

1- Clarke, "Oil in Libya," op. cit., P. 52.

والاستراتيجية أخطر. فإلى جانب الاستعمار الاستراتيجي القائم والمقيم، عرفت ليبيا بكل معنى الكلمة الاستعمار البترولي، استعمار الاحتكارات والشركات العالمية - أكثر من ٣٠ شركة ١ - كانت هي الأخرى تمثل دولة داخل الدولة . وفي ظل هذا الاستعمار المزدوج، كان طبيعيا أن تظل أرضها بورا سياسيا، مجرد دولة سلبية ومنطوية على نفسها تجتر بترولها .

والواقع أن النظام الحاكم كما اتخذ من البترول في الداخل أداة للمضاربات الإقليمية، وتجميد الولاءات القبلية، حوله في السياسة الخارجية إلى مادة للنصرة الوطنية الضيقة. فلقد كانت الاستراتيجية العظمى الذي تبنّاها مع الاستعمار هي «الإقليمية البترولية»، وكانت البوصلة الموجهة والوجهة المحددة بكل عمد. هي العزل والعزلة ودور العازل : عزل ليبيا عن الدائرة العربية عامة، ومصر خاصة، والعزلة خلف أسوار الانعصالية العالية بدعوى الوطنية، وأخيرا دور الدولة العازلة، الدولة الحاجزة لليبيا بين المشرق العربي والمغرب .

وفي ظل هذه السياسة فإن بترول ليبيا - التي تقع تماما في قلب العالم العربي الإفريقي - اقتطع اقتطعا من الدورة الدموية العربية، دون أن يضخ الدم الحقيقي في ذات شرايينها الجافة التي أرهقها جذب الصحراء دهورا . وبدعوى «بترول ليبيا لليبين» - الإقليمية البترولية السافرة - حاول النظام تصوير دعوة الوحدة العربية على أنها طمع ملايين الكثافة الزاحفة في ملايين بترولها المتدفق، ورفعت في وجهها أيديولوجية «الشخصية الليبية» .

وبالنسبة لمصر بالذات رددت الرجعية الحاكمة مع الاستعمار خرافة «الاستعمار المصرى» (كذا)، بل حاولت أن تلعب لعبة التوازن والمضاربة المفتعلة بين المشرق والمغرب، وبخاصة بين مصر وتونس (اقرأ : عبد الناصر وبورقيبة) ^(١) . وضد هذه الأخطار الوهمية ضربت أخيرا نطقا صحيا صارما حول الحدود الليبية. كانت أداته جهاز بوليس شبه عسكرى أقوى من الجيش نفسه، بل شرعت فى أخريات أيامها فى إقامة شبكة دفاع جوى صاروخى متطور ضد مصر (١) - حتى كسحتها الثورة .

عصر البترول الثورى

هناك علاقة تكامل عضوى محققة بين البترول والثورة . فلولا البترول لما كانت ثورة ليبيا السياسية بهذا الوقع والوزن. ولما كان لها هذا الحجم والتأثير : إنها اليوم قطبا القوة الليبية فى التحليل الأخير. البترول هو الذى «ثور» ليبيا سياسيا فى النهاية، كما قلبها من قبل اقتصاديا، والائنان، البترول والثورة، هما معا اللذان خلقا ليبيا الحديثة : الجمهورية، التقدمية، الوحدية، الموحدة .

وعند هذا الحد مرة ثانية نستطيع أن نسجل لليبيا الثورة ثلاث أولويات محددة غير مسبوقة فى مجال السياسة البترولية .

1- Clarke, "Econ. and Political Changes", P. 115.

فأولا: إذا كانت ليبيا بالطبع أول أكبر دولة عربية غرب السويس، أى فى البحر المتوسط، فإنها بقوة هذا الموقع ومزاياه، وقوة الوطنية الثورية كانت أول دولة عربية تدخل صراعا سافرا لتحرير البترول من الاحتكارات العالمية. هى التى حركت ثم قادت صراع «الأوبك» ليفرض على الشركات مبدأ المشاركة وإعادة تقدير الأسعار الحقيقية، وهى التى أعملت سلاح التأمين فى وجه الضغوط، وهى التى ضغظت حتى استردت عائدات ضخمة بأثر رجعى (أكثر من ٥٠٠ مليون جنيه) .. ألخ .

ثانيا: هى أول دولة عربية بترولية صحراوية توظف بترولها توظيفا إنتاجيا كاملا لا استهلاكيا متلافا. إن البترول رأسمال ثابت من معطيات الجيولوجيا، يخضع لقانون النفاد، وليس دخلا متجددا. والآن نحاول ليبيا أن نحول هذه «الثروة الجيولوجية» الأرضة إلى «ثروة جغرافية» ولود ودائمة، وذلك عن طريق التصنيع والزراعة واستصلاح الأراضى و «الثروة الخضراء» ... ألخ . وفى هذا الصدد كانت أول دولة بترولية تحدد الإنتاج - أحيانا بنسبة الثلث - وتفرضه على الشركات فرضا. حيث كان العكس تماما هو التقليد المعروف دائما. وهى قد بدأت أخيرا خطة تنمية اقتصادية خمسية تستهدف تغيير هيكل الاقتصاد تغييرا جذريا .

ثالثا: هى أول دولة عربية بترولية صحراوية توظف بترولها عربيا وقوميا بلا تحفظ، سخرته لخدمة القضية الفلسطينية «وقومية المعركة»، وحولته بقدر الإمكان إلى سلاح عربى، سياسيا، وعسكريا، فضلا عن النواحي الاقتصادية

والمادية . حدث هذا فى صفقة الميراج، وفى دعم دول المواجهة والمنظمات
القائية، وحدث فى الضغط على المواقف الاستعمارية من القضايا العربية
كجزر الخليج .. الخ .

ونصل من هذا كله إلى إن البترول إن يكن أعطى ليبيا من قبل «وزن
اقتصاديا» فإنها فقط بالبترول والثورة مما أصبحت «قوة سياسية» ذات «وزن
سياسى». ومن الناحية الجيوبولتيكية فلقد كان معنى هذا أن ليبيا بعد أن
كانت «منطقة فضلة relict area»^(١) تحولت بالبترول الثورى إلى «منطقة
منبثقة emergent area» ذات كيان نام متبلور له وجوده الذاتى .

بصفة أخرى نقول : كانت ليبيا «فراغ قوة Power vacuum» تقريبا،
أشبه شىء بالمنخفض الحاد بين قوى ضخمة فى المشرق والمغرب، ولكنها
بالثورة بعد البترول أصبحت تملك ما يسمى جيوبولتيكيا «فائض قوة
Surplus power»، منحها دينامية وطاقة متدفقة، فاضت بها خارج
حدودها، إلى آفاق المسرح العربى، بل أحيانا إلى أبعد شبه عالمية. ولا خلاف
على أن ليبيا اليوم تلعب دورا سياسيا أكبر مما يتناسب مع حجمها الأصلى
بغير ذلك الفائض. وباختصار، لقد تحولت ليبيا من دولة «سالية» إلى دولة
«موجبة»^(٢) .

١- جمال حمدان، إفريقيا الجديدة، القاهرة، ١٩٦٦، ص ٣٢١-٣٢٢.

2- A.E. Moodie, Geography Behind Politics, Lond., 1949, P. 67.

وقد عبر كاتب أوربي عن هذا كله، فخلص تطور ليبيا الحديثة في مقولة موجزة بقدر ما هي ثاقبة، فقال : « من دولة عصور وسطى، دولة شيوخ الطرق الدينية، ودراويش الصحراء على نمط المهديّة (السنوسية)، حول البترول ليبيا إلى دولة صحراء وبترول، دولة ملوك الإقطاع ونيوقراطية الصحراء على النمط المعروف في المشرق العربي (الملكية)، ثم حولتها الثورة إلى دولة اشتراكية تقدمية، دولة البترول والتحرير على النمط الجزائري (الجمهورية) » .

والواقع أننا لا نبالغ إذا قلنا أن مركب البترول - الثروة، هو أكبر انقلاب في تاريخ ليبيا منذ مركب الإسلام - التعريب، قلب كل شيء تقريبا في حياتها، الوزن السياسي، التوجيه الجغرافي، التماسك الداخلي والوحدة الوطنية، حتى اتجاهات السكان نموا وهجرة قلبها، كذلك وجه المجتمع والأسرة .. الخ، كل عناصر ومركبات وهيكل الدولة باختصار .

الباب الثانى

تحليل القوة



الفصل الرابع

الوطن السياسى والحدود

الوطن السياسى

الكيان السياسى

قد تكون ليبيا كدولة ظاهرة حديثة جداً فى السياسة الدولية. بنت القرن العشرين على الأكثر، ولكنها فى حكم الجغرافيا السياسية، وبمقاييسها دولة قديمة للغاية، عمرها عشرون قرناً على الأقل. فمنذ عرف الإغريق القدماء الأرض التى ذكرها لنا هيرودوت باسم ليبيا، والعالم مضطر إلى أن يفرد لها كوحدة جغرافية متميزة تقدم وعاء طبيعياً، فعلياً أو ممكناً، لوحدة سياسية منفردة، مهما كان نصيب محتوى هذا الوعاء من القوة والوزن أو حظ حدوده من الوضوح والتبلور. فلقد تكون تلك الوحدة ضئيلة الحجم والثقيل كثيراً أو قليلاً، ولقد تختفى تماماً، أو حتى تتمزق وتتقاسم أحياناً، ولكنها تعود دائماً إلى الظهور، وتفرض نفسها حتى على المستعمر الخارجى، كما على أبنائها أنفسهم فى الداخل.

فبين كتلة جزيرة المغرب فى الغرب، ووادى النيل بمصر وحوضه فى الشرق، وإلى الجنوب من الحوض الأوسط للبحر المتوسط، تمتد مساحة شاسعة طولها عدة مئات من الأميال وعرضها بضعة مئات أخرى، ولا مفر من

اعتبارها منطقة جغرافية قائمة بذاتها. ثم هى فى الوقت نفسه وإن اشتركت معها فى القطاع الأكبر من الصحراء، التى هى بحد ذاتها عامل فصل أولى، تختلف بقطاعها الفعال عن كل منهما اختلافات متفاوتة ولكنها أساسية، سواء فى البنية أو البيئة، فى الجوانب الطبيعية أو فى النواحي البشرية.

ومن هذين العاملين بالدقة - مطلق الامتداد المتراعى، والاختلاف الطبعى والبشرى المطلق أو النسبى - استمدت ليبيا كياناً تلقائياً منفرداً ومستقلاً، سواء إقليمياً كم منطقة جغرافية أو - كنتيجة منطقية - سياسياً كوحدة سياسية.

وترتيباً على هذا، فإن هذين العاملين نفسهما هما أيضاً نقطتا القوة الحقيقيتان فى الوجود الليبى. فهما اللتان ضمنتا قياماً أولاً ثم بقاءً ثانياً عبر التاريخ مهما كانت الظروف والعقبات الأخرى الجغرافية والتاريخية. فتحن فى الواقع ورغم كل شىء إزاء وحدة سياسية أصيلة، دولة طبيعية بمعنى ما، بمعنى أنه لا مفر من تخصيصها كوحدة سياسية منفردة. هنا بعبارة أخرى وطن طبعى كوعاء لشعب تاريخى، وكل واضح القوام والتخوم إلى حد أو آخر.

ولكن إذا كان هذان العاملان نقطتي القوة، فإن هناك بالمقابل عاملين آخرين يعدان بمثابة نقطتي ضعف كامن بدرجة أو بأخرى. الحجم الطبعى

أو الوزن السياسي هو العامل الأول. فالمنطقة على مساحتها الشاسعة فقيرة الموارد والإمكانات، محدودة الطاقة البشرية. نظراً لسيادة الصحراء على معظم رقعتها. إنها دولة صحراوية أو شبه صحراوية. وهذه الضآلة وهذا الفقر على المستوى المطلق يزداد كلاهما، ويتأكد أكثر حين ننسبه إلى المناطق المجاورة، وخاصة كتلتى مصر شرقاً والمغرب غرباً، حيث تبدو المنطقة نسبياً كقرمز بين هذين العملاقين.

ذلك العامل الأول. أما العامل الثانى فهو أن هذه النسيج الطبيعى الفقير ممزق فوق ذلك من الداخل إلى أكثر من رقعة متباعدة. هناك معنى قدر معين من التفكك الطبيعى النسبى، وبالتالى قدر ما من التشتت والتبعثر الذى يضعف الوحدة السياسية ويفقدها بؤرة جامعة لامة قوية النسيج الطبيعى. باختصار، مهلهل نوعاً، كما هو مخلخل إلى حد أو آخر. والدولة لا يمكن إلا أن تكون، بالتعبير الجيوبولتيكى الدقيق، «دولة واسعة extensive state» بكل ما يعنى ويحدد هذا التعبير : وزن سياسى ضئيل، كشافة سياسية مخلخله. قوة بشرية محدودة، موارد مادية واقتصادية فقيرة، نواة تاريخية ضعيفة التبلور، وتخوم طبيعية غير حاسمة الوضوح دائماً... الخ^(١).

ومن نقطتى الضعف الداخليتين هاتين نستطيع أيضاً أن نفهم لماذا كانت ليبيا عادة فريسة سهلة للقوى الخارجية الأكبر حجماً من غزاة أو

1- Y.M. Goblet, Political Geog. & World Mao, Lond, 1955, P. 18 - 191.

استعمار، بينما حثت منهما أصيبت بالانشطار الذاتي من الداخل والانقسام إلى عدة وحدات سياسية منفصلة بدرجة أو بأخرى. كما نفهم أخيراً لماذا تقاسمتها في وقت واحد أكثر من قوة خارجية، هذه تسيطر على جزء منها وتلك على آخر... الخ

على أننا في النهاية حين نجمع نقط القوة والضعف هذه معا في كفتي الميزان نستطيع أن نفهم كل مقومات ومظاهر الوجود السياسي، والكيان التاريخي لليبيا كدولة عبر العصور. فيفضل الأولى وبرغم الثانية، كان هناك دائماً إقليم سياسي واضح الكيان ثابتة إلى حد بعيد، مهما اختفى مؤقتاً أو ابتلع في كيان أكبر أو مزق بين أكثر من كيان أو قوة. إنها دولة من «دول الضرورة» necessity states، لا بد من قيامها ككيان منفرد قائم بذاته، ليس حتماً بفضل محتواه الذاتي تماماً، ولكن كمنطقة فضلة relict area بقيت بين، وبعد أن تحددت، كيانات دول محيطة فعالة متبلورة^(١)، منطقة تستمد انفرادها كوحدة سياسية لا من قوة كياناتها الذاتية تماماً، بقدر ما تستمد من أنها مساحة أكبر جداً من أن تلتحق بغيرها، وإن كانت أضعف محتوى من أن تقارن بصورة فعالة بغيرها.

وبرغم الأولى، نقط القوة، وبسبب الثانية، نقط الضعف، نجد الكيان السياسي الليبي مذبذباً متأرجحاً عبر العصور ما بين استمرار وانقطاع، وما بين

1- G. Hamdan, "The Political Map of the New Africa", Geog. Review, vol. L111 no. 3, 1963, P. 435-9.

وحدة وتمزق. دولة ضغط منخفض، قد يتحدد مصيرها بالضغط الخارجي، دون أن يكون لها ضغط محسوس على الخارج ربما.

ومن مجموع هذه الخصائص التي تتناقض ولكن يكمل بعضها بعضاً، يمكن أن نلخص كل كيان ليبيا في أنها «دولة طبيعية» بلا شك، «دولة جغرافية» لا «دولة سياسية»، أى من صنع الجغرافيا، لا من فرض السياسة. إلا أنها من الناحية الأخرى دولة طبيعية بالمعنى السلبي نوعاً، معنى المنطقة الفضلة نسبياً. ثم هى بعد دولة واسعة إلى حد بعيد، ليست تماماً فراغ قوة، ولكنها انخفاض قوة محقق.

على أن السؤال الذى يقفز هنا على الفور هو البترول، أين هو من هذا الكيان وفى هذا السياق؟ البترول ثروة طبيعية كبرى، وقوة استراتيجية بالغة الأهمية والخطر بالطبع. ولقد رأينا أن البترول قلب كيان ليبيا قلباً؛ إنه قوة مضافة، منح ليبيا قوة مضاعفة، وفاكض قوة، وحولها من منطقة فضلة إلى منطقة منبثقة. ومن وجهة الكيان السياسى فى جوهره، يمكن أن تحدد فنقول إنه صحح أخطاء الكيان الجيولوجى، وعالج الضعف الخلقى فى الكيان السياسى بجرعة من القوة المادية حقنها فى صميم شرايينها الطبيعية.

نعم الطبيعية، فهذا هو صميم المسألة. فإنما السؤال الجوهرى فى هذا السياق هو : هل تعد ليبيا اليوم واحدة من تلك الدولة الصحراوية العديدة فى العالم العربى التى «شرع» البترول لها كياناتها أصلاً كيان اصطناعى؛ أو تلك التى خلق لها الاستعمار كياناتها مصطنعة من لاشئ ؟

من المعروف أن هناك في المشرق العربي عدة وحدات سياسية قومية جوفاء، لم تكن تزيد عن شياخات مفتتة أو قرى صحراوية، بعضها لا يزيد مساحة أو سكانا عن حجم مزرعة رعى ضخمة في الغرب الأمريكي مثلا، فصل الاستعمار ما بينها وجمد انفصالها لأغراضه، ثم أتاها البترول فتمسكت بكياناتها السياسية بعد أن منحها على السطح ظلا من الشرعية الجغرافية - السياسية^(١). كذلك فإن هناك دولة صحراوية - الأردن - اقتطعها الاستعمار لأغراضه وخلق منها دولة جديدة من لا شيء، ثم توالى التطورات السياسية المحضة التي منحها ما تتصوره كيانا شرعيا طبيعيا^(٢).

من وجهة نظر الجغرافيا السياسية، يمكن أن نقطع بأن ليبيا أبعد ما تكون عن هذا النمط السياسى الطفيلى. إنها دولة طبيعية بالمعنى الجغرافى، لا السياسى المجرد فحسب، وذلك رغم قدر من الضعف الداخلى. فهى أولا دولة ألفية قديمة، عتيقة أكثر مما هى عريقة ربما، لكنها وجدت منذ فجر التاريخ وطوال عصوره. وهى بعد من مقياس مساحى ضخم على أقل تقدير، وإن كانت محدودة الحجم السكانى. ثم هى كانت تقليديا تملك موارد طبيعية تتناسب - على فقرها - مع دولة واسعة.

وعلى هذا فإنها بالتأكيد ليست كيانا مصطنعا أو وحدة زائفة. وإذا كان للبترول من دور فى كيانها، فهو يقينا لم يشرع وجودا مصطنعا، وإنما هو قد

١- حمدان، بترول العرب، ص ٢٤٢-٢٤٣.

٢- جمال حمدان، الأردن دولة. دراسة فى الجغرافيا السياسية، مجلة الكاتب. القاهرة، ١٩٦٦.

عمق ورسخ أساسها المادى وجدد شبابها السياسى. وعلى عكس تلك الوحدات الصحراوية الضعيلة المفتعلة التى لا مفر من اختزالها على المدى الطويل، مهما أنخمتها صدفة البترول آتيا، فإنها وحدة سياسية لا مفر منها، وحدة لها مبرر وجودها الذاتى، وجدت لتبقى قبل البترول وبعده، قبل الوحدة العربية الشاملة أو داخلها.

فرو الوطن التاريخى

أحدث اسم لليبيا هو أقدم أسمائها، فلقد أطلقه الإغريق القدماء على كل الجزر الشمالى من إفريقيا حيث تسود البشرة البيضاء byae، تميزا لهم عن إثيوبيا، وهى منطقة العناصر السوداء أو السمراء من القارة ethiopiae. وبالتدريج تقلص مجال التسمية وتخصص، حتى اختص بشمال إفريقيا غرب مصر، أى المغرب الآن، ثم انحصر فى النهاية فى ليبيا الحالية. وتطور مدلول الاسم. بهذا اتجه من الاتساع إلى الضيق، عكس اسم إفريقيا مثلا الذى اتسع من «إفريقية» تونس إلى القارة بعامه.

وقد أخذ العرب اسم ليبيا وتبنوه، ولكنهم حولوه إلى لوبيا، التى ظلت أيضا تطلق على صحراء مصر الغربية وامتدادها حتى وقت قريب، على أن ليبيا خلال التاريخ الحديث كانت تعرف عادة بطرابلس وبرقة، على غرار ما كان شائعا فى العالم العربى. حيث كان العراق مثلا يسمى بالبصرة وبغداد، وفى

الجزيرة العربية نجد والحجاز والمسير... الخ، والاسمان طرابلس وبرقة بدورهما أسماء أقليمية قديمة.... الخ. من وضع الاستعمار الروماني في الأولى، والأغريق في الثانية، وإن كان الأخير قد اشتق من اسم مدينة برقة لا من اسم الإقليم سيريناكا. ولم تأخذ ليبيا هذه التسمية السياسية الموحدة بصفة نهائية وشاملة إلا مع الاستعمار الإيطالي الحديث حيث دعاها «ليبيا الإيطالية» كما رأينا.

وإذا كان شريط برقة وطرابلس هو نواة ليبيا جغرافيا، فإنه أيضا النواة التاريخية. فمن هنا نشأ الوطن السياسي الليبي في القديم، ومنهما توسع بالتدريج نحو الجنوب حتى اكتسب رقعته السياسية الحالية. فقد كانت منطقة برقة وطرابلس موطنًا لتنظيمات سياسية مبكرة، قبلية، أو اتحادات قبلية، ثم لمستعمرات من وراء البحر، متصلة كالعقد جغرافيا أو متقطعة، مستقلة أو تابعة، ولكنها دائما تمثل جرثومة الكيان السياسي في المنطقة.

وبينما كانت هذه التنظيمات السياسية تركز إلى قاعدتها الأرضية الراسخة بمواردها الزراعية، كانت تجمع إليها منذ أقدم العصور موارد البحر ورعى الصحراء، وأهم منها كانت تستثمر موقعها الجغرافي بين البحر والصحراء في الوظيفة التجارية، فكانت مجمع طرق القوافل الصحراوية من الجنوب وطرق الملاحة البحرية من الشمال.

ومن الناحية الأخرى فكما كانت تلك النواة الغنية تتعرض دائما لأخطار البحر من قرصنة أو غزو بحري، كانت مهددة باستمرار من الجنوب

بغارات الجماعات الرعوية والقبائل الصحراوية الرحل. ومن خلقها أيضا سكان الجبال - تبستى فى هذه الحالة - الذين أشار اليهم هيرودوت باسم أهل الكهوف troglodytes وشعب الجارانت Garamantes، ولعلهم يربون فزان أو الطوارق، أو باختصار «الجنوبيين» كما يعرفون فى تاريخ ليبيا عموماً^(١).

ولقد كان فى وجه هذه الغارات بالتحديد أن أقام الرومان مثلاً «تخومهم» المشهورة، التى توغلت كثيراً فى الصحراء والتى لم تكن مجرد تحصينات بسيطة ضائعة فى الصحراء، بل طرقاً عريضة ومحطات ومدناً أو أشباه مدن عامرة... الخ^(٢). وبالتدريج امتصت النواة الشمالية الجنوب الصحراوى فى كيانتها السياسى، الذى أصبح بذلك عنصر أساسى وإن كان مذبذب المساحة فى تكوين الوطن السياسى الليبى.

ويبدو أن الظهير الصحراوى فى ليبيا كان مرتبطاً سياسياً وخاضعاً لنواتها الساحلية منذ وقت مبكر للغاية، وأنه ليس ارتباطاً حديثاً. فبالتجارة المستمرة، وبالغزو من فترة إلى أخرى، كانت منطقة فزان الحالية مرتبطة بصورة ما سياسياً بالشمال، وهو الارتباط الذى نجمه مستمرا بصورة قاطعة فى العصور الوسطى المتأخرة، على سبيل المثال فى العصر التركى. ففى كل هذه المراحل نلاحظ دائماً تواتر ثلاثية بركة - طرابلس - فزان فى الإطار الإقليمى

1- Oric Bates, Eastern Libyans, Lond., 1914, P. 28-30.

2- Goblet, P. 173.

السياسى الواحد.

وإذا كانت أجزاء كبيرة أو صغيرة من الجنوب الصحراوى تعد أرضا بلا صاحب أو تبعية محددة no man's land فى بعض المراحل التاريخية، فذلك أمر طبيعى فى مثل هذه التخوم الواسعة الخاوية والسحيقة. وينطبق هذا بصفة خاصة على حوض الكفرة، الربع الجنوبى الشرقى من ليبيا الحالية. فمن المحقق أنه كان آخر ما ارتبط منها بالشمال، ومنذ القرن الماضى على الأكثر فقط. بل إن الحوض يبدو على خرائط إفريقيا السياسية فى القرن ١٩ وأوائل القرن ٢٠ وهو اما منطقة بلا تبعية محددة، واما حتى تابعة لمصر وداخل حدودها.

نتيجة هذا التطور الصافى هى أن الظهير الصحراوى الشاسع، رغم عزلة الموضوعية، ورغم اختلاف السكان نوعا فى أقصى تخومه، حيث تبرز المؤثرات السودانية الرنحية، كان انحداره التاريخى دائما - كانحداره الطبيعى - نحو الشمال، وكما أنه يؤلف مع الشمال الحوض التضاريسى والهيدرولوجى الليبى، كان غالبا فى الحوض الحضارى والسياسى للنطاق الساحلى، وأشبه شىء بمجموعة من الأودية الاقتصادية التى تصب فيه، بعد أن رسمتها حولها، وعلى طول محاورها طرق القوافل التاريخية.

والخلاصة العامة التى نخرج بها من تتبع نمو الوطن السياسى الليبى تاريخيا يمكن أن تتركز فى ثلاث. أولا، أنه بدأ بداية قديمة مبكرة للغاية، فى نواة صلبة نوعا تتمثل فى النطاق الساحلى البحرى المتوسطى، ثم أخذ يتوسع

بالتدريج، ولكن باستمرار نحو الجنوب، حيث كان الظهير الحصرياى وخاصة
فزان أقدم ارتباطا بالنواة الشمالية مما قد يظن، والرقعة السياسية المترتبة هى
بهذا نتيجة توسع تاريخى لمجتمعات وطنية فى أوطان طبيعية. وفى هذا تختلف
ليبيا جذريا كدولة قديمة عن دول إفريقيا المدارية الجديدة، حيث الرقعة
السياسية مجرد نتيجة لتوسع القوى الاستعمارية الدخيلة فى فراغات سياسية
مطلقة^(١).

ثانياً: وبهذا، أصبحت ليبيا السياسية القديمة تتألف من البدايات الباكرة
وكقاعدة تاريخية، ورغم الذبذبات المرحلية العديدة ما بين تقلص وتمدد، من
إقليمين جغرافيين : النواة الشمالية، ساحلية متوسطة مرتفعة، محدودة
المساحة، ولكنها صلب المعمور وقاعدة الوحيد والتنظيم السياسى ؛ والظهير
الصحراوى الداخلى فى الجنوب، يعمل كشرنقة شاسعة وغلاف فضفاض
يغلف النواة، ويتبعها بدرجة أكثر أو أقل تفككا، ويوفر لها من الحماية مثل
ما يفرض عليها من عزلة.

ثالثا: إن توسع الوطن السياسى كان يسمى عن وعى أو غير وعى إلى
الوصول إلى «الحدود الطبيعية»، إلى خط جبال تبستى - تاسيلي جنوبا،
بينما كانت بحار الرمال - بحر الرمال العظيم - فى الشرق والعرق الشرقى
الكبير فى الغرب هى الحدود الفاصلة تماما عن مصر والمغرب.

١ - حملان أفريقيا الجديدة ص ٣٤٤.

وبهذا كانت رقعة ليبيا السياسية تتحدد تاريخيا في الشمال والجنوب
بخط الساحل وخط الجبال، وكلاهما متوازيان تقريبا، بينما تقع شرقا وغربا
«بين قوسين» من الرمال، وكلاهما لا يخترقان تقريبا.

وبهذا أيضا أصبحت ليبيا السياسية تتفق إلى حد بعيد، ومنذ وقت مبكر
نسبيا مع ذلك الحوض الطبيعي من التصريف الداخلي أو شبه الداخلي
المعروف بالحوض الليبي، بحيث أصبح خلف الكيان السياسي وحدة طبيعية
واضحة بدرجة أو بأخرى.

شكل الدولة الجغرافي

هكذا إذن نمت وتحددت في خطوطها العريضة الرقعة السياسية للوطن.
ويبقى أن ننظر إلى صورتها العامة الراهنة كنتاج نهائي لهذا التطور، وكحلقة
الوصل الطبيعية بين دراسة الرقعة السياسية والحدود السياسية.

ولا شكل أن أبرز ما يميز الشكل الجغرافي للدولة اليوم هو الانتظام
والاندماج الشديد. فليبيا تخرج برقعة سياسية مندمجة ملمومة إلى أقصى حد،
تخلو تماما من الزوائد والأطراف أو الأسافين والجيوب الهامشية، بحيث يكاد
الشكل الجغرافي للدولة أن يكون مثاليا تقريبا، شأنه في ذلك كشيرا شأن
مصر، المثل الكلاسيكي لشكل الدولة النموذجي في كتب الجغرافيا
السياسية^(١).

1- Goblet, P. 53-55.

ونظرة إلى الخريطة تكشف لنا عن رقعة سياسية منتظمة للغاية، مضلع رباعي وسط بين المربع ومتوازي الأضلاع. فالحدود الشرقية والغربية عمودية على الساحل أو شبه عمودية، كما هي شبه متوازية. والحدود الجنوبية بدورها توازي خط الساحل في الشمال، وكل يأخذ محورا من الشمال الغربي إلى الجنوب الشرقي. أما عرض الرقعة من الشرق إلى الغرب فيدور حول ١٥٢٠ كم في المتوسط، بينما يتراوح عمقها من الشمال إلى الجنوب بين ١٣٥٠ كم في أقصاه في الشرق، و ١٠٨٠ كم في أدناه في الغرب.

وهذا ينقلنا أخيرا إلى علاقة الرقعة الأرضية بالبحر والساحل. فيالنظر إلى موقعها على بحر في منتصف ساحله تقريبا، فإن ليبيا تأتى دولة ساحل واحد فقط (وثلاثة أضلاع برية)، مثلها في ذلك مثل الجزائر المناظرة، وليست كمصر أو كتونس أو المغرب، وكل دولة ساحلين (وضلعين بريين). (والواقع أن ترتيب الدول العربية المتوسطة الخمس من سيناء إلى جبل طارق، بل كل الدول العربية الإفريقية الست من السودان حتى المغرب، بل وموريتانيا، يأتي على التعاقب بحيث تتلو دولة ساحل واحد دولة ساحلين، وهكذا).

ولكن لأن شكلها الهندسى منتظم، فإن ليبيا تملك أعلى نسبة ممكنة من طول الساحل إلى مساحة الدولة، مثلها في ذلك مثل مصر هذه المرة، لا كالجزائر التي لا تتمتع إلا بساحل محدود نسبيا إذا قورن بمساحة الدولة الشاسعة. ففي مقابل مساحة قدرها ١,٧٦٠,٠٠٠ كم^٢، يبلغ طول الساحل الليبي ١٩٠٠ كم، بنسبة ١ كم ساحلى لكل ٩٢٦ كم^٢ مساحة. قارن

هذا بالجزائر : ١٢٠٠ كم من الساحل^(١)، ٢,٣٨٢,٠٠٠ كم ٢ من
المساحة، بنسبة ١ : ١٩٨٥. (لكن قارن أيضا فرنسا ١ : ١٠٦، وإيطاليا ١ :
٢٨)^(٢).

وإذا كان جزء من الساحل الليبي يعد كذلك ساحلا ميثا بسبب
صحراوته أو فقره أو جباله أو مستنقعاته، فإن ليبيا بمقاييس الدولة البرية،
تطل منها على الشارع الرئيسى وهو البحر.

الحدود السياسية تطور الحدود التاريخية

حتى أواخر القرن ١٩ لم تكن فكرة الحدود السياسية واضحة بين دول
الصحراء الكبرى. فالصحراء بطبيعتها القاحلة وسكانها المتناثرين ورعاتها
الرحل، فضلا عن التجانس القومى القاعدى جنسا ولغة ودينا، كانت عوامل
مضادة للتحديد السياسى الصارم بالمعنى الحديث. ولهذا فإن خرائط العصر
كلها اجتهادية، وذات طبيعة عامة عائمة إلى حد بعيد... على أننا إذا تتبعنا

1- Insititut Pedagogique National, Geographie, L'Algérie, Alger, P. 22.

أحمد توفيق المدنى، جغرافية القطر الجزائرى، الجزائر، ١٩٥٢، ص ٩.

2- E.C. Semple, Influences of Geog. Environment, Lond., 1911, P.
256.

الخرائط المتاحة لوجدنا أن هذه الحدود الغامضة أو التقريبية تتجه نحو الانبثاق التدريجي ثم التعيين العام فالتحديد القاطع^(١). ويمكن القول أن سنة ١٩١٩ اتخذ هنا خط التقسيم بين عصر ما قبل الحدود بمعناها الدقيق وعصر الحدود الدقيقة.

فإذا بدأنا تبعنا بخريطة ١٨٣٠ لوجدنا الحدود قاصرة جدا، حيث تقتصر على رسم النطاق المتوسطى بالتقريب، دون ما فواصل ولو تقريبية مع مصر وتونس، حيث كان الكل داخل المجال العثماني الواحد. ولكن منذ ١٨٧٨ تتسع الحدود لتشمل فزان بصورة عامة، كما تبرز الحدود مع تونس بصورة لا تكاد تختلف عما نعرفها اليوم. وإذا كانت الحدود بين برقة ومصر واردة بصورة خطية، فالظاهرة الهامة هي أن قلب الصحراء الغربية أو الليبية يظهر كبقعة بيضاء مفتوحة على فراغ الصحراء الكبرى الداخلى، وكأرض بلا صاحب.

ولا تكاد الخريطة فى ١٩١٠ تختلف جوهريا، إلا أن حدود ليبيا الغربية تزداد انبعاجا وتعرجا حول فزان ، وأن حدود مصر تزدادا تحديدا واتساعا نحو الغرب، بينما تظهر لأول مرة تحت تأثير النفوذ البريطانى حدود السودان شاملة مثلث سارة، على حين تتحول الأرض الفراغ بلا صاحب إلى عازل بين الأطراف الثلاثة أقرب إلى المثلث شكلا. وفى ١٩١٤، بعد أن أصبح الوجود

1- A. R. Hall, Boundaries in International Relations, in: World Political Geog., ed. Piercy and Fifield, N.Y. 1951, P. 519.

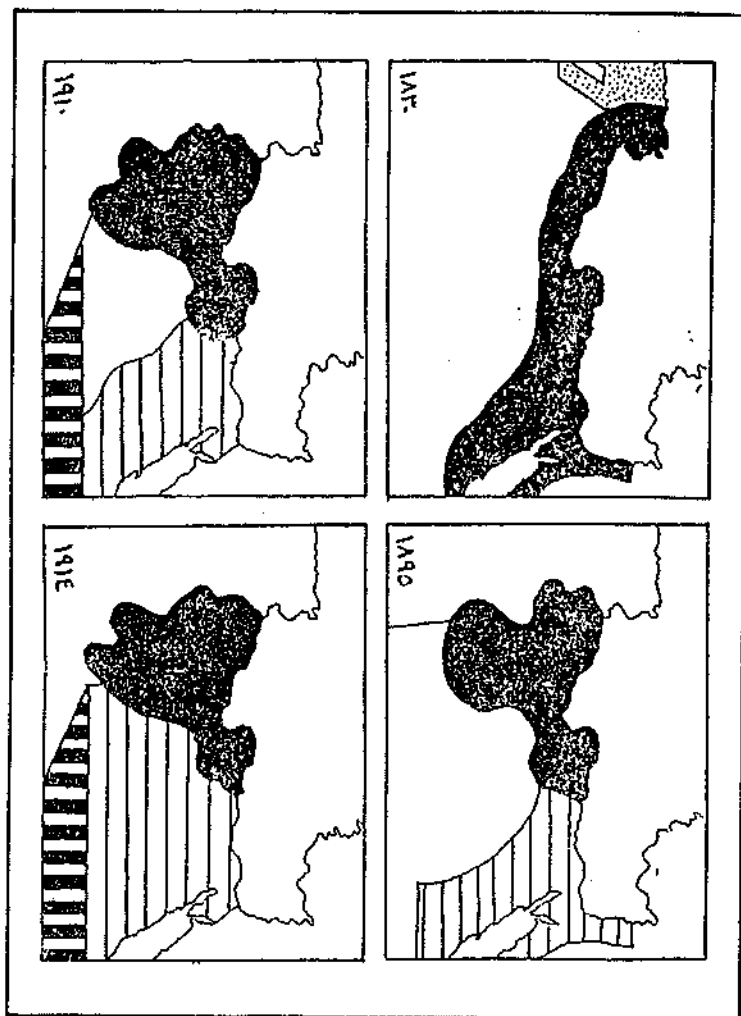
الإيطالي في ليبيا خطراً يهد النفوذ البريطاني في مصر، تمددت حدود مصر على الخرائط إلى حدود ليبيا القائمة لتتملأ الفراغ السابق بما في ذلك حوض الكفرة^(١).

على أن هذا الوضع لم يلبث أن اختفى في ١٩١٩ بعد تسويات ومساومات الحرب، ولأول مرة تأخذ رقعة ليبيا وحدودها بداية شكلها الحالي إلى حد كبير، فلقد بدأ كما قلنا عصر الحدود بالمعنى الدقيق. فالحدود الغربية قد استقرت على شكلها النهائي تقريباً، والشرقية على خطها العريض، ولم تتبع إلا الحدود الجنوبية. حيث ظل مثلث سارة منذ ١٨٩٩ مع السودان، بينما ظل القطاع الأوسط من الحدود الجنوبية يقع إلى الشمال بمسافة من خط تبستي، وذلك تبعاً لإعلان ١٨٩٩ ومؤتمر باريس ١٩١٩ وتحديد ١٩٢٣، وهي الاتفاقيات التي فرضتها بريطانيا وفرنسا من قبل.

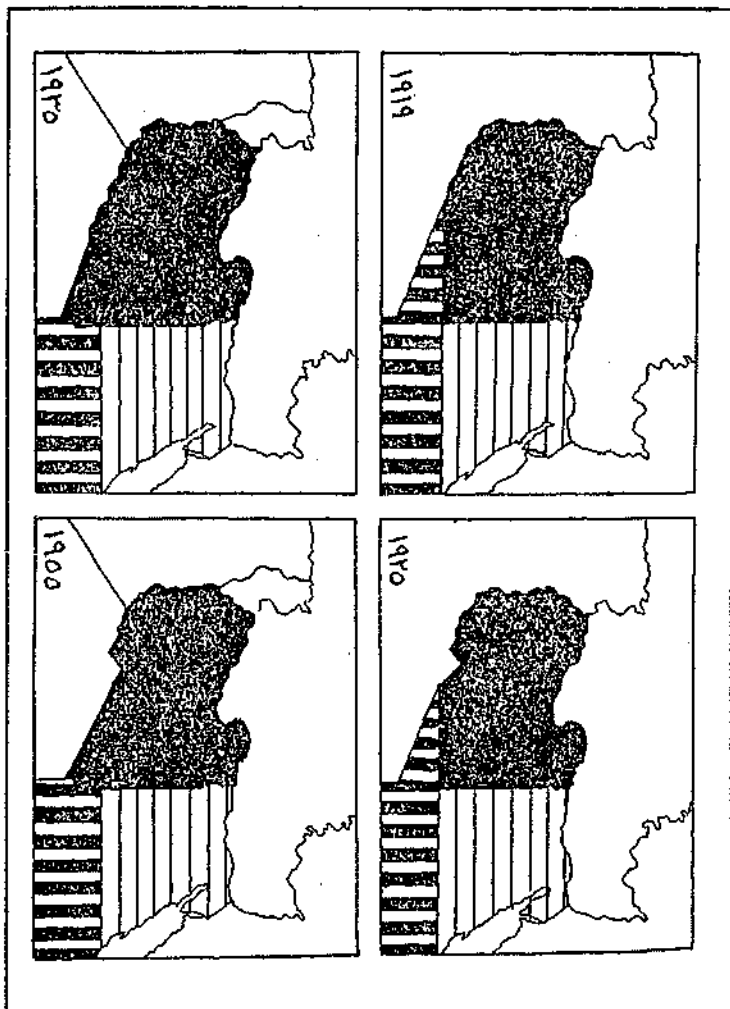
وفي ١٩٢٥ نجحت إيطاليا، مستغلة خوف بريطانيا، في وضع الحدود الشرقية النهائية، حيث نقلت الجغبوب إلى الجانب الليبي مقابل شقة ساحلية للجانب المصري. ثم نجحت كذلك في ١٩٣٥ في نقل مثلث سارة الاستراتيجي إلى ليبيا، وفي الوقت نفسه أرغمت فرنسا على القبول بدفع الحدود الجنوبية إلى خط جبال تبستي، ولو أن هذه الاتفاقية لم يتم التصديق عليها.

1- L. Dudley Stamp, Africa, N.Y. 1953, P. 11-25.

شكل ٥ - تطور حدود ليبيا ورقعتها السياسية على خرائط القرن الأخير. لاحظ عملية التوسع المطرد.



شكل ٦- تطور حدود ليبيا زمنياً سياسية على خرائط القرن الأخير. لاحظ بدء مرحلة التحديد الدقيق.



وبذلك كله خرجت إيطاليا وقد انتصرت فى معركة الحدود على كل من بريطانيا فى مصر والسودان شرقا، وفرنسا فى إفريقيا الاستوائية الفرنسية جنوبا. وهكذا نجحت إيطاليا الفاشية فى توسيع رقعة ليبيا إلى حدها الأقصى الذى عرفت به بعد ذلك وورثته بعد الاستقلال. والاستثناء الوحيد هو أن القطاع الشرقى من الحدود الجنوبية عاد فتقلص شمالا مرتدا إلى ما كان عليه قبل ذلك، وكان هذا بالطبع على حساب ليبيا وحساب إفريقيا الاستوائية الفرنسية (تشاد والنيجر فيما بعد).

وواضح أنه كان نتيجة لتفاهم ومساومة بين بريطانيا وفرنسا فرضت على ليبيا الناشئة فى أول عهدها بالاستقلال.

تلك بإيجاز قصة تطور حود ليبيا السياسية. ونستطيع من هذا العرض التاريخي أن نخرج بالنتائج العامة الآتية. أولا، تحددت حدود ليبيا السياسية، ككل حدود المنطقة، بصراع القوى الأوروبية المستعمرة فى المنطقة، وتوازنات هذا الصراع ونتائجه. فقد كانت كل قوة وتسعى إلى توسيع الرقعة التى تحت نفوذها إلى أقصى حد ممكن، وبالتالى كان تبض المد والجزر بين هذه القوى يترجم إلى ذبذبات فى الحدود إما بالانكماش وإما بالتوسع. وتم هذا عادة إما بالمساومات وأما بالمصادمات، إما بالتنازلات وإما بالمبادلات، وغالبا ما كان ذلك بالتهديد أو الوعيد.

ومعنى هذا كله أن الحدود هنا ككل حدود المنطقة هى من صنع الاستعمار وهى إرثه. وفى هذا المعنى على علاته فلقد كان من حظ ليبيا أن

الفاشية الإيطالية كقوة استعمارية صاعدة ومتحشة نجحت في إرهاب القوى الاستعمارية القديمة - بريطانيا وفرنسا، فخرجت بالحد المناسب، أو الأنسب من الرقعة، ولو أن ليبيا خسرت شريحة منها فيما بعد. نتيجة لمساومات بريطانيا وفرنسا بعد أن عادت بلا منافس في المنطقة.

ثانيا: نمت رقعة ليبيا الحديثة على الخريطة السياسية بالتدريج الوئيد منذ أواخر القرن الماضي، وتحددت حدودها على دفعات. والاتجاه الأساسي في الخرائط القديمة المتاحة هو توسع الرقعة المعروفة أو المعترف بها دوليا. وفي هذا الاتجاه كانت الحدود الغربية مع تونس والجزائر بالتحديد هي أولها ظهورا وأكثرها تبلورا واستقرارا، بل هي لم تكد تتغير منذ ١٨٧٨ ولا تكاد تختلف الآن عما كانت عليه حينذاك. وعلى العكس من ذلك تماما الحد الجنوبي، تناولتها التعديلات والذبذبات الحادة منذ البداية وحتى في عصر الاستقلال نفسه. وفي المنزلة بين المنزلتين تأتي الحدود الشرقية مع مصر، حيث استقرت بصفة نهائية بعد الحرب الأولى، أو بين الحربين.

ثالثا: رغم أن الحدود القائمة هي من صنع الاستعمار وإرثه، ورغم أن قطاعات كبيرة منها حدود خطية هندسية أو فلكية بحتة، فهي لا يمكن أن تعد حدودا عشوائية تماما أو اصطناعية بالضرورة، ولا المنطق الأساسي خلفها فاقد كلية. فهي من ناحية تضم الوطن الليبي بأبعاده التقليدية المقررة، ومن ناحية أخرى تحقق له شكله المنتظم الملموم المتناسك الخالي من الزوائد والأطراف، كما تصل به إلى تخومه الطبيعية على الجبال وعبر بحار الرمال.

أما أن الحدود خطية هندسية وفلكية، فهذا منطق حتمى وسليم ولا مفر منه من الناحية العملية فى وراء صحراوى من اللا معمور المطلق أو شبه المعمور. ويمكننا أن نضع الموقف كله فى إطاره الصحيح فى أنه إن تكن «الحدود» اصطناعية فى الأعم الأغلب، فإن «التخوم» طبيعية بدرجة مقنعة، إن تكن الأولى خطوطاً تاريخية، فإن الثانية معطيات جغرافية، والأولى مركبة على الثانية بصورة ما.

جغرافية الحدود

الحدود، هى بطبيعتها أطراف الرقعة السياسية، تمثل خطوط توازن القوة السياسية وجبهات التحام الضغوط السياسية على جانبيها. فيها تتحدد المداخل والنقط الاستراتيجية الحاسمة، وحولها عادة تتركز الأقليات القومية. وهى من ثم أشبه بحد موسى، وتعد بمثابة مشاتل المشاكل. وبالنسبة لليبيا فإن حدودها التى تتأخم ست دول منها اثنتان غير عربيتين، تضم ٥ نقط حرجة تلتقى فيها حدد ثلاث دول، النقط الثلاثية tripoint.

وفيما عدا هذا فإن حدود ليبيا مترامية، يبلغ مجموع أطوالها بالتقريب نحو ٤٤٣٤ كم. وهذا الطول، الذى يتناسب مع الرقعة الشاسعة وتعدد الأضلاع، يضاعف من صعوبات مراقبتها، والدفاع عنها غلبة الصحراء، عليه وبعد ناة المعمور عنه. وإذا نسبنا طول الساحل إلى طول الحدود، أو ١٩٠٠ كم إلى ٤٤٣٤ كم، لكانت النسبة بالتقريب ٢,٨ : ١ (مقابل ١,١ : ١ فى

مصر). وهذا يتناسب أيضاً مع الشكل الجغرافى المنتظم، ذى الأضلاع الأرضية الثلاثة والضلوع البحرى الوحيد.

أما إذا نسبنا الحدود البرية إلى المساحة، فإن النتيجة هى ١ كم من الحدود لكل ٣٩٦ كم مربع من المساحة (مقابل ١ : ٣٨٧ فى مصر). فإذا ما نسبنا الحدود نفسها إلى عدد السكان لكانت النسبة هى ١ كم لكل ٤٥٠ نسمة، أى أن خلف كل كيلو متر من الحدود نحو ٤٥٠ نسمة للدفاع عنه. أما إذا أضفنا الحدود البرية إلى البحرية (والأخيرة حدد قومية حيث الأولى حدود دولية) ^(١)، لكان المجموع ٦٣٣٤ كم. فإذا ما نسبنا هذا المجموع إلى عدد السكان لكان هناك نحو ٣١٥ نسمة للدفاع عن كل كيلو متر من الحدود البرية والبحرية (مقابل ١ : ٧٠٠٠ فى مصر).

على أن السكان أجدر بأن تنسب إلى الحدود البرية أساساً، وذلك بحساب معامل احتكاك الحدود Coefficient of Friction الذى ينتج من حاصل ضرب كثافة السكان الحساية العامة فى نسبة الحدود البرية إلى رقعة المساحة السياسية. ويصل هذا المعامل فى حالة ليبيا إلى ٤٣٥,٦، وهو رقم منخفض نسبياً، يشير إلى وضع مناسب سياسياً، لأن القاعدة العامة أن هذا المعامل كلما زادت قيمته كلما زادت احتمالات وفرص الاحتكاك على الحدود ^(٢).

1- Moodi, P. 88.

2- S.W. Boggs, International Boundaries, N.Y. 1940, P. 25.

فإذا ما انتقلنا إلى أطوال الحدود بتفصيل، فإنها تتوزع دوليا كالآتي، مع ملاحظة أن الحدود مع مصر هي وحدها الحدود الرسمية الدقيقة، أما البقية فتقريبية مقدرة بمجلة القياس على خرائط كبيرة المقياس ويحتمل هامش خطأ معين:

الحدود مع مصر ١٠٩٤ كم

الحدود مع السودان ٤٠٠ كم

الحدود مع تشاد ١٠٩٠ كم

الحدود مع النيجر ١٥٠ كم

الحدود مع الجزائر ١٢٠٠ كم

الحدود مع تونس ٥٠٠ كم

واضح أن أطول حدود ليبيا هي تلك المشتركة مع الجزائر، وذلك لأنها متعرجة كثيرا وباستمرار. ثم تلي الحدود مع مصر، التي تكاد تعادل طول الحدود مع تشاد مثلما تسودهما الطبيعة الخطية. ولا تزيد الحدود مع تونس عنها مع السودان كثيرا من حيث الطول، إلا أنهما تختلفان تماما في الرسم والطبيعة العمران والقيمة الاستراتيجية. أما أقصر الحدود فهي المشتركة مع النيجر.

أما جغرافيا، فإن الحدود تتوزع كالآتي :

الحدود الشرقية (مع مصر السودان) ١٤٩٤ كم

الحدود الجنوبية (مع تشاد والنيجر والجزائر حتى غات) ١٥٩٠ كم

الحدود الغربية (مع تونس والجزائر حتى غات) ١٣٥٠ كم

وهكذا تأتى الحدود الجنوبية هي أطول الحدود، ولكنها أقصر إلى حد معين من طول الساحل الموازى، لأنها خطية غالبا، وهو معرج بالطبع. والحدود الشرقية والغربية متقاربة بصفة عامة، ولكن الأخيرة أطول نوعا رغم أن الرقعة الأرضية أكثر تعمقا نحو الداخل فى جانب الأولى. ويرجع هذا إلى أن الحدود الشرقية خطية أغلبها، والغربية متعرجة دائما.

الحدود الغربية

تأخذ الحدد مع تونس اتجاهها من الشمال الشرقى إلى الجنوب الغربى كمحور عام، لكنها تتعرج على شكل رقم ٤ شديد الانفراج. ويبدأ الخط على البحر عند رأس أغادير، فاصلا بذلك بين مدن مدين ثم زاريس وبين قردان التونسية وبين زوارة والزواوية فى طرابلس، مستفيدا هنا من ثغرة سكانية أساسية بين ليبيا وتونس.

فالواقع أن نطاق كثافة السكان الأساسي في تونس ينتهي مبكرا عند خليج قابس لتبدأ منطقة الجفار الصحراوية، التي تستمر حتى الحدود الليبية، بل وعبرها لمسافة واضحة. هذه الثغرة السكانية، التي تعكس قطاعا من الأرض يجمع بين المستنقعات السبخة والتربة الفقيرة وجفاف ظل المطر، تمنح خط الحدود من الناحية السياسية أساسا بشريا سليما، كما تذكرنا بمثيل لها مشهور على الحدود بين المغرب والجزائر في قطاع ملوية^(١).

يتجه الخط بعد ذلك جنوبا قرب بلدة العصا ثم مدن نالوت فسيناون حتى يصل أخيرا إلى غدامس. وهو يقطع خلال هذه الرحلة سهل الجفارة ثم يصعد كوستا «الجل» ثم يرتقى سطح «القبلة» قبل أن يصل إلى جبال نالوت ثم الحمادة الحمراء. ونتيجة لهذه الخلفية الطبوغرافية يكتسب الخط في قطاعه الساحلي خاصة قيمة استراتيجية كبرى، إذ هنا يتحدد المدخل الغربي الاستراتيجي والتاريخي للبييا. ولقد رأينا كيف كان خط مارت وفتحة تلال مطماطة - النفوسة غير بعيد عبر الحدود هي عنق الزجاجة في الحرب العالمية الثانية بصورة خاصة^(٢).

وعدا هذا فإن الخط هنا يقطع في جزيرة بشرية صغيرة من البربر، بربر النفوسة، ليشرطهم بين ليبيا وتونس. من هنا ظهور تلك المدن المتباعدة أو المتقاربة على جانبي الخط. وواضح أنها كلها مدن حدود، ومن ثم تكتسب

1- Fitzgerald, Africa, P. 180-2.

2- Birot; Dresch, Medit. et Moyen-Orient, P. 454-8.

أهمية خاصة. إلا أن غدامس بالذات تنفرد بأهمية مضاعفة، بشريا واستراتيجية. فهي من جهة تكاد تكون المدينة الوحيدة في وسط صحراوي قاحل، وبعد رحلة موحشة قاسية. ثم هي من الجهة الأخرى نقطة حرجة استراتيجية، نقطة ثلاثية، إذ تلتقي عندها حدود ثلاث دول: ليبيا، تونس، الجزائر، ولهذا كانت دائما نقطة محصنة ومدينة قلعة.

من غدامس جنوبا تبدأ الحدود مع الجزائر. وهي عموما تأخذ محورا شماليا- جنوبيا قليل التعرج حتى غات، وبعدها تسير خطية نحو الجنوب الشرقي. وتستمر الحدود هنا مصعدة على أرض تزداد ارتفاعا باطراد نحو الداخل، مارة على التعاقب بين قطاعات الصحراء الصخرية من الحمد والرملية السافية من العرق، حتى تصل في أقصى الجنوب إلى ضلوع كتلة جبال تاسيلي الصخرية وقممها العالية.

والرحلة من غدامس حتى حوالي برج التارات تتم تحت سماء جافة نياما أو تقريبا في وسط من اللامعمور عمليا، مما يجعلها حدودا فعالة رغم أنها سلسلة من الخطوط الاصطناعية.

أما في قطاع تاسيلي في الجنوب فالحدود طبيعية أكثر، ولذا أكثر تعرجا. ولما كانت الكتلة كجزيرة جبلية وسط الصحراء الكبرى تتلقى بعضا من المطر التصادمي، وتكسوها بعض المراعي، فإن هناك غشاء خفيفا من العمران يغطيها ويتشرب عبر الحدود يمينا ويسارا. تلك هي كتلة بربر الطوارق، التي تؤلف بقعة زيت ممدودة على الخريطة السياسية، التي تميزها الحدود

بالضرورة بين أكثر من دولة. وهذا ما يفسر كثرة المدن هنا نسبيا بعد غيابها، كما يفسر وقوعها على الخط توا كمدن حدود مباشرة: برج التارات، سردليس، ثم كبراها غات، وقرها فويت، تقابلها عبر الحدود قلعة شارليه الجزائرية.

ولا شك أن حدود ليبيا مع الجزائر حدود هامة ذات قيمة استراتيجية سواء في قطاعها الشمالى اللامعمور، أو الجنوبى شبه المعمور. فإذا كان الأخير قطاعا حرجا عمرانيا، بما يقسم السكان الأقارب على الجانبين، وما يستدعى من تنسيق وترتيب للمصالح المشتركة، فإن الأول حدود حرجة بتروليا. فعليها مباشرة تطل حقول الجزائر الصحراوية، حقل فور بوليناك، وكذلك امتداده الليبي العطشان في فزان. بل إن إحدى نقط الحدود الفلكية وهى أوان تارجلى Ouan Taredjeli لتقترب بشدة من موقع أحد حقول الحوض الجزائرى^(١). فضلا عن هذا، فبجانب الحدود ويطولها مباشرة يسير أنبوب البترول الجزائرى إلى الصخيرة فى تونس.

الحدود اذن تقسم حوضا بتروليا واحدا بصدفة جيولوجية - سياسية، كما تقسم جزيرة بشرية احدة بضرورة جغرافية - سياسية. لكنها مع ذلك لا تثير تعقيدات خاصة، فليست هناك مشاكل حدود بين ليبيا والجزائر. فهذه الحدود، التى تمجددت فى الاتفاقية الليبية - الفرنسية فى ١٩٥٥ تمجددت فى اتفاقية ١٩٥٦، لم تستدع إلا تعديلات طفيفة فى التفاصيل عما كانت

1- Clarke, AOil in Libya, S P. 50-1.

عليه خطوط الاتفاقية الإيطالية - الفرنسية ١٩١٩. وكانت اتفاقية ١٩٥٦ قد سمحت لفرنسا باستئجار جزء من مطار عجيلة الذى تمزقه الحدود، ذلك لمدة ٢٠ سنة^(١).

الحدود الجنوبية

إذا كانت الحدود الغربية كالشرقية حدودا مع العرب، فالجنوبية وحدها هي الحدود المشتركة مع غير عرب، وإن ظلت مشتركة مع وسط إسلامي موضعي على أية حال. فهذه الحدود، التي تكاد توازي خط الساحل الليبي في الشمال بدقة غير عادية، لا تزيد في طرفيها في أقصى الغرب أقصى الشرق عن مجرد مماس للشقيقتين الجزائر والسودان على الترتيب، بينما يشترك معظمها مع النيجر وتشاد.

وإذا كانت الحدود الغربية حدودا بلا مشاكل، فإن الحدود الجنوبية هي بسهولة مشاكل المشاكل. فلقد كانت طويلا في تذبذب مستمر، تتأرجح ما بين الشمال والجنوب بحسب قوة الضغوط السياسية الآتية من الجنوب أو المبدولة من الشمال. وهي التي تلقت أخيرا أكبر تعديلات وأخطر اقتطاع إقليمي. والمثير في هذا كله أنه إنما حدث في الحدود الوحيدة التي يمكن أن تعد نسبيا حدودا طبيعية من بين كل الإطار السياسي لليبيا.

١- المرجع السابق.

ففى أواخر القرن ١٩ كانت قوة تركيا فى ليبيا تمثل ضغطا منخفضا للغاية، بينما اشتدت الضغوط الفرنسية على فزان. حيث كانت لها أطماع قديمة، ثم على منطقة الكفرة. حيث جاءت من تشاد وأغرتها منطقة الفراغ السياسى فى الصحراء الليبية - المصرية - السودانية. وفى النهاية تغلب الضغط المرتفع على المنخفض، ونجحت فرنسا بالتفاهم مع بريطانيا فى دفع حدود ليبيا إلى الشمال، وذلك فى إعلان ١٨٩٩ ثم فى مؤتمر باريس ١٩١٩ ثم فى تحديد ١٩٢٣. على أن دخول إيطاليا فى الصراع قلب انحدارات الضغط تماما، حيث نجحت فى العودة بالخط إلى مساره القديم، وذلك فى اتفاقية ١٩٣٥ التى لم يتم التصديق عليها مع ذلك.

وبهذه الصيغة الأخيرة كاد الخط يكون هندسيا مستقيما رغم أنه - للتناقض الغريب - يرتقى تماما سطح سلسلة جبال تاسيلي - تبسنى على منسوب يتراوح بين ٤٥٠٠ قدم، ٦٠٠٠ قدم، يصل فى القمم قريبا من ١٠,٠٠٠ قدم. فباستثناء بعض الانثناءات الطفيفة فى الغرب ما بين غات وتمو، وأخرى فى الوسط فى منطقة قمة باردای وأخواتها، كان الحد خطيا مباشرا يستمر حتى يعلو تلال إردى Erdi فى أقصى الشرق قبل أن يلتحم بنقطة السودان الثلاثية عند خط عرض ١٩ درجة شمالا.

ولقد كان هذا هو الخط الذى ألفنا منذ الأربعينيات أن نراه حدودا لليبيا. غير أن الذين يتعاملون بانتظام مع خريطة الوطن العربى لاحظوا منذ أواخر الخمسينيات تغيرا فجائيا فى حدود ليبيا الجنوبية، أفقدها شريحة

إقليمية هامة لحساب إفريقيا الاستوائية الفرنسية القائمة حينذاك. ففى اتفاقية ١٩٥٥ بين ليبيا وفرنسا، وكانت الأولى ما تزال متأثرة بالنفوذ البريطانى، نجحت فرنسا فى استعادة خط الحدود القديم.

بذلك أصبح مسار الحدود يبدأ من تمو ليسير فى خطين مستقيمين تماماً. فيتجه أولاً نحو الشمال الشرقى إلى نقطة النيجر الثلاثية، ثم إلى نقطة التقاء مدار السرطان خط طول ١٦ درجة شرقاً. ثم عند هذه النقطة ينكسر الخط نحو الجنوب الشرقى بزاوية قائمة تقريباً، ويستمر حتى نقطة السودان الثلاثية حيث يلتقى خط عرض ٣٠ ١٩° شمالاً بخط طول ٢٤° شرقاً. وبذلك خسرت ليبيا نحو ٤٠ ألف ميل مربع، لا نعرف بعد إمكاناتها المعدنية، وخاصة البترولية، ولكنها قد لا تخلو منها^(١).

وإذا كانت تلك الذبذبة تمثل خطوة إلى الوراء بلا شك من وجهة نظر الوطنية الليبية والقومية العربية، فإنها أيضاً خطوة إلى الخلف من الجهة العلمية الموضوعية. أولاً لأنها تستبدل بحدود طبيعية، جبلية فاصلة، تعد خط تقسيم مياه طبيعى، حدوداً هندسية مصطنعة، تقطع جزءاً من حوض طبيعى واحد هو الحوض الليبى الذى يصرف شمالاً. وثانياً لأنها تنقل شريحة إقليمية من دولة ذات سواحل ومخرج بحرى إلى دولة داخلية حبيسة لا مخرج لها إلا إلى خليج يافرا على بعد آلاف من الكيلو مترات، فتضاعف بذلك من مشكلة الخروج فى قلب القارة الإفريقية.

1- Clarke, AOil in Libya, S P. 50-1.

كيف إذن نفسر منطق هذه الحدود الجديدة؟ جذور المشكلة هنا، كما في حالة الطوارق، كما في حالات عديدة أخرى في قارة الأحواض الداخلية، والأحواض المدارية بالدقة، هي التعارض الكامن بين حواف الأحواض الجبلية المرتفعة كخطوط عمران بشرى وبينها نفسها كخطوط حدود سياسية. فلما كانت هذه الحواف الجبلية المرتفعة تتلقى بعض الأمطار التصادية وسط جفاف الصحراء المحيط، فإنها تتحول إلى جزر من العمران الخفيف وسط الالامعمور. وبصفتها العمرانية هذه، فإنها تمثل وحدة بشرية تتراعى على سفحها عند أقدامها شمالا وجنوبا، ولكنها بصفتها التضاريسية تقدم أفضل الحدود السياسية وأكثرها منطقية. من هنا فلا بد للحدود السياسية، إذا أريد لها أن تكون طبيعية فاصلة، من أن تقطع عبر تلك الوحدة البشرية وتمزقها. بينما إذا أريد تجميع هذه الوحدة البشرية داخل نطاق سياسى موحد، فلا مفر للحدود من أن تصبح اصطناعية هندسية بحتة^(١).

وفي حالة تبستى، فإن الجزيرة العمرانية البشرية هي جماعات التبو شبه الزنجية، التى يقع الجزء الأكبر منها على الجانب الآخر فى تشاد. وخط الحدود القديم كان يضم مجموعة من التبو داخل ليبيا، يستبعد اليوم أغلبهم الخط الجديد. على أن المجموع الكلى لتبو ليبيا لم يكن يزيد أصلا على عدة آلاف أو بضعة عشرات من الآلاف. وإذا كان لابد من الترجيح، فإن حدا طبيعيا جيدا لهو أفضل من تجميع أقليات ثانوية قد يمكن تبادلها؛ إنه حد لايجوز التفريط فيه وسط رقابة الصحراء.

١- حمدان، إفريقيا الجديدة، ص ١٢٩-١٣٠.

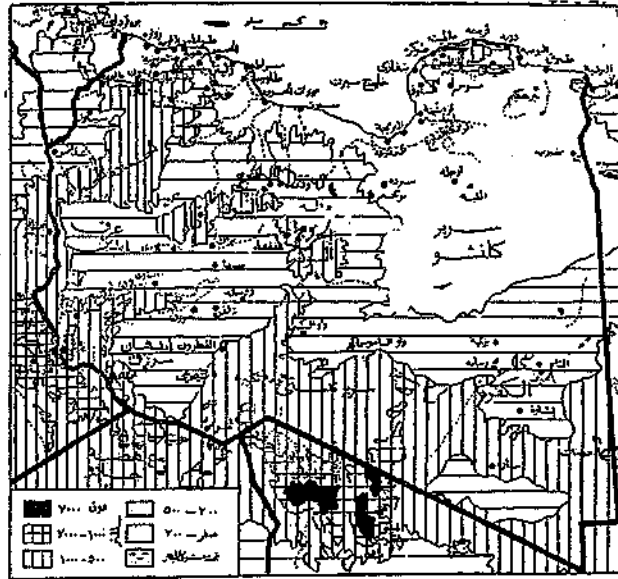
الحدود الشرقية^(١)

هذه هي أطول حدود لليبيا مع شقيقتين عربيتين، وهي من أطول الحدود بين العرب عموما. يبلغ طولها ١٤٩٤ كم، منها ١٠٩٤ كم مع مصر، ٤٠٠ كم مع السودان. وهي في مجموعها حدود خطية هندسية، بل فلكية أولا وقبل كل شيء. وإذا كان هذا يصعبها في معظمها بالاصطناعية المطلقة، فإنها في النهاية إنما تجرى سط صحراء مطلقة من أشد صحارى العالم جفافا ووحشية. ولهذا فإنها لا تمثل ولا تثير اليوم مشاكل على أى مستوى، رغم أنها لم تتحدد إلا بعد مشكلات سياسية معقدة ممطوطة.

فالحُدود الليبية مع مصر تحددت في ١٩٢٥ بعد نزاعات ومساومات مطولة بين مصر وبريطانيا من ناحية، وتركيا وإيطاليا من ناحية أخرى. فلقد حاولت كل من تركيا وإيطاليا على الترتيب دفع الخط شرقا ليبدأ من رأس علم الروم، أى عند مرسى مطروح، إلى سيوة. هذا بينما كانت مصر وبريطانيا تطالبان بأن يبدأ الخط عند رأس الملح، بذلك ينقل البردية إلى مصر، إلى أن ينتهى عند الجغبوب. وفيما عدا هذا، وفقد كانت بريطانيا تحاول أن تدفع بخط الحدد غربا ليتبع خط طول ٢٤° بدلا من ٢٥°، بينما كانت تركيا ثم إيطاليا تحاولان العكس.

١- جمال حمدان، دراسات في العالم العربي، القاهرة، ١٩٥٩، ص ٩٣-٩٤.

شكل ٧- التضاريس والحدود لاحظ علاقة الحدود السياسية بالظواهر الطبيعية.



وإذا كان الحد التاريخي هنا غير واضح أصلا ومذبذبا باستمرار، فإن الحد الحالي الذي انتهت إليه اتفاقية ١٩٢٥ إنما يمثل في الواقع النتيجة النهائية لصراع قوة البحر وقوة البر. ذلك أنه تقرر بحيث تكون الجنوب لليبيا وسيوة لمصر مقابل ظهير برى للسلوم. بذلك تكون الأولى من الناحية العملية نقطة احتشاد لقوة ايطاليا البرية، بينما تقدم السلوم قاعدة لقوة بريطانيا البحرية.

وينقسم خط الحدود الليبية - المصرية إلى قطاعين غير متكافئين

طولا: قطاع متعرج فى الشمال، وآخر فلكى هندسى فى الجنوب. فالأول، وطوله ٢٩٠ كم، يأخذ شكل رقم ٤ شديد الانفراج، ويمتد من نقطة تقع شرق البردية الليبية وغرب السلوم المصرية، وينتهى عند التقاء خط عرض سيوة بخط طول ٢٥°، تاركا واحة الجنوب لليبيا وواحة سيوة مصر.

وإذا كان هذا يشطر حوضا طبيعيا واحدا أساسا، هو أيضاً وحدة اقتصادية متكاملة تقليديا، وكتلة بشرية وحضارية وثقافية بربرية واحدة، فإنه كذلك يمزق الهضبة الشمالية التى تنحصر بينه وبين البحر، هضبة مرمريكا-مريوط التى تمتد من برقة حتى مشارف الإسكندرية، كما ينصف القبائل البدوية التى تترامى فوقها، وهى بدو أولاد على.

ولهذا كله فرغم أن قطاع الحدود الشمالى هذا متعرج، فلا يعنى ذلك أنه حد طبيعى، بل هو اصطناعى إلى مدى بعيد. ومن هنا استدعى تنظيميا خاصا للقبائل والمراعى وتحركات القطعان والسكان، تنظيميا يكاد يتجاهله من الناحية العملية ويكاد بالتالى يدينه من الناحية العلمية.

على أن القطاع برمته إنما يستمد خطره من الناحية الاستراتيجية. فكما هو المدخل الغربى لمصر، فإنه المدخل الشرقى لليبيا. وإذا كان مفتاحه الحرج يقع بعيدا داخل الجانب المصرى، فإن امتداده الليبى يمثل وحدة استراتيجية متصلة، كما تشهد الحرب الثانية بصفة خاصة.

ومن الناحية الطبيعية، ينقسم القطاع إلى ثلاثة أقسام فيزيوغرافية من

الشمال إلى الجنوب: شريط السهل الساحلى، نطاق الهضبة الجيرية، وخط المنخفض الواحى. وكل منها يمثل خط اقتراب حبرى هام. ولكن الأول أهمها لسهولته، بينما أن آخرها أقلها أهمية لرخاوة أرضه، فى حين لم تعد وعورة الثانى عقبة للحركة الميكانيكية.

إذ نتقل من القطاع الشمالى إلى الجنوبى نجد أمامنا خطا بسيطا مستقيما يمتد مع خط طول ٢٥° شرقا لمسافة ٨٠٤ كم حتى نقطة السودان الثلاثية على خط عرض ٥٢٢ شمالا عند جبل العوينات. والخط كله يمر فى فراغ بشرى مطلق، فلا خطر له ولا منه. إنه حدود مينة. فضلا عن ذلك فهو مانع طبيعى لا نظير له، إذ ينقسم من الناحية الطبيعية إلى قطاعين: صحراء رملية من الغرود فى الجزء الشمالى والأكبر منه، وصحراء صخرية وحصوية من الحمد الرق فى الجزء الجنوبى والاصغر منه.

فالأول هو بحر الرمال العظيم، أعظم منطقة غرود فى العالم، إن وقع معظمه داخل الجانب المصرى، فإن معظم أطرافه تمتطى الحدود على الجانبين، فضلا عن أن امتداده العرق الكبير يقع على الجانب الليبى. والبحر كله غير منفذ للجيش البرية مطلقاً، فلا يمكن لأى قوة اختراقه^(١).

1- R.F. Peel, ALibya: Some Notes on the Geographical Back-ground of the Present Operations, S Scot. Geog. Mag. vol. 57, no. 1, Feb. 1941, P. 18.

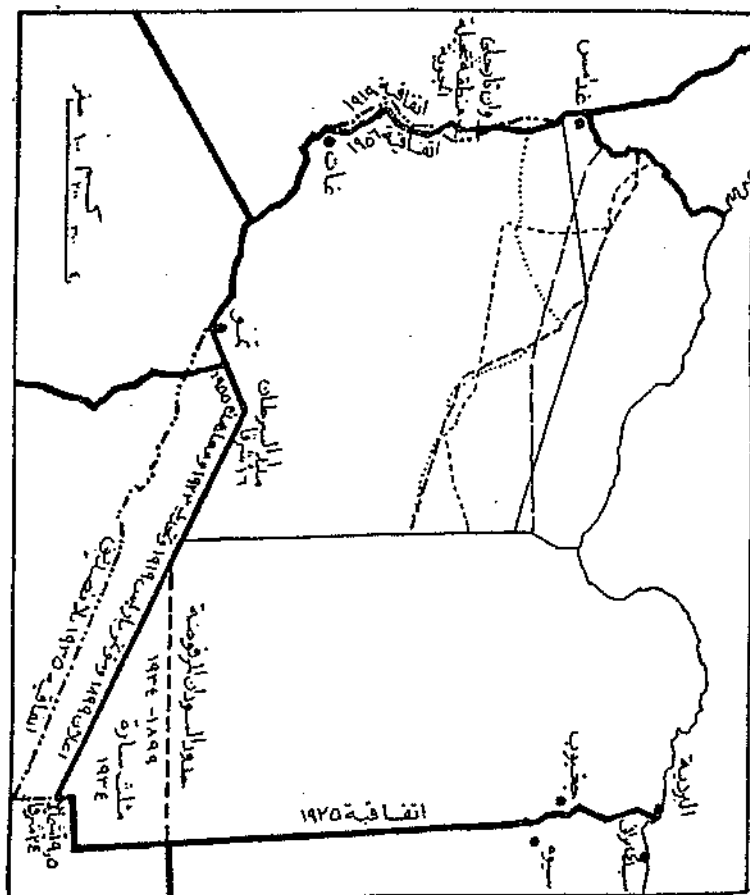
أما القطاع الثانى فمنطقة صخرية فسيحة تتداخل فيها الكتل الجرانيتية بالمسطحات الحصوية، كما تعلوها هنا وهناك كتبان الرمال والعروق، وتمثل فى هضبة الجلف الكبير على الجانب المصرى وسرير الكفرة وسارة على الجانب الليبى. والمنطقة إن مكنت للحركة الميكانيكية إلا أن بعدها السحيق عن مراكز العمران لا يجعلها مدخلا أو حتى بابا خلفيا^(١).

والوضع نفسه ينسحب على الحدود الليبية السودانية. فهى أيضاً تقوم على أرضية من الرق والحمد تعلوها خطوط من الغرود والعروق، يمكن للقوات الميكانيكية أن تتسلل خلال ثغراتها غير الرملية الصلبة. وتلك بالفعل كانت الخطة الاستراتيجية المبينة لإيطاليا الفاشية منذ انتقل إليها مثلث سارة من السودان. غير أن بعد المعمور السحيق يجعل مثل هذه الخطة غير واقعية أو عملية.

من الناحية السياسية، أخيراً، فإن الحدود هنا تمثل امتدادا مباشرا للحدود مع مصر، وذلك حتى خط عرض ٢٠° شمالا، وهناك تنكسر بزاوية قائمة لتتبع هذا الخط حتى ملتقاه بخط طول ٢٤° شرقا، حيث تنكسر بزاوية قائمة أخرى حتى خط عرض ٣٠ ١٩°، وهى النقطة الثلاثية التى تجتمع عندها أراضي ليبيا والسودان وتشاد.

1- Ibid., P. 22.

شكل ٨ - حدود ليبيا السياسية. تطورها التاريخي ومناطق المشكلات.
لاحظ ذبذبات الحدود الجنوبية بصفة خاصة.



الفصل الخامس

الموقع . التوجيه . والحجم

الموقع السياسى

كما تتوسط ليبيا ساحل البحر المتوسط الجنوبى، تتوسط العالم العربى الإفريقى، بل تبدو كقرب الميزان منه، حيث كفتاه فى حوض النيل شرقا وإقليم أطلس غربا (لا سيما اذا أضفنا موريتانيا كذلك). ومن الناحية الأخرى فإنها كما تتألف فى الداخل من نطاق متوسطى وقطاع صحراوى، تقع بين البحر المتوسط ومن خلفه أوروبا شمالا وبين الصحراء الكبرى ومن ورائها السودان الإفريقى وإفريقيا المدارية جنوبا.

ولقد كان لموقع ليبيا الجغرافى دائما عبر التاريخ قيمة كبيرة، لعلها كانت أكبر فى العصر الحديث، حين بلغت قمته فى الحرب الثانية، بل وبعدها كما تشهد سياسة القواعد العسكرية بها. فبموقعها الاستراتيجى يمكن على الأقل تهديد شرايين مواصلات البحر المتوسط، كما يمكن منه الزحف يمينا إلى الشرق الأوسط ويسارا على شمال إفريقيا^(١). والحقيقة أن للموقع فى ليبيا ذات الموضع الفقير (أى البيئة الطبيعية الفقيرة) قيمة مضاعفة ومعوّضة. بل يمكن القول بأن سياسة تأجير القواعد العسكرية بعد الاستقلال لم تكن إلا استثمارا ماديا مباشرا، بقدر ما كان خاطئا، للموقع

1- Barbour, P. 344-5, 369.

الجغرافى لكى يكمل موارد الموضوع الطبيعى المحدودة.

ومهما يكن، فلا شك أن هذا الموقع كان ضابطاً أساسياً جداً فى تاريخ ليبيا السياسى والحضارى. فقد كانت بفقرها الطبيعى والعمرائى الشديد تبدو كجزيرة صحراوية أو شبه صحراوية بين هذه الكتل السكانية الضخمة، وتكاد تمثل فراغاً أو شبه فراغ قوة وسط قواعد تعد بمثابة «مراكز طبيعية للقوة natural seats of power». ومن هنا تدفقت الضغوط السياسية عبر التاريخ من هذه المراكز لتتصب فيها ولتتملأ هذا الفراغ. وهذا أول ما يفسر لماذا كانت ليبيا فى جزء طويل من تاريخها فريسة أو ضحية للاستعمار أو القوى الخارجية، جيرانا وغير جيران.

وبهذا أيضاً تحددت الضغوط والعلاقات والاتجاهات السياسية بمحورين أساسيين : محور رأسى من البحر أساساً، ومن الصحراء إلى حذما، ومحور أفقى على القارة، أو بالأحرى على طول ساحل القارة، من مصر والمغرب على السواء وبصورة شبه متكافئة. ولا شك أن المحور الأخير كان أفعل فى تاريخ ليبيا، وأكبر وزناً وأبقى أثراً، وإن كان المصدر البحرى لا يقل خطراً وأخطاراً.

المحور الرأسى

فإذا بدأنا بالبحر، فإن ليبيا، التى تملك جبهة بحرية مترامية تمتد ١٩٠٠ كم، تعد الدولة صاحبة أطول ساحل على الشاطئ الجنوبى من

البحر المتوسط. وقد لا يكون هذا الساحل غنيا بصفة خاصة بالمرافيد الطبيعية الممتازة، كما أن مراسيه معرضة للرياح الشمالية الغربية، ولكنه لا يخلو من قطاعات مضيافة وموانئ جيدة كميناء طرابلس، ولكن خاصة كخلجان وكوات البومبة والبردية، ولكن بالأخص طبرق في برقة. وقد ربطت هذه الجبهة البحرية لبييا بالبحر وقواء ربطا وثيقا، لا سيما أن المعمور الفعال يطل عليه ويتصق به كلية. والواقع أن لبييا بقدر ما تنظر إلى البحر، تعطى ظهرها بدرجة ما للصحراء التي تفصلها أيضاً بالضرورة عن القارة بدرجة أخرى. ولولا واحات الظهير الصحراوى المنتشرة، والتي قدمت مواطئ أقدام ونقط راحة لكانت الصحراء عازلا أشد، ولكان ارتباط لبييا بالقارة أقل مما هو عليه بالفعل^(١).

ويرسم الساحل الليبي خطا هندسيا منتظما كحرف دال مسحوب شديد الانفرج والاستطالة. فالقطاع الأساسى من الساحل فى كل من برقة وطرابلس يتجه من الشمال الغربى إلى الجنوب الشرقى، فهما متوازيان تقريبا، يصل بينهما قطاع عمودى فى جبهة برقة الغربية. ورغم أن ساحل برقة، التى تؤلف شبه جزيرة بارزة فى البحر، يبدو أكثر شمالية من ساحل طرابلس، إلا أن الواقع أنهما يبدآن فى حدهما الأقصى على خط عرض واحد تقريبا.

على أن الجزء الأكبر من برقة بعد هذا أكثر شمالية، وبالتالي أكثر جزرية وبحرية، بينما طرابلس داخلية وأكثر قارية، مندمجة ومندمجة فى صلب

1- Barbour, P. 342.

القارة مباشرة. وبينما تقترب ليبيا فى قمتيها هاتين من اليابس الأوربي اقترابا ملموساً، فإنها بفضل خليج سيرت تعد من أكثر سواحل إفريقيا الشمالية تعمقا نحو الجنوب ونحو القارة. بل إن الساحل الليبي فى جملته يبدو كمخليج كبير - أكبر خليج - فى ساحل إفريقيا الشمالى.

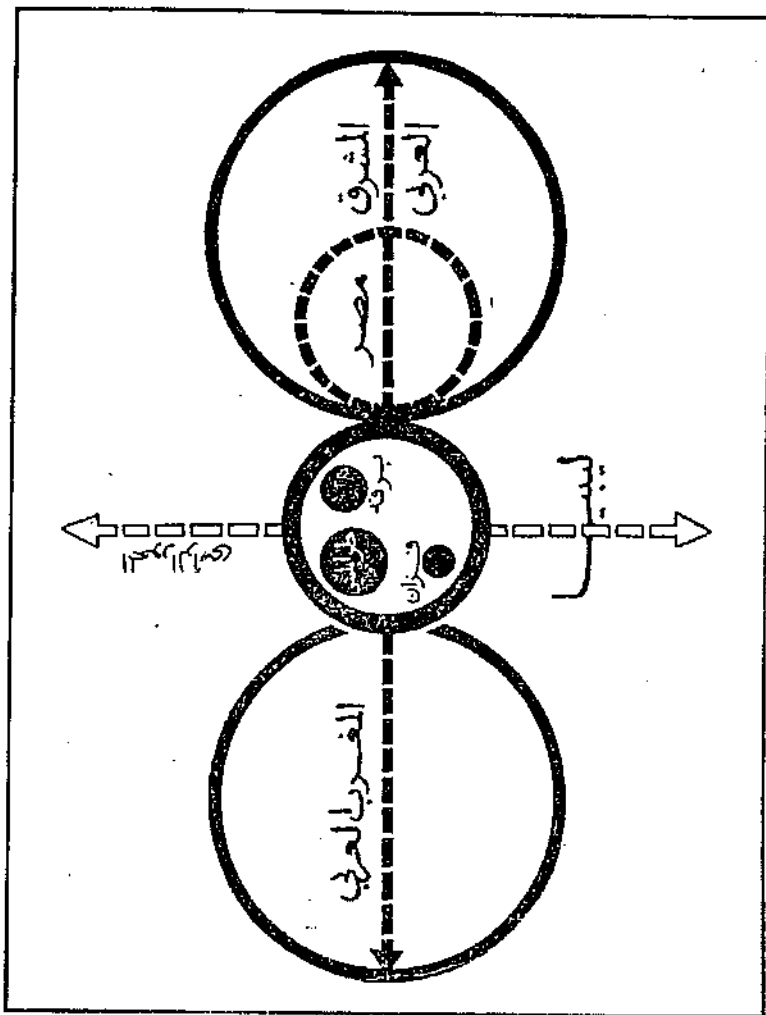
والساحل الليبي بعد هذا يقع برمته فى الحوض الأوسط من البحر المتوسط. ذلك الذى ينحصر بين صقلية فى الغرب وكريت فى الشرق، وفى داخل هذا الحوض فإن برقة تكاد تقع على نفس خطوط طول اليونان، على حين تواجه طرابلس إيطاليا مباشرة على خطوط طول واحدة. هذا فضلا عن أن الشقة البحرية بين الساحلين تضيق فى هذه القطاعات إلى حد بعيد. فالمسافة مثلا بين قمة برقة ورأس ماتبان فى اليونان لا تزيد على ٤٠٠ كم، وبينها وبين كريت لا تزيد على ٣٠٠ كم. كذلك لا يفصل ساحل طرابلس عن صقلية أكثر من ٤٨٠ كم^(١).

وهذا بلا ريب يفسر العلاقة التاريخية المتواترة منذ العصور الكلاسيكية مع هاتين الوحدتين الأوربيتين على وجه التخصص، حيث أطبق الاستعمار اليونانى والرومانى فى العصور الكلاسيكية ثم الرومانى فى العصر المسيحى وأخيرا الإيطالى فى القرن الحالى. وهو كذلك يفسر بتناظر الموقع ارتباط برقة بوجه خاص بالاستعمار اليونانى، مقابل طرابلس بالاستعمار الرومانى سواء فى وقت، واحد أو فى مراحل متعاقبة^(٢).

1- D.H. Cole, Imperial Military Geography, Lond. 1937. P. 108-110.

2- Birot and Dresch, P. 454 ff.

شكل ٩- ليبيا: الهيكل الجيوبولتيكى. قوة بينة صغيرة تقع بين قوتين قطبيتين كبيرتين. قلب مفكك نوعا، ضعيف نوعا، ولكنه ليس بالقلب الميت على الإطلاق.



وإذا كنا نستطيع أن نرى من ذلك أن ارتباط ليبيا البحرى كان بحكم الموقع بالحوض الأوسط من البحر، فإن من السهل أيضا أن نرى أن ارتباطها الثانى كان بالحوض الشرقى منه. فمن هنا أتى الاستعمار الفينيقى إلى طرابلس فى العصور القديمة، ثم التركى فى العصور الوسطى إلى طرابلس وبرقة جميعا. وعلى العكس من هذا وذاك، كان الارتباط بالحوض الغربى محدودا، ضعيفا ومتأخرا نسبيا، لذا يتراجع على أكثر تقدير إلى الدرجة الثالثة فقط فى توجيه ليبيا البحرى. (قارن فى هذا السياق مصر، حيث يأتى الحوض الشرقى فى الدرجة الأولى، والأوسط فى الثانية؛ وعلى العكس إقليم أطلس حيث يحتل الحوض الغربى من البحر الدرجة الأولى، والأوسط الثانية).

المحور الأفقى

هذا عن المحور البحرى أو الرأسى، بكل خطره وأخطاره. ولكن لا شك مع ذلك أن المحور الأفقى على القارة هو العمود الفقرى فى الموقع السياسى لليبيا. فمن المرجح جدا أن الموقع بين كتلتى مصر والمغرب هو الضابط الأول لتاريخ ليبيا السياسى والحضارى. إنها أساسا قوة بينية interstitial صغيرة الحجم تتوسط قوتين «قطبيتين» كبيرتين. (من الطريف أنه حتى الاستعمار الإيطالى الحديث فى ليبيا كان يبدو هو الآخر كإسفين بينى محصور ومحاصر بين كتلة الاستعمار البريطانى فى المشرق، وكتلة الاستعمار الفرنسى فى المغرب...).

والملاحظ هنا بالذات تقارب تقليدى مثير ولاف ت عبر تعدادات السكان الحديثة بين كتلة مصر السكانية فى كفة، وكتلة إقليم أطلس فى الكفة الأخرى. وعلى سبيل المثال، فى سنة ١٩٧٠ كان تعداد الأولى ٣٣,٣ مليون، مقابل ٣٥ مليونا للثانية (تونس ٥,٢ مليون، الجزائر ١٤,٣ مليون، المغرب ١٥,٥ مليون). وبين هذين الثقليين تأتى ليبيا بمليونيها، وهى دولة بينية لا مفر تشكل بالضرورة مرأ أكثر منها مقرا للقوة.

ولعل هذا الوضع البينى نفسه يذكرنا مرة أخرى، ومع الفارق بموقع بولندا فى شرق أوروبا. فكما تنحصر ليبيا بين البحر والجمال شمالا وجنوبا (المتوسط وسلسلة تبستى)، تنحصر بولندا سهلية التضاريس بين ساحل بحر (البلطيق) فى الشمال وسلسلة جمال (الكربات) فى الجنوب. وكما تقع ليبيا صغيرة الحجم بين كتلتى الكثافة فى مصر والمغرب، تقع بولندا متوسطة الحجم بين كتلتى السلافية الكبرى فى روسيا الأوربية والجرمانية الضخمة فى وسط أوروبا. وتاريخ بولندا كله ومصيرها المعلق الدقيق الذى يتخلص فى تعرضها الدائم للاجتياح المستمر من جانب كل من الطرفين، ثم للتقسيم وإعادة التقسيم إلى حد الاختفاء الكامل من الخريطة أحيانا، هذا التاريخ وهذا المصير إن هو إلا وظيفة مباشرة لهذا الموقع الجيوبولتيكى البينى الحرج.

الشيء نفسه يكاد ينطبق على ليبيا. والفارق الأساسى أن بولندا كلها، كسهل معمور كله يمثل جزءا من السهل الأوروبى العظيم، تعد « مرأ قاريا» كاملا *Durchgangsland*، بينما أن ليبيا بحكم سيادة الصحراء عليها لا

تشكل إلا «مرا ساحليا» أساسا، بعمق نطاقها المتوسطى المعمور فقط. بل تكاد هذه الخاصية تتركز بالدقة فى شريطها الساحلى البحرى المباشر، الذى يحدد بذلك جسرا ممتدا بين قطبى مصر والمغرب، ويعين خط المقاومة الدنيا للحركة بينهما.

ومن بين الشد والجذب بين هذين القطبين خرج تاريخ ليبيا تقليديا، وهو كما رأينا مرارا أشبه بلعبة شد حبل تاريخية، يناوياتها فيها كالمذ والجزر بحسب موازين القوة السائدة، وفى الأعم الأغلب يتقاسماتها فيها بينهما: برقة لمصر (تحت الفراعنة مثلا ثم البطالسة والعرب)، وطرابلس «إفريقية» أو المغرب الأدنى أو تونس (كما حدث تحت قرطاجنة وأيام الأغالة والحفصية). ولم تكن معارك المد والجزر بين الحلفاء والمحور فى الحرب العالمية الثانية إلا ترجمة حديثة ومكثفة للظاهرة نفسها أساسا.

والمقابل، فلعل مما يذكر لليبيا بالتقدير بعد الدهشة أنها استطاعت أحيانا أن تفرض نفوذها على القطبين، مثلما فعلت حين أسست أسرة حاكمة فى تاريخ الفرعونية المتأخر، وكما حدث فى مراحل لاحقة بالنسبة لأجزاء من المغرب الأدنى. على أن هذه حالات موقوتة عارضة بصفة عامة، وربما كانت الاستثناء الذى يؤكد القاعدة أكثر مما ينفيها.

التوجيه الجغرافى

أبعاد ليبيا الأربعة

وعند هذا الحد نصل إلى أبعاد ليبيا الجغرافية والتاريخية الأربعة، تلك التى من مجموعها ومن «وردة» اتجاهاتها، ومن توازنات الشد والجذب بينها تخرج وجهة البلد الطبيعية، وتشكل وجهها البشرى، وشخصيتها الإقليمية، كما تتحدد بوصلتها السياسية.

محددة هى بوضوح، تلك الأبعاد، مثلما تتبع خطة هندسية سهلة بسيطة. فإذا نحن رسمنا أربع دوائر متساوية الأقطار، قطر كل منها ١٠٠٠ ميل، مماسة لدائرة ليبيا أو محيطة بأضلاعها، فإنها تحدد لنا عموما المجالات الأساسية لتيارات التاريخ والسياسة الليبية. فشمسة دائرة المغرب، فالشرق، ثم دائرة البحر المتوسط، ومن ورائها أوروبا شمالا، وأخيرا دائرة الصحراء الكبرى ومن خلفها إفريقيا جنوبا.

ومن تقاطع وتفاعل هذه الأبعاد الأربعة، يتحدد أيضا المحوران الأساسيان اللذان تدور حولهما معظم التيارات الرئيسية فى حياة ليبيا كما رأينا. فالبعدان الأولان يصنعان معا المحور الأفقى، العمود الفقرى الصلب بلا جدال فى توجيه ليبيا الجغرافى، وعلاقاتها المكانية وارتباطاتها الخارجية. أما البعدان الآخران فهما اللذان يؤلفان المحور الرأسى، إلا أنه ثانوى بالمقارنة. فالأول هو خط الحياة، بينما أن الثانى هو خط الخطر. الأول يرتبط بالتعمير، بينما

الثانى بالاستعمار. فمن الأول أتت الأصول الجنسية وروابط الدم والعلاقات الحضارية والثقافية الأساسية، فى حين لم يجرى من الثانى إلا الغزو والغارات بحرا وبرا.

البعد الشمالى

فإذا بدأنا بالبعد الشمالى، أو الدائرة المتوسطة، فقد رأينا لليبيا بعدا بحريا بالغ الأهمية، ارتبطت فيه بالبحر وقواه منذ فجر التاريخ، وفى كل الاتجاهات، وعلى كل المحاور عند ذلك. على أن من الواضح أن أغلب هذا كان استعمارا داميا، إما استيطانيا وإما استراتيجيا، إما نهب قراصنة وإما غارات صليبية. وغالبا ما ردت ليبيا بالمثل، إما بالدفاع وإما بالهجوم.

أما اليوم فهناك علاقات اقتصادية بعيدة المدى وبالعفة الخطر، وأخرى سياسية هامة ومتنامية. فأوروبا الغربية عموما، والسوق الأوروبية المشتركة خصوصا، هى سوق بترول ليبيا الأولى والكبرى - أكثر من ٩٠ ٪ من صادراتها. وبالمقابل تأتى أكبر نسبة من واردات ليبيا من المجال نفسه. أى أن معظم تجارة ليبيا الخارجية تتم مع أوروبا الغربية. وإذا كانت مروحة البترول الليبي تنتشر لتفتش غرب القارة، فإن داخلها تيارا بتروليا محوريا يخرج بطول المحور الجغرافى الشمالى إلى إيطاليا، ومن ورائها ألمانيا الغربية خاصة، حيث يكاد وحده يستوعب نصف إلى ثلث هذه التجارة.

وعلى أساس هذه العلاقات الجارية الوثيقة مع أوروبا الغربية، التى تعد

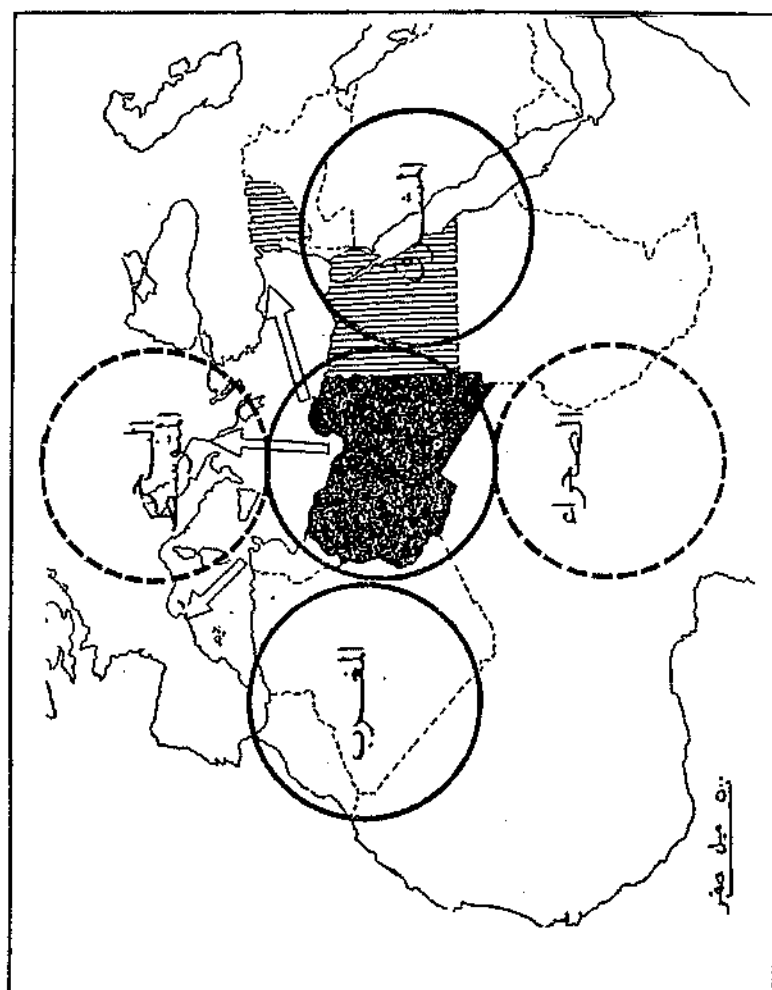
امتدادا للبعد التاريخي الشمالي، يكمن لليبيا أن تلعب بلا شك دورا خطيرا - بدأته بالفعل - لحساب القضية العربية. وبالمثل فإن لها دورا متوسطيا هاما تبدى مثلا في أزمة مالطة مع حلف الأطلسي، ويمكن أن يتطور إلى المشاركة في مشروع وحدة البحر المتوسط، والتعاون بين دول الشرق الأوسط ودول غرب أوروبا والسوق المشتركة.

البعد الجنوبي

البعد التالي، الجنوبي وأضعف أبعاد ليبيا، كان كالشمالى مصدر أخطار منذ القديم، العصر الرومانى مثلا، حيث تواترت غارات الجنوبيين وسكان الجبال من أهل الكهوف.. الخ. على أن هذه أخطار محدودة نسبيا، وكانت اليد العليا، والضغط الأعلى دائما لليبيا. كما أن الجنوب كان طريق تجارة أيضا. فثمة كانت حزمة مجمعة من طرق القوافل التاريخية تخترق ليبيا من السودان إلى المتوسط وبالعكس، حاملة سلع المداريات الشمينة وصناعات الشمال المتقدمة.

وفى الوقت الحالى يعطى هذا البعد الإفريقى لليبيا مكانا ومكانة ملحوظين فى الوحدة الإفريقية وفى تدعيم العلاقات العربية - الإفريقية، ويرى هنا بنوع خاص لا شك دور ليبيا الحاسم فى أوغندا، حيث ساعدت بنجاح فى مطاردة التسلل الإسرائيلى وطرده. وتكرر الدور نفسه بالنجاح نفسه فى

شكل ١٠ - أبعاد ليبيا الأربعة، لاحظ موقع ليبيا الجغرافي
والحضارى الذى يعنى تعدد الأبعاد وكثافة العلاقات الخارجية تاريخيا وحاليا.



تشاد، الجارة المباشرة التي تحسنت أخيرا علاقاتها مع ليبيا، وتقدمت مع العالم العربى.

البعد المغربى

على النقيض تماما من البعد الجنوبى، يأتى البعد المغربى فى الطليعة من أبعاد ليبيا جميعا. فمن دائرة المغرب، قطب الأساس بلا جدال، استمدت ليبيا سكانها الأصليين جنسا ولغة وهم البربر، كما تحددت معظم ملامح حضارتها وطريقة حياتها اليومية. على أن ليبيا تنفرد بخصائص تختلف بها عن المغرب اختلافات هامة مع ذلك، خاصة فى النواحي الطبيعية.

ففى ليبيا، التى تبدأ شمالا حيث تنتهى كتلة جبال الأطلس جنوبا، لا يظهر هذا النظام الجبلى الألبى الأساسى إلا مخففا جدا، متواضعا دقيقا وعلى تقطع - جبال طرابلس قديمة ليست من النظام الألبى ولا تنتمى إليه، ولا يعود هذا النظام إلى الظهور إلا بعيدا فى الجبل الأخضر بيرقة. كذلك فإن المناخ المتوسطى السائد فى إقليم أطلس يتدهور فى ليبيا كثيرا. وحتى بشريا، فإن البربرية التى ما زالت نسبتها مرتفعة فى المغرب تكاد تختفى عمليا من ليبيا.

ومن الممكن أن نلخص الموقف بأكمله فى عبارة مجملية فنقول: إن ليبيا من المغرب بشريا (أنثروبولوجيا وحضاريا)، ولكنها ليست فيه تماما طبيعيا (جيولوجيا وقضاريسيا ومناخيا). إنها من «المغرب» ولكنها ليست من «جزيرة

المغرب»، من «ساحل البربر» - كما كان يسمى - ولكنها ليست في «إقليم
أطلس»، من «شمال إفريقيا» دون «إفريقيا الصغرى». بعبارة واحدة، إنها أقل
المغرب العربى مغربية كما قد نقول.

بعد المشرق

وهنا يأتى دور دائرة المشرق. هى الثقل المقابل والمغناطيس المضاد، دون
أى تعارض أو تناقض مع ذلك. منها استمدت ليبيا عروبتها واسلامها، أى
ثقافتها وعقيدتها، بينما كانت ليبيا هى التى «قدمت» العرب والإسلام إلى
المغرب وقدمته إليهما. ولقد أتى تعريب ليبيا كاملا شبه مطلق، وحتى دماؤها
امتزجت امتزاجا عميقا بالدم العربى. كذلك فلقد كانت ليبيا طريق المغرب -
«الركب المغربى» - إلى الحج^(١).

ومن الناحية الأخرى فلقد دخلت ليبيا فى علاقات حميمة وبعيدة
المدى مع المشرق، وخاصة مصر التى كانت تلقى بظلمها الحضارى على برقة،
مثلما كانت طرابلس تقع فى ظل تونس حضارة^(٢) ولقد كانت ليبيا
الإسلامية تتطلع تقليديا إلى الأزهر كما تنظر إلى الزيتونة. ومن قبل كانت
هجرة الليبيين إلى مصر القديمة لا تنقطع، ومؤثراتهم الجنسية ثابتة حتى اليوم

١ - حسين مؤنس، مصر ورسالتها، القاهرة من ٣٢-٣٨.

2- Barbour, P. 57.

فى كل جبهة غرب الدلتا والفيوم والصعيد الأوسط. ومن بعد كانت القبائل البرقاوية تتعاقد على خط الحدود السياسية الوهمى بطول من البطان حتى مريوط. وفى القرن الأخير كانت مصر ملجأ وملأذا للاجئين الليبيين أيام الفاشية، ومنها اتخذوا قاعدة الاحتشاد والانطلاق للتحرير.

خلاصة هذا كله أن ليبيا، كما نجد نفسها أقل المغرب العربى «مغربية»، تخرج أيضا وهى أكثره «مشرقية»، إن لم يكن بحكم البيئة فبسبب الموقع. وليس صدفة بعد هذا أن كثيرا من الباحثين يضعها فى الشرق الأوسط، بينما يصنفها البعض الآخر فى الشرق الأدنى؛ على حين يصنفها آخرون - فيشر مثلا - بينهما : برقة فى الأوسط، وطرابلس خارجة^(١). كذلك يرى جان دريش أن برقة تحدد نهاية المشرق العربى. بينما يبدأ المغرب العربى بطرابلس^(٢).

وأيا كانت قيمة هذه التقاسيم، التى قد تكون تحكيمية بدرجة أو بأخرى، فإن ليبيا تظل مدخل المغرب وبوابة المشرق، ودون ما تعارض بين البعدين. فهى تمتد يدا إلى الأول وأخرى إلى الثانى، وتضع قدما هنا وأخرى هناك. أو كما يقول كلارك، فإن أبناء المغرب العربى فى دول المغرب والجزائر وتونس ينظرون إلى ليبيا كممنطقة انتقال بينهم وبين مصر^(٣). إنها حلقة الوصل،

1- The iddle East, P. 3.

2- Birot and Dresch, Medit. et Moyen-Orient, P. 455-6.

3- J.I. Clarke, AEcon. and Political Changes, S P. 105.

عامل الاتصال، وضابط الإيقاع. وإذا كان لهذا الدور من مغزى وظيفى
وروظيفة سياسية قومية، فعوداها أن رسالة ليبيا، المؤهلة لها بالجغرافيا والمرشحة
لها بالتاريخ، هى أن تكون «مفاعلا وحدويا» بين المغرب والمشرق، وقدرها هو
أن تجمع بينهما شعبيا أو رسميا.

الحجم: المساحة والسكان

تلك إذن خريطة تاريخ ليبيا وتوجيهها الجغرافى كما يرسمها موقعها
السياسى الحاسم داخل دوامة من الأبعاد وبين دوائر وقوى عديدة. فالى أى
حد ترتفع قامتها السياسية فى هذا الإطار، ما قوتها البشرية، ما هو حجمها ؟
ها هنا نضع أيدينا على ما يبدو جليا نقطة الضعف الأساسية والتقليدية فى
كيان ليبيا الجيوبولتيكى، ألا وهى كثافة السكان الضئيلة. فالقوة البشرية
ليست محدودة فحسب، ولكنها تتراعى على رقعة سياسية شاسعة. فبمجموع
سكانى قدره نحو ١,٩٠٤,٠٠٠ نسمة (قل الآن مليونين)، على مساحة
قدرها نحو ١,٧٥٩,٠٠٠ كم^٢، فإن متوسط الكثافة الحسائية لا يتاهاز بالكاد
١,١ فى الكيلو المربع، إن هناك من أسف تعارضا جذريا بين المساحة
السياسية وحجم السكان، يكاد يجمع بين الحد الأقصى من الأولى والأدنى
من الثانية.

لن نذكر هنا أن ليبيا يمكن أن تستوعب داخل حدودها كل رقعة فرنسا

(٥٤٧,٠٠٠ كم٢)، وكل الجزر البريطانية (٣١٤,٠٠٠ كم٢)، وكل
أيبيريا (اسبانيا ٥٠٤,٠٠٠ كم٢، البرتغال ٩٢,٠٠٠ كم٢)، وإيطاليا
(٣٠١,٠٠٠ كم٢) مجتمعة (المجموع ١,٧٥٨,٠٠٠ كم٢ مقابل
١,٧٥٩,٠٠٠ كم٢ لليبيا). لن نذكر كذلك أنها مثل مساحة الجزر
البريطانية خمس مرات ونصف المرة.

يكفى فقط أن نشير إلى أن ليبيا أقل قليلا من لبنان سكانا
(١,٩٠٤,٠٠٠ مقابل ٢,٦١٤,٠٠٠ سنة ١٩٧٠)، في حين أن ليبيا مثل
مساحة لبنان ١٧٣ مرة! كذلك فكل جارات ليبيا الست المتاخمة لحدودها،
عربا وغير عرب، أكثر منها سكانا، ولكنها أعظم مساحة باستثناء الجزائر
والسودان. بل إنها لمن أكبر دول إفريقيا جميعا في المساحة، ولكن من أقلها
سكانا.

وبمزيد من التفصيل، فإن ليبيا تعد رابعة الدول العربية مساحة بعد
السودان والجزائر والسعودية، ولكنها أقلها سكانا على الإطلاق باستثناء
دويلات الخليج وإماراته القزمية. أما في إفريقيا فهي تأتي أيضا الرابعة مساحة
بعد السودان فالجزائر فزائيرى (الكونغو)، بينما هي في قائمة السكان لا
ترجح إلا سبع أو ثمانى دول من جميع وحداتها التي تزيد قليلا عن
الخمسين. أى أن ترتيبها فى السكان يكاد يكون بالتقريب عكس ترتيبها فى
المساحة، سواء ذلك فى العالم العربى أو العالم الإفريقى.

ويمكننا أن نعبر عن الحقيقة نفسها بطريقة أخرى، ونعني بذلك تكنيك الانحدارات الجيوبولتيكية. فإذا نحن نسبنا مجموع سكان كل الدول الجارات المتاخمة لليبيا إلى عدد سكانها هي، ثم قارناها بالنسب المماثلة لهذه الدول الجارات، لوجدنا farka ديموغرافيا، وبالتالي انحداراً جيوبولتيكيا شديدا بين الأخيرة وبين ليبيا لا يقارن بما بين كل دولة من تلك الدول ومجموع جاراتها المتاخمة، كما يوضح هذا الجدول.

الوحدة	عدد السكان بالمليين	عدد الجارات	عدد السكان الجيران	نسبة السكان الجيران إلى سكان الوحدة
ليبيا	٢	٦	٧٨	٢٩
مصر (١)	٢٥	٣	٢٠.٣	٠.٦
السودان	١٥.٥	٨	٨٠	٥.٣
تونس	٥.٣	٢	١٧	٣.٢
الجزائر	١٥	٦	٢١	٢.١
النيجر	٣.٥	٧	٨٠	٢٢.٩
تشاد	٣.٧	٥	٨٠	٢١.٦

١- تشمل الحدود الآسيوية.

والنهر الأخير فى الجدول هو مقياس حدة الانحدار الجيوبولتيكى أو اعتداله. وفيه يشتد الانحدار وتزداد الهوة كلما زادت النسبة، ويقل ويعتدل ويقترب من التكافؤ كلما قلت النسبة. وواضح أن أشد انحدار هو ما يحيط بلبيبا : إنها أشبه بقاع بحر عميقة تحيط بها الأرض العالية من كل الجهات تقريبا. وفى الوقت نفسه تأتى ليبيا ومصر كالنقيضين المباشرين فى كل المجموعة، إذ يصل معدل الانحدار حول الأولى إلى عشرات أضعافه حول الثانية. وبالمقارنة فإن تونس والجزائر مثلا أقرب إلى التكافؤ والاعتدال فى الانحدار.

وإذا كانت تلك هى الصورة الأساسية، فإنها لا تعدم نقطة مضيئة ومشجعة للغاية مع ذلك. فمن ناحية، فإن المساحة المطلقة هى نقطة قوة سياسية أساسية فى حد ذاتها، ومهما كانت طبيعتها الظاهرية أو محتواها الأنى. فأولا يتعين علينا أن ندرك بوضوح أن عظم المساحة والرقعة مبرر أساسى من مبررات وجود الدولة *raison d'ere* ككيان سياسى متميز أصلا، ولولاه لكانت ليبيا مجرد واحدة من دول الجيب الصحراوية الضئيلة العديدة، تلك التى ترصع أطراف العربى والتى تفتقر إلى مبرر وجود حقيقى، وتكاد تعد شذوذا سياسيا إما من «غرائب» السياسة أو من «حفرياتها».

وثانيا فلقد أثبتت التجربة القومية أن لكل شبر من التراب الوطنى قيمته السياسية المنظورة أو غير المنظورة، الكائنة أو الكامنة. فمنطلق المساحة عمق استراتيجى هام وحاسم وشرط للحماية، خاصة فى عصر الطيران والصواريخ.

ومن ناحية أخرى فإن إمكانيات الأرض دائما كم مجهول قد يخفىء المفاجآت الكبرى سواء زراعيا أو معدنيا. فإذا كانت الرقعة الكبرى من مساحة ليبيا هي الصحراء القاحلة الجرداء، فإن تطورات تكنولوجيا الزراعة الممكنة تجعلها رصيذا محتملا بالقوة للمستقبل.

وأهم من ذلك كله فلقد بررت الصحراء نفسها بالفعل أخيرا، وأثبتت وجودها الفائق بالبتروال الذى أصبح عصب حياة ليبيا، ومدار قيمتها السياسية بحيث أعاد تقييم قوتها ووزنها الجيوبولتيكى من الأساس، وعدل من التوازنات الديموغرافية السابقة المختلفة، وصحح الموقف كثيرا من حيث الانحدارات الجيوبولتيكية. إن ليبيا المعاصرة تدين - اليوم على الأقل - بكل قائمتها وقيمتها للرقعة، والرقعة الصحراوية بالتحديد، أكثر منها لرقعتها غير الصحراوية.

كذلك فإن البترول بدوره قد سبب ثورة ديموغرافية، صغيرة ربما ولكنها حقيقية جدا. والواقع أن البترول قلب كل الاتجاهات السكان فى ليبيا وأنماطها، ليس النمو فحسب، بل حتى الهجرة قلبها بصورة درامية لها مغزاها الكبير. وفى هذا فان ليبيا إنما تشارك فى نمط عام يشمل العالم العربى كله، حيث كانت الهجرة تخرج كقاعدة من وحدات الصحراء قليلة النمو إلى دول الزراعة والكثافة السكانية سريعة النمو، فأصبحت تخرج من دول الزراعة إلى دول البترول الصحراوية التى تتفوق الآن فى معدل التزايد^(١).

١- حمدان، بترول العرب، ص ٢٢١-٢٢٢.

فتاريخيا كانت ليبيا بعنفة تقليدية منطقة طرد سكاني وهجرة خارجة مزمنة .. تصدر الرجال بانتظام في السلم والحرب : وحسبنا أن نشير في ذلك إلى تسريحهم أو تدفقهم عبر التاريخ على مصر، واستقرارهم وتوطنهم بها، ثم إلى «الخروج» أو الشتات الليبي أيام الغزو الإيطالي في المشرق والمغرب العربيين. الآن فإن البترول قد حولها إلى مغناطيس حقيقى للهجرة الوافدة وإلى منطقة جذب بشرى تتدفق عليها تيارات الهجرة الداخلة، سواء للعمل أو الإقامة، تصب بها عشرات الآلاف من المواطنين العرب من كل أقطارهم. لقد انقلب نمط الهجرة «بطنا لظهر».

كذلك من حيث نمو السكان الطبيعي. فعلى الأقل منذ بدأ الغزو الإيطالي تحولت ليبيا إلى منطقة تناقص سكاني خطير، أحيانا بشكل نكباتي، سواء بعوامل الموت المباشرة أو غير المباشرة، أو الهجرة والتفريغ، كما رأينا. أما الآن فإن البترول، على العكس تماما، أخذ يغير الصورة بسرعة، فبدأ معدل النمو يشتد ويتسارع، وأخذ حجم السكان الكلى معه يزيد ويرتفع، كما يوضح هذا الجدول^(١).

١ - دليل الاستثمار الصناعى، الجمهورية العربية الليبية، مركز التنمية الصناعية، جامعة الدول العربية، ١٩٧١، ص ١.

الوحدة	عدد السكان	ملاحظات
١٩٥٣	١,٣٠٠,٠٠٠	تقدير
١٩٦٤	١,٥٦٠,٠٠٠	احصاء
١٩٦٩	١,٨٧٥,٠٠٠	تقدير
١٩٧٠	١,٩٠٠,٠٠٠	تقدير
١٩٧٢	٢,٠٠٠,٠٠٠	تقدير تقريبي

ومن هذه الأرقام يتضح أن مجموع السكان زاد نحو ٢٦٥ ألفا بين سنتي ١٩٥٣، ١٩٦٤، أو بنسبة ٢٠,٤ ٪ في ١١ سنة. ثم زاد نحو ٣٣٥ ألفا أخرى بين سنتي ١٩٦٤، ١٩٧٠ أو بنسبة ٢١,٤ ٪ في ٦ سنوات. أي أن السكان حققت نسبة متقاربة من الزيادة في الحالتين، ولكن في نحو نصف المدة، أي أن معدل النمو كان الضعف تقريبا.

والواقع أن البترول قد دفع بمعدل النمو دفعة كبيرة، حتى منح ليبيا اليوم أعلى معدل نمو سكاني بين العرب جميعا، باستثناء إمارتين أو ثلاث من إمارات الخليج. فمعدل تزايد السكان السنوي الآن ٣,٦ ٪ (كان في بعض السنوات السابقة ٣,٧ ٪)، وهو معدل إذا استمر فسوف يضاعف مجموع سكان ليبيا في أقل من ربع قرن، وبذلك لن تأتي على ليبيا سنة ٢٠٠٠ إلا وهي دولة الملايين الخمسة أو الستة، وربما أكثر.

بل أكثر من هذا نستطيع أن نقول إن ليبيا اليوم بلد يمتاز - أو يعاني - من حالة تفريط السكان under-population ، بمعنى أن سكانه أقل مما ينبغي، وأقل من إمكانياته المادية كما رفعها البترول فجأة. فمن المعروف أن كشف مورد اقتصادي ضخم فجأة، كما يمكن أن يصحح فورا حالة من إفراط السكان، يمكن أيضا أن يخلق حالة من تفريطهم، بمعنى أنهم يصبحون في يوم وليلة وعددهم أقل مما يتناسب مع الموارد الجديدة. ولهذا فإن طاقة ليبيا للتشيع السكاني قد ارتفعت بالبترول كثيرا. وأمامها بذلك إمكانيات نمو سكاني كبيرة.

وكل هذه تطورات جوهرية في صالح ليبيا السياسية، تقرها نسبيا من قدر من التكافؤ المعقول مع نظيراتها من العرب، وتخفف من حدة الانحدارات الجيوبوليتيكية معها. لقد تغير - بالتأكيد - نمط القوة التاريخي القديم إلى حد معين، وأصبح لليبيا اليوم وضع جديد ووزن آخر في جغرافيتها السياسية.

الفصل السادس

العمران والاساس الطبيعي

نمط العمران

إذا كان حجم السكان الضئيل داخل الرقعة الشاسعة وبين كتل السكان الكبرى فى الخارج هو الضابط الأول لمصير ليبيا السياسى، فإن نمط العمران داخل تلك الرقعة هو الضابط الأساسى لتركيبها السياسى الداخلى. وقد لعبت الجغرافيا دورا لا يقل أهمية عن التاريخ فى تقسيم وتركيب ليبيا الداخلى، وكل من الجغرافيا والتاريخ ترك طابعه الذى لا يمحو على سياسة ليبيا. وإلى حد بعيد، فإن كفاح ليبيا المعاصر لخلق دولة حديثة إنما هو كفاح ضد إرث الماضى وضد العقبات الطبيعية^(١).

وابتداء نستطيع أن نجرد التركيب العام لليبيا فى هذا الهيكل الأساسى : مضلع رباعى شبه منتظم، ينقسم فى الداخل بمحورين متعامدين إلى أربعة أرباع بالتقريب، مثلما يتوجه نحو الخارج بأربعة أبعاد، تدور بدورها حول محورين أساسيين.

فليبيا دولة بحر متوسط وصحراء بالدرجة الأولى، بمعنى أن الرقعة السياسية تتألف من إقليمين من الأقاليم الطبيعية. فهناك الجبهة الساحلية

1- Khadduri, P. 3-4.

المتوسطة، أو «السواحل»، وهي أساسا كتلتان مستطيلتان ومنفصلتان من المرتفعات الهضبية، الجبلية أو التلية، تصل في أعلاها إلى نحو ٨٠٠ متر. ثم هناك الظهير الصحراوي الداخلي، أو «الدواخل»، وهي بعامة رقعة شاسعة المساحة من صحراء الحمد والرق (أى الصحراء الصخرية والحصوية) تمتد كالجبهة بعرض الدولة من الحدود إلى الحدود «بين قوسين» من صحراء العرق وبحار الرمال (أى الصحراء الرملية) في أقصى الشرق وفي أقصى الغرب.

ولكن فيما بين هذين الإقليمين تغطي الصحراء تماما، فتغطي من ٩٠٪ إلى ٩٥٪ من المساحة الكلية، بل المقدّر أن ٢٪ فقط من كل مساحة ليبيا هي التي تخلو حقيقة وبصرامة من الصحراء^(١). أما النطاق المتوسطى فشريط ساحلى قليل العمق، يتراوح في أقصى اتساعه بين ٥٠، ١٠٠ كم من الساحل، فضلا عن أنه من نوع متدهور فقير، وأكثر من ذلك متقطع غير متصل.

على أن هذا النطاق المتوسطى هو القطاع المعمور الفعال حقيقة في ليبيا، هو «الأكويمن» وهو «النواة النووية» للدولة، فيه يتركز أكثر من ٩٠٪ من مجموع الأمة، ومنه يأتى معظم الإنتاج والثروة، وإليه بالفعل تتعلق بقية رفعة ليبيا السياسية، التي لا تعدو بذلك أن تكون غلافا متنفخا أو شرقنة

1- Jean Despois, Developentbof Land Use in Northern Africa, in: A History of Land Use in Arid Regions, ed. L. D. Stap, Unesco, Paris, 1962, P. 220.

ضخمة ولكنها جوفاء من اللامعمور أو شبه المعمور على الأكثر.

وفصل بين النطاق المتوسطى الساحلى وبين الظهير الصحراوى خط عرضى من الجبال والمرتفعات الوسطى يكاد يتوسط المسافة ما بين الساحل والحدود الجنوبية ويوازيها. أو هو بالأصح يجنح إلى الشمال أكثر، كما أنه قاصر فى امتداده على النصف الغربى والطرابلسى فقط دون الجانب الشرقى. ويتألف هذا الخط من الغرب إلى الشرق من جبال الحمادة الحمراء، ثم جبال السوداء، ثم الجبل الأسود والحروج السوداء.

ومن الناحية الأخرى، يفصل بين شرق ليبيا وغربها نطاق رأسى عريض ومتصل من الصحراء، يبدأ من منتصف جبال تبستى فى الجنوب فلا ينتهى إلا عند سيف البحر تماما فى خليج سيرت. وتدخل فى هذا النطاق البروزات وأقدام التلال الأمامية من جبال تبستى - سرير تبستى - ثم سلسلة جبال الحروج السوداء. وبهذه الصورة، يشطر النطاق المرتفعات الساحلية فاصلا كتلة برقة عن كتلة طرابلس تماما، كما يقسم الظهير الصحراوى الداخلى إلى حوضين منفصلين فى الجنوب. هما حوض الكفرة فى الشرق، وحوض فزان فى الغرب.

وبهذا كله يقسم القاطعان شبه المتعامين، الجبلى والصحراوى، ورقعة ليبيا عموما إلى أربعة أرباع تقريبية، وإن كانت مساحة الربعين الجنوبيين أكبر دائما، هذا فضلا عن أن أربعتها تنفصل عن بعضها البعض جميعا

بجبهات وفواصل صحراوية شاسعة. فهناك أولا نواتا طرابلس وبرقة في الشمال، ثم حوضا فزان والكفرة في الجنوب.

ومن وجهة نظر العمران، فإن النواة الأولى هي النواة الكبرى على الإطلاق، فهي وحدها ثلث ليبيا، بينما أن الثانية هي النواة الصغرى حيث لا تصل بالكاد إلى نصف الأولى سكانا، أى أقل قليلا من ثلث ليبيا، أما حوض فزان على اتساعه الهائل فمجرد نوية صغيرة للغاية لا تعدو ٥٪ من مجموع سكان الدولة، على حين يأتي حوض الكفرة وهو بحق «الربع الخالي» الليبي، صحراء شبه مطلقة من الالمعمور المطلق تقريبا.

ويعنى هذا في الواقع العملى أن المعمور الليبي الحقيقى إنما هو نواتا طرابلس وبرقة، باعتبار أن فزان تذييل بالغ الضالكة سكانيا وإنتاجيا. كذلك فلما كانت هذه الكتل السكانية منفصلة عن بعضها البعض بجبهات صحراوية عميقة، فإنها تقوم «كجزر» بشرية حقيقية، كل منها فى ركن من أركان مضلع الدولة. وليبيا المعمورة بهذا ثلاث جزر أساسية، أو بالأحرى جزيرتان ونصف كما عبر البعض.

والجدول الآتى يعطى تقديرا عاما لسكان الكتل الثلاث فى ١٩٥٣ حين كان مجموع سكان ليبيا ١,٣ مليون نسمة (١).

١- عزة النص، أحوال السكان فى العالم العربى، القاهرة، ١٩٥٥، ص ٧٨.

الولاية	المساحة بالكم ^٢	عدد السكان	السكان %	الكثافة كم ^٢
طرابلس	٢٥٣.٠٠٠	٨٥٠.٠٠٠	٦٥.٤	٢.٤
برقة	٨٥٥.٠٠٠	٢٧٥.٠٠٠	٢٨.٨	٠.٤
فزان	٥٥١.١٤٠	٧٥.٠٠٠	٥.٧	٠.١
ليبيا	١.٧٥٩.٥٤٠	١.٣٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠	٠.٧

ولكن من الواضح مدى الخطأ النسبي في هذه التقديرات، فقد جاء إحصاء عام ١٩٥٤ بنتائج عامة وخاصة مختلفة على النحو الآتي (١).

الولاية	المساحة بالميل ^٢	عدد السكان	السكان %	الكثافة ميل ^٢
طرابلس	١١٠.٠٠٠	٧٤٦.٠٦٤	٦٨.٣	٦.٩
برقة	٣٥٠.٠٠٠	٢٩١.٣٢٨	٢٦.٧	٠.٨
فزان	٢٢٠.٠٠٠	٥٤.٤٣٨	٥.٠	٠.٢
ليبيا	٦٨٠.٠٠٠	١.٠٩١.٨٣٠	١٠٠.٠	١.٦

1- Encyclopedia Americana, loc. cit., P. 46-7.

كذلك يتتبع الجدول الآتي نمو السكان بحسب الأقاليم بين احصائي ١٩٥٤، ١٩٦٤ (١).

الإقليم	السكان ١٩٥٤	السكان ١٩٦٤	السكان ٪١٩٦٤	الزيادة السنوية٪	الزيادة
طرابلس	٧٣٨.٣٣٨	٨٢٩.٢١٦	٦٦.٠	٢٩.٤	٢٩٠.٨٧٨
برقة	٢٩١.٢٣٧	٣٨٠.٧١٤	٢٩.٠	٥٥.٠	١٦٠.٣٣٢
فزان	٥٩.٣١٥	٤٥١.٤٦٩	٥.٠	٣١.٠	١٨.٣٩٩
ليبيا	١.٠٨٨.٨٨٩	١.٥٥٩.٣٩٩	١٠٠.٠	٤٨.٦	٤٧٠.٥١٠

واليوم إذ تعد ليبيا نحو المليونين، فإن كثافات السكان الإقليمية قد ارتفعت نسبياً، ولكن النمط لم يختلف جذرياً. فقد بلغت الكثافة في المحافظات الغربية ٤١٣ نسمة في كل ١٠٠ كم^٢، مقابل ٥٣ نسمة في المحافظات الشرقية، ١٢ نسمة في المحافظات الجنوبية. فالكثافة مازالت أعلى ما تكون في الغرب، وأقل ما تكون في الجنوب، أما الشرق فيأتي في المرتبة الوسطى (٢).

١- عبد العزيز شرف، ص ٣١١

٢- دليل استثمار الجمهورية العربية الليبية، مركز التنمية، الصناعية، جامعة الدول العربية، ١٩٧١، ص ١.

الضوابط الطبيعية

هذا باختصار شديد نمط العمران في ليبيا. وسرى كم له من نتائج ومغزى سياسى، بل كيف أنه المفتاح الأساسى لفهم التركيب السياسى الداخلى للدولة. ولكن علينا أولاً أن نحلل الضوابط الطبيعية الكامنة خلفه. وكيلد بلا أنهار، فإن الماء هو بلا شك الضابط الأول لهذا النمط. ولكن المطر والتضاريس والتربة معا هى بدورها الضوابط الأولية لتوزيع الماء. ولهذا فلندرس بشيء من تفصيل صورة اللانسكيب الطبيعى فى كل وحدة عمرانية على حدة.

فأما طرابلس^(١) فكتلة مستطيلة من المرتفعات الهضبية الجبلية تمتد من الحدود التونسية حتى رأس مسراطة، تبدأ على الساحل بسهل «الجفارة»، الذى يرتقى إلى «الجبل»، الذى يتدرج بدوره إلى هضبة الحمادة الحمراء فى الجنوب. و «الجبل» هو حافة كويستا تتألف من مجموعة من الجبال هى من الغرب إلى الشرق : نالوت والنفوسة ثم غاريان فترهونة ومسلاتة. وأقصى ارتفاع الحافة ٨٠٠ متر، يقطعها عديد من الأودية التى تجرى بالماء موسمياً.

والحقيقة المناخية الحاكمة فى كتلة طرابلس. هى أنها تقع فى ظل مطر تونس، التى تقع إلى الشمال فضلاً عن الغرب منها فتحجب عنها الرياح العكسية الغربية الرطبة. ولهذا فالمطر قليل، وهو يزداد قلة بسرعة نحو الجنوب

1- Birot & Dresch, P. 455.

لأنه داخلي، ونحو الغرب (عكس اتجاهه العام) لأنه ظل مطر أكثر^(١). ويبلغ المطر في مدينة طرابلس ٣٥٠ ملميمتر، أما عمق نطاق المطر (٣٠٠ - ١٠٠ ملميمتر) فلا يزيد بصفة عامة عن ٦٠ كم، حيث تبدأ الصحراء الكاملة. من هنا تخلو طرابلس من الأنهار، ولكنها من الناحية الأخرى تعوض بشروة مائية باطنية وفيرة قريبة من السطح تقوم عليها آلاف الآبار الغنية التي تعد الأساس الطبيعي للإنتاج والاقتصاد الزراعي كله.

وعلى هذا الأساس تقدر المساحة الصالحة للاستغلال بكل أنواعه ودرجاته في طرابلس بنحو ١٠ ملايين هكتار، ٨ ملايين منها تصلح للرعي فقط، ومليونان للزراعة. ولكن الربع فقط من هذه المليونين الأخيرة، أي نحو نصف المليون هكتار، هو الذي يصلح للزراعة الدائمة، بينما يزرع باقيها، ١,٥ مليون هكتار، أحيانا على يد البدو زراعة مؤقتة غير منتظمة. وتتركز رقعة الزراعة الدائمة أساسا حول وخلف مدينة طرابلس في سهل الجفارة. ويفضل هذه الرقعة الخصبة تنفرد طرابلس في ليبيا جميعا بأنها أغنى أجزاء الدولة بالإنتاج، وبأنها الوحيدة التي تفوق أهمية الزراعة فيها أهمية الرعي على الإطلاق عدة مرات.

وتتركز المحاصيل الأساسية بهذه الرقعة الخصبة بحيث يسود القمح والشعير في السفوح المنخفضة، والفواكه والخضروات على الساحل، ثم محاصيل البحر المتوسط على السفوح الجبلية، بينما يأتي الرعي في الظهير

١- عبد العزيز طريح شرف، جغرافية ليبيا، ص ١٠٩.

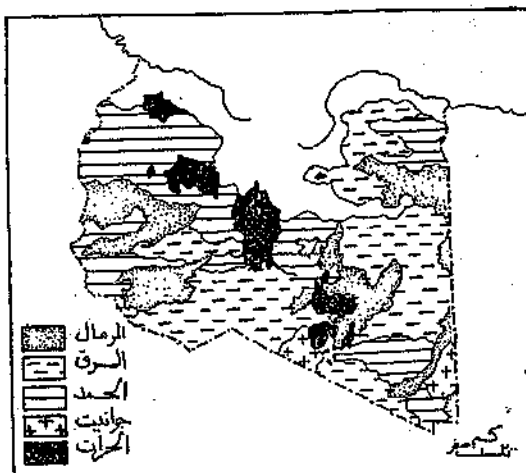
الجاف. وفوق الكل كقاعدة عريضة من الخامات تأتي معظم الصناعات الخفيفة والبسيطة والتقليدية التي تملكها ليبيا. والكل معا هو بدوره الذى يفسر الغلاف البشرى السميك نسبيا الذى يتوج طرابلس فيخصها بثلى أبناء الأمة لتصبح مركز الثقل الديموغرافى، ونواة المعمور الكبرى فى الدولة.

لنقارن الآن برقة (١). كتلة مستطيلة هى الأخرى، تمتد ما بين خليج سيرت وخليج البومة والبردية، إلا أنها تبرز من اليابس على شكل لسان طويل عريض ناتئ فى البحر كرأس أو كشبه جزيرة، وذلك حيث تلتحم طرابلس بجسم اليابس تماما. وكطرابلس، فإن الكتلة هضبة جبلية تلية، كما أنها لا تختلف كثيرا فى الارتفاع، ترقى من الساحل إلى الداخل بعدة سلمات أو درجات حتى تصل إلى أقصاها فى الجبل الأخضر بارتفاع مشابه، أى أكثر من ٨٠٠ متر. إلا أنها تأخذ بعد ذلك فى الانخفاض التدريجى نحو الجنوب فى عدة درجات أخرى، حتى تصل إلى الصحراء الحقيقية، الحجرية أولا ثم الرملية فى النهاية حيث سرير وبحر رمال كلنشور.

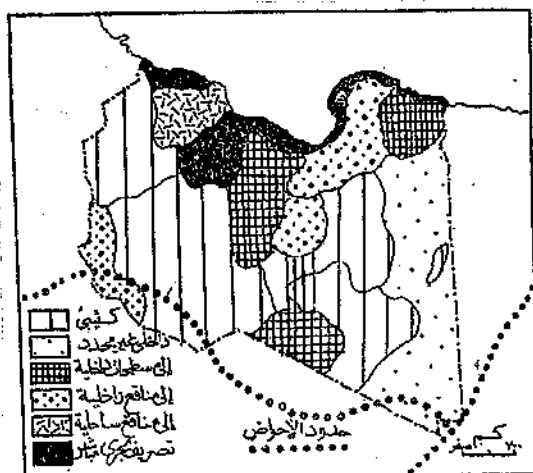
وتختلف برقة بعد هذا فى مناخها اختلافا محسوسا عن طرابلس. فرغم وقوعها على عروض واحدة تقريبا، إلا أن شكل برقة كشبه جزيرة بارزة يجعلها أكثر تأثرا بالظروف البحرية وأقل خضوعا للمؤثرات الصحراوية. فالموقع البحرى البارز يضعها مباشرة فى مستقبل الرياح الغربية الرطبة، ولذلك فهى

1- Fisher, iddle East, P. 481-9.

شكل ١١- لشكال الأرض السائدة. الجزء الأكبر من الصحراء الليبية يتألف من صحراء صخرية وحصىة تقع «بين قوسين» من الصحراء الرملية.



شكل ١٢- خريطة التصريف المائي. نسبة كبيرة من الرقعة تتميز بالصرف الداخلي، ولكن ليبيا عامة تنفق إلى حد معين مع حدود الحوض الطبيعي الليبي.



أغزر من طرابلس بصورة مطلقة. ويمكننا أن نحمل الموقف الأساسي كله في أن برقة تكاد تكون ضعف طرابلس مطرا.

فعلى الساحل يتراوح المطر بين ٢٠٠، ٣٠٠ ملميمتر، ترتفع في الهضبة إلى ٥٠٠ - ٦٠٠ ملميمتر، تزيد عن ذلك أيضا في الجبل الأخضر. ومعنى هذا أن هناك مناطق كثيرة في برقة تنال من المطر ١٥ - ٢٠ بوصة في السنة، وهي كمية تعادل مطر وهران في الجزائر مثلا. وإذا كان المطر يقل في المنطقتين بسرعة كلما اتجهنا جنوبا نحو الداخل، فإن نطاق المطر في برقة أعمق مما هو عليه في طرابلس. فخط مطر ١٠٠ ملميمتر في برقة يقع على بعد ١٠٠ كم من الساحل، مقابل ٦٠ كم في طرابلس. وإذا كان مطر طرابلس يزداد كلما اتجهنا شرقا، فإنه على العكس في برقة يتناقص في هذا الاتجاه، حيث تصبح برقة البحرية ومرمرىكا (البطنان) أقل القطاعات رطوبة.

على هذا الأساس وحده، المطر، قد يمكن أن نتوقع أن تكون إمكانيات الإنتاج والحياة أغنى في برقة منها في طرابلس. ولكن ليس هكذا الواقع، وتلك هي المتناقضة الهامة التي تطلب تفسيراً. وهذا نجده أساساً في عامل التربة والمساحة. فبرقة هضبة من الحجر الجيري في المحل الأول، والتربة جيرية بصفة عامة.

من هنا أدت غزارة المطر في بعض مناطقها إلى انتشار ظاهرات السطح الكارستية Karst، وفيها يتسرب معظم المطر إلى باطن التربة حيث يختفى تحت الأعماق، فلا توجد أنهار جارية مطلقاً حتى من مثل أودية طرابلس

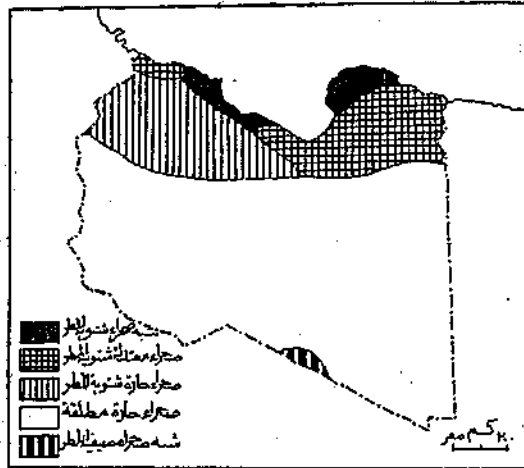
الفصلية. وهذا الوضع ينتشر فى الجبل والهضبة وبرقة الحمراء. أما حيث يقل المطر نسبيا فإنه يندفع على السطح بسرعة ليختفى مباشرة، فلا نجد آبارا كثيرة وينابيع غنية مثلما نجد فى طرابلس. وهكذا فى النتيجة الصافية تفسد التربة فى برقة ما أصلح المطر، وتعود المنطقة وهى أقل قدرة على الإنتاج من طرابلس الأقل مطرا.

يضاعف من هذا، كما يترتب عليه، أن المساحة الصالحة للاستغلال بأنواعه أقل بكثير. فالمساحة الصالحة للاستغلال ٤ ملايين هكتار (مقابل ١٠ ملايين فى طرابلس)، منها ١٥٠ ألفا فقط صالحة للزراعة الجافة، وأقل منها كثيرا ما يصلح للزراعة الرطبة، بينما الباقى صالح للرعى أو للزراعة غير الدائمة.

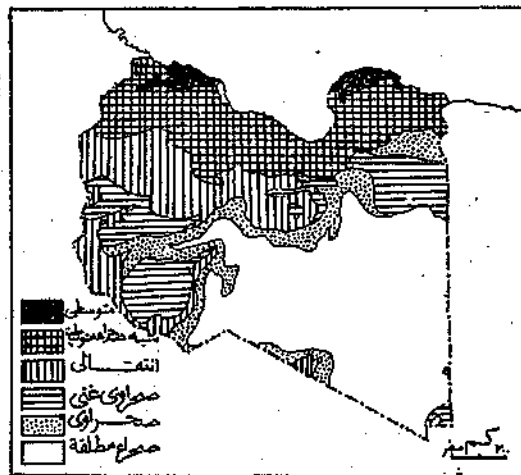
النتيجة النهائية منطقيا أن برقة أفقر فى إمكانياتها وإنتاجيتها، رأسيا وأفقيا، من طرابلس. فبينما تسود الزراعة تماما على الرعى فى طرابلس، يسود الرعى كلية فى برقة، وتنزل الزراعة إلى مجرد حرفة ثانوية تكميلية. والزراعة بعد مذبذبة غير مضمونة، ككل الزراعة الجافة البعلية. والشعير لا القمح هو المحصول الرئيسى، وحتى الدخن يكاد أيضا يتفوق على القمح. كما تقتصر الفواكه - فواكه البحر المتوسط - على واحات وحدائق الرى بالينابيع، وهى الأخرى يكاد النخيل الذى ينتشر انتشارا واسعا أن يتفوق عليها كذلك.

ومن المنطقى بعد هذا كله غياب الصناعة بمعنى الكلمة، فيما عدا الصناعات الرعوية التقليدية، الجلدية والصوفية والألبان... الخ. وترتب على

شكل ١٣ - الأقاليم المناخية في ليبيا، حتى مرتفعات السواحل الشمالية يندب عليها النوع الصحراى بدرجة أو بأخرى، نحو ٢٢ من المساحة الكلية هو وحده الذى يند خاليا تماما من المؤثرات الصحراوية.



شكل ١٤ - أقاليم الساقية، كانه كاس للمناخ والتضاريس، الأنواع الصحراوية دنت الصحراوية هي الساقية.



هذا وذاك جميعا فى النهاية ضالة القطاء البشرى، فلم يكن يصل سكان برقة بالكاد إلى نصف سكان طرابلس تقليديا، رغم أن مطرها الضعيف، وبذلك لم تكن لتزيد عن ثلث سكان الدولة عادة.

لا يتبقى لنا بعد هذا إلا حوضا فزان والكفرة. كلاهما حوض شبه دائرى، صحراء من الحمد والعرق، تتداخل فيها قطاعات الصحراء الصخرية والصحراء الرملية، وتعد من نوع الصحراوات الواحية desert-cum-oasis، وإن كان هذا أصدق على فزان بصفة خاصة. ففي فزان تتعاقب خطوط الحمد وخطوط العرق بصورة تامة : حمادة تنفرت، حمادة زغر (الصغير)، حمادة مرزق، ومن الرمال إيدىن أوبارى edeyen، إدهان مرزق edehen.

وفزان، وإن كان أقل مساحة، أغنى كثيرا، كما هو أكثر ارتفاعا فى منسوبه العام. فهو حوض كالصحن من الوديان والواحات المترابطة، إذ تختطه مجموعة من الوديان الطولية كالأجال والشاطىء تنقطعها فى بطونها سلاسل من الواحات الهامة التى تعتمد على المياه الجوفية مثل مرزق وسبها والقطران وغات وزويلة... الخ. وأساس الإنتاج والحياة هو النخيل وبعض المحاصيل الغذائية العامة. ولهذا كله لا يعدو سكان الحوض المائة ألف أو ٥٠% من المجموع، ولا تعدو فزان أن تكون تديلا للدولة لنواة طرابلس الكبرى والمجاورة.

أما حوض الكفرة فانخفاض واسع يغطى أكثر من ربع مساحة ليبيا. يتألف من الحمد تحيط به عروق الرمال من الشمال والشرق والغرب : بحر

كلنشو شمالا، والعرق الكبير على الحدود شرقا كتتمة لبحر الرمال العظيم في مصر، ثم بحر رمال ريانه غربا. والمنطقة من أفقر صحارى العالم وأقلها مياه، وتقل فيها الواحات جدا : جالو - أو جله في الشمال، والكفرة في الجنوب، وبينهما ٣٠٠ كم تخلو تماما من المياه والحياة.

وحتى الواحات الأولى أقرب جغرافيا وعمرانيا إلى دائرة برقة، بينما تتوسط الكفرة قلب الحوض في منخفض شبه دائرى تحيط به مجموعة من الواحات الصغيرة : الجوف، التاج، ريانه، بزيمة، تازربو، بشارة... الخ. وهذه جميعا كل ثروتها النخيل، وكل أهميتها أنها كانت مركز طرق قوافل رئيسى، وكل سكانها لا تعدو بضعة آلاف، ٥ - ١٠ آلاف على الأكثر، أى فراغ عمرانى من الناحية العملية.

التفكك الجغرافى

السؤال الآن : ما المفزى السياسى لهذا النمط العمرانى، وما هى نتائجه الجيوبولتيكية ؟ هناك ثلاث نتائج هامة تنعكس مباشرة على الجسم السياسى للدولة، تحمل مشاكل إقليمية عديدة ومعقدة، وتحتاج دائما أن توضع فى حساب التخطيط السياسى الناجح. وتلك هى : هامشية المعمور، التشتت الطبيعى، وأخيرا وليس آخرا بالتأكيد الثنائية الإقليمية.

هامشية المعمور

من الواضح أن المعمور الفعال، مركز الثقل البشرى والإنتاجى. وبالتالي السياسى، يقع كلية على أقصى هامش الرقعة السياسية. وإذا رسمنا خط أبعاد متساوية isostade موازيا للساحل وعلى بعد ١٠٠ كم منه، بل ٥٠ كم وحتى ٣٠ كم، لضم السواد الأعظم من الثروة البشرية والمادية فى الدولة. فأكثر من ثلاثة أرباع السكان يتجمعون فى شريط ساحلى لا يتجاوز ٣٠ كم. وعلى هذا فالنطاق المتوسطى الذى لا يزيد عمقه على الأكثر على ١٠٠ كم يتطرف تماما على جانب واحد من رقعة الدولة الشاسعة، تاركا بقية الجسم الضخم حتى الحدود الجنوبية والمسافة أكثر من ١٠٠٠ - ١٢٠٠ كم كفراغ أو شبه فراغ معزول بقدر ما هو مهجور.

باختصار شديد، ولكنه غير مغل : الشمال هو المعمور، والجنوب هو اللامعمور. والواقع أن ليبيا برمتها تبدو «معلقة» إلى هذا النطاق المتوسطى الطاغى، الذى يبدو بدوره معلقا إلى السهل الساحلى الذى يتجسد بصورة استراتيجية فى ذلك الكورنيش الحاسم والحاكم، «شارع ليبيا» الرئيسى والشرىانى، الذى يمر وحده بنحو ٨٠٪ من مجموع سكان البلد جميعا (١).

ولهذا النمط العمرانى نتيجتان خطيرتان، ضعف المركزية، وإهمال الأطراف.

١- عبد العزيز شرف، من ٣١١.

١ - ضعف المركزية. فهذا التطرف الهامشى للاكيومين قضى بغياب المركزية الجغرافية، والمركزية السياسية على الفور، أو على الأقل بضعفها الشديد والمفرط. فالقلب السياسى الحوى التابض للدولة يقع على ضلوعها، بينما أن القلب الجغرافى النظرى أو الهندسى هو قلب ميت تقريبا من الناحية البيولوجية. صحيح أن هذا الموقع الهامشى قد قصر مصدر الأخطار الخارجية على جانب واحد محدد، وقلل احتمالات الخطر الخارجى من بقية الجوانب، كما حد من « معامل الاحتكاك » مع هذه الحدود الأرضية. وصحيح أن الجزء الأكبر من الرقعة السياسية تحول إلى غلاف لنواة الشمال يحميها بالعمق الاستراتيجى.

ولكن من الصحيح أيضا أن هذا التطرف عرض النواة الشمالية لكل الخطر، كما أن الفراغ العمرانى فى الجنوب هو أيضا فراغ استراتيجى قد يقرى بالأطماع الإقليمية وبملكه من الجنوب. وفضلا على هذا فإن تطرف النواة الشمالية قد قلل بالضرورة من قبضة الدولة المركزية على الأطراف البعيدة فى الجنوب، بحكم المسافة الشاسعة وضعف المواصلات المتخلفة. ولهذا كله أخطاره الكامنة بلا شك، لا سيما أن هناك بعض اختلافات أنثروبولوجية وخلافات سياسية على بعض الحدود الجنوبية. والمعروف أن فزان بخاصة لم تعدم بعض تطلعات مكتومة أو مكبوتة. أما للانفصال من الداخل أحيانا أو للضم من الخارج أحيانا أخرى.

٢ - إهمال الأطراف. فإن هذا التطرف قضى بالضرورة بإهمال الأطراف الداخلية السحيقة البعد. وهناك بالفعل فارق كبير. بل حاد في مستوى الحضارة والخدمات والاهتمام بين السواحل والدواخل. وشكوى الأخيرة من التخلف والإهمال هي شكوى حقيقية، وإن يكن ذلك غير مقصود بالطبع. فكل الثروة والرخاء، كل ثمرات الحضارة والتقدم والتنمية والتطوير، مركزة بعنف في الشمال، بعكس الجنوب والأطراف النائية التي تعاني من الحرمان وفقر الدم، إن لم يكن لفقرها الذاتي فلصعوبة المواصلات وضعف الارتباط مع الشمال.

وتحاول الثورة الآن أن تصحح من هذا الوضع المختل، وأن تخفف من حدة الفروق والانحدارات، وذلك بمشاريع التنمية والتطوير في الجنوب. على أن هذه الجهود تستدعي وقتاً طويلاً، مثلما هي باهظة التكاليف. ولكن حل مشكلة المعمور الهامشي ليس مستحيلاً، وهو يتلخص أساساً في توسيع ونشر رقعة المعمور الليبي بقدر الإمكان، وبالذات في فزان. حيث يجب تكثيف الوجود الليبي والليبية. ومفتاح هذا يكمن في التنمية الاقتصادية الإقليمية باختصار.

ومن هذه الزاوية فإن من حسن الحظ أن فزان، التي كانت أول كشف بترول في ليبيا ولكن صرف عنها النظر لشدة بعدها عن الساحل، تملك ثروة بترولية هامة، كما كشف بها حديثاً عن ثروة ضخمة من خام الحديد، ولهذا

فإن فزان بمثابة احتياطي ليبيا ورصيد المستقبل.

التشتت الطبيعي

تنفصل وحدات المعمور الإقليمية الثلاث في ليبيا عن بعضها البعض انفصالا فيزيقيا عميقا وحادا، إما بالصحراء وإما بالبحر والجبال معا. ^(١) فالجبهة الصحراوية كفاصل تعد قاسما مشتركا أعظم في كل الحالات، كما بين طرابلس وبرقة، وبين طرابلس وفزان. ولا شك في أن أخطر هذه الجبهات وأقلها بالنتائج هي الشقة الصحراوية الشاسعة - ٦٥٠ كم - التي تفصل فصيلا مطلقا بين برقة وطرابلس بطول خليج سيرت. هذا وقد تضاف الجبال كفواصل إلى جانب الصحراء، فيتضاعف العزل الجغرافي بينهما، كما هي الحال بين طرابلس وفزان. حيث يندفع خط الجبال والمرتفعات الوسطى.

وينبني هنا أن نضغط منذ البداية على أن هذا التشتت الطبيعي الداخلي لا يفقد ليبيا وحدتها العامة الأساسية بحال. فالواقع أن الصحراء كما هي عامل فصل نسبي في الداخل، فإنها عامل فصل أقوى وأفضل عن الخارج. فالغلاف الصحراوي الأوسع الذي يطوق ليبيا ويلفها بمجموعها ويفصلها عن جاراتها هو عامل أساسي في حفظ وحدتها العامة وكيانها الكلي. فهو وحده الذي يتغلب على جبهات الانفصال الصحراوية داخلها. وبمعنى آخر فإن

1- Birot et Dresch, P. 458.

الغلاف الصخراوى الخارجى كفاصل جغرافى وسياسى هو ثقل مضاد وغلاب يوازن ويرجح الجبهات الصحراوية الداخلية كسطوح انفصال محلى. ومن هنا بالتحديد يستمد الكيان الليبى وجوده الأساسى خارجيا كوحدة بذاتها رغم تفككه النسبى داخليا.

لهذا فلا ينبغى أن نبالغ فى تقدير التشتت الطبيعى فى ليبيا بحيث يخرج عن أبعاده الحقيقية وحجمه الطبيعى. فإذا صح أن عوامل الفصل الداخلى هى بلا شك أعلى بكثير من المألوف فى الدول العادية، فإن المهم أن عوامل الوصل الداخلى أقوى منها فى النهاية وأرجح. ومن هنا فليس صحيحا أن ليبيا هى «الأحرى بلدان لهما شخصيتان» كما تقول اليزابيث مونرو^(١)، أو أن البلد يدين بوحدة للعوامل السياسية أكثر منه للعوامل الجغرافية كما يقول باربر^(٢).

وإذا كانت ليبيا تنقسم إلى ثلاث «جزر» عمرانية، فكذلك مثلا تنفصل الحجاز ونجد والإحساء فى الجزيرة العربية إلى ثلاث جزر سكانية متباعدة داخل المحيط الصحراوى، ولكنها جميعا تأتلف فى وحدة سياسية واحدة. وحكم الاثنين فى هذا لا يزيد - فى معنى - عن حكم الدول الجزرية متعددة الجزر مثلا، والجزر القليلة العدد أساما، بل هو أفضل بلا شك؛ وليس فيه ما

1- Elizabeth Monroe, The Mediterranean in Politics, Lond., 1939, P. 161-2.

يعوق الوحدة الوطنية والسياسية الأساسية. على أن هذا لا شك يلون الوحدة الداخلية إلى حد ما بالسلب أكثر منها بالإيجاب.

وفيما عدا هذا، فلا شك كذلك أن ضعف شبكة المواصلات الداخلية قد أكد هذه الفواصل الطبيعية أكثر مما ألغاهها أو خفف من أثرها. فرغم وجود الطريق الساحلى الشريانى الذى يربط بين برقة وطرابلس على محور عرضى فى الشمال، ورغم مجموعة طرق القوافل على محور طولى بينهما وبين الكفرة وفزان فى الجنوب، فقد كانت الشبكة تقليديا مخلخلة فى مجموعها، ضئيلة الكثافة. عاجزة عن أن تلم أطراف الدولة فى نظام متماسك.

وحتى فى العصر الحديث، فإنه حتى الإيطاليين - بنائى الطرق الكلاسيكيين - لم يهتموا إلا بالطريق الساحلى (لاسترادا)، لا ليربط أوصال ليبيا بقدر ما يفتح شارعا رئيسيا يطل على المتروبول، أو يحملها إلى أطماعها التوسعية خارج ليبيا نفسها. ومن الناحية الأخرى فإن طريق الكفرة الميكانيكى الذى شقته الفاشستية بتكاليف باهظة لم يكن إلا لأغراض عسكرية، ولم يأت فى النهاية إلا فى الربع الخالى الميت من ليبيا.

والأسوأ من هذا أن ليبيا تخلو حتى الآن من أى شبكة خطوط حديدية إلا بضعة خطوط حول العاصمة - خطوط ضواحي تقريرا من الناحية العملية - كل مجموع أطوالها ٣٦١ كم. فتحة قطاع فى طرابلس يمتد على جانبي العاصمة ما بين زوراء والخمس مع وصلة جنوبا إلى غاريان. وفى

برقة قطاع آخر، حول بنغازى شمالا وجنوبا، إلى المرج (١٠٨ كم) وإلى السلوق (٥٥ كم)، هذا فضلا عن وصلة حديثة من السلوم إلى طبرق ونحو درنة أمتدادا للخط المصرى الساحلى.

ومن جهة أخرى فإن الخطوط الحديدية للدول المجاورة، سواء فى مصر أو تونس تستمر إلى قرب الحدود الليبية، ولكنها تتوقف فجأة عندها أو قبلها بقليل أو كثير^(١). والواقع أن ليبيا، كما هى بلد بلا أنهار، تعد بلدا بلا سكك حديدية. ولا تكاد توجد فى إفريقيا جميعا مساحة مماثلة بلا خطوط حديدية.

بكل هذه الحواجز والفواصل الداخلية العريضة، الطبيعية والصناعية، ليس غريبا أن تبدو وحدات المعمور كما لو كانت تعطى ظهورها لبعضها البعض، تنظر كل فى اتجاه مختلف إما إلى الخارج أو إلى الداخل أو حتى إلى نفسها. وحتى من الناحية المادية والاقتصادية البحتة، فإن هذا التباعد يرفع تكاليف النقل والمواصلات بين الكتل الثلاث. بحيث تضعف إمكانيات التبادل والتفاعل التجارى والتكامل الاقتصادى إلى الحد الأدنى. والنتيجة العامة توجيه مركزى طارد centrifugal، تفتقد ليبيا معه بؤرة مركزية لامة لاحمة قوية أو متوسطة، الأمر الذى انعكس أحيانا على كيان الدولة من ناحيتين، التوجيه الخارجى والتركيب الداخلى.

1- Barbour, P. 344.

فعن الأولى، نجد أثرها في السلم وغير السلم، في الحضارة كما في السياسة. فمع هذا التباعد الجغرافى بين الأقاليم الثلاثة، كان كل منها يتجه إلى حد ما إلى الدول المجاورة ويرتبط بها فى علاقات متواترة نسبيا، تضىف عليها بعضا من طابعها الحضارى أو مؤثراتها ونفوذها. بمعنى آخر، بقدر ما كانت هذه الأقاليم تتباعد عن بعضها البعض، بقدر ما كان كل منها يقترب من الجارات الخارجية، ويتطلع إليها، وربما وقع فى فلكها إلى حد أو آخر.

ولعل هذا ما يفسر الاختلافات الثانوية فى بعض جوانب الطوايع المحلية فى كل منها، حيث نجد المؤثرات الحضارية المصرية غير غائبة على الأقل فى برقة، بينما تقع طرابلس فى ظل تونس حضاريا (مثلما تقع فى ظلها مطرا)، وتكاد تشكل امتدادا حضاريا لها، هذا على حين تبدى فزان طابعا أكثر إفريقية وصحراوية وسودانية.

أما فى غير السلم وخارج الحضارة، فإن هذا التفكك والتباعد المسافى أدى، فى وجه الغزو الخارجى، إلى تلك الظاهرة اللافتة التى تكررت بالحاح شديد فى تاريخ ليبيا، وهى اقتسامها فى وقت واحد بين أكثر من قوة خارجية. والملاحظ فى هذا الصدد أن هناك اتفاقا ما بين أثر تركيب العمران الليبى المشتت من الداخل وأثر الوضعيات الاستراتيجية الخارجية، بين تفكك وتباعد وحدات المعمور الليبى محليا، واستراتيجية الشد والجذب من جانب الأقطاب الخارجية. فالقوتان تعملان فى اتجاه واحد وتؤكد كل منهما الأخرى وتدعم نتائجها. وهى تقسيم أو تقاسم أقاليم ليبيا بين أكثر من اتجاه

أو ارتباط. ولا شك أيضا أنه على أساس هذا التشتت الطبيعي جزئيا كانت محاولات الاستعمار في عصرنا الحديث لتمزيق ليبيا، إلى وصايات ثلاث مختلفة كما بعد الحرب، أو إلى دولة فيدرالية بعد ذلك.

هذا عن التوجيه الخارجى وعلاقته بالتشتت الطبيعى، أما عن التركيب الداخلى فلقد طالما أثر هذا التشتت على التماسك السياسى، بحيث عانى كثيرا من التفكك والتدخل، مما زاد من ضعف الدولة والحكومة. ففى كثير من مراحل التاريخ كانت الرابطة بين أقاليم الدولة ضعيفة واهية نوعا، وسلطة الحكومة المركزية اسمية عادة، من السهل الانقضاض عليها أو الانتقاص منها. فزان مثلا، كثيرا ما انفصلت عن الحكم المركزى، كما حدث لنحو العقد أثناء العصر القرمانلى فى القرن الماضى ^(١). وعموما كما عبر البعض لم نكن ليبيا أحيانا نزيد عن مجرد « تعبير جغرافى » ^(٢)، بل حتى لم يكن واضحا دائما كما أضاف الرئيس الليبى نفسه ^(٣). أضف إلى ذلك المنافسات الحادة بين الأقاليم على القيادة. على أن الظاهرة الأخيرة أدخل فى باب الثنائية الإقليمية الذى سنعالجه حالا.

المهم هنا أولا أن لنا أن نطمئن إلى أن مشكلة التشتت الطبيعى هذه قابلة للعلاج، على الأقل جزئيا، أساسا بالمواصلات، تكثيف المواصلات،

١- عبد العزيز شرف، جغرافية ليبيا، الاسكندرية، ١٩٧١، ص ٨، ٢٠٦.

2- Majid Khadduri, Modern Libya, P. V; Encyclopaedia Britannica, 1959, vol. 14, art. Libya, P. 27.

٣- ندوة حرة مع الرئيس القذافى، الأهرام، ٧٢/٤/٧، ص ٤.

الجوية كالبرية، والحديدية كطرق السيارات، جميعا وعلى السواء. فمن الأولى، لا ننس أن الطيران قد اختزل تلك الفراغات الصحراوية وألغى فواصلها إلى حد بعيد. ولعل مما له مغزاه بالفعل أن ليبيا، بينما تخلو كما رأينا من أى شبكة حديدية جديرة، تمتاز اليوم بشبكة نامية نشطة من الخطوط الجوية الداخلية، فضلا بالطبع عن الخارجية. إن الطائرة - وحدها - هي سفينة الصحراء الحقيقية.

على أن الشبكة الأرضية لا تقل أهمية وضرورة. وإذا كانت الطرق البرية، طرق السيارات، الحديثة ضرورة أساسية، فإن ليبيا بمقياسها الضخم - ولا نقول شبه القارى - إنما جعلت للطرق الحديدية أساسا، ذلك أن القاعدة الأصولية فى جغرافية النقل أنه كلما زادت المسافات كلما زادت أفضلية القطار على السيارة. وإذا كان خبراء الأمم المتحدة قد قرروا فى الخمسينيات أن السكة الحديدية سابقة لأوانها فى ليبيا^(١)، فإن الموقف اليوم مختلف، والواقع أن الأوان قد آن لكى تنشئ ليبيا - البترولية - شبكة أولية على الأقل من السكك الحديدية، تلحم أجزائها وتلم أعضاءها المتناثرة كأنها الهيكل الحديدى الوثيق. والنقطة الأساسية هنا أن مثلها لن يكون استثمارا اقتصاديا فحسب، بل سياسيا أيضا وفى الدرجة الأولى، واستثمارا ناجحا مضمونا إلى ذلك فى الحالتين.

1- B. Higgins, Economic and Social Development of Libya, U.N., 1952, P. 47.

ومن هذه الزاوية، فإن هناك محورين أساسين لمثل هذه الشبكة يقترحان نفسيهما على الفور، بحيث يربطان معا كتل السكان الرئيسية ربطا محكما. فالمحور العرضي الساحلي منطلق أولى بلا شك، لأن مثله سوف يربط بين الأغلبية العظمى من مدن ليبيا الكبيرة والصغيرة، ويجرى وسط الكتلة الكبرى الساحقة من كل سكان الدولة ويخدمها إقليميا. وبذلك يمثل استثمارا اقتصاديا ناجحا تماما، فضلا عن ربط برقة بطرابلس ربطا مباشرا. وبطبيعة الحال فإن هذا الخط سيفيد من القطاعات الحديدية الحالية القائمة ويكملها حتى يتواصل المحور من الحدود إلى الحدود، حيث يتصل بدوره بالشبكة المصرية والتونسية من اليمين ومن الشمال، ويصبح بذلك قطاعا أساسيا في سكة حديد العرب من سيناء إلى جبل طارق.

أما خط المحور الطولي فينبغي تخطيطيا أن يخرج من مدن طرابلس إلى فزان. مارا بواحات مدن الحدود. غدامس وغات حتى تمو، فضلا عن سبها ومرزق وسائر واحات فزان الداخلية. أو على العكس قد يمكن أن يمضي الخط مباشرة من طرابلس إلى واحات فزان الداخلية. سبها ومرزق، ثم منه تخرج وصلات فرعية إلى مدن الحدود تلك. وهذا الخط، الذي يعد في الواقع بمثابة نصف مشروع خط الصحراء القديم Transsaharien، ربما اتصل في المستقبل بخطوط حديد دول السودان الغربي المقبلة، وبذلك يصبح هو الآخر جزءا من خط الصحراء الكبرى.

والملاحظ أن الخطين المقترحين يرسمان معا زاوية قائمة أو حرف T،

وهذا يعكس على الفور الخطة الهيكلية لتوزيع العمران والسكان في ليبيا. كذلك فهما معا يشبهان خطة سكة حديد غرب السودان في كردفان وامتدادها الحديث إلى الجنوب، كما يؤلفان خطة مقلوبة أو صورة مرآوية مقابلة لهيكل الشبكة المصرية.

ومن حسن الحظ أن الخط الطولى من هذه الشبكة سيصبح حقيقة واقعة في المستقبل القريب. فبفضل احتياطي فزان الضخم من الحديد، تقرر أخيرا إنشاء خط حديدى من منطقة الخام فى سبها إلى مسراطة على الساحل الطرابلسى بطول ٧١٠ كم. وسيكون من شأن هذا الخط أن يشجع على التفكير فى استثمار احتياطي فزان من البترول كذلك، كما سيفتح الجنوب كله للتنمية والتطوير. ولكل سيجعل من الجنوب فى النهاية مركزا من مراكز القوة والثراء. يضاف إلى أقاليم ليبيا ويخلق التوازن السليم بينها.

الثنائية الإقليمية

رغم أننا يمكن أن ننظر إلى صورة العمران الليبى كثنائية ترسم ضلعين رأساهما برقة وفزان ويجمعان بزواية قائمة فى طرابلس، فإن المعمور الليبى إنما يستقطب حقيقة فى ثنائية طرابلس - برقة. فهذه هى الثنائية الأساسية والكلاسيكية تاريخيا فى ليبيا. فهاتان الوجدتان تقفان كقطاعين منفصلين تماما، بحيث تبدو كل منهما كجزيرة طبيعية وبشرية، يفصل بينهما قطاع

من الصحراء يتجاوز ٦٠٠ إلى ٦٥٠ كم، هو حوض سيرت. إذ هنا يتعمق البحر المتوسط نحو الجنوب إلى أقصى مداه فى ليبيا، بينما تتقدم الصحراء الكبرى نحو الشمال إلى أقصى امتدادها حتى تلامس سيف البحر تماما، لتصبح بذلك حلقة الانقطاع الرئيسية الجذباء المطلقة، التى تخلو من أى مصادر للمياه أو مظاهر للحياة.

هذا اللسان - الإسفين من اللامعمور، الذى تصفه اليزابيث مونزو بأنه «لا بد أن يكون من أشد الحدود الطبيعية والبشرية وضوحا فى العالم»^(١)، هو سطح الانفصال الذى يشطر نطاق المعمور المتوسطى، وهو العامل الجغرافى الأساسى الذى يكمن خلف تلك الثنائية الطبيعية الأساسية، التى كثيرا ما ترجمت إلى ثنائية سياسية وأحيانا إلى ثنائية حضارية. فكتيجة للتباعد المحسوس، وضعف معامل الاتصال والتفاعل بالتالى، فضلا عن اختلاف التوجيه الخارجى المترتب (الرحلة بين طرابلس وبرقة أصعب منها بين طرابلس وتونس، أو بين برقة مصر)^(٢)، تراكمت حتى تبلورت فى كل من الكتلتين مظاهر بشرية محلية مختلفة، قد لا تكون من الدرجة الأولى بالضرورة، ولكنها ساعدت على التباعد بينهما سياسيا أحيانا، وربما على بعض الاتجاهات التنافسية أحيانا أخرى.

1- Mediterranean in Politics, P. 161-2.

2- Barbour, P. 342.

ويمكن القول أن هذه الثنائية قديمة قدم أسم ليبيا ذاته، ترمز إليها ثنائية اسم سيرينايكا الإغريقي، وطرابلس اللاتيني، وتدل عليها بعد ذلك ثنائية الاستعمار المتواترة عبر التاريخ . وحتى أثناء العصور العربية كانت التسمية المزدوجة طرابلس وبرقة هي الإشارة التقليدية إلى ليبيا الحالية. حتى طرق التجارة والقوافل القديمة في ظهيريهما كانت ثنائية. فحزمة طرق القوافل في ليبيا كانت تنقسم تقليديا إلى شعبتين منفصلتين ومتباعدتين، ليس بينهما اتصال عرضي إلا محليا في أقصى الشمال. فثمة كان محور تشاد - الكفرة - برقة (أوجلة - إجدابية) في جانب، ومحور النيجر - فزان (مرزق - سوكنه، غات - غدامس) - طرابلس.

ومن الناحية الأخرى، فنظرا لثفوق طرابلس تقليديا في الحجم والسكان والإنتاج، فلقد كانت كل ليبيا تسمى أحيانا بطرابلس، كما في بعض مراحل العصر التركي. حين كانت تعرف بإيالة طرابلس. وفي تلك الفترة كانت مدينة طرابلس أكبر من بنغازي - كما رأينا - عدة مرات. كذلك ففي أواخر العصر التركي، خاصة في القرن ١٨، وبالأخص في القرن ١٩، بدأت فروق حضارية هامة تتكون بين المنطقتين - كما رأينا من قبل أيضا - فبينما اتخذت طرابلس وجهة شمالية ومسحة متقدمة أكثر. نتيجة للتوغل الأوربي، وتدفق الجاليات الأجنبية، ازدادت برقة انطواء وانعطافا إلى الجنوب، وتمسكا بالطابع العربي التقليدي. خاصة تحت تأثير السنوسية.

غير أنه حين تولت السنوسية الحكم اتخذت كنظام إقطاعي رجعي

[illegible]

سياسة مخططة تضمن لها الاحتفاظ بالسلطة، وهي سياسة التوازنات والمضاربات بين أقاليم الدولة. وكان محور هذه السياسة اتخاذ برقة، موطنها الأصلي، وقاعدة نشأتها الأولى، مركز نفوذ وعصبية وولاء خاص لها داخل الدولة الجديدة. وكان هذا يعنى وضعاً خاصاً متميزاً لبرقة. ولكنه فى الواقع خلق وضعاً شاذاً، فقد كانت طرابلس وهى ضعف برقة سكاناً وإنتاجاً تجد نفسها النواة الكبرى فى ليبيا. مثلما هى الأكثر تطوراً ونحضرًا. ولهذا كانت ترى فى تمييز برقة تمييزاً للشطر - الشقيق الأصغر على الشطر - الشقيق - الأكبر، وتغليباً للأقلية الرعوية البدوية الأقل تعلمًا على الأغلبية الزراعية المستقرة الأكثر تعلمًا^(١).

وتلك كانت البذرة الحقيقية فى النعرة المحلية الضيقة التى ظهرت حينئذ، ألقتها وغذتها السياسة الضيقة الأفق التى تبنتها السنوسية لأغراضها الخاصة، فجمدت الولاءات القبلية التقليدية وخلقت روحاً إقليمية وعصبية غير صحيحة وغير مسئولة.

وقد تبدى هذا الوضع بجلاء فى فترة ما بعد الحرب حين اتفقت السنوسية مع بريطانيا على فرض سيادتها على الدولة الجديدة تحت الرعاية البريطانية. فقد رفضت طرابلس هذه الصيغة، وكانت القضية الأساسية بالنسبة لها هى الاستقلال والوحدة فقط، على حين كانت هى الاستقلال والحكم فى برقة.

1- Barbour, P. 357-9; Khadduri, P. 88-89, 109-110.

وفيما بعد حين سويت هذه القضية، أخذ النزاع الإقليمي شكل قضية الدولة : اتحادية أم موحدة. فبينما كانت طرابلس تطالب بدولة موحدة وبالتمثيل السياسي على أساس عدد السكان، كانت برقة (وفزان) تريدان النظام الاتحادى وتطالبان بالتمثيل الإقليمي المتساوى. ومن الواضح أن الموقف الأول أكثر ديموقراطية ومنطقا، بينما يساوى الأخير بين أقاليم غير متكافئة فى الحجم والثروة والنضج - فى حالتنا بين ٨٠٠ ألف فى طرابلس، ٣٠٠ ألف فى برقة (١) .

ولقد نجح الاستعمار والنظام الحاكم فى فرض الاتحاد مع ذلك، على أساس تمثيل نيابى مزدوج، أحد مجلسى البرلمان فيه يتبع عدد السكان، والآخر يتبع التمثيل الإقليمي المتساوى. على أن من الواضح أن هذا كان تكريما عامدا للإقليمية، وللثنائية الإقليمية وتعميقا واستثمرا للتفكك الطبيعى، انتهى بليبيا إلى نسيج سياسى أكثر تفككا وتخلخلا، اشتدت فيه المنافسات والحساسيات الإقليمية حتى أصبحت أو كادت ظاهرة جيوبوليتيكية مرضية.

وقد انعكس هذا الوضع بصورة كاشفة بعد ظهور البترول بوجه خاص. ففي البداية انبثق البترول على جانبي خط الحدود «الولائية» - هكذا كان التعبير المستعمل - بين طرابلس وبرقة. فبدأ الاهتمام بالتوزيع الإقليمي

١- نجلاء عز الدين، العالم العربى، ص ٣٧٥-٣٧٩، نقولا زادة، ليبيا، ص ١٣٨، ١٧٣.

للبترول يشتد ويصبح ظاهرة مقلقة، خشية أن يتركز في ولاية دون الأخرى، كما حدث بالفعل، وإلى أقصى حد عند ذلك.

فإذا كانت الآبار والحقول لم تلبث أن توسعت وزحفت يمينا ويسارا، فإنها أخذت باطراد ثم بشدة ثم على الإطلاق تقريبا نحو اليمين، نحو برقة، حتى أصبحت معظم وأهم حقول البترول بها، وبحيث زحف الحوض وتحرك برمته، وبما فيه نواته النووية شرقا، حتى كاد أن يكون حوضا برقائيا أساسا.

فحتى ١٩٦٣، عام التحول من الاتحاد إلى الوحدة، كان حقلاق فقط في طرابلس (الضهرة ومبروك) لا يمثلان حينذاك أكثر من سبع إنتاج ليبيا، مقابل سبعة حقول في برقة تستأثر بصلب الإنتاج. وبعد ذلك التاريخ، كانت معظم الكشوف الجديدة تظهر كما يتفق شرقا، وكان أحدث كشف أضخم من سابقه باستمرار، بحيث كان الحوض يزحف بل يقفز شرقا أكثر وأكثر. بمعنى آخر، أصبحت برقة من البداية مركز الثقل الطاقى فى ليبيا بتروليا.

والجدول الآتى يعطى توزيع الحقول المنتجة فى ١٩٧١ بحسب ترتيب متوسط إنتاجها اليومى (١)، مع ملاحظة أن حقل سرير هو أكبر حقول ليبيا من حيث الاحتياطى. كما يعد أكبر حقل منفرد فى إفريقيا، كما ينبى أن نضيف حقل أبو طنل الذى كشف فى العام الأخير ويعتبر ثانى حقول ليبيا احتياطيا بعد سرير.

1- Oil and Gas Journal, Vol. 68, Dec. 1971.

الحقل	تاريخ الإنتاج	متوسط الإنتاج برميل / يوم
زليطن	١٩٥٩	٥٦٦.٨٦٥
سريد	١٩٦١	٤٠٢.١٠٧
جالو	١٩٦١	٣٩٢.١٧٨
انتصار أ	١٩٦٧	٣٣٤.٥٥٣
ثاقورة	١٩٦٥	٣٣٢.١٥٦
انتصار ب	١٩٦٧	٣٢٢.٢٤٢
أمل	١٩٥٩	٣١٢.٨٩٥
غنيقا	١٩٦٠	١٨٦.٤٦٨
رامحة	١٩٦٠	١٤٦.٢٤٤
راقورة	١٩٦١	١٣٢.١٥٨
بامس	١٩٦٨	١٠٢.٧٨٩
أوجلة جالو	١٩٦٦	٨٧.٨٤٦
سماح	١٩٦١	٨٢.٩٥٨
الضهرة	١٩٥٩	٧٥.١٧٣
انتصار جـ	١٩٦٧	٣١.٠٥٣
نور مرده	١٩٦٧	١٥.٠٤٣
ركب	١٩٦٢	١٤.٦١٨
بيضاء	١٩٥٩	١٤.٦١٧
الكتلة	١٩٦٣	١٣.٩٩٥
المردة	١٩٦٢	١٣.٨٤٦
لهيب	١٩٦٦	١١.٠٧٦

وقد كان معنى هذا على الفور خلق توازن قوة إقليمي جديد داخل ليبيا. فبعد أن كانت طرابلس بحكم الإنتاج الزراعي وعدد السكان هي مركز الثقل البشري في ليبيا، انتقل مركز الثقل بعنف، وخارج كل توازن إلى برقة بسبب البترول. فإذا أضفنا الثقل السياسي الخاص الذي كانت السنوسية قد فرضته لصالح برقة، لرأينا مدى الاختلال الجديد في التوازن القديم.

أو لعله كان تصحيحا. فلقد قرب بين الحجم والثقل الكلي للإقليمين: الثقل السكاني والزراعي لطرابلس، والثقل البترولي لبرقة. وحتى من الناحية

السكانية وحدها، أخذ البترول يصحح الاختلال الشديد قليلا. فالملاحظ أن إقليم برقة في العقد الأخير هو أسرع أقاليم ليبيا نموا في السكان، وبعد أن كان يمثل ٢٦,٧٪ من مجموع الدولة في تعداد ١٩٥٤، أصبح ٢٩,٠٪ في تعداد ١٩٦٤، بينما تراخى إقليم طرابلس قليلا من ٦٨,٣٪ إلى ٦٦,٠٪ على الترتيب. والاتجاهات نفسها تنعكس على نمو العاصمتين.

كل هذا إلى جانب التطورات المادية والحضارية الجذرية التي أدخلها البترول كان تمهيدا للوحدة الدستورية وفرض منطقتها. وبهذا، وعلى عكس ما كان يخشى البعض، أذاب البترول روح الإقليمية الضيقة، ومنطق العزلة الإقليمية، وقرب بين حجم ووزن كل من شقى الأمة مثلما قرب المسافة الفعلية بينهما في وحدة عضوية مادية وغير مادية، فوحد الأمة ودفع بالجميع إلى المشاركة بلا عقد ولا حساسيات كتوائم أكفاء في مسيرة الدولة المتوحدة المنطلقة.

وإذا كانت مشكلة الإقليمية قد أصبحت الآن ظاهرة تاريخية فحسب بفضل البترول ثم الثروة، فإن آثارها ومخلفاتها لا تزال باقية في تكوين العاصمة. فليبيا - مائزال - عاصمتان من الناحية الفعلية (أو كما وصفهما البعض «نصف عاصمة» ١) تتوزع أجهزة الدولة ومؤسساتها فيما بينهما، «وتهاجر» الحكومة بينهما من وقت لآخر («عاصمة رحل» كما وصفها آخرون ١).

فغداة الاستقلال، كان هناك اقتراحان : إما باختيار طرابلس عاصمة
وحيدة ودائمة للدولة، وأما إختيار طرابلس وبنغازى عاصمتين مشتركتين
co-capitals^(١) تتحرك بينهما الحكومة دوريا. فاستقر الأمر على الاختيار
الأخير. أما غداة الانتقال من الاتحاد إلى الوحدة، فقد كانت محاولة النظام
القديم خلق عاصمة جديدة من لا شيء - البيضاء في برقة - نوعا من
المضاربة السياسية الفاشلة، مثلما ثبت فيما بعد أنها كانت قطعة من المضاربة
الفاشلة عمرانيا.

وكما كانت طرابلس تزيد على ضعف برقة سكانا، فكذلك تقليديا
كانت تفعل طرابلس المدينة بالنسبة إلى بنغازى تقريبا. على أن جنوح
البترول إلى جانب برقة بدأ أخيرا يغير من قصة المدينتين، وذلك لصالح
بنغازى نسبيا، التي أصبحت أسرع نموا. ومع ذلك فإن قوة جاذبية طرابلس
واضحة فى السنوات الأخيرة. والاتجاه يتزايد نحو تركيز العاصمة الوطنية فيها
بصفة محددة^(٢).

1- Philip Ward, Touring Libya, The Eastern Provinces, Lond., 1969, P.
17; Khadduri, loc. cit.,

٢- جمال حمدان، المدينة العربية، من ١٤٣، ١٤٧، القاهرة، ١٩٦٤.

G. Hamdan, ACapitals of the New AfricaS, Econ. Geog., July 1964, P.
245 ff.

بنغازى	طرابلس	التاريخ
٦٥,٠٠٠	١٠٨,٠٠٠	قبيل الحرب
٨٠,٠٠٠	١٢٥,٠٠٠	بعد الحرب
	(١) ١٣٠,٠٠٠	١٩٥٤
١٢٠,٠٠٠	١٩١,٠٠٠	أوائل الستينيات
١٣٦,٠٠٠	٢١٢,٠٠٠	١٩٦٤
١٥٠,٠٠٠	٣٠٠,٠٠٠	أواخر الستينات

١- ترفع إلى ١٨٤ ألفاً بالضراسى والتراجع.

الفصل السابع

التجانس البشرى

من أبرز خصائص التركيب الجيوبولتيكى لليبيا أنها بقدر ما تعاني من التفكك الجغرافى، بقدر ما تمتاز بالتجانس البشرى، لا أقليات تقريبا، نمط حياة متشابه أساسا، تكامل اقتصادى وثيق بين أقاليم الدولة ... الخ . ولا تناقض بين الظاهرتين بالضرورة، وإنما هناك بالفعل تعويض . فعلى لاندسكيب طبيعى ممزق إلى حد ما، فرض نفسه غطاء بشريا متجانسا إلى حد بعيد . والنتيجة أن الأخير يخفف ويحيد من نتائج الأول سياسياً، بل ويجبها عمليا .

ولما كانت الوحدة الوطنية فى التحليل الأخير هى محصلة التماسك الجغرافى والتجانس البشرى أساساً، وكان هذا يصحح عيوب ذاك، فإن الأمة الليبية تخرج بصورة عامة وهى جسم سياسى سوى التركيب كثيرا. قوى النسيج إلى حد كبير، إن كانت قد شابهت أحيانا الروح الإقليمية أو النظرة المحلية الضيقة فإنها لم تصل قط إلى حد الانفصالية، حتى برغم المؤامرات الاستعمارية ومناورات الرجعية . وتلك على أية حال مرحلة تاريخية انتهت، وكانت فى معظمها من مخلفات التخلف ورواسب القبلية الرعوية التى تتحلل الآن أمام زحف المد المدنى الراكض، وتذوب فى بوتقة المدن المتنامية .

التركيب الاثنولوجى

فى الجنس، فى اللغة، كما فى الدين، لا تعرف ليبيا أقلية تذكر، وليس هناك من الناحية العملية شىء كمشكلة أقلية . فنسبة الأقليات فى جملتها بجميع أنواعها وفروعها قد لا تزيد تقريبا على ٥ ٪ - ١٠ ٪ من مجموع الشعب الليبى، نصفها من البربر والنصف الآخر من العناصر السودانية . فإذا عرفنا أن القاعدة الأصولية فى العلم السياسى أن الدولة التى تمثل الأغلبية فيها ٨٠ ٪ والأقلية ٢٠ ٪ فى المتوسط تعد دولة متجانسة بما فيه الكفاية تماما وسليمة البنية إلى حد بعيد ^(١)، لأدركنا مدى الانسجام البشرى الكبير الذى تتمتع به ليبيا .

الجنس

من الناحية الأثنولوجية، تأتى الفرشة القاعدية فى تكوين السكان من البربر، نسل «الأمازيغ» الأحرار، وسلالة الحاميين الشماليين، وامتداد لكتلتهم الأساسية فى المغرب العربى الكبير . ولقد تعرضت قاعدة الأساس هذه - كما يحدث دائما - لبعض مؤثرات خارجية دخيلة من الشمال ومن الجنوب، كان أبرزها الفاندال والقوط وعناصر البحر المتوسط ثم العناصر السودانية

1- S. Van Valkenburg, Elements of Political Geog. N.Y., 1940, P. 282.

الزنجية على الترتيب . ولكن من المسلم به أن الأثر الجنسي الذى تركته تلك المؤثرات فى تكوين السكان الحاليين محدود للغاية ^(١) .

ولكن بينما يبدو أن المؤثرات الشمالية فى إقليم أطلس كانت أقوى منها فى ليبيا، إما لفقر الأخيرة النسي وقلّة جاذبيتها الطبيعية، وإما لبعدها الجغرافى عن المصدر، فإن المؤثرات الجنوبية فى ليبيا تبدو أقوى، إذ يقدر أن الدماء الزنجية تدخل بدرجة أو بأخرى فى تركيب نحو ثلث السكان عامة ^(٢)، لاسيما فى أقصى الجنوب فى فزان نتيجة لتجارة الرقيق . ويرجع ذلك أما إلى توغل ليبيا بساحلها إلى الجنوب أكثر من سواها، وإما إلى تجمع طرق القوافل بها، وإما أخيرا إلى قلة عد سكانها الأصليين أصلا، بحيث كان للكمية نفسها من الدماء الدخيلة أثر أكبر وأوقع مما كان لها فى منطقة أكبر سكانا مثل إقليم أطلس .

اللغة

على أن أكبر تفاعل جنسى فى تاريخ المنطقة جميعا إنما حدث حين وصل المد العربى من الشرق . غير أن هذا الالتقاء التاريخى بين البربر والعرب كان فى جوهره والأساس لقاء بين أقارب متباعدين، بين أبناء العم الحاميين والساميين . ولهذا لم يكن تغييرا جذريا، ولا جزئيا فى التركيب الجنسي

1- S. Van Valkenburg, Elements of Political Geog. N.Y., 1940.

2- Statesan's Year-Book, 1960.

للسكان البربر الأصليين بقدر ما كان إعادة مزج «وخض». ومعروف أن الفروق المئوية بين البربر والعرب طفيفة، لعل أبرزها أن لون البشرة أفتح، كما أن الشقرة أكثر حدوثاً بين البربر.

بل أن هناك نظرية، لم يرفضها العلم الحديث كما لم يحققها بعد تماماً، تذهب إلى أن البربر من أصل عربى قديم. فقد ذكر ابن خلدون والبكرى وليو الإفريقى (الوزانى) أن البربر أتوا أصلاً من جنوب الجزيرة العربية، اليمن بالتحديد عن طريق مصر لا شك^(١).

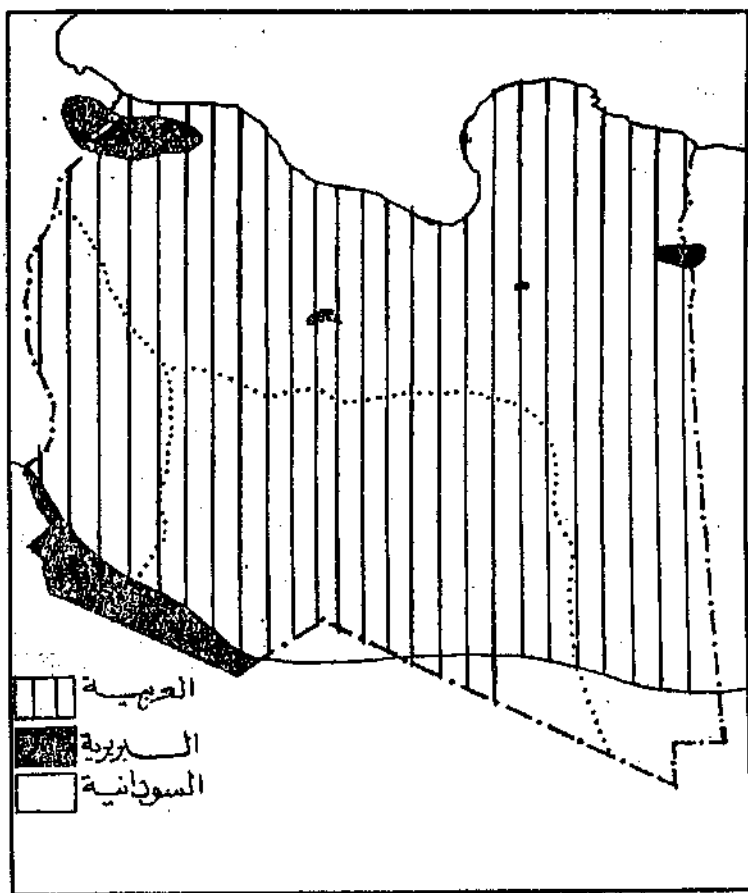
على أية حال، فإذا كانت موجة الفتح نفسها فى القرن السابع هى فاتحة التعريب، فقد كانت موجة الهلالية وبنى سليم فى القرن ١١ هى قمة التعريب، ولا نقول خاتمة. فقد انصبت هذه القبائل بكامل قوتها العددية لتستقر نهائياً فى ليبيا، كما فى تونس، وأجزاء أخرى من المغرب العربى، ولتختلط اختلاطاً كاملاً وشاملاً بالبربر دماً ولغة، حتى انصهرت تماماً فيهم وتعربوا تماماً بها. ومن الصعب اليوم أن يفرق المرء بين العربى والبربرى لشدة التداخل والامتزاج. ويقدر البعض عدد الهلالية والسليمية - تخميناً بالطبع - بنحو ١٥٠ ألفاً، بينما يقدر البعض الآخر عدد الهلاليين وحدهم بنحو المليون^(٢). كذلك يقدر أن مجموع الدماء العربية التى انصبت فى ليبيا يعادل نحو ٣٠٪ من عد سكانها الأصليين^(٣).

1- C.S. Coon, Races of Europe, N.Y., 1939, P. 465-6.

٢- عبد العزيز شرف، ص ٢٠٣؛ Barbour, P. 180.

٣- شرف، ص ٢١٣.

شكل ١٦- المجموعات المفقودة الأساسية النجاس هو نفمة الأساس
 فى التكوين البشرى لليبياء الأقليات هامشية للغاية مثلما هى ضعيفة الوزن.
 لكن البعض يبالغ فى تصويرها وتأويلها. الخط المنقط مثال لهذا. فهو أحد
 التفسيرات الشائعة لحدود المجموعات البربرية والسودانية، يكاد يحتل
 نصف مساحة ليبيا. ولكنه الخط الخطأ.



وقد استقر بنو هلال أساسا في طرابلس، إلى جانب تونس، بينما توطن بنو سليم في برقة حيث تنتمي إليهم اليوم مباشرة قبائلها العربية المعاصرة والتي تعرف بقبائل السعدية . وبهذا كله لم تكن العصور الوسطى قد انتصفت وعبرت خط الزوال حتى كانت ليبيا قد تعربت تماما، واكتسبت الطابع العربى صيغة وصيغة نهائية . ولعل من المثير أن برقة بالذات تعد اليوم من أكثر أجزاء العالم العربى عروبة وتعربا خارج الجزيرة العربية نفسها.

ورغم أن زحف العربية كان مدا غطائيا كاسحا، فطبيعى أن يترك جيوبا هنا أو يتخطى هوامش هناك، كما هى القاعدة فى كل صراع اللغات . والنقطة الهامة هنا، هى أنه لما كان مصدر المد العربى من الشرق، فقد كانت قوة اندفاعه تقل نوعا كلما ابتعدنا غربا، ومن ثم فإن الأقليات البربرية المتخلطة تزداد حجما ونسبا وكثافة كلما أمعنا فى ذلك الاتجاه . ومن هنا تأتى ليبيا، وهى عند الحد الأدنى من نسبة الأقليات وعند الحد الأقصى من التجانس اللغوى . أنها أكثر، كما هى أقدم، دول المغرب العربى تعربا .

فنسبة البربرية فى دول المغرب تقدر اليوم تقليديا - هناك تقديرات أخرى، كما أن هناك دائما بعض تضارب بين التقديرات المختلفة ^(١) - بنحو ٤٠ ٪ فى المغرب، ٣٠ ٪ فى الجزائر، مقابل ٢ ٪ فقط فى تونس ^(٢) ولعلها أقل من ذلك فى ليبيا . ومعنى هذا ابتداء وانتهاء أننا لا نستطيع ولا ينبغي

١- محمد عوض محمد، الشعوب والسلالات الإفريقية، ص ٣٤٠.

2- W. Fitzgerald, Africa, P. 190-9.

أن نتكلم عن أقليات فى ليبيا من الناحية العملية . وفضلا عن هذا فإن معظم هذه البقايا البربرية مزدوجة اللسان تجمع بين البربرية (لغة التماهاق tamahagg وكتابتها التاماشك tamachek) وبين العربية، أى أنها على قمة دورة من عملية التعريب .

أما عن التوزيع الجغرافى للجيوب البربرية فهو كما نتوقع أقوى كلما اتجهنا من الشرق إلى الغرب، فى طرابلس منه فى برقة، وفى غرب طرابلس منه فى شرقها، ولكن بالأخص فى جنوبها الغربى، والواقع أن هذه البقايا تتركز أساسا على حدود ليبيا المشتركة مع تونس والجزائر، ثم تستدير على طول حدودها المشتركة مع النيجر . والمقدر أن نحو ربع سكان طرابلس قد يحملون نسبة كبيرة من الدم البربرى^(١) . وباستبعاد الأقليات والجاليات الأوربية الوافدة، فلا شك أن طرابلس أقل تجانسا على العموم من برقة . ومع ذلك فالفارق نسبى، وليست طرابلس بالمنطقة المخلطة أو المتنافرة كما توحى بعض المصادر^(٢) .

وبينما تبدو العناصر البربرية هنا فى طرابلس كجزر بشرية، ولا نقول نطاقيات، واضحة المساحة نسبيا، فإنها فى الشرق فى برقة تتحول إلى نقط ميكروسكوبية شديدة التباعد، كما هى باللغة الغضالة . وهى فى الأولى ترتبط بالهوامش والأطراف السياسية أى الحدود، وفى الثانية بالهوامش والأطراف

1- Barbour, P. 345.

2- Encyclopedia Americana, vol. XVII, 1961, art. Libya, P. 46-7.

الطبيعية أى حواف الصحراء . وفى جميع الحالات فإنها ترتبط بمناطق الطرد الفقيرة من جبال جرداء أو واحات منعزلة . ومن الناحية السياسية فالواضح فى هذا التوزيع مبدأ التبعثر الجغرافى إلى جانب التفتت الحجمى ، الأمر الذى يزيدها ضعفا على ضعف .

فكتلة البربر الأساسية فى طرابلس تحتل جبال النفوسة ونالوت وجادو وسيناون، ولها تمتة عبر الحدود فى جنوب تونس. ويبدأ الخط المحدد هنا من غات فى الجنوب إلى غدامس إلى زوارة على البحر. وثمة جزيرة أخرى صغيرة فى سوكنة . أما فى برقة فهناك واحة أوجلة، وهم من البربر المخلص الذين مازالوا يتكلمون البربرية، ثم واحة جالو والزاوية والفواقر، وهم من البربر المتعربين. وأخيرا فى أقصى الشرق نجد جزيرة الجغبوب، تتمها عبر الحدود واحة سيوة. وعدا الكتلة الرئيسية الأولى، فكل واحدة من هذه الجزر لا تعدو بضعة آلاف، قل كأنها قرية متوسطة من قرى المناطق الزراعية فى الشمال .

غير أنه يبقى بعد ذلك عنصر خاص فى أقصى الجنوب الغربى من ليبيا على حدودها المشتركة مع الجزائر والنيجر، ونعنى به الطوارق، «أهل اللثام» وأصحاب لغة التفيناغ tiffinagh . فامتداداً لكتلتهم الكبرى فى الصحراء الكبرى، نجد شريحة منهم فى جنوب فزان وعلى سفوح تاسيلي، تبلغ بضع عشرات من الآلاف . وهم من البربر أساسا، إلا أنهم يجمعون إلى جانب المؤثرات العربية تأثيرات زنجية سودانية قوية. خاصة من الحوصا (الهاسا) والتبو^(١).

1- N. Barbour, (Maghrib), P. 258-265.

وأخيراً، فعلى الحدود الجنوبية الشرقية المشتركة مع تشاد، على سفوح تبستى وفى مثلث سارة، ثمة شريحة مناظرة من التبو، التيدا والدازا، وهم من العناصر السودانية الزنجية أساساً، ولا يمثلون هنا إلا امتداداً فقط لكتلتهم الرئيسية فى شمال تشاد . وعلى الخريطة، فإن هذه الشريحة تبدو رقعة كبيرة نسبياً، ولكننا هنا إنما فى قلب الصحراء حيث الكثافة السكانية عند حدها الأدنى. ولهذا فإن الوزن الممدى لهذه الأقلية ضئيل للغاية .

وعند هذه النقطة نلاحظ أن كلا من الطوارق والتبو، كأقليات لغوية أو لغوية وجنسية، إنما تتوزع على طول الحدود الجنوبية. وهى إذا كان لا خطر لها عددياً، فإن موقعها على الحدود السياسية هو الخطر الوحيد. وقد لعب الاستعمار طويلاً على هذه الحقيقة، وحاول أن يستغلها للاقتطاع السياسى وإثارة القلاقل. ولقد رأينا بالفعل كيف أن هذه الأقليات الحدية هى محور جيوبولتيكى سليم لما يقوله هاريسون تشيرش من أن هذه العناصر لا يجمعها واليبين فى الشمال إلا أقل القليل، وأن من المعقول لذلك أن تضم مناطقها- فزان وجبال تبستى - إلى تشاد^(١).

الدين

ولا يبقى فى نهاية دراستنا للتركيب الأثنولوجى لليبيا إلا كلمة قصيرة عن التركيب الدينى . لا أقليات دينية على الإطلاق عملياً، فنسبة الإسلام

1- Modern Colonization, P. 134.

٩٨ - ٢٩٩ . وثمة عناصر من الخوارج الاباضية بين بعض بربر النفوسة والجبل، امتدادا لواحاح الجزائر الجنوبية، ولكنها لا وزن لها عمليا . وإذا كانت الأقليات الدينية فى الشرق العربى هى المسيحية أساساً، فإنها فى المغرب العربى اليهودية، بينما تختفى المسيحية تماما. إلا من العناصر الأوربية الوافدة^(١) .

وهكذا نجد أن الأقلية الدينية الوحيدة هى اليهودية، الذين تراوحت تقديراتهم بين ٣٠ ألفا قبيل الحرب الثانية وبين ١٠ آلاف بعدها . وأصلهم من أسبانيا وإيطاليا (ليفورنو)، وفدوا فى عصور الاضطهاد الوسطى، وتركز معظمهم فى طرابلس المدينة . وقد نزع الكثير منهم بعد اقامة إسرائيل . وبالمثل تم تصفية الجالية الأوربية، وأساسها الإيطاليون، التى ناهزت قبيل الحرب المائة ألف، ونحو الأرمين ألفا بعدها .

أنماط الحياة والمجتمع

التكامل الاقتصادى

كانعكاس مباشر للبيئة الطبيعية، تمتاز أقاليم ليبيا المختلفة بطبيعة الحال باختلافات معينة فى الاقتصاد والإنتاج . وإذا كانت هذه الاختلافات نسبية

١ - حمدان، العالم الإسلامى المعاصر، ص ٧-٢٨ . 3-82، Planhol

فقط، فى الدرجة أكثر مما هى فى النوع، فإنها تعطى لكل منها لونا محليا سائدا . على أن من هذا التنوع النسبى تأتى الوحدة الاقتصادية وينبثق التكامل الإقليمى بحيث لا يستغنى إقليم من ليبيا عن الآخرين، ولا يمكن أن يعيش بدونهم .

فإذا كان الرعى هو النمط السائد فى برقة، بينما الزراعة هى الأغلب على طرابلس، فى حين تسود واحات النخيل فى فزان، فإن هذا يرسى الأسس العريضة للتكامل الاقتصادى، وبالتالى التكامل السياسى داخل إطار الدولة. فبرقة كانت تقليديا تمد الآخرين بالمنتجات الرعوية، اللحوم ومنتجات الألبان والصوف والجلود، وأحيانا بالقمح والشعير، بينما تقدم طرابلس بالمقابل الإنتاج الزراعى والصناعى من منسوجات بأنواعها ومصنوعات خفيفة وزيت ومحاصيل المزرعة ... الخ، على حين يمثل التمر - وهو خبز الصحراء - مساهمة فزان خاصة كبديل عن الجوب فى سنى الجفاف .

هذا عن التكامل الاقتصادى والوحدة المادية . أما عن تنظيم المجتمع، عن نمط الحياة، فإن هناك أيضا بطبيعة الحال اختلافات وطوايع محلية متعددة فى مظاهر الحياة العادية واليومية والتفاصيل البشرية والحضارية بين أجزاء ليبيا، ترجع غالبا إلى البيئة والاقتصاد . فمثلا من الناحية الحضارية تشابه طرابلس مع المغرب فى الملبس والمسكن والعادات بوضوح، بينما يقترب نمط الحياة فى برقة من نمطه فى ساحل مصر الشمالى الغربى، على حين تبنى فزان ملامح قوية من حضارة السودان .

على أن هذه جميعا فروق ثانوية فى النهاية، وأوجه الشبه تفوق كثيرا أوجه الاختلاف، بحيث يسود الوطن بعامة نمط حياة مشترك فى خطوطه الأساسية العريضة، هو فى واقعه رد فعل للاستجابة المشتركة لمشاكل طبيعية متشابهة أساسا، كالجفاف والصحراء واقتصاد الرعى وبيئة الترحل والتنظيم الاجتماعى القبلى الخ .

وإذا كان البترول قد فرض على هذا اللانديسكىب الحضارى القديم غطاء جديدا، فهو إنما يضيف عليه طابعا مشتركا أيضا، يحول مجتمع الصحراء والرعى إلى مجتمع البترول والمدن، ويؤكد بذلك من جديد الوحدة الأساسية فى نمط الحياة وتنظيم المجتمع .

الرعى والقبيلة

ففى الأساس، تعكس البيئة الليبية الصفة الاجتماعية التقليدية والجزرية التى تسود الشرق الأوسط والعالم العربى، وهى ذلك التداخل الفريد والنادر بين المعمور واللامعمور، بين الصحراء والواحة، وبين الاستبس والمزروع، بين البداوة والاستقرار، بين الزراعة والرعاة، وكذلك بين مجتمع القبيلة والمدينة^(١) .

فإذا كانت البداوة والترحل هى النمط السائد فى الصحراء والقطاعات

1- Fisher, iddle East, P. 113-123.

شبه الصحراوية والاستبسية، فإن المجتمع الزراعى فى السواحل والواحات لا تنفصل جذوره وأصوله هو الآخر عن الرعى والرعاة، وذلك من خلال وعن طريق أنصاف البدو أو أنصاف الرحل أو أنصاف الزراع . فقطاع كبير، لعله الأكبر، من أهل الزراعة يجمعون ما بين الزراعة والرعى . والكل بدوره مرتبط ارتباطا وثيقا بمجتمع المدن على الساحل .

ولقد كان التقليد المبنى أصيلا وبارزا منذ القديم فى ليبيا، حيث كان الساحل فى كل من برقة وطرابلس يتألف من عقد متباعد الجبات أو سلسلة متقاربة الحلقات من المدن الصغيرة أو الكبيرة . وقد كانت هذه المدن موانئ صحراوية بقدر ما كانت موانئ بحرية، تنتهى إليها وتصب فيها تجارة القوافل، وتربط بذلك مجمع الداخل بالساحل، والرعاة بالزراع بمجتمع المدن .

بل إن العقود الأخيرة منذ الاستعمار الإيطالى شهدت دورة كاملة، بقدر ما كانت تعسة، من العلاقة العضوية بين سكان المدن والسواحل، وبين سكان الصحراء والواحات . ففى سياسته المخططة لتفريغ المناطق الخصبة والمأهولة، طرد الاستعمار السكان الوطنيين من المعمور والمزروع إلى هوامش الصحراء وقبلها، حيث ارتدوا بالضرورة من الاستقرار وحرف التجارة والزراعة إلى الترحل والبداءة والرعى .

وعلى العكس أيضا، فإن إبانة الاستعمار لقطعان البدو كانت تدفع بهم دفعا إلى التدفق على المدن كمجال وحيد . ولهذا كانت حياة المدن دائما ذات وزن خاص . وقبل البترول مثلا، فى الخمسينيات، كان توزيع السكان

على النحو الآتي : ٢١ ٪ سكان المدن، ٣٧ ٪ سكان الريف، ٢٢ ٪ أنصاف البدو، ٢٠ ٪ البدو، أى أن مجموع المستقرين كان ٥٨ ٪، والرحل ٤٢ ٪^(١).

البترول والمدن

والآن فإن البترول قد بدأ دورة جديدة، ولكنها لا تقل دلالة . فتحت إغراء مكاسب وأجور البترول العالية فى المدن، أحدث البترول هجرة داخلية واسعة المدى. عميقة الأثر من الداخل إلى الساحل ومن الواحات والاستبس والصحراء إلى المدن، حيث استقطبتهم فى حرف الخدمات الجديدة، وحولتهم من البداوة والرعى إلى مجمع مدن نام ومتضخم .

والمقدر أن نحو ٤٠ ٪ من الزراع قد هجروا الزراعة إلى المدن فى السنوات القليلة الأخيرة . وبالمقابل قفزت نسبة سكان المدن من ٣٧ ٪ فى عام ١٩٦٠ إلى ٦٣ ٪ فى عام ١٩٦٧، أى أنها تضاعفت تقريبا فى ٧ سنين، وأنها الآن تزيد على ثلثى سكان الدولة . ومعنى هذا أن اثنين على الأقل من كل ثلاثة ليبيين هما الآن من أبناء المدن، بعد أن كانوا على الأرجح من أبناء الخيام .

وإذا كانت المدنية الكاسحة هى اليوم سمة مشتركة بين كل دول

١- داود صليبا، مصطفى الحاج إبراهيم، العالم العربى، دمشق، ١٩٥٨، ص ٣٢٩.

البتروال الصحرأوى العربى؁ بكل أخطارها وأخطائها؁ فالفرارة المثيرة هنا هى أن دول البترول أصبحت الآن أكثر تمدينا من الدول الزراعى والصناعى القديمة والكبيرة فى العالم العربى. والواقع أن نسبة التمدن تكاد اليوم تتناسب تناسباً عكسيا مع حجم الدولة فى العالم العربى بصورة عامة؁ فكلما صغر حجم الدولة كلما كانت نسبة سكان المدن أعلى؁ والعكس بالعكس. وبالنسبة لليبيا؁ فلقد كانت نسبة حياة المدن فيها قبيل البترول مباشرة هى كنسبتها فى مصر منذ نحو ٤٠ سنة قبل ذلك فى ١٩١٧ (٢١٪ مقابل ٢١؁٦٪)^(١)؁ ولكنها فى أقل من عقد سبقت مصر بنحو ٢٠ ٪ أو النصف (٦٣٪ مقابل ٤٤٪ حوالى عام ١٩٦٧).

ليس هذا فحسب. ليست الهجرة إلى المدن ساحقة فقط؁ ولكن الأهم من ذلك أن ليبيا تتحول بسرعة - بترولية - إلى مدينة كبرى واحدة. فالهجرة العارمة إلى المدن إنما تعنى فى الحقيقة الهجرة إلى المدن الكبرى؁ وبالأخص العاصمتين طرابلس وبنغازى؁ ليس فقط على حساب الريف والواحات؁ ولكن ربما كذلك على حساب المدن الصغرى والمتوسطة. فى عام ١٩٥٤ مثلاً كانت نسبة سكان المدن + ٢٠ ألفاً هى ١٨؁٣٪ ارتفعت فى ١٩٦٤ إلى ٢٥٪. وفى الوقت نفسه كانت نسبة سكان المدن + ١٠٠ ألف هى ١١؁١٪؁ ارتفعت فى ١٩٦٤ إلى ٢٢؁٥٪؁ أى تضاعفت فى ١٠ سنوات فقط؁ وهى اليوم أيضاً لا شك أكثر.

1- G. Hamdan, Studies in Egyptian Urbanis, Cairo, 1959, P. 10.

من هنا تمتاز ليبيا اليوم بلا ريب بظاهرة تضخم العاصمة . ففي ١٩٦٤ كان عدد سكان مدينة طرابلس يمثل ٢١ ٪ من مجموع سكان إقليم طرابلس، وبنغازى ٣٠ ٪ من مجموع سكان إقليم برقة^(١) . وفي التاريخ نفسه، حين بلغ عدد سكان ليبيا ١,٥٥٩,٠٠٠، كان عدد سكان مدينة طرابلس ٢١٤,٠٠٠، بنسبة ١٣,٧ ٪ من مجموع الدولة، وبنغازى ١٣٧ ألفا بنسبة ٩ ٪ من الدولة، والاثنان ٢٢,٧ ٪ . وعلى أساس الأرقام التقريبية الجارية، يقدر سكان ليبيا حاليا بنحو المليونين، وعدد سكان مدينة طرابلس بنحو ٣٠٠ ألف، وبنغازى بنحو ١٥٠ ألفا . وهذا يعنى أن نسبة المدينتين إلى الدولة هي ١٥ ٪، ٧,٥ ٪ على الترتيب، بينما يصل مجموعهما معا إلى ٤٥٠ ألفا أو ٢٢,٥ ٪، أى بين خمس وربع حجم الدولة، وهى نسبة مرتفعة بلا شك بالمقارنة إلى الدول الأخرى .

ولقد يقال إن هذا - يعينه - هو إفراط التمدن overurbanization أكثر مما هو تمدن متزن سليم، كما قد توصف ليبيا الجديدة بأنها رأس ضخمة وجسم ضئيل، وهو النمط الذى لا يقوى هيكل الدولة أو يوسع قاعدتها . على أن هذا فيما يبدو هو نمط بترولى - صحراوى عام، لا يقتصر على ليبيا بل يتواتر فى معظم دول الصحراء البترولية. ثم هو على أية حال سمة ملحة من سمات الدول النامية والعالم الثالث عموما^(٢) .

١- عبد العزيز شرف، ص ٢٢٦، ٢٢٧.

2- N.V. Sovani, Analysis of Over - Urbanization, in : The City in Newly Developing Countries, ed. G. Breese, Prentice-Hall. 1969, P. 322-330.

وأيا ما كان، فلقد أحدثت ثورة البترول بليبيا، كما فى كل الدول العربية البترولية، ثورة مدن حقيقية وعاتية، وتحول بترول الصحراء عمليا وماديا إلى مدن البترول . والنتيجة الصافية أن المجتمع الليبى بدأ قبيلة وهو الآن ينتهى مدينة . وهذان الطرفان النقيضان فيما نرى هما القطبان النهائيان لنمط الحياة القديمة والجديدة فى ليبيا .

وإذا كان لهذه الطفرة الكاملة والانقلاب الجذرى آثارها ومشاكلها الاجتماعية والاقتصادية الحادة والحرجة، ابتداء من الإنتاج الزراعى والكفاية الغذائية إلى الإسكان والازدحام والتضخم والفلاء ... الخ، فالذى يعنينا هنا نتائجها ومغزاها السياسى بالنسبة لتركيب المجتمع كجسم سياسى .

فبينما كانت القبيلة، كوحدة المجتمع الأساسية القديمة، تمثل نظام حياة ونمط مجتمع متجانس القوالب إلى حد معين، إلا أنها كانت تخلق مشكلة القبلية وروح العصبية الضيقة والولاءات المحلية المحافظة التى لا تتلاءم كثيرا مع مثل الوطنية ومقوماتها. وبذلك كانت تصيب النسيج السياسى والوحدة الوطنية بالتفتت والتمزق . ولقد رأينا بالفعل كيف استغلت السنوسية الأساس القبلى استغلالا رجعيا متحجرا لم يكن فى صالح الوحدة الوطنية بحال.

وعلى العكس من ذلك، إذا كانت الصحراء هى مهد القبلية، فإن المدينة الآن لحدتها . فالبترول الآن يذيب القبيلة والقبلية فى بوتقة المدن، حيث

تنصهر الوحدات الدموية القديمة فى وحدات سكنية جديدة، لتخرج لنا سبيكة سياسية متجانسة كما هى متطورة .

حقا إن التمدين يعنى أن تركيز السكان، وهم المركزون أصلا بعنف فى نوائى المعمور الساحلى، يزداد عنفا على عنف فى بؤرات المدن، بحيث يمكن القول أن ليبيا تتحول باطراد من جزيرتين سكانيتين إلى نقطتين مدنيتين . وإذا كان هذا يعد خطرا اجتماعيا وتخطيطيا، فإن من الممكن علاجه . أما من الناحية السياسية فإنه يخلق مجتمعا أكثر تجانسا ونضجا وتشابكا ويدعم الوحدة الوطنية بصورة أو بأخرى .

والحقيقة أن من الصعب أن نرى كيف كان يمكن لمجتمع القبيلة الصحراوى أن يتطور، أو بالأحرى أن ينقرض، بغير عملية التمدين، إذ لا مذهب للقبيلة، كما هو للعزلة، إلا التمدين والمدن . ومن هذه الزاوية على الأقل، فإن التمدين هنا عملية صحيحة، لأنه يعنى إذابة القبلية detribalization ، وهذا مطلوب كما هو مفيد سياسيا .

الفصل الثامن

القوة الاقتصادية

البترول خط تقسيم تاريخى وطاق فى تطور ليبيا الاقتصادية، بحيث لا يصح حديث عن قوتها الاقتصادية ما لم يميز بين عصرين : ما قبل البترول، وما بعده. والفرق بينهما يحدد مباشرة الفارق الجسيم فى الوزن السياسى لليبيا ما قبل البترول واليبيا البترولية. وعشية ظهور البترول فى ليبيا لم يكن بالعالم العربى من دول الصحراء بلا بترول إلا اثنتان، ليبيا والأردن، أما الباقي فإما دول صحراء وبترول أو دول زراعة وبترول أو دول زراعة بلا بترول.

فاقتصاد ليبيا التقليدى قبل البترول يتلخص فى أنها دولة رعى وزراعة، رعى استبس وصحراء، وزراعة متوسطة وشبه متوسطة. دول فقيرة الموارد الطبيعية، مثلما هى متخلفة ماديا وحضاريا، محور اقتصادها الإنتاج المعاشى subsistence economy بغرض الكفاية الذاتية، وأساس الكفاية الغذائية، ومع ذلك لا تكاد تحققها بل تحقق عجزا مزمنا، فهى دولة عجز deficit state تكاد نقول «طبيعى».

ذلك أن أبرز ما يميز الإنتاج الطبعى فى ليبيا هو أنه إنتاج حدى واسع، لأنه يقع فى إقليم طبعى هامشى، ومناخ متدهور غير مأمون. ولهذا كان الإنتاج دائما مذبذبا غير مضمون، يتأرجح من سنة إلى أخرى بحسب المطر،

لا يحقق فائضا غذائيا إلا بالكاد فى المواسم الجيدة، بينما يتهدد خطر المجاعة الحقيقية سواء بالنسبة للإنسان أو الحيوان فى مواسم الجفاف والقحط.

على هذا الهيكل التحتى العتيق والضيق، أتى البترول ليفرض هيكلا فوقيا عاتيا عاليا بالغ القوة والثقل. وبهذا أصبحنا إزاء «اقتصاد مزدوج dual economy» بالمعنى الكامل، على نحو ما يعرف كثير من دول العالم الثالث. على أن هذا الإزدواج لم يصل بعد بطبيعة الحال إلى نقطة التوازن والتكامل، ولا زالت الفجوة بين حدية واسعة وغير مستقرة^(١).

ولقد رج العنصر الجديد الاقتصاد التقليدى وأعاد تشكيلة، أحيانا بالسلب كما هو بالإيجاب، فضلا عن أنه وضعة برمتة فى مرتبة ثانوية للغاية من حيث المكانة والدور العام. لكنة أساسا منح الاقتصاد الليبى طاقة فائقة واستقرارا مطلقا، كما حوله من اقتصاد كفاية معاشى صرف، محدود ومتواضع، إلى اقتصاد تبادلى exchange economy فى الدرجة الأولى، بالغ الثراء والتنوع.

الاقتصاد التقليدى

قبل أن نبدأ تحليل الاقتصاد الزراعى والرعى التقليدى غير البترولى، لابد أولا أن نسجل بعض تطور محسوس حدث فى العقود الأخيرة، بعضه

1- W.A. Hance, African Economic Development, Lond., 1958, P. 188.

قبل البترول، وبعضه بعده، وكثير منه بعد الثورة، ولكن أكثره ينتظر المستقبل. ذلك أن الإمكانيات الطبيعية الكامنة، وإن لم تكن شديدة الثراء، ترك هامشا مشجعا للتوسع والتقدم.

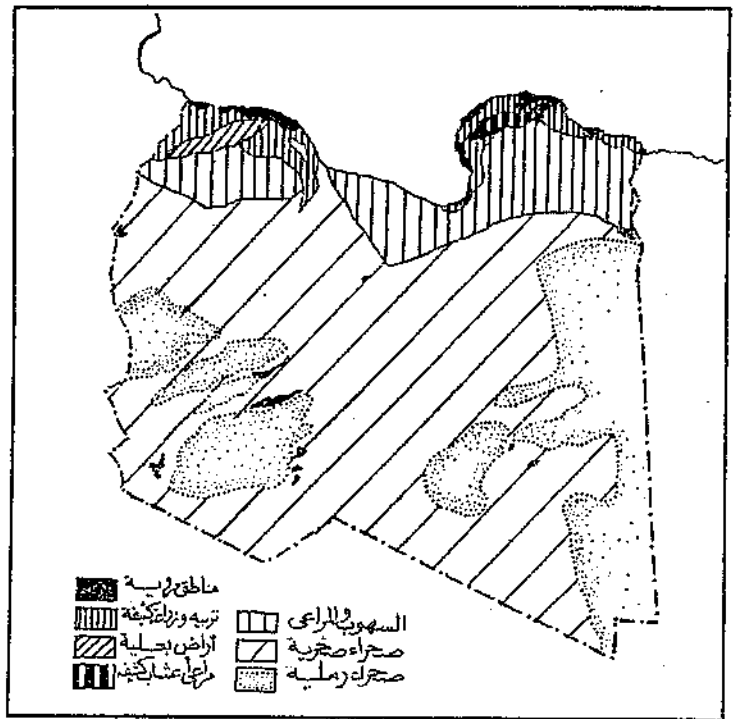
فهناك إمكانيات لا بأس بها لاستثمار الموارد المائية الضائعة، ولترشيد استعمالها، وكذلك لتوسيع رقعة الزراعة واستصلاح الأراضي، ثم لتكثيف الإنتاج وتحسينه. وهناك الآن خطة خمسية طموح محورها الأساسى هو توظيف عائدات البترول لإعادة تقويم الإنتاج الزراعى والرعى، فضلا عن خلق الصناعة الحديثة، أو بعبارة أخرى لتوظيف الثورة البترولية فى تحريك ما تسميه الخطة «الثورة الخضراء».

القاعدة الأرضية

فى المقدمة تأتى القاعدة الأرضية. بالميل المربع، تبلغ مساحة الأرض الصالحة للزراعة ٧٥٠٠ ميل، بينما لا تزيد مساحة الأرض التى تزرع فعلا عن ٣٧٥ ميلا، إلى جانب ٤٣٧٥ ميلا تستغل كمراع. وبالهكتار، تبلغ كل المساحة الصالحة للاستغلال نحو ١٤,٢ مليون هكتار، لا يزرع منها بالفعل إلا نحو ٢,٩ مليون هكتار تمثل ٤,٥ ٪ من مساحة الدولة. أما الباقي وقدره نحو ١١ مليون هكتار فلا يصلح إلا للرعى، بينما لا يزرع على الرى إلا حوالى ٧٥ ألف هكتار، أو نحو ٣ ٪ من جملة مساحة الأراضي الزراعية.

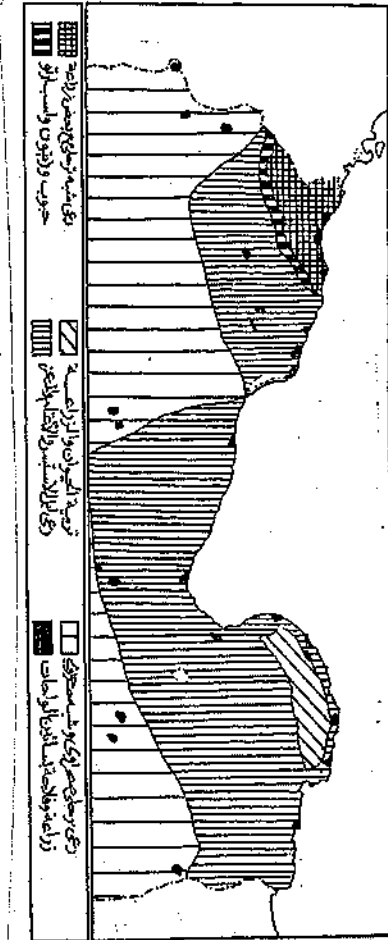
والجدول الآتى يلخص خريطة استغلال الأرض حسب آخر تعداد زراعى أجريته وزارة الزراعة الليبية بالتعاون مع الفاو فى ١٩٦٠^(١)

شكل ١٧- خريطة استغلال الأرض. الاستغلال الزراعى
والرعى المنتج يقتصر على نطاق الشمال. الخريطة تؤكد أيضاً صورة
الصحراء الليبية كصحراء صخرية وحموية تحيط بها الصحراء
الرملية على الحدود يميناً يساراً.



١- دليل الاستثمار الصناعى، ليبيا، مركز التنمية الصناعية، ص ١٥.

شكل ١٨ - استغلال الأرض. خريطة تفصيلية للنطاق الشمالى.
 هذا هو النطاق المعمور الحقيقى فى ليبيا، فيه يتركز السواد الاعظم
 من السكان، ومنه يأبى معظم الإنتاج الاقتصادى.



نوع الاستغلال	المساحة بالهكتار	%
الحبوب	٩٩٠.٨٤١	٤١.٧
العلف	٧٨.٣٧٠	٣.٣
خضر وأزهار	١٧.٧٢٠	٠.٧
يود للراحة	١.٢٨٨.١٥٣	٥٤.٣
المجموع	٢.٨٦٨.٧٢٨	١٠٠.٠

الأرض الصالحة للزراعة وللإستغلال إذن ضعيلة جدا بالنسبة إلى مساحة الدولة، تكاد تذكر بمصر، والاثنتان تذكرنا بأننا إزاء دول صحراوية فى الأساس. ولكن يمكن القول أن الأرض الزراعية متوفرة بالنسبة إلى عدد السكان، عكس مصر، بل هى تكاد تقارب مساحة الأرض الزراعية بمصر. على أن الضابط والفارق الحرج بعد هذا هو الكيف لا الكم، والكثافة لا المساحة. فنسبة كبيرة من الأرض الليبية ضعيفة التربة، شبه صحراوية، رملية أو جيرية.

غير أن العامل المحدد الخطير للإنتاج إنما هو الماء. فماء المطر غير كاف وغير مضمون، والمساحة التى يمكن أن تعتمد الزراعة فيها على المطر لا تزيد عن ١ % من المساحة الكلية للبلاد. والمياه الجوفية ليست غير محدودة ولا هى مستغلة بما فيه الكفاية. ولهذا فإن النسبة الضئيلة من زراعة الرى تلعب

دوراً هاماً للغاية فى الإنتاج. فإذا أضفنا فى النهاية تخلف المستوى الفنى عامة، لخرج متوسط إنتاجية الفدان منخفضاً انخفاضاً شديداً - القمح مثلاً أقل من ثلاثة أرباع الإردب - إلا فى مناطق الرى المتميزة فى طرابلس خاصة حيث يصل متوسط الفدان إلى معدله المألوف فى البلاد الزراعية.

المركب الزراعى

ويتألف المركب الزراعى الأساسى من عدد كبير نسبياً من المحاصيل المتنوعة، لا يبرز بينها محصول معين بصفة خاصة، وهذا فى حد ذاته من أخص خصائص الاقتصاد المعاشى غير التجارى. والحبوب تأتى فى الصدارة، الشعير أولاً ثم القمح. وهذا الترتيب نفسه يعكس سيادة الجفاف والظروف الحدية. فمحصول الشعير ضعف محصول القمح تقريباً. مثلاً فى ١٩٦٨، بلغ إنتاج الشعير ٩٨ ألف طن، والقمح ٥٢ ألفاً، بينما بلغ مجموع إنتاج الحبوب جميعاً ١٥٢ ألفاً.

ولقد كانت ليبيا تكفى نفسها عادة فى الحبوب، وربما وجد بعض الفائض للتصدير فى بعض السنوات، ولكن الأغلب أن يتحتم الاستيراد فى سنوات الجفاف. على أنه منذ البترول وإهمال الزراعة، أصبحت ليبيا لا تكفى نفسها. ففي سنة ١٩٦٨ مثلاً كانت نسبة الاكتفاء ٤٤٪، أى أقل من النصف، والباقى يستورد. وكان هذا الوارد يمثل نحو ١٣٪ من مجموع قيمة

الواردات، تعادل نحو ٧.٥ من قيمة الصادرات. وتقل نسبة الاكتفاء سنة بعد سنة باطراد. ففي القمح وحده، بينما لا تنتج ليبيا إلا نحو ٥٥ ألف طن، فإن الاستهلاك قد وصل الآن إلى ٢٠٠ ألف طن، بحيث لم يعد الإنتاج المحلي يغطي إلا ربع الاستهلاك، والباقي يستورد. وخطة ليبيا الزراعية الجديدة هي العمل على تحقيق الكفاية الذاتية في الغذاء بعامة والحبوب بخاصة^(١).

أهم المحاصيل الزراعية الأخرى هي الفواكه، فواكه البحر المتوسط، وخاصة الزيتون والكروم. والزيتون لا شك أهم محصول بعد الحبوب، هناك منه نحو ٣ - ٤ ملايين شجرة، وقد بلغ الإنتاج في ٦٨ - ١٩٦٩ نحو ٢٣ ألف طن. وهذا إنتاج كبير نسبيا إذا تذكرنا أنه يفوق ربع إنتاج تونس ذات الوضع الخاص في الزيتون، كما يفوق نصف إنتاج المغرب ويعادل إنتاج سوريا. وبهذا تأتي ليبيا رابعة الدول العربية في إنتاج زيت الزيتون.

أما الكروم فإنتاجها السنوي يقل عن الزيتون، فيبلغ نحو ١٥ - ١٦ ألف طن. ويبلغ إنتاج التمر الضعف تقريبا أو أكثر قليلا، يأتي من نحو ٣ ملايين نخلة، وإن كانت بعض المصادر تذكر أرقاما أكبر بكثير. وينبغي أن نذكر في النهاية الخضروات التي تلعب دورا هاما في تغذية الاستهلاك المحلي، وإن كانت بعيدة وتزداد كل عام بعدا عن تحقيق الكفاية^(٢).

1- U.N., Statistical Yearbook, 1969, 1970.

٢- البنك الليبي، التقرير السنوي، ١٩٧٠، ص ٣٧.

الثروة الحيوانية والمعدنية

تمثل الثروة الحيوانية قيمة خاصة في ليبيا، ترمز إلى سيادة الصحراء والرعى، مثلما ترمز في الوقت نفسه إلى سيادة الرعى الجاف. فبينما يقدر عدد الماشية بنحو ١٢٢,٠٠٠ رأس فقط، يصل عدد الأغنام إلى ١,٧٠٩,٠٠٠ والماعز نحو ١,٤٠٥,٠٠٠، والإبل إلى ٢٣٥,٣٠٠. وبهذا فإن مجموع الثروة الحيوانية كلها نحو ٣,٥ مليون رأس (٣,٤٧١,٤٥٠) في (١٩٦٨)^(١).

ولقد كان للثروة الحيوانية مكان بارز في صادرات ليبيا تقليدياً، وكانت مصر سوقاً تقليدية للأغنام الحية والماعز. ولكن إهمال الرعى منذ البترول قلب الموقف تماماً، بحيث أصبحت ليبيا تستورد اللحوم والحيوان ومنتجات الألبان من الخارج، بما فيه حتى مصر، وذلك بنسبة حوالى نصف مجموع استهلاكها. والخطة الجديدة تستهدف زيادة الثروة الحيوانية إلى حد الكفاية الذاتية على الأقل، بتوفير المياه الجوفية وتوسيع المراعى وتحسين السلالات. ومن بين مشروعاتها تحويل الكفرة إلى مرعى ومزرعة لحوم وطنية تتسع لربع مليون رأس من الأغنام.

وتنقلنا الثروة الحيوانية إلى الثروة المائية إلى المعدنية. فليبيا تملك مصايد أسماك لا بأس بها، خاصة في طرابلس، كما يناظر الإسفنج من البحر نبات

1- The Economic Development of Libya, P. 47;

دليل الاستثمار الصناعى، ليبيا، مركز التنمية الصناعية، ص ١٦.

الحلفا من الاستبس. أما المعادن فتشمة بعض الأملاح والجبس في الجفارة، طرابلس، وبعض البوتاس والنظرون في مرده. لكن الحديد هو البند الهام.

فلقد كشف حديثا عن رصيد كبير جدا من خام الحديد الجيد في فزان، فقى وادى الشاطيء بمحافضة سبها، يقدر الاحتياطي الذى عشر عليه تقديرا مبدئيا بنحو ٣٥٠٠ مليون طن، تعادل نحو ٥ ٪ من احتياطي العالم^(١). وإذا كان الموقع الداخلى البعيد عقبة، فإن ضخامة الثروة تبرر الاستغلال بلا تردد. وكما رأينا فلقد تقرر بالفعل وضع مشروع لخط حديدى إلى الساحل لنقل الخام.

الصناعة والتجارة الخارجية

الصناعة بسيطة، وهى قسمان : تقليدية وخفيفة. الأولى تعتمد على منتجات المراعى من صوف وجلود، ومنها المنسوجات الوطنية والسجاد والبسط والجلود المدبوغة ومنتجات الألبان. والثانية أساسها المحاصيل الزراعية، وأهمها عصر الزيتون وطحن الغلال والسجائر وتعليب الأسماك والفواكه والخضروات، وإلى قريب صناعة الأنبذة. والخطة الجديدة تهدف إلى نشر وتوسيع الصناعة المتطورة، خاصة المنسوجات القطنية والصوفية وأنابيب الصلب والألومنيوم والأسمدة، فضلا عن بعض الصناعات الاستهلاكية واجتماعية الحديثة كالأثاث والزجاج والكابلات والأسمنت... الخ.

١- المصدر السابق.

والأسمنت بالذات يكاد من قبل يكون الصناعة غير الزراعية الوحيدة ذات الأهمية الخاصة في ليبيا، حيث تنتج منه نحو المليون طن (٩٨١ ألف طن في ١٩٦٩)، وحيث تأتى بذلك الخامسة بين العرب بعد مصر فلبنان والمغرب والعراق. وهذا الوضع تعبير بليغ عن ثورة التعمير في ليبيا البترول، حتى ليتمكن القول أن الصناعة الأولى في ليبيا إنما هي صناعة البناء والتشييد.

أما عن التجارة الخارجية فقد كانت ليبيا في الأساس تصدر الخامات الزراعية والرعية، إلى جانب قليل من المصنوعات التقليدية والبسيطة المعتمدة عليها، وفي مقابل ذلك تستورد المصنوعات والآلات الحديثة إلى جانب بعض الحبوب والأغذية أحيانا. فالصادرات الأساسية كانت تتمثل تقليديا في الحيوانات الحية والأسماك وزيت الزيتون والفواكه والحلفا.

على أن الاقتصاد في جملته كان اكتفائيا في الدرجة الأولى، والتجارة الخارجية عند حدها الأدنى الضروري أو الممكن، كما كان اقتصاد عجز أساسا. في ٥١ - ١٩٥٢ مثلا كانت قيمة الصادرات ٤ ملايين جنيه، والواردات ١١ مليوناً. وفيما بين ١٩٥٤، ١٩٦١ كانت قيمة الصادرات تتراوح بين ٣، ٦ ملايين جنيه فقط^(١).

١- البنك الليبي، التقرير السنوي، ١٩٦٦، ١٩٧٠، ١٩٧١.

البترول

ذلك فى خطوطه العريضة هيكـل الاقتصاد الأصيلى والقديم : قاعدة واسعة نسبـية، لكنها متواضعة القامة إلى حد بعيد، قل قاعدة «أفقـية» لها عرض أكثر مما لها ارتفاع، ولكنها حتى على عرضها النسبى ليست بمستقرة ولا وثيقة الأساس : وعلى هذه القاعدة الأفقية تفجر البترول ليتوجها باقتصاد «رأسى» بالغ الارتفاع والرسوخ، رغم ما فى أساسه المادى من ضيق نسبى. وبهذه القامة الشاهقة طفى العنصر الرأسى على الأفقى فى الاقتصاد طغيانا كاملا حتى وضعه فى الظل ودفع به إلى مرتبة ثانوية للغاية. بل إن تعاظم دور البترول أدى بالفعل إلى تناقص حقيقى فى قيمة الإنتاج الزراعى الرعوى، نتيجة لما لحقه من إهمال وهجر.

نتائج البترول الاقتصادية

أصاب البترول المركب الاقتصادى العام بتغيير هيكلى جذرى يصل إلى حد الثورة المطلقة لا شك. ويمكننا أن نلخص هذه الآثار والنتائج فى ثلاثة مجالات : قطاعات الحرف، هيكـل التجارة الخارجية، عناصر الدخل القومى.

١ - قطاعات الحرف. أعاد البترول توزيع القطاعات والفعاليات الأساسية فى القوى العاملة، وبالتحديد من الحرف الأولى إلى

الثانية والثالثة، الثالثة أساسا. فتحت إغراء الأجور العالية والدخول المرتفعة في صناعة البترول وفي خدمات المدن، تحولت الزراعة والرعى إلى اقتصاد طارد غير مجز، فقد جاذبيته وأخذ يلفظ بقوته العاملة بشدة إلى الصناعة نوعا، ولكن إلى الخدمات والتجارة بصفة أساسية.

فقبل البترول كانت نسبة المشتغلين بالزراعة (والرعى) ٧٠ ٪ تقريبا. وفي عام ١٩٦٣ عند بداية البترول، كانت نسبة المشتغلين في قطاع الزراعة من مجموع القوى العاملة في ليبيا ٦٣ ٪، هبطت في سنة ١٩٦٧ إلى ٣٧ ٪، أى انخفضت بنسبة النصف تقريبا في ٤ سنوات فقط. بل إن المقدّر أن أكثر من ٤٥ ٪ من المشتغلين بالزراعة والرعى قد هجروهما منذ بداية البترول وحتى اليوم. ولعلنا نلاحظ هنا أن نسبة قطاع الزراعة في ١٩٦٣، وهى ٦٣ ٪، هى النسبة نفسها لسكان المدن في ١٩٦٧، أى أن حياة الزراعة وحياة المدن قد تبادلتا المواقع النسبية تماما في ٤ - ٥ سنين فقط.

أكثر من هذا، فإن التدفق من الحرف الأولى إلى الثالثة، بقدر ما أصاب الأولى بالضمور الشديد أصاب الأخيرة بالتضخم المفرط، وهو ما يعرف بإفراط الحرف الثالثة over-tertiarization وهذه الظاهرة التى عرفها كثير من دول العالم الثالث النامية، تصل فى دول البترول إلى حد خطير يكاد يكون مرضيا. وليست ليبيا فى هذا باستثناء. ففيها أهملت الزراعة فتناقص إنتاج الغذاء، وهجرت الواحات التى غزاها الرمل والملح فتوسعت الصحراء

على حسابها - عملية «التصحير» كما تسمى أحيانا desertification

وإذا كانت مكاسب البترول قد عرضت هذا كله بسهولة جدا عن طريق الاستيراد الشامل، فإن المعنى الحقيقي هو أنه بينما كانت موارد البترول الطارئة تتبدد فى القنوات الاستهلاكية المبحته، كانت موارد الزراعة الدائمة تنقلص وتجمد هى الأخرى على المدى الطويل.

٢ - هيكل التجارة الخارجية. انعكس البترول على تركيب التجارة الخارجية فكان وقعه كاملا. فالاقتصاد الآن تبادللى فى المحل الأول، والتجارة الخارجية هى عصب الاقتصاد، والبترول عصب التجارة الخارجية. وفى السنوات الأخيرة أصبح البترول يؤلف بين ٩٩٪، ٩٠٪ من الصادرات، والباقى يتكفل به فائض الإنتاج الزراعى والرعى من الزيتون والفواكه والحلفا والجلود والفسول السودانى.

وبأرباح البترول يتم استيراد كل شىء تقريبا، من المصنوعات والآلات الرأسمالية والاستهلاكية إلى الأغذية الزراعية والحيوانية. ولكن تظل الواردات دائما دون الصادرات قيمة بكثير، تاركة بذلك فائضا سويا ضخما يتراكم ليجعل ليبيا من الدول الغنية ماليا. على سبيل المثال، بلغت قيمة الصادرات فى ١٩٦٩ نحو ٢١٥٠ مليون دولار، مقابل ٦٤٥ مليونا للواردات.

ولقد تصاعدت أرقام التجارة الخارجية بصورة ثورية منذ البترول،

فتعدت علامة المائة مليون جنيه بعد ظهوره مباشرة، وظلت تتضاعف كل عام لفترة طويلة، حتى تعدت جملة قيمة التجارة الخارجية في السنوات الأخيرة علامة الثلاثة بلايين دولار.

والخلاصة إذن أننا بصدد تجارة المحصول الواحد أولا، وتجارة الخامات ثانيا، وتجارة التصدير ثالثا، وتجارة الفائض الكبير أخيرا وليس آخرا.

٣ - عناصر الدخل القومي. من أهم نتائج البترول تغيير عناصر ومكونات الدخل القومي تغييرا جذريا كذلك. فبعد أن كانت الزراعة والرعى هما مصدر الدخل القومي الأساسى، تراجعتا بشدة إلى الوراء، وأصبح البترول هو عصب الاقتصاد. ففي ١٩٦٨ كان توزيع الناتج المحلى الاجمالى بين القطاعات الاقتصادية الأساسية هو كالآتى : الزراعة ٤٪ فقط، الصناعة ٦٥٪، فيها للبترول وحده ٥٥٪، وأخيرا الخدمات ٣٢٪.

بالمثل انقلبت مصادر الميزانية الوطنية. ففي ٦٣ - ١٩٦٤ كان البترول يساهم بنسبة ٥٠٪ من إيرادات الميزانية، ولكنها ارتفعت إلى ٧٠٪ فى السنوات الأخيرة. بل إننا نستطيع أن نضعها قاعدة عامة أن القيمة النسبية لمساهمة الإنتاج الزراعى الرعوى التقليدى فى الاقتصاد الليبى كانت تتراجع باطراد سريع عاما بعد عام كلما زاد إنتاج البترول وارتفعت عوائده فى الدخل القومي. إن العلاقة بينهما تكاد تكون عكسية بانتظام.

تطور الإنتاج

بعد أن حللنا موقع البترول في الاقتصاد الليبي ووقعه عليه، وقيل أن نتقدم إلى مغزاه بالنسبة إلى قوة ليبيا السياسية، لنقف الآن أمام إنتاجه : تطوره، حجمه، عوائده، ثم نقاط قوته، وتسويقه. والجدول الآتي يقدم لنا صورة كاملة عن نمو الإنتاج، وكذلك عن صادراته، خلال عقد منذ بدايته في ١٩٦١ إلى ١٩٧١.

السنة	الإنتاج بالمليون طن	صادرات الخام بالمليون برميل
١٩٦١	٠.٥	٥
١٩٦٢	٩	٦٠
١٩٦٣	٢٢.٤	١٦٧
١٩٦٤	٤١.٥	٣١٤
١٩٦٥	٥٨.٨	٤٤٣
١٩٦٦	٧٢.٢	٥٤٧
١٩٦٧	٨٣.٨	٦٢١
١٩٦٨	١٢٤.٥	٩٤٥
١٩٦٩	١٤٩.٠	١١٣٢
١٩٧٠	١٦٠.١	١١٨٨
١٩٧١	١٣٢.٩	٩٨٩
المجموع	٨٥٤.٧	٦٤١١

الطفرة المشيرة هي بلاشك الحقيقة الكبرى البارزة في الجدول. ففي السنوات الأربع الأولى كان الإنتاج يضاعف نفسه مرة كل عام : من الصفر تقريبا إلى ١٠ إلى ٢٠ إلى ٤٠ مليونا. وبين ١٩٦٤، ١٩٦٧ كان الإنتاج قد تضاعف مرة ثانية من حوالى ٤٠ إلى ٨٠ مليونا، وفي ١٩٦٨ كان الإنتاج قد وصل علامة المائة مليون طن وتجاوزها بكثير جدا. وفي ١٩٦٩، حين قامت الثورة، حقق وتجاوز لأول مرة علامة الألف مليون برميل. وفي السنة التالية فقط كان قد وصل إلى قمته ١٦٠ مليون طن في ١٩٧٠، حققها في عقد واحد فقط. وهذا يقارب نحو ١٢٠٠ مليون برميل، أو نحو ٣,٣ مليون برميل في اليوم.

وإذا كان الإنتاج قد انخفض فجأة وبحدة بعد ذلك إلى ١٣٢,٩ مليون طن، فذلك كسياسة عامدة مخططة بعيدة النظر. على أنه لو قد ترك على معدله السابق لبلغ ١٨٠ مليونا بدلا من ذلك. وحتى ذلك التاريخ، كان مجموع الإنتاج التراكمى الذى تحقق في ١١ سنة هو ٨٥٤,٧ مليون طن، ومجموع صادر الخام التراكمى هو ٦٤١١ مليون برميل.

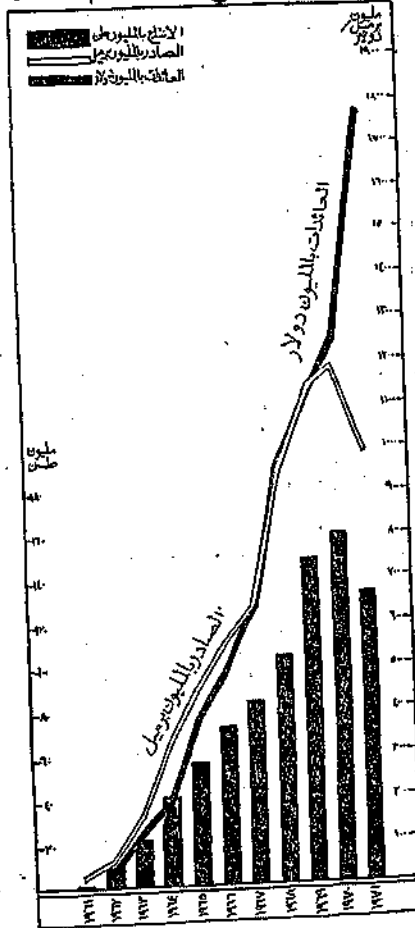
وتلك جميعا أرقام قياسية بأى مقياس. فحتى عمالقة البترول في المشرق والخليج العربى لم تعرف هذه المعدلات النادرة. قارن مثلا السعودية والكويت. السعودية بدأت الإنتاج ١٩٣٩ بنصف مليون طن، وفي ١٩٤٩ بلغت ٢٣,١ مليون طن. أى أنها حققت في ١١ سنة ما حققته ليبيا في ٣ سنوات. ثم إنها - السعودية - وصلت إلى ٤١ مليون طن في ١٩٥٣، أى بعد ١٥ سنة

من بدء الإنتاج، وهو المستوى نفسه الذى وصلته ليبيا فى ٤ سنوات من بدء الإنتاج. وفى ١٩٦٢، انتجت السعودية ٧٥ مليون طن، مقابل ٧٢,٢ مليون طن لليبيا فى ١٩٦٦، أى بعد ٢٤ سنة مقابل ٦ سنوات على الترتيب. وحين حققت ليبيا قمتها ١٦٠ مليون طن فى ١٩٧٠، كان قد مضى عقد فقط منذ بدء الإنتاج، وقد استدعى هذا المستوى ثلاثة عقود بالضبط لى يتحقق فى السعودية سنة ١٩٦٩.

خذ الكويت الآن، التى كانت أكبر طفرة سابقة لليبيا. بدأت فى ١٩٤٦ بنحو ٠,٨ مليون طن، وفى ٨ سنوات كانت قد حققت الرقم القياسى حينذاك ٤٣,٦ مليون طن وذلك عام ١٩٥٣. ولكن ليبيا حطمت هذا الرقم، حين حققت ٤١ مليون طن فى ١٩٦٤، أى فى ٤ سنوات من البدء، أى فى نصف المدة. وعلامة الثمانين مليون وصلتها الكويت فى ١٩٦١، وليبيا فى ١٩٦٧، الأولى - يعنى - بعد ١٦ سنة من بدء الإنتاج، والثانية بعد ٧ سنوات، أى نصف المدة مرة أخرى. ومنذ ١٩٦٩، أى فى غضون ٩ سنوات أو أقل من عقد، كانت ليبيا قد بلغت رقم ١٥٠ مليوناً، وهو الرقم الذى لم يتحقق للكويت حتى اليوم ١٩٧١، أى بعد ٢٥ سنة أو ربع قرن من الإنتاج.

الخلاصة الواضحة هى أن معدل نمو الإنتاج الليبى يتراوح بين ضعف وثلاثة أمثال المعدل الكويتى أو السعودى. أما معدلات الدول السريعة النمو التى جاءت بعد ليبيا مثل أبو ظبى فلا تقارن بها من حيث الكم أو السرعة.

شكل ١٩- تطور إنتاج البترول الليبي. اتجاه النمو الصاعد يكاد يكون مطردا. لاحظ العلاقة المتغيرة في سلوك منحني الصادر ومنحني العائد؛ فبعد أن كان الأول على يسار الثاني تقاطع الاثنان ثم تبادلا المواقع. هذا يعكس المراحل الثلاث في أسعار البترول: أقل من دولار أولاً، ثم حوالي الدولار، ثم أكثر من الدولار. لاحظ في النهاية كيف ترتفع العائدات رغم انخفاض الصادر.



وتبقى الظاهرة البترولية الليبية طفرة غير مسبقة بالتأكيد، وغير ملحوظة على الأرجح، في تاريخ العرب، وربما العالم البترولي. ظاهرة إعصارية لا مفر من أن نصفها بأنها تفجرت بسرعة العاصفة ونمت بمعدل صاروخي.

من حيث نسبة الإنتاج المحلي إلى الإنتاج الإقليمي والعالمي، يتأكد أيضا نمو ليبيا الفائت. في بداية الإنتاج، لم تكن النسبة من الإنتاج العالمي تتعدى ٠,٧٪، ولكنها في ١٩٦٦ كانت قد ارتفعت إلى ٤,٥٪ من العالم، أو ما يعادل ١٥,٦٪ من إنتاج الوطن العربي. ثم في ١٩٧٠ بلغت النسبة الأولى ٢٦,٨٪، والثانية ٢١,٧٪، أي أن ليبيا كانت أكثر قليلا من خمس العرب بتروليا، وهي الآن - أرقام ١٩٧١ - أقل من الخمس قليلا (٢١٧٪).

بالمثل من حيث سباق الإنتاج وترتيب المنتجين. فمنذ ١٩٦٥ كانت ليبيا قد تغلبت على العراق، ثاني أقدم منتج عربي، لتصبح ثالث العرب. وفي بضع سنين أخرى لحقت بالكويت وتجاوزتها، والكويت هي السابقة الوحيدة التي سجلت أكبر طفرة نمو عربية من قبل. وبذلك احتلت ليبيا المركز الثاني بعد السعودية بين العرب، والسادس في العالم. وهي الآن تعود إلى المركز الثالث بين العرب والسابع في العالم بعد تخفيض الإنتاج، كما تأتي الخامسة في العالم من حيث التصدير. وهي في هذا كله الدولة التي قلبت توازنات الإنتاج القديمة التقليدية بين المشرق والمغرب العربيين، لتجعل من الثاني أكثر من أخ أصغر للأول.

دخل البترول

على أن ليبيا لم تكن الأسعد حظا من حيث الكم فحسب، بل ومن حيث الدخل أيضا. فقد دخلت ميدان الإنتاج متأخرة للغاية، فأفادت من كفاح الدول البترولية العربية الأسبق ضد الشركات في معركة العائدات. فهي من جهة دخلت بعد بدء عصر المناصفة بكثير، كما أنها بدأت بعد أن انتهى العصر الذهبي، عصر «أيام العز» *bonanza days* بالنسبة للشركات، والغفلة من جانب الحكومات^(١). ولهذا نالت شروطا أفضل نسبيا منذ البداية، سواء في مساحات الامتيازات ودورة التنازلات الجزئية عنها أو العوائد والإتاوات... الخ. ومع ذلك فقد كانت أسعار البترول الليبي بخسة للغاية بالقياس إلى مزاياه النوعية والموقعية. وكان هذا تعبيرا مباشرا عن مرحلة التبعية السياسية التي كانت تخضع لها ليبيا الملكية.

على أن ليبيا من الجهة الأخرى كانت هي التي - بعد الثورة - قد انقلبت لتفقد صراع المنتجين ضد الشركات حول الأسعار. فهي التي دفعت الأوريك إلى المواجهة الحاسمة مع الشركات، ثم ضغطت حتى رفعت نسبة عائدات الدولة إلى ٥٥ - ٦٠ ٪ من صافي الأرباح، وحتى فرضت مبدأ التعويض عن خسائر الماضي حين استردت أكثر من ٥٠٠ مليون جنيه، وأخيرا مبدأ تقنين أى تحديد حجم الإنتاج، بل وفرضت التأمين الجزئي في بعض الحالات.

1- Hoskins, Middle East, P. 208.

وتعد اتفاقية ١٩٧٠ نقطة تحول هامة فى هذا السبيل، حين فرضت ليبيا على الشركات زيادة سعر البرميل ٣٠ سنتا، إذ إن هذه أكبر زيادة تحصل عليها دولة ما منذ تحقق مبدأ المناصفة فى الخمسينيات الباكورة. فإذا أضفنا أن هذا تم جنبا إلى جنب مع خفض حجم الإنتاج الكلى، لأدركنا أن ليبيا الثورة قد حققت بنجاح حل المعادلة الصعبة فى حسابات البترول وهى رفع الأرباح مع خفض الإنتاج.

على أن أكبر معركة سياسية حقيقية دخلتها ليبيا مع الشركات الاحتكارية صاحبة الامتياز هى تلك التى تدور حول قضية المشاركة بالذات، المشاركة فى الإنتاج والأرباح. وإذا كانت دول الخليج العربى قد نجحت أخيرا فى أن تنتزع من شركاتها حق المشاركة بنسبة ٢٥٪ ترتفع بالتدريج إلى ٥٠٪ فى الشمالينيات، فإن هذا النجاح يرجع جزئيا وبطريق غير مباشر إلى موقف ليبيا التى سبقت بالمطالبة بالمشاركة بنسبة ٥٠٪ فورا.

والمشاركة هى الوسيلة الحقيقية الوحيدة لتحويل دول البترول من «شريك نائم» إلى مالك منتج حقيقى يملك سر الصنعة أو تكنولوجيا الإنتاج، أى يملك مصيره. وإذا كان ذلك المطلب لم يتحقق بعد، فإن نجاحه فى المستقبل جدير بأن يكون علامة كبرى على الطريق؛ على الطريق ربما إلى التأميم، حتى يأتى اليوم الذى تصبح فيه أهم سلعة تنتجها الدولة ملكا خالصا لها.

وقد انعكس هذا كله فى تطور عائدات الدولة من البرميل الواحد ومن جملة العائدات، على نحو ما يوضح هذا الجدول^(١).

السنة	عوائد البرميل بالسنت	جملة العائدات بملايين الدولارات
١٩٦٢	٦٤.٧	٣٩
١٩٦٣	٦٥.١	١.٩
١٩٦٤	٦٢.٩	١٩٧
١٩٦٥	٨٧.٨	٣٧١
١٩٦٦	٨٧.٠	٤٧١
١٩٦٧	١٠١.٦	٦٣١
١٩٦٨	١٠٠.٧	٩٥٢
١٩٦٩	١٠٠.٠	١١٣٢
١٩٧٠	١٠٩.٠	١٢٩٥
١٩٧١	١٧٨.٦	١٧٦٦

وواضح على الفور أن عائد البرميل الواحد مر بثلاث مراحل : حتى ١٩٦٦ كان بين ثلثي دولار ونحو ٠,٨ دولار، ثم من ١٩٦٧ حتى ١٩٧٠ تراوح حول الدولار، ثم من ١٩٧١ قفز قريبا من الدولارين مرة واحدة (١,٨ دولار)، أى نحو ٣ أمثال ما بدأ به. أما جملة العائدات التى تجاوزت علامة المائة مليون فى ثلثي سنة من الإنتاج، فقد أخذت تتضاعف بعد ذلك لثلاثة سنوات بزيادة نحو ١٠٠ مليون أخرى كل عام حين قاربت نصف البليون

1- Petroleum Press Service, Aug. 1972.

دولار، ثم البليون نفسه بعد سنتين آخرين، لتقترب بعد سنتين آخرين كذلك من البليونين إلا قليلا. هذا بينما يصل مجموع دخل الدولة من عائدات البترول طوال عصر الإنتاج إلى ٥٩٦٨ مليون دولار، قل ٦ بلايين أو أكثر من ٣ بليون جنيه استرليني أو ليبى (أعلن أخيرا جدا أن هذا المجموع بلغ ٧ مليار دولار).

ومن جهة أخرى فإذا نحن أضفنا إلى هذه الدخول البترولية قيمة الإنتاج المحلى فى سائر القطاعات لوصل الناتج المحلى الإجمالى والدخل القومى ومعه متوسط دخل الفرد إلى مستوى بالغ الشراء والدلالة، كما يوضح هذا الجدول^(١).

السنة	إجمالى الناتج المحلى مليون جنيه ليبى	الدخل القومى مليون جنيه ليبى	متوسط دخل الفرد بالدولار
١٩٦٧	٧٦١.٤	٦٣٣.١	١.٦٢
١٩٦٨	١٠٩٥.٣	٧٩٧.٨	
١٩٦٩	١٢٨٢.٨	٩٣٣.٨	١٣٩٤
١٩٧٠	١٤٣٢.٠	١٠٧٠.٩	
١٩٧١	١٦٣٥.٠	١٢٣٤.٤	

١- دليل الاستثمار الصناعى، ليبيا، مركز تنمية الصناعة .. الخ، ص ١٢.

(١) تقديرات متوقعة.

فمن ١٥ مليون جنيه استرليني في ١٩٥٠، ارتفع الدخل القومي إلى ٥٦ مليون جنيه ليبي في ١٩٥٩، أى أقل قليلا من أربعة الأمثال، ثم قفز إلى ٦٣٣ مليوناً في ١٩٦٧ أى أكثر من ١١ مثلاً في ٨ سنوات، ومنذ ١٩٧٠ تعدى علامة البليون جنيه ليبي. وبالمثل طفر اجمالي الناتج المحلي، وكذلك نصيب الفرد من الدخل القومي. فمن نحو ٤٠ دولاراً في ١٩٥١، ارتفع متوسط الفرد من الدخل القومي إلى ١١٦ في ١٩٥٨، إلى ٤٥٦ في ١٩٦٣، إلى ٩٠٠ في ١٩٦٦، إلى ١٠٦٢ في ١٩٦٧، إلى ١٣٨٤ في ١٩٦٩ (١). وهو لا يقل الآن عن ١٥٠٠ - ٢٥٠٠ دولار، بل ربما زاد عن ذلك كثيراً. فلقد أعلن أخيراً أن قيمة إنتاج ليبيا من البترول في السنة الأخيرة بلغ ١,٨ مليار دولار، تعادل وحدها ٢٥٪ من كل ما حققته من عائدات في سنوات الإنتاج العشر كلها.

نقط القوة والسوق

السؤال الذى لا شك يفرض نفسه هنا والآن هو : لماذا فرض البترول الليبي نفسه هكذا على الإنتاج العالمى ؟ ماهى مصادر ونقط قوته الخاصة ؟ إذا كانت حاجة السوق، ومصلحة شركات الإنتاج، وطبيعة النظام السياسى الحاكم قبل الثورة، سهل القياد شديد التسهيل، هى كلها من العوامل التى

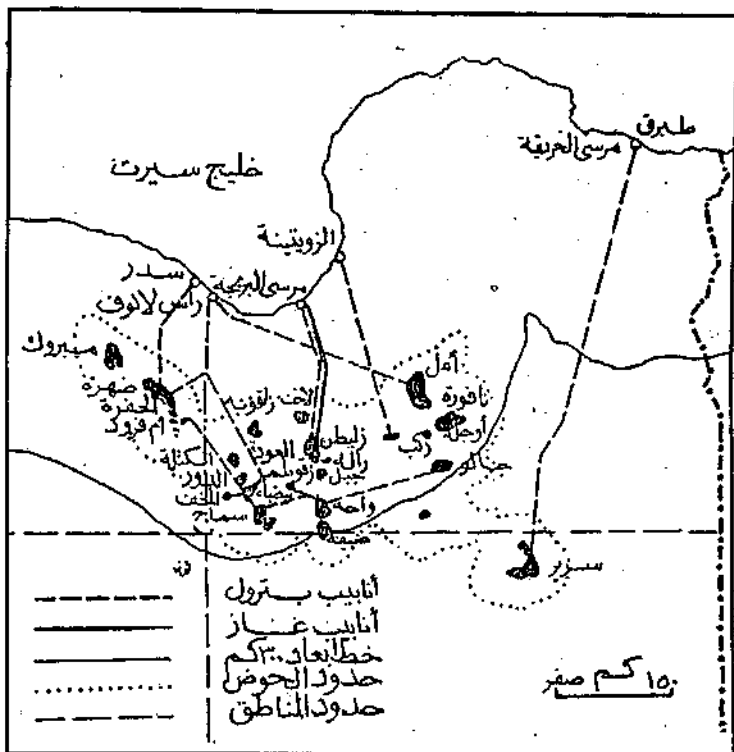
ساعدت بلا جدال على دفع ثورة البترول في ليبيا إلى أبعد حد، فإنها وحدها لا تكفى لتفسيرها، لا سيما أن منها ما هو عارض طارئ. كذلك فإن وفرة الرصيد، وغزارة إنتاج الآبار، وقلة عمق الإرسابات البترولية، وانخفاض تكاليف البحث والاستخراج، لا تكفى هي الأخرى، لا سيما أن أغلبها تشترك فيه دول أخرى كثيرة في الشرق الأوسط.

ثمة في الواقع أربع نقاط قوة تنفرد بها ليبيا بتروليا : الموقع غرب السويس، والموقع قرب أوربا، والموقع الساحلى، ثم طبيعة البترول الليبي^(١). فالموقع غرب السويس أعفى البترول الليبي ابتداء من تحميله بإتاءة مرور ما، سواء في أنابيب المشرق أو عبر قناة السويس. وفضلا عن هذا فقد حرره من أخطار التوقف في حالة إغلاق القناة، ومن الدوران حول القارة إلى طريق الرأس. وهذا يفسر دفعة الإنتاج العظمى في البترول الليبي بعد عدوان ١٩٦٧.

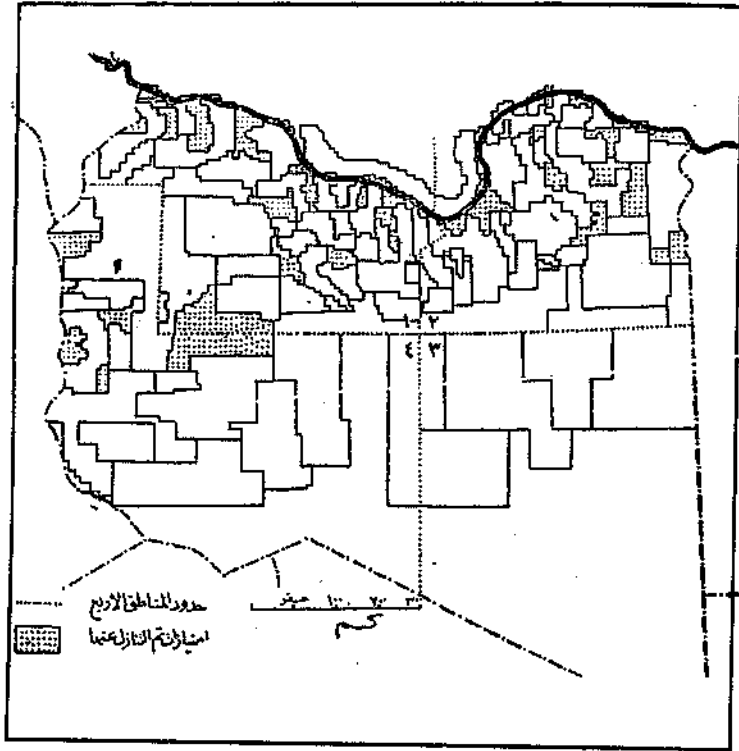
أما الموقع قرب أوربا، في مواجهتها وازاء «بطنها» في البحر المتوسط، فقد وضع البترول الليبي عند أطراف أصابع السوق الكبرى للبترول العربي. ففي مقابل عدة آلاف من الكيلومترات في حالة الخليج العربي، ويضع عشرات من الآلاف في حالة الرأس، يقع البترول الليبي على بعد بضع مئات فقط من الكيلومترات من مصبه الطبيعي.

١- حمدان، بترول العرب، ص ٩٧-١٠٠.

شكل ٢٠- حوض البترول الليبي وحقوقه.
لاحظ الموقع على خليج سيرت، ولكن أساسا على الجانب
البرقاري قبل الترحيد وتعديل التقسيم الإداري.



شكل ٢١- امتيازات البحث البترولوى. لاحظ النمط الرقعى المبهر،
 نقيض الامتيازات الغطائية الشاملة فى المشرق العربى. هذا النمط انعكس
 ايضاً على نمط الحقول المنتجة بالفعل إلى حد ما.



كذلك الموقع الساحلى لا يقل أهمية، وهو مكمل للعاملين السابقين. فمن حسن حظ ليبيا أن حوض بترولها الأساسى جاء قريبا للغاية من الساحل، لا سيما أن نفوس خليج سيرت المقعر يقربه من البحر أكثر. وإذا نحن رسمنا خط أبعاد متساوية بفاصل ٣٠٠ كم مثلا من الساحل، لوقع الحوض الليبي برمته داخله. بينما - للمقابلة - يقع خارجه تماما كل البترول الجزائرى.

ورغم أنه حوض صحراوى، فإنه لحسن الحظ أيضا يخلو من الكثبان الرملية الشاسعة وتغلب عليه مسطحات الرمال الخشنة والحصى والحصباء الممهدة، كما يخلو من الجبال والعوائق الطبوغرافية البارزة كالتى تعوق خروج البترول الجزائرى مثلا. إن البترول الليبي يقطع أقصر رحلة بحرية، مثلما يقطع أقصر رحلة بحرية، فى السوق العالمية تقريبا.

أما عن طبيعة ونوعية البترول فإن البترول الليبي، كالجزائرى وعلى عكس بترول المشرق، من النوع الخفيف الذى تقل فيه نسبة زيوت الوقود وترتفع نسبة المقطرات الخفيفة. وهو بذلك يلائم أغراض الصناعة والمواصلات كل الملاءمة. فضلا عن ذلك فهو زيت غنى بنسبة الشمع فى الوقت الذى يكاد يخلو عمليا من الكبريت، آفة بترول الكويت مثلا وأداة التلوث الخطيرة عند الاستعمال.

ومن السهل بعد هذا كله أن نرى مدى قوة البترول الليبي فى السوق الأوروبية بالتحديد بمثل ما أن من الصعب أن نرى كيف يمكن لغيره من

البتروال العربى أو غير العربى أن ينافسها. والحقيقة أن البترول اللببى يتمتع بصدارة مطلقة فى غرب أوروبا كأمر واقع وكنتيجة منطقية. فالأغلبية الساحقة من بترول ليبيا نجد سوقها الطبيعية تقليديا فى غرب أوروبا، وقليل ما يذهب خارجها بما فى ذلك الولايات المتحدة رغم أنه فى تزايد مطرد.

ولنأخذ هنا سنتين مختلفتين للتحليل والمقارنة، ١٩٦٦، ٦٨ - ١٩٦٩. فى الأولى ذهب نحو ٧٠٪ من بترول ليبيا إلى غرب أوروبا، مقابل ٩٤٪ فى الثانية. وفى داخل غرب أوروبا هناك مزيد من التركيز على بضع دول معينة. ففي ١٩٦٦ صدرت ليبيا ٧١,٥ مليون طن، ٥١,١ مليون منها، أى بنسبة ٧١,٤٪، للدول الأربع ألمانيا الغربية وبريطانيا وإيطاليا وفرنسا وحدها. وقد خص ألمانيا الغربية ٣٨,٨٪، تليها بريطانيا ١٤,٢٪، ثم فرنسا ١١,٦٪، فايطاليا ١٠,٨٪. وبهذا كانت ألمانيا الغربية كبرى عملاء البترول اللببى، حيث اعتمدت عليه بنسبة ٥٢,٦٪ من وارداتها من البترول العربى. وبعد الأربعة الكبار كان نصيب هولندا وبلجيكا مما يعادل نصيب فرنسا تقريبا، بينما لم يكن نصيب أسبانيا يقل عن نصف ذلك كثيرا^(١).

على أن سوق البترول اللببى فى أوروبا وخارجها خضع لبعض تطورات طفيفة ما بين التاريخين. والجدول الآتى يوضح أهم الأسواق فى ٦٨ - ١٩٦٩ بالبرميل.

1- Oil and Gas Journal, Nov. 1966.

الدولة	كمية الواردات	النسبة المئوية
ألمانيا الغربية	٢٣٥.٦١٣.٠٠٠	٢٣.٤٨
إيطاليا	٢٠٧.٩٩٧.٠٠٠	٢٠.٧٣
بريطانيا	١٧١.٦٧٥.٠٠٠	١٧.١١
فرنسا	١٠٥.٠٨٧.٠٠٠	١٠.٤٧
هولندا	٧٧.٧٤١.٠٠٠	٧.٧٥
أسبانيا	٦٢.٠٦٤.٠٠٠	٦.١٨
الولايات المتحدة	٦٢.٠٥٧.٠٠٠	٦.١٨
بلجيكا	٣٣.٩٠٦.٠٠٠	٣.٣٨

فإذا كانت ألمانيا الغربية تظل العميل الأول، فإن نسبتها التي وصلت في بعض السنوات إلى ٤٣٪ من صادر البترول الليبي، انخفضت إلى أقل من الربع. هذا بينما قفزت إيطاليا إلى المرتبة الثانية، نحو الخمس، تليها عن كسب بريطانيا، بينما تأتى فرنسا بنحو نصف وزن إيطاليا، العشر. وبعد ذلك تأتى هولندا التي تحتفظ بترتيبها السابق، تليها الآن أسبانيا والولايات المتحدة اللتان تظهران متأخرتين كعميلتين هامتين نسبيا وعلى قدم المساواة، لتحلا محل بلجيكا السابق. وتأخذ كل من أسبانيا والولايات المتحدة نحو ضعف

بلجيكا. كما أن هولندا وبلجيكا معا تأخذان حوالى ما تأخذه فرنسا، العشر. وهناك الى بجانب هؤلاء عدد من الدول الأوروبية تأخذ كل منها أقل قليلا من ١٪، كالنرويج والدنمرك وسويسرا، تضاف إليها جزر الهند الغربية عبر المحيط^(١).

وإذا نظرنا إلى خريطة السوق بثوابتها ومتغيراتها نظرة عامة، فسنجد أن أوروبا هي السوق المطلقة، أما الولايات المتحدة والأمريكتان فعميل حديث وصغير نسبيا. ثم نجد أن أوروبا هنا تعنى أساسا غرب أوروبا، التى تعنى بدورها السوق الأوروبية المشتركة فى الدرجة الأولى. وفى داخل شبكة التصريف المروحية هذه نجد محورين أساسيين يتنقل التصريف على طولهما : محور رأسى يمتد من ألمانيا الغربية إلى إيطاليا، كان مجموع استيراده فى ١٩٦٦ نحو ٤٩,٦ ٪، مقابل نحو ٤٤,٢ ٪ فى ٦٨ - ١٩٦٩. ثم محور قاطع يمتد من بريطانيا إلى فرنسا، كان مجموع استيراده فى ١٩٦٦ نحو ٢٥,٨ ٪، مقابل نحو ٢٧,٦ ٪ فى ٦٨ - ١٩٦٩. ثم محور قاطع يمتد من بريطانيا إلى فرنسا، كان مجموع استيراده فى ١٩٦٦ نحو ٢٥,٨ ٪، مقابل نحو ٢٧,٦ ٪ فى ٦٨ - ١٩٦٩. فالجموع الأول هو الأهم دائما، ولكنه الآن أقل وزنا نسبيا، بينما يزداد الثانى وزنا بالتدريج.

1- PETROLEUM PRESS SERVICE, AUG. 1972.

أهم المصدرين إلى ليبيا	أهم المستوردين من ليبيا
إيطاليا ٢٨.٥ %	ألمانيا ٢٣ %
الولايات المتحدة ١٢.٥ %	إيطاليا ٢٠.٥ %
بريطانيا ١١ %	بريطانيا ١٢.٥ %
ألمانيا الغربية ٧.٥ %	فرنسا ١٢.٥ %
فرنسا ٦ %	هولندا ٨.٥ %
المجموع ٦٥.٥ %	المجموع ٧٧ %

العلاقة إذن أساسية جدا بين البترول الليبي والسوق الأوروبية ولكن هذه العلاقة تنعكس أيضاً على التجارة العامة بالضرورة، أو قل ينعكس التصدير على الاستيراد. فنجد أوروبا الغربية أكبر مورد للليبيا في حاجاتها من المصنوعات والآلات والأغذية والخامات... الخ، كما نجد أن الأربعة الكبار في استيراد بترولها هم أنفسهم أكبر مورديها بصورة عامة. ولنأخذ مثلاً سنة ١٩٦٧ لنرى النسب المئوية في التجارة الخارجية العامة (بما فيها البترول) استيراداً وتصديراً.

وبديهى أن عناصر ونود الاستيراد الليبي تتوزع بقدر ما تتنوع على

اتساع العالم كله، ولذا فإن دائرة استيراد ليبيا أوسع بكثير من دائرة تصديرها البترول، التي تجتد ميزتها الكبرى في أوروبا موقعا. من هنا لا تحتكر أوروبا من واردات ليبيا العامة مثلما تحتكر من صادراتها البترولية. ومع ذلك فإن الدول الأوروبية الكبرى في استيراد بترول ليبيا تصدر إليها ٥٣٪ من مجموع الواردات الليبية. ولا شك أن هذه النسبة ترتفع إلى الثلثين على الأقل إذا أضفنا بقية دول غرب أوروبا.

هذه صورة عامة وعريضة للبترول الليبي ابتداء من الإنتاج إلى التسويق، لكنها لا تكتمل إلا بإضافة الغاز الطبيعي. فثروة ليبيا الباطنية لا تقتصر على البترول، وإنما هي تملك ثروة لا تقل خطرا من الغاز الطبيعي، وثورته وإن تأخرت زمنيا ليست أقل تفجرا ومغزى من ثورة البترول. فقد كشفت الأبحاث عن ثروة عظيمة من الغاز، يميزها أيضاً أن الغاز الليبي يخرج طبيعيا مع البترول، مما يسهل ويسر إنتاجه ويقلل التكاليف. وما منع الإنتاج أو أخره سوى مشاكل الإسالة والنقل والتسويق.

وقد بدأ الإنتاج في ١٩٦٨، حين عقدت ليبيا أول أكبر صفقة غاز في تاريخ صناعة البترول في العالم مع كل من إيطاليا وأسبانيا، ٢٠ سنة مع الأولى، ١٥ سنة مع الثانية. وطاقة الإسالة في مصنع مرسى البريجة تتزايد كل عام، كما تتعدد المصانع في سائر موانئ البترول، وقد بلغ الإنتاج في ١٩٦٩ نحو ٢,٢٥ بليون متر مكعب، وكان الاحتياطي وقتئذ يقدر بنحو ١٠٠٠ بليون متر مكعب، كما يقدر حاليا بنحو ٣,٤ × ١٠ ٣ قدم مكعب أو نحو

٣٠,٠٠٠ بليون قدم مكعب. (١).

مستقبل البترول

علينا الآن أن نتساءل : إذا كانت تلك هي نقط القوة في البترول الليبي، وكان هو عصب القوة في الدولة، أفليس فيه نقط ضعف ما ؟ إن البترول بطبيعته ثروة زائلة، تنضب بقدر وبسرعة ما نسحب منها. ولهذا يصبح حجم الرصيد الاحتياطي قضية بالغة الأهمية. وهنا بالفعل يكمن ما قد يبدو إلى حد ما نقطة الضعف النسبية في البترول الليبي، كما في غير الليبي، بل الأول أكثر ضعفا. فموقف ليبيا في الاحتياطي أقل قوة من موقفها الإنتاجي إلى حد بعيد، وكذلك من موقف بعض الدول البترولية العربية الأخرى.

وبطبيعة الحال فإن الرصيد الكامن هو دائما كم مجهول، يخضع تقديره للمزيد من الأبحاث والكشوف. فالكلمة الأخيرة في احتياطي البترول الليبي لم تقل بعد، ومع ذلك فإن الصورة العريضة واضحة الآن بما فيه الكفاية. ولقد تطورت تقديرات احتياطي البترول في ليبيا عبر السنوات الأخيرة تطورا كبيرا.

ففي ١٩٥٩ قدر الاحتياطي بنحو من ٧٥٠ مليون طن فقط، وفي ١٩٦٢ بنحو ٦ بليون برميل بنسبة ٢ ٪ من الاحتياطي العالمي. ولكن في

1- Oil and Gas Journal, vol. 68, Dec. 1970;

ماهر عرفة، دراسة ميدانية لصناعة البترول (ليبيا)، مركز التنمية الصناعية، الجامعة العربية.

غضون سنة أو اثنتين تضاعف التقدير، فكان ١٣ بليون برميل في ٦٣-١٦٩٤. ثم في ١٩٦٦ قفز التقدير إلى ٢٠ بليون برميل، تمثل ٨ ٪ من احتياطي العرب، ٥ ٪ من احتياطي العالم. وفي ٣١ / ١٢ / ١٩٦٩ كان الاحتياطي المنشور هو ٣٥,٠٠٠,٠٠٠ ألف برميل (٣٥ بليون برميل) تمثل ١٢,٨ ٪ من رصيد العرب البالغ حينئذ ٢٧٢ بليون برميل^(١). وفي ١/١/١٩٧١ كان الاحتياطي الثابت وجوده يقدر بنحو ٣٨٤٥ مليون طن تمثل ٨,٤ ٪ من رصيد العرب المقدر بنحو ٤٥,٧٧٦ مليون طن^(٢). وواضح أن الاتجاه الصاعد مستمر عموماً بلا انقطاع، ومن المؤكد أن الرصيد الموثوق منه سيزداد في المستقبل كثيراً.

على أن حجم هذه الثروة البترولية يبرز بكامل أبعاده حين يوضع موضع المقارنة مع الدول العربية الشقيقة المماثلة. فهنا تأتي ليبيا في المرتبة الرابعة بعد السعودية فالكويت فالعراق. فهي إن قاربت الأخيرة إلا أنها أقل من ثلث أي من الأولين، كما يوضح هذا الجدول، ١٩٦٦.

١- مجلة نفط العرب، إبريل ١٩٧١، ص ٦١.

٢- مجلة نفط العرب، أغسطس ١٩٧٢، ص ٢١-٢٨.

الدولة	بليون برميل	% من العرب	% من العالم
السعودية	٧٤.٤	٣٣.٥	١٨.٥
الكويت	٦٨.٧	٣١	١٧
العراق	٢٤	١٠	٦
ليبيا	٢٠	٨	٥

ولا يختلف الموقف كثيرا بالنسبة لأرقام ١٩٧١، كما يوضح الجدول الآتي الذي يعطى النسب المثوية من احتياطي العرب للدول الخمس أو الست الأولى^(١). إلا أن الملاحظ أن ليبيا قد فقدت ترتيبها الرابع للجائر وأن تقاربتا كثيرا.

١- مجلة نفط العرب، أغسطس ١٩٧٢، ص ٢١-٢٨.

الدولة	الاحتياطي بمليين طن	% من العرب
السعودية	١٧,٢٧٨	٣٧,٧
الكويت	٩,٢٤٢	٢٠,٢
العراق	٤,٢٩٥	٩,٣
الجزائر	٣,٨٨٩	٨,٥
ليبيا	٣,٨٤٥	٨,٤
المحايدة	٣,٧٥٢	٨,٢
العالم العربى	٤٥,٧٧٦	١٠٠,٠

كذلك الموقف فى الغاز الطبيعى. فقد قدر احتياطي ليبيا فى أول ١٩٧ بنحو ٣٠ بليون قدم مكعب، يأتى بها أيضا فى المرتبة الرابعة بين ب بعد الجزائر فالسعودية فالكويت، كما يوضح هذا الجدول، ١٩٧٠.

الدولة	بليون قدم مكعب	% من العرب	% من العالم
الجزائر	١٥٠	٤٦.٩	١٠.٠
السعودية	٥٠	١٥.٧	٣.٣
الكويت	٣٩	١٢.٢	٢.٦
ليبيا	٢٠	٩.٤	٢.٠

ومرة أخرى لا يختلف الموقف كثيرا بالنسبة لأرقام ١٩٧١، كما يوضح الجدول الآتي ^(١):

الدولة	بليون قدم مكعب	% من العرب
الجزائر	١٤١.٠٠٠	٤٤.٤
السعودية	٤٩.٥٠٠	١٥.٦
الكويت	٣٨.٠٠٠	١١.٩
ليبيا	٣٠.٠٠٠	٩.٤
العراق	١٨.٥٠٠	٥.٨
العالم العربي	٣١٧.٠٠٠	١٠٠.٠

1- Oil and Gas Journal, vol., 68, Dec., 1970.

فإذا أخذنا الآن احتياطي البترول ونسبناه إلى معدل الإنتاج الراهن
لأنضحت أعماق الموقف أكثر. ففي ١٩٧١ كان الإنتاج ١٣٢ مليون طن.
فإذا افترضنا استمرار هذا المعدل، وهو المخفض من قبل، لكان معنى هذا أن
الرصيد المرصود الآن، وهو ٣٨٤٥ مليونا، يكفي لمدة ٢٨,٩ سنة فقط، أى
يمكن أن ينضب حوالى سنة ٢٠٠٠، أى عند نهاية القرن. معنى هذا أن
الجيل الحالى أو الطالع قد يرى نهاية عصر البترول.

وواضح أن موقف ليبيا من هذه الزاوية أشد خطورة من موقف كبار
المنتجين العرب الآخرين. ويمكن القول أن معدل الاستنزاف السنوى من
الرصيد يعد فى ليبيا أعلى منه فى كثير من الدول العربية الأخرى. فبينما
نسبة الرصيد الليبى ٨,٤٪ من مجموع الرصيد العربى، نجد نسبة الإنتاج
السنوى الضعف، ١٧٪ من مجموع الإنتاج العربى الجارى. وحتى الآن بلغ
مجموع الإنتاج التراكمى فى ليبيا منذ بدء الإنتاج (١٩٦١ - ١٩٧١)
نحو ٨٥٥ مليون طن أو ٦٤١١ مليون برميل، أى ما يعادل ٢,٣٪ من
الاحتياطي الحالى تقريبا، أو نحو ١٨٪ من الثروة الليبية الكامنة أصلا.

إن بترول العرب عموما ينزف بأسرع مما قدر له منذ سنوات، ولكنه فى
ليبيا ينزف بأسرع منه فى أى دولة بترولية عربية أخرى مماثلة. وهنا وجه الخطر
والخطورة، إذ إن ذلك يهدد الأساس المادى الصلب والفقرى للدولة والمجتمع.
فالدولة التى حققت لنفسها وزنا وحجما سياسيا معينا مهددة بأن تنقلص كيانا
وقوة فى المستقبل البعيد نسبيا أو القريب. والمجتمع، بعد أن وصل إلى مستوى

معين حضارى واستهلاكى ومعيشى بل وديموغرافى بحت، يمكن أن يجد نفسه فجأة أو بالتدريج وقد فقد القاعدة الاقتصادية التى قام عليها. نفاد البترول، باختصار، يمكن أن يهدد بعودة ليبيا المستقبل - كغيرها من دول البترول الصحراوية العربية - إلى عصر ليبيا ما قبل البترول، وذلك فى عالم سيكون مختلفا أشد الاختلاف عن عالم اليوم، فضلا عن عالم الأمس.

من هنا بالدقة جاء قرار ليبيا الثورة الحازم والريادى بتقنين وتحديد الإنتاج، وقفا لهذا النزيف المتصاعد والمتسارع. والحقيقة أنه قرار ثورى استراتيجى، لأنه يأتى فى وجه تيار جارف من التسابق الإنتاجى المحموم والهستى بين دول البترول جميعا، وضد كثير من الإغراءات الآنية الغلبة. ولكنه إنما يشتري المستقبل كله بجزء من الحاضر، ويرفض أن يبيع الاستراتيجية الطويلة المدى من أجل التكتيك القصير المدى.

على أن أمام ليبيا أيضا عدة خطوات أخرى، إلى جانب ضبط الإنتاج، لتأمين مصيرها وكيانها السياسى. فلا بد أولا من استثمار الإنتاج البترولى بأقصى كفاءة ممكنة، أى الحصول على أقصى قدر من الأرباح منه. وهذا لا يكون إلا بالحد الأقصى من المشاركة، لا فى الأرباح وحدها، ولا فى الإنتاج معها فحسب، بل حتى الاستهلاك فى كل مراحله، أى «من البئر حتى السيارة». وقد يستدعى هذا عند نقطة معينة أن تفرض ليبيا ملكيتها الكاملة على ثروتها الكامنة، و «تليب» البترول، بمعنى التأميم الجزئى أو الكلى. ولكن هذا متروك للمستقبل.

أما في الأثناء، فبالمشاركة الجديدة وحدها يمكن ترشيد الإنتاج بكل صوره، تعدينا وتصنيعا وتسويقا. تعدينا، بمنع عملية الخطف السطحي skimming، وذلك بتعميق الاستخراج وحسن ضخ بقايا الآبار، أى بالتوسع الرأسى الصحى. ثم كذلك بالتوسع الأفقى السليم بالبحث النشط وتمويل الاستكشاف الجديد.

أما تصنيعا، فباستثمار الغازات بدل حرقها، فالغاز الطبيعى هو ثروة ليبيا الثانية بعد البترول، وهما جناحا ثروتها الباطنية. وهناك أيضا التحول إلى التكرير إلى أقصى حد ليكون التصدير تصدير مشتقات لا خامات، ثم التحول من المشتقات إلى المصنوعات، أى البتروكيماويات، الأسمدة، البلاستيك، المذيبات والمنظفات الصناعية، الألومنيوم... الخ. فإنما البترول مادة خام للصناعة الحديثة أكثر منه وقودا لها.

أما تسويقا، فبالمساهمة فى نقل الإنتاج إلى الأسواق الخارجية، والنقل للغير إن أمكن، فضلا عن البيع المباشر للعملاء... الخ.

ولقد بدأت ليبيا بالفعل فى هذه الاتجاهات، فهى الآن تمارس رقابة حقيقية على عملية الإنتاج، وفرضت التأمين الجزئى على بعض الشركات وتطالب بالمشاركة الفعالة فى جميعها، كما أسست شركة وطنية للبحث والإنتاج، وبدأت تكون نواة أولية لأسطول ناقلات لىبى خاص وخالص. وفضلا عن هذا أقامت عدا من معامل التكرير وإسالة الغاز، هذا إلى جانب

مشاريع الصناعات البتروكيمياوية العديدة فى خطة التصنيع الخمسية الجديدة... الخ.

ذلك كله عن البترول فى حد ذاته. ولكن لا يقل أهمية عنه البترول من حيث هو أساس ومنطلق لاقتصاديات ما بعد البترول وما خارج البترول، ونعنى هذا الزراعة وملحقاتها والصناعة بشتى فروعها. فالبترول والغاز نفسيهما، فضلا عن كل النشاطات المترتبة عليهما من مشتقات وصناعات ونقل، هى موارد متبددة غير متجددة مهما اقتصدنا فى إنتاجها ورشدنا فى اقتصادها.

أما المطلوب أساسا فهو تحويل هذه الثروة الطارئة إلى قاعدة اقتصادية دائمة. المطلوب هو «زرع» البترول أو «استزاعه»، أى تحويله من «تعدين» إلى «زراعة». وبهذا وحده يتحول من ثروة «حفريّة» زائلة إلى ثروة «حوليّة» متجددة، تعيد معها خلق البيئة الطبيعية نفسها واللاندسكيب الحضارى. وهذا فى نهاية المطاف سيكون الاختبار الحقيقى لنجاح ليبيا الثروة : أن تتحول من ثورة سياسية إلى ثورة أيكولوجية، ثورة بيئة^(١).

ولما كانت مشكلة الجغرافيا الطبيعية الحاكمة والمستحكمة فى ليبيا هى الجفاف، فإن المعنى المباشر لهذا هو أن يتحول البترول إلى ماء، أعنى أن تترك كل نقطة بترول تخرج من باطن الأرض نقطة ماء خلقها تبقى فى الأرض. فبرأس المال وطاقه الوقود التى يتيحها البترول، لابد من استنقاذ كل نقطة ماء

1- Jacks and Whyte, The Rape of the Earth.

فى هيدرولوجية ليبيا لتتحول إلى محاصيل زراعية وثروة حيوانية، تقدم بدورها خامات لصناعات شاملة.

والحقيقة أن البترول إذا كان قد طغى تماما حاليا على دور الاقتصاد الرعوى والصناعى التقليدى القديم، وضعه على الهامش تقريبا، فإن قصارى دوره الأمثل فى كيان ليبيا إذا نظرنا إليه نظرة تاريخية بعيدة المدى هو بالدقة والتحديد أن يعيد خلق وتحديث ذلك الاقتصاد وتجديد شبابه قبل أن ينضب هو. وإذا كان البترول قد أدى إلى تصحير بعض الواحات، فواجبه الحقيقى أن يترك الصحراء واحة قبل أن يمضى. ويعنى هذا بالتحديد أن يتركها بئر ماء، مثلما أحالها من قبل بئر بترول.

وبالفعل، فإن عماد خطة التنمية الجديدة هو توفير موارد المياه الباطنية والجارية فى السواحل كما فى الدواخل، بدق شبكات الآبار فى كل رقعة يكمن تحتها خزان مائى، وإقامة شبكات السود على أفواه عشرات الأودية التى تندفع وتضيع عليها مياه السهول الفصليّة الدافقة. والمقدر أن هذه الشبكات يمكن أن توفر للليبيا عدة مليارات من الأمتار المكعبة من الماء، تستطيع أن تضيف إلى الرقعة الزراعية بضعة ملايين من الهكتارات، فضلا عن تكثيف الإنتاج فى المزروع حاليا.

دور البترول كقوة سياسية

البترول مادة استراتيجية، المادة الاستراتيجية الأولى في العالم. وهو من ثم سلاح سياسي أساسي بالضرورة. لذلك كان حتما أن يقلب نفجر البترول معادلة القوة التقليدية في ليبيا.

على أن المعادلة الجديدة تعطل تحقيقها لبعض الوقت في عهد الملكية، حيث حرص النظام مع الاستعمار على الفصل بين السياسة والاقتصاد في مجال البترول، مما عقمه سياسيا. بل كان البترول بالفعل أداة للاستعمار السياسي والنفوذ الأجنبي، كان مادة للاستعمار البترولي. وعلى العكس من ذلك تماما، جاءت الثورة الليبية وجوهرها يكمن في «تسييس» البترول. وهنا تحققت كاملة معادلة القوة الكامنة الجديدة، فأصبح البترول أداة تحرير وسلاح قوة سياسية حاسما.

وعلى هذا فإن لنا أن نقسم الدور السياسي للبترول الليبي إلى مرحلتين مختلفتين كل الاختلاف : مرحلة الاستعمار البترولي، ومرحلة القوة السياسية.

مرحلة الاستعمار البترولي

انبثق البترول في ليبيا بعد عشر سنوات من الاستقلال، ولكن رائحته كانت أسبق في الواقع من الاستقلال بعشر سنوات أخرى تقريبا. ففي أثناء

الحرب الثانية وبعدها مباشرة كان قد أصبح من المعروف لدى الفرنسيين بعد أن احتلوا فزان قادمين من تشاد والكفرة أنها «تطفر على بحيرة من الزيت». وإذا كان الكشف قد تأخر إلى أواخر الخمسينات في انتظار كشوف الصحراء الجزائرية المثيرة عبر الحدود مباشرة، فإن النتيجة كانت غير مشجعة في فزان. ومن ثم اتجهت بوصلة البحث إلى حوض صحراء سيرت، حيث تحققت المفاجأة الكبرى.

وهنا حدثت موجة اندفاع بترولي حقيقية محمومة oil rush، تذكر كثيرا بموجة اندفاع الذهب في منتصف القرن الماضي في كاليفورنيا gold rush، كل في نوع ما من الصحراء وعن لون ما من الذهب. أو قد يمكن أن نصف الاندفاعة بالتكالب على البترول، على غرار التكالب الشهير على إفريقيا في ثمانينيات القرن الماضي. المهم أنه قد بدأ بحق عصر الاستعمار البترولي.

ولقد كانت الآمال والأطماع البترولية عنصرًا أساسيًا في صراع القوى من أجل اقتسام الوصاية على ليبيا بعد الحرب، بحيث كاد الوضع أن يكرر ما عرفته الموصل أثناء الحرب الأولى. وكانت فرنسا بالذات تطمح في فزان بالتحديد. وكأنما ليعيد التاريخ نفسه، فكما خسرت فرنسا الموصل في الأولى، خسرت فزان في الثانية، ولمصلحة النفوذ البريطاني في الحالين، ولو أن الأمر انتهى أخيرًا بفزان إلى ليبيا المستقلة^(١).

١- حمدان، بترول العرب، ص ٢٦٠-٢٦١.

قائلا: إنها لسخرية حقا أنه حينذاك فقط بدأت إيطاليا تبحث عن البترول في ليبيا () .

وبديهى فلقد كانت الأغلبية العظمى من الامتيازات للشركات الأمريكية أساسا، سواء منها الشركات الكبرى (اسو ستاندارد، موبيل) أو الشركات المستقلة (أويسيز، بان أمريكان، فيليس، أموسيز... الخ). وبعد ذلك فى مكان متواضع تأتى المصالح البريطانية، ومن خلفها بقية المصالح الأخرى. لقد انتهى صراع الشركات والاحتكارات الدولية على بترول ليبيا ب بروز الاستعمار الأمريكى ب روزا طاغيا.

وإذا كان لنا أن نحدد موقع هذا الاستعمار البترولى الجديد فى خريطة الاستعمار التاريخى ب ليبيا، فنلاحظ أولا هذه الدورة التتابعية الدالة : طرد الاستعمار الاستيطانى الإيطالى بصورته الفاشية «الكلاسيكية»، ليحل محله الاستعمار الاستراتيجى البريطانى بصورته التقليدية، صورة استعمار القواعد العسكرية والمواقع الجغرافية، أى صورة «الاستعمار القديم»، ليحل محله بدوره فى النهاية الاستعمار البترولى الأمريكى أساسا بصورته المتطورة، صورة «الاستعمار الجديد».

ولكن بالدقة، ماهو نوع الاستعمار البترولى؟ إن البترول بطبيعته مادة استراتيجية، ومن هذه الزاوية قد يبدو الاستعمار البترولى نوعا من الاستعمار الاستراتيجى. وإنه كذلك بالفعل، ولكن ليس بمعنى استراتيجية القواعد العسكرية والمواقع الحربية، وإن كانت هذه قد سبقته ولحقته. ومن الناحية

وكما عرفت ليبيا ما بعد الحرب محاولة الاستعمار العالمى الجماعى، جاء طابع الاستعمار البترولى بعد ذلك عالميا جماعيا أيضا. فعلى العكس من نمط الامتيازات الغطائية الشاسعة الشاملة، وامتيازات الشركة الواحدة أو القلة من الشركات، الذى ساد فى المشرق العربى، ساد هنا نمط الامتيازات الرقمية البالغة التعدد^(١).

كذلك تعددت الشركات المستغلة تعددا نادرا حتى تجاوزت الثلاثين شركة فى النهاية، بحيث لا يتجاوز الحقيقة إذا وصفناها بأخطبوط حقيقى من الاحتكارات. فقد كان هذا التعدد المفرط والمربك وحده من أكبر عوامل الضغط على ليبيا الدولة. ويعترف كثير من العلماء والكتاب الغربيين أنفسهم بأن هذه الشركات الضخمة كانت كأمر واقع بمثابة «دولة داخل الدولة»، بل ولها حقوق وامتيازات خارج سيادة الدولة *extra - territorialities*، كما يتكلمون بصراحة عن «حكم الشركات»^(٢).

أما من حيث تبعيات هذه الشركات السياسية، فإلى جانب الشركات الاحتكارية العالمية الكبرى والعلاقة، ساهمت شركات مستقلة وصغيرة كثيرة. وإلى جانب الامتيازات الأمريكية والبريطانية السائدة، شاركت المصالح الفرنسية والهولندية والألمانية والإيطالية. (وعلى ذكر الإيطالية، يعلق كلارك

١- المرجع السابق، ص ٩٦.

2- Jacqueline Beaujeu-Garnier, L'Economie du Moyen- Orient, Paris, 1951, P. 117.

الأخرى، فلا شك أن الاستعمار البترولي مرحلة، ربما أعلى مرحلة، من مراحل الاستعمار الاقتصادي الاستغلالي، نظرا لما ينتظم من استثمارات فائقة وما يدر من أرباح.

والواقع أن البترول أضاف بعدا جديدا إلى أبعاد الاستعمار التقليدية السابقة في ليبيا. أنه «الاستعمار السائل» كما عبر البعض. ولأنه سائل فأنت لا تستطيع أن تصنفه بين ثلاثية الاستعمار القديم، ولا أن تمسك بجسمه بصورة صريحة مباشرة. ولهذا لم يكن صدفة أن يتفق ظهور اللون غير المباشر من الاستعمار وهو الاستعمار الجديد مع ظهور البترول في ليبيا وأن يتعاصر معه. وحينما نقول أن الاستعمار الجديد حل محل القديم في ليبيا، فإنما نعني في الحقيقة أن الاستعمار البترولي ورث معا الاستعمار الاستيطاني والاستراتيجي على السواء، أو إن الاستعمار الأمريكي ورث معا الاستعمار الإيطالي والبريطاني على التعاقب^(١).

وإذا كانت مرحلة النظام الملكي القديم في ليبيا بهذا كله مرحلة استعمار يتلوه استعمار، فليس لنا إذن أن نتوقع أي قيمة سياسية حقيقية للبترول. ويمكننا أن نلخص وقع البترول في تلك المرحلة في أنه كان قوة مضافة اقتصاديا فحسب، ولكنه كان قوة منقوصة سياسيا. ومع الاحتفاظ بعنصر النسبية الأساسي بالطبع، يجوز أن نقبس التشبيه المعروف عن العملاق الاقتصادي والقرزم السياسي. فلقد ظلت ليبيا رغم ثرائها المادى الشديد دولة

١- حمدان، الاستعمار والتحرير في العالم العربي، ص ٦٤-٦٥.

استراتيجية سالبة، خاملة خامدة، لا ثقل أو وقع لها سياسيا، معزولة عن الدائرة العربية، وقوة مطروحة من حساب القوة العربية.

مرحلة القوة السياسية

وعلى العكس تماما من ذلك، ما إن أخذ البترول دوره السياسي الإيجابي مع الثورة حتى تحول من قوة منقوصة إلى قوة مضاعفة، وارتفعت قامة الدولة سياسيا لتناظر مستوى قامةها الاقتصادية، كما تحولت هي بسرعة نادرة إلى دولة موجبة دينامية نشطة، ومن قوة مطروحة من حساب العرب إلى قوة مضافة اليه.

وواضح كيف برزت ليبيا بشدة على مسرح السياسة العربية محليا وإقليميا بصورة طليعية وقيادية إلى حد كبير. وعلى المستوى الدولي قلبت ليبيا نقاط ضعفها البترولي السابقة إلى نقاط قوة : تعدد الشركات العاملة بها أصبح وسيلة للضغط عليها بمضاربتها ببعضها البعض، احتكار السوق الأوربية لصادرها البترولي أصبح أداة قوة لها وضغط عليها، حيدت بها الأعداء وكسبت الأصدقاء في الصراع العربي - الإسرائيلي.

لا جدال إذن أن البترول الثوري قد منح ليبيا دورا سياسيا جديدا. ويعنينا هنا بالتحديد أن نضع هذا الدور الجديد في موضعه الصحيح من وجهة نظر الجغرافيا السياسية. والمدخل الصحيح إلى هذا هو أن نحلل دور البترول بعامة

فى تطور ليبيا كدولة جديدة. فمن الواضح تماما أن هذا التفجر السياسى لا يمكن إلا أن يشير إلى نقلة واسعة فى مراحل تطور الدولة ككائن عضوى، أى إلى عملية تخمر وانتقال من مرحلة عضوية إلى مرحلة أخرى.

وهنا نجد مفتاح البحث فى تكنيك فالكنبرج عن مراحل نمو وتطور الدولة ككائن سياسى. فعلى أساس تصنيفه، تمر الدولة عادة فى أربع مراحل، لكل منها خصائصها وأدوارها الثابتة التى تتفق مع طبيعتها وتعبّر عن قوتها. تلك هى مراحل الطفولة أو النشأة، والشباب أو التوسع، والنضج أو الاستقرار، وأخيرا الشيخوخة أو الانكماش^(١).

ومن الواضح أن استقلال ليبيا فى بداية الخمسينيات بعد تاريخ طويل من الاستعمار والتبعية يحدد نشأة دولة جديدة، وبالتالى بدء دورة جيوبولتيكية جديدة فى تاريخ حياتها. ومن السهل أن نرى كل خصائص وسمات دور النشأة أو الطفولة فى تلك المرحلة، مرحلة ما بعد الاستقلال. فقد كانت ليبيا المستقلة تبدأ من الصفر، بققرها الطبيعى، بمشاكلها الموروثة والمكتسبة، بضعفها البادى... الخ. فكان كل همها هو بناء الدولة الناشئة بالحد الأقصى من السلامة والأمان والأدنى من الأخطار، بالانعطاف على نفسها من الداخل وتأمين كيائها وحدودها بعيدا عن كل تطلعات خارجية. ومن هنا إلى حد ما تلك العزلة السياسية التى فرضها عليها النظام الحاكم، ولو أنها إلى حد مائل كانت إلى الانحراف الاقطاعية الرجعية أقرب.

1- Elements of Political Geog., P. 34-41.

على أن مقدم البترول أدخل عاملا جديدا في الموقف قلب التوازنات الاستراتيجية القائمة، وعجل بلا شك بمراحل التطور السياسي. ولعل التحول من الدولة الاتحادية إلى الدولة الموحدة هو أول وأبرز هذه التغيرات الجديدة. ومع ذلك فإن سيادة النظام الإقطاعي الانعزالي عطل تحقيق الاتجاهات الجديدة، إلى أن قامت الثورة التي كان أبرز أهدافها وأخص خصائصها كسر حاجز العزلة والخروج إلى العالم الخارجي، وخاصة العالم العربي، حيث أخذت تلعب دورا نشطا طبيعيا ووحديا لا شك فيه. وهذا الدور، الذي لا علاقة له بدور ليبيا السابق قط، لا يمكن إلا أن يعكس تطورا جذريا في حياة الدولة الجديدة.

وكل شيء في هذا الدور يوحي بأن ليبيا منذ الثورة وبها قد عبرت على الأرجح من مرحلة النشأة والطفولة إلى مرحلة الشباب والتوسع، تلك التي تتميز أساسا بالانطلاق خارج الحدود والمساهمة الفاعلة في النشاط الإقليمي، أو النشأة نحو العشرين عاما، منذ الاستقلال حتى الثورة، حين بلغت سن الرشد كدولة (١٩٥١ - ١٩٦٩).

ولئن بدأ هذا المدى الزمني قصيرا نوعا بالنسبة لمعدلات مراحل الدورة الجيوبولتيكية العادية، فالحق أن العامل الذي عجل بالتطور واختزل مرحلة النشأة بسرعة هو البترول ثم الثورة. فالأول أعطى ليبيا طاقة سياسية جديدة، ولكنها ظلت كامنة مكبوتة في ظل النظام الحاكم القديم، حتى حولتها الثورة إلى طاقة فعالة منطلقة. وهكذا نستطيع أن نخلص إلى أن ليبيا الثورة دخلت مرحلة جديدة في دورة حياتها السياسية هي مرحلة الشباب. وهذا التشخيص وحده هو الذي يفسر دورها الجديد المتوثب.

الفصل التاسع

ليبيا والوحدة

من العزلة إلى الوحدة، قطعت ليبيا الثورة رحلة طويلة في قفزة واحدة، لتصبح في طليعة القوى الوحدوية ودعاة القومية في العالم العربي. ففي أقل من سنتين أو ثلاث، أصبحت ليبيا عضوا مؤسسا في «الاتحاد الجمهوريات العربية» مع سوريا ومصر، ثم في دولة الوحدة الاندماجية مع مصر.

وإذ يجيء هذا التطور في مرحلة تعد أخطر ماواجهته الأمة العربية في تاريخها الحديث، وذلك نتيجة هزيمة يونيو، فإن جهود ليبيا الوحدوية تعد أكثر من ترجمة عملية لدعوة القومية العربية. فهي أيضا جهاد مباشر ضد العدوان الإسرائيلي، وبها تدخل ليبيا جبهة الصراع ضد الوجود الصهيوني ومن أجل تحرير فلسطين. وبالفعل، فلقد تحولت أرض ليبيا إلى معسكر إعداد وحشد للمنظمات الفدائية الفلسطينية، وفي الوقت نفسه أصبحت إسرائيل تنظر إليها علنا كعدو مباشر. وبهذا يمكن تلخيص استراتيجية ليبيا السياسية في هدف مزدوج هو الوحدة والتحرير.

ومن هذه الزاوية يعني هنا أن تحدد مكان ليبيا ودورها في هذين التجمعين العربيين الوحدويين، دولة الاتحاد، ودولة الوحدة، ومدى ما تساهم به في تكوينهما وماتمنحهما من ثقل سياسي.

ليبيا في اتحاد الجمهوريات العربية

٤٤ مليون نسمة، في ٢،٩٤٦،٠٠٠ (قل ثلاثة ملايين) كيلو متر مربع، ونحو ١٠ ملايين هكتار أى ٣٣ مليون فدان زراعية، تغل أكثر من نصف مليون طن من القطن الممتاز تشمل أكثر من نصف أقطان العالم طويلة الثيلة، ٧،٧٤٨،٠٠٠ طن من الحبوب، إلى جانب ثروة بترولية عظيمة تنتج نحو ١٥٤ مليون طن (١٩٧١)، تقدم كلها فى النهاية مايساوى ٧٠٠٠ - ٨٠٠٠ مليون جنيه من الإنتاج السنوى - ذلك باختصار شديد هو الأساس المادى والطبيعى للدولة الجديدة .

أو بصيغة عربية، نستطيع أن نقول : بين خمسى وثلث العرب تقريرا (٣٦٪)، نحو ثلث مساحة الوطن العربى، على ربع رقعته الزراعية، تعطى أكثر من نصف قطنه، وأقل قليلا من نصف حبوبه وبالضبط خمس بتروله (٣، ٢٠٪) . ومن الواضح بعد هذا أن دولة الاتحاد هى بسهولة كبرى الدول العربية مساحة، وأضخمها سكانا، وأغناها اقتصاديا، كما هى طليعتها سياسيا، ورأسها حضاريا، فضلا عن أنها قلبها جغرافيا.

وفى هذا الإطار تبرز ليبيا إلى المقدمة من حيث المساحة، إذ تمثل وحدها ٦، ٥٩٪ من دولة الاتحاد . وهى إذا كانت تتخلف كثيرا فى عدد السكان ومساحة الأراضى الزراعية والإنتاج الزراعى، فإنها تحتكر مركز الصدارة بغير حدود فى إنتاج البترول، فهى تقدم وحدها ٧، ٨٥٪ من بترول الاتحاد

(١٣٢ مليون طن من ١٥٤ مليونا في ١٩٧١). كذلك فإنها تأخذ مكانا في الدخل القومي يفوق كثيرا نسبتها السكانية في الاتحاد. ومن ثم أيضا تنصده في نصيب الفرد من الدخل القومي .

وإذا عدنا إلى الوزن السياسي للاتحاد في حسابات القوة الجيوبوليتيكية، فإننا نجد الدولة الرابعة عشرة في العالم سكانا، إذ ليس هناك إلا ١٣ دولة ترجحه تعدادا . وهي بعد ثلاثة أكبر دولة متوسطة من بين دول البحر التي تبلغ ١٢ دولة . ثم إن دولة الاتحاد هي الوحيدة التي تقع على ساحلين من سواحلها، كما تكاد تسيطر بحريا على الحوض الشرقي منه . هذا فضلا عن ساحل طويل متنوع يمتد لنحو ٤٤٨٣ كم، نصيب ليبيا منه ١٩٠٠ كم، وترامى على أهم بحرين في العالم القديم، المتوسط والأحمر .

وهنا يبرز إلى المقدمة الموقع الاستراتيجي الحاكم الذي تتمتع به الدولة . فهو قطب الاستراتيجية التقليدية في العالم، وواحد من أخطر مواقعه الحساسة في الاستراتيجية غير التقليدية . والدولة بعد هذا عمر البترول العربي بامتياز، يتحكم في مرور ٩٠٪ من بترول المشرق إلى أوروبا، هذا إلى أنها ثاني أكبر منتج عربي له. ففي جانب تمثل سوريا مخرج أنابيب المشرق، وفي جانب تجمع مصر بين القناة وبين الأنابيب أخيرا .

والاتحاد بتكوينه الثلاثي يبرز في النهاية وهو يضع قدما في آسيا وأخرى في إفريقيا، وبعد بذلك أول تجمع عربي في التاريخ الحديث يربط بين المشرق

والمغرب في وحدة سياسية لاحمة، ناسخا بذلك الثنائية الشكلية التي قامت طويلا داخل الوطن العربي الكبير . وهذا بالدقة فضل ليبيا بالدرجة الأولى . ودولة الاتحاد في ذلك كله ترمز إلى كيان العالم العربي بعامه، وتعد تصغيرا جغرافيا له، بمثل ما يشكل بدوره بذرة الوحدة الشاملة ونواتها.

ويلاحظ هنا أن دولة الاتحاد تشمل الوجدتين السياسيتين العربيتين اللتين كونتا معا أول دولة عربية موحدة في العصر الحديث، واللتين كانتا دائما منطقة النواة في الوحدة العربية عبر العصور السابقة، ومثلتا خط الدفاع الأول والأخير عن العروبة، وهما سوريا ومصر . ولكن الاتحاد إلى هذا يعد امتدادا وتوسيعا لدولة الوحدة الثنائية، فهي تضم إلى جانب اقليميهما الجمهورية الليبية لأول مرة . وهنا تبرز مصر وهي القاسم المشترك دائما بين الوجدتين .

أما من حيث شكل الدولة الجغرافي، فالإتحاد يتألف بوضوح من قلب وجناحين : فمصر موقعا وحجما هي القلب، وسوريا هي الجناح الأيمن، وليبيا الأيسر . ولكن بينما تلتحم ليبيا ومصر في كتلة أرضية كبرى متصلة واحدة مستطيلة الشكل، تمثل سوريا برقعتها شبه المثلثة كتلة صغرى منفصلة . وبين الكتلتين ليس ثمة اتصال أرضي . فعلا البحر، هناك الفاصل الأرضي في منطقة فلسطين المحتلة وماحولها . فهل لهذا من مغزى جيوبولتيكي أو جيومتراتيجي ؟

نبادر فنقول إن هذا الانشطار الأرضي لا يشكل نقطة ضعف في كيان الدولة الطبيعي، ولا الاتحاد هو «باكستان عربية» مثلا . ذلك أن الفاصل الأرضي هنا ليس أصيلا في النسيج الجغرافي للمنطقة، بل عارض هو ودخيل، مجرد اسفين سرطاني ما قام أصلا إلا ليمزق هذا النسيج بعينه وليدمر الوحدة الجغرافية للوطن العربي، بينما بالمقابل ما قام الاتحاد الجديد إلا ليحتويه، ليصححه، وفي النهاية ليصفيه .

وإذا كان هذا الفاصل عقبة اتصال في الوقت الراهن بين جناحي دولة الاتحاد، فإن الطريق البحري أرخص وأسهل، وهو الطبيعي دائما . وفي هذا فإن حكم الدولة الجديدة لا يعدو - مؤقتا - أن يكون حكم الدولة الأρχيلية المتعددة الجزر، والبسيطة منها كبريطانيا، والتي لا تقارن بتلك الأرخبيلات المعقدة التي تتفتت بين مئات الجزر أو آلافها .

ومن الناحية الأخرى فإن هذا الانشطار هو بعينه الذي يضع العدو الإسرائيلي بين فكي كماشة ويمزقه وقواه على جبهتين عسكريتين متراميتين ومتباعدين بقدر ما لكل منهما من عمق استراتيجي كثيف^(١) . وليس صحيحا أن دولة الاتحاد جزيرتان مشطورتان سياسيا بقبضة العدو، وإنما دولة العدو هي الجزيرة المحصورة بين جناحيه وفي قبضته .

وتبقى أخيرا صيغة الاتحاد الدستورية . ربما اختلف فقهاء القانون

١ - حملان، دراسات في العالم العربي، ص ٧٩-٨٣.

الدولى فيما بينهم حول طبيعة الاتحاد : كونفيدريالى هو أو فيديرالى، ام أنه فى المنزلة بين المنزلتين، أقل من الثانى وأكبر من الأول . ولكن الحقيقة العلمية أنه اتحاد كونفيدريالى قوى، ينطلق من أرض الواقع العلمى، متحاشيا الطفرة وتمثلا دورس تجربة الوحدة الأولى الثنائية، إذ من المسلم به أن هذه الأخيرة جاءت سابقة لأوانها .

والاتحاد لا يختزل الكيانات السياسية الداخلة فيه، ولكنه يوحد السياسة الخارجية وشئون الدفاع والأمن وشئون الاقتصاد والمال، دون ماعداها من المسائل والشئون القطرية والإقليمية . وليس هذا نقطة ضعف، ولكنه مبدأ المراحل المتدرجة . كما أن هذا الشكل الدستورى نفسه يترك الباب مفتوحا لتصعيد مستوى الوحدة دستوريا أو رأسيا ، كما يتركه مفتوحا لتوسيعها جغرافيا أو أفقيا .

الوحدة الليبية المصرية

داخل إطار اتحاد الجمهوريات العربية القائد، وكخطوة وحدوية أكثر تقدما، أعلنت ليبيا ومصر فى أواخر ١٩٧٢ اتفاقهما على تحقيق الوحدة «الاندماجية الشاملة» بينهما فى دولة واحدة، يتم الاستفتاء الشعبى العام عليها فى غضون عام من ذلك الإعلان . فإذا جاءت نتيجة الاستفتاء بالإيجاب كما هو متوقع قوميا، فإن ذلك يعنى قيام دولة جديدة، لعلها أن تحمل اسم «الجمهورية العربية المتحدة»، بعثا لتسمية أول وحدة عربية فى

العصر الحديث، فضلا عن أنها تسمية تتسع دائما لكل تجمع عرقي وحدوي شامل .

هيككل الدولة الجديدة

وحين تقوم هذه الدولة، فإنها ستضم أكثر من ٣٧ مليون نسمة تمثل نحو ٢٩،٣٪ من العرب، على مساحة قدرها ٩٨٩،٧٦٠،٢ كيلو مترا مربعا تعادل نحو ٢٣٪ من رقعة الوطن العربي . وبموقعها في قلب العالم العربي وعلى ناصية البحرين المتوسط والأحمر، فإنها ستملك ساحلا طوله ٤٣٠٠ كم، الساحل المصري منه ٢٤٠٠ كم، والليبي ١٩٠٠ كم، والساحل المتوسطي منه ٢٨٥٠، والأحمر ١٤٥٠ / وهذا الساحل يمثل ٧،٣٪ من سواحل العرب البالغة نحو ١٤ ألف كم، كما يجعلها الدولة العربية صاحبة أطول ساحل على البحر المتوسط، نحو ٢٨٥٠ كم، تعادل تقريبا نصف شاطئه الجنوبي وتسيطر على مياهه من «خاصرة» البحر تجاه مالطة حتى زاويته القائمة في سيناء مصر .

وبذلك وبغيره ستكون الدولة الجديدة أكبر دولة عربية مساحة وسكانا، فضلا عن الدخل القومي والتطور الصناعي . كذلك ستكون كبراهها من حيث إنتاج القطن، حيث ستفرد بأكثر من ١٠ ملايين قطار أو ٥٢٠ ألف طن تعادل أكثر من نصف قطن العرب، والحبوب الغذائية حيث تقدم ثلثها (نحو ٦،٧ مليون طن تمثل حوالي ٤،٣٣٪ من الإنتاج العربي) . بينما

ستأى وهي ثانيها فى إنتاج البترول وذلك بنحو الخمس (٥، ١٤٧ مليون
طن فى ١٩٧١، أو ٤، ١٩ ٪ من الإنتاج العربى البالغ ٥، ٧٦٠ مليون
طن) .

وأول ما يلاحظ من الناحية السياسية على هذه الدولة القادمة أنها
ستكون ثانى وحدة ثنائية شاملة بين العرب بعد الوحدة السورية - المصرية
التي مزقها الانفصال . وثانياً، أنها إذا كانت ثانى مرة تخوض فيها مصر
الوحدة، فإنها الأولى بالنسبة لليبيا . ثالثاً، على حين كانت الوحدة الأولى
من بين دولتين عربيتين إحداهما آسيوية والأخرى إفريقية، فإن هذه أول وحدة
بين دولتين عربيتين إفريقيتين، رابعاً، ليس هذا فحسب، بل إن هذه أول وحدة
تشارك فيها دولة من المغرب العربى دولة من المشرق، بينما كانت الوحدة
الأولى بين دولتين من المشرق . خامساً، فإن الوحدة الأولى كانت تعاني من
مشكلة الفاصل الأرضى، بينما الوحدة الجديدة هي أول وحدة عربية بين
جارتين مباشرتين تشتركان فى الحدود اشتراكاً كاملاً . سادساً، هذه أول
وحدة تتم بين دولتين عربيتين إحداهما دولة بترولية والأخرى غير بترولية، ولم
تكن كذلك الوحدة الأولى على أى جانب . سابعاً، وأخيراً، فإنها وحدة بين
أبعد دولتين عربيتين عن التكافؤ فى الحجم، فهى تتم بين أكبر دولة عربية
وأصغر دولة سكاناً باستثناء بعض من دويلات الجيب .

ومن مجموع هذه الخصائص - الأولويات نرى بوضوح أن دولة الوحدة
القادمة إن تكن تعنى أن مصر هي القاسم المشترك الأعظم دائماً فى كل

التجمعات والتشكيلات الوحدوية العربية الحديثة، الشاملة منها والجزئية، فإنها تعنى بالنسبة لليبيا دور الريادة الوحدوية وفضل السبق بين دول المغرب العربي. ولقد قلب هذا موقعها في المغرب العربي نفسه، مثلما أعاد وضعها في العالم العربي عموما .

فلقد كان المغرب العربي في مجموعه تقليديا بمثابة قطار يتألف من أربع عربات، كبراهما في الغرب، ثم تقل حجما وتزدق وزنا كلما اتجهنا شرقا، حتى تنتهي إلى المؤخرة في ليبيا . وسواء كان الرأس في «مراكش» قديما، أو في جزائر الثورة حديثا، فلقد كان قائد القطار يقوده غالبا نحو الغرب، وفي كل الأحوال كانت ليبيا هي التذييل الأخير .

بالبترول، ثم بالثورة، وأخيرا بالوحدة، قلبت ليبيا هذا كله أو بعضه: فالبترول لم تعد صغرى وحدات القطار بالضرورة، وبالثورة قفزت لتشارك في عربة القيادة، وبالوحدة قلبت اتجاه القطار شرقا، نحو المشرق العربي . نمط سياسي جديد . وانقلاب كامل إقليمي وقوميا، من مؤخرة المغرب إلى إحدى طلائعه .

هذا بالنسبة لكل من القطرين، مصر ثم ليبيا، على حدة . بالنسبة لهما معا، فإن الوحدة تثير بالضرورة عددا من القضايا الجيوبولتيكية الأساسية التي تنعكس على فكرة الوحدة العربية الكبرى مثلما تدخل في صميم كيانهما وتكوينها هي كدولة جديدة، فضلا عن أنها تمثل مجالا لافتراءات وتخربات

الأعداء، وتحتاج على هذا الأساس إلى مناقشة موضوعية علمية تفند هذه الاتهامات . ولعل أبرز هذه القضايا هي موضوع الانحدار الجيوبولتيكى، والجوار الجغرافى، وشكل الوحدة الدستورى . وكل منها يحتاج إلى معالجة وافية .

الانحدار الجيوبولتيكى

مما لا شك فيه أن ليبيا فى الوحدة الثنائية قد فجرت إلى الأبد خرافة كان الاستعمار وما زال يلح بها وعليها إلحاحا مزمنًا ليفجر بها الوحدة العربية من الداخل . تلك هى خرافة «الابتلاع المصرى» و «الخطر المصرى»، «الاستعمار المصرى» (كذا ! ... الخ) .

فها هنا وحدة تتم على قدم المساواة المطلقة وبإرادة حرة كاملة بين طرفى أكبر وأعظم انحدار جيوبولتيكى فى العالم جميعا، هما فوق ذلك جاران ملتصقان مباشرة . ها هنا، بعبارة أخرى، وحدة تقوم بلا عقد ولا حسابات بين كبرى الدول العربية وبين صغرها سكانا تقريبا، بين ٣٥ مليونا وبين مليونين، أى بنسبة ١٧ : ١ على الأقل .

أكثر من ذلك أيضا، بين واحدة من أقل الدول العربية فى متوسط الدخل الفردى وأخرى من أعلاها . إذ بينما لا يزيد نصيب الفرد من الدخل القومى فى مصر تقليديا عن ١٥٠ - ١٧٠ دولار فى السنة، فإنه لا يقل

اليوم فى ليبيا عن ١٥٠٠ دولار، تطفّر باستمرار . أى أن النسبة هى حوالى
١ : ٩ - ١٠ .

وإذا كان دخول ليبيا الوحدة يكفى وحده كتكذيب عملى لدعاية
الزعماء عن أطماع ادول غير البترولية دوله، فإن السؤال المبدئى جيوبولتيكيا
هو هل حقا تؤثر فروق حجم السكان الشديدة أو فروق حجم الدخل الواسعة
على جوهر وسلامة الوحدة، كما يوحى تقادها وأعداؤها ؟

ثمة حقيقتان هامتان فى القضية . فمن ناحية فليس بعدد السكان وحده
توزن القوة السياسية، القوة الاقتصادية والموارد والإنتاج والدخل القومى أيضا
عناصر حيوية فى المعادلة . ومن هذه الزاوية فإن ليبيا انما تدخل الوحدة من
موضع قوة نسبية لا موضع ضعف . فهى فى الحقيقة تدخلها لا كمجرد
دولة مليونين، وانما بفضل ثروتها المادية تدخلها كدولة تعادل عدة ملايين
مضافة من السكان . ومن الناحية الأخرى فإن الحجم المطلق للدخل القومى
فى مصر يبلغ عدة أضعافه فى ليبيا بطبيعة الحال .

ومن هذا وذاك نرى أن الهوة الفعلية والحقيقية فى القامة والقوة بين
طرفى الوحدة ليست من الاتساع أو العمق بقدر ما يصور الأعداء، ولا هى
بحيث تثير الأطماع من جانب أو المخاوف والحساسيات من الجانب الآخر :
لا ابتلاع ولا تبعية، لا طمع ولا خوف .

الجوار الجغرافى

الى

لا شك أن السؤال الأول الذى يطرح نفسه بدهاءة هو : لماذا ليبيا ومصر؟
إلى جانب المقومات العامة للقومية العربية وأركان الوحدة العربية الأساسية
المشتركة بين كل الأقطار العربية، من وحدة اللغة والثقافة والتاريخ والمصير
والمصلحة، لا شك أن «العلاقة الخاصة» بين ليبيا ومصر إنما تتبلور فى
الوحدة الجغرافية المباشرة، بمعنى الجوار الجغرافى الكامل .

فالحُدود مشتركة بينهما لمسافة ١٠٩٤ كم، بحيث تكاد كلتاها أن
تقعا جسميا على خطوط عرض واحدة، الأمر الذى يضاعف بدوره من تشابه
البيئة الطبيعية والمناخية، سواء فى الظهير الصحراوى الهائل فى الداخل أو
على النطاق الساحلى المتوسطى فى الشمال . (يكفى - كمجرد مثال
مؤشر- أن مناخ بنغازى يشبه دائما فى كتب المناخ - كما بين المسافرون
والزوار من المواطنين العاديين - بمناخ الإسكندرية بوجه خاص) .

وإذا كان الجزء الأكبر من تلك الحدود - القطاع الصحراوى - بمثابة
حدود ميتة، فإن القطاع الشمالى كان دائما عتبة مشتركة لا عتبة، وخط
اتصال لا جبهة انفصال . وقد لا يكون شريط مرمريكا - مريوط، بموارده
الطبيعية الفقيرة نسبيا، أفضل بيئة للعمران، فهو ليس «إقليم استقرار
Beharrungsgebiete»، أقرب إلى التخلخل منه إلى الكثافة. ولكنه من

الناحية الأخرى «إقليم حركة Bewegungsgebiete»^(١) مثالى وممر كثيف بالانتقال سليما وحريرا، بحيث كان خط الحدود من الوجهة العملية خطأ وهميا يتعامد على واقع الحياة مثلما يتعامد على مظاهر السطح والجغرافيا .

والواقع أن هذا الشريط الضيق الطويل، الذى يبدأ على الأقل من برقة البحرية حتى خليج العرب، يعد وحدة فيزيوغرافية وبشرية واحدة. بحيث لا يكاد اللاندسكيپ الطبيعى أو الحضارى فضلا عن الانسان ونمط حياته أن يتغير على طول امتداده : هضبة متواضعة الارتفاع بسلاسل تلالها الجيرية الحبيبية «ونواتها» الشرقية - الغربية، أمطارها الشتوية القليلة إن كانت تكسوها بالزهور البرية والأبصال الخلابة لبعض الوقت فإنها لا تكفى إلا لشجيرات التين والزيتون واللوز المتباعدة، وذلك عدا الأعشاب الفقيرة التى تمثل أساس حياة قطعان الأغنام إلى جانب حقول الشعير غير المضمونة التى تعتمد عليها جماعات الرعاة الخ .

وعلى هذا المسرح الطبيعى البسيط تعيش عائلة كبرى واحدة - قبائل أولاد على - التى تضع قدما فى ليبيا وأخرى فى مصر وليس فيها بيت تقريبا إلا وله أقارب وممثلون على جانبي الحدود . إنه - هذا النطاق - أشبه تضاريسيا ووظيفيا بالجرس المعلق بين القطرين، لا تكاد تتوسطه الحدود السياسية إلا كما تتوسط الحدود الإدارية أحيانا بعض كبار النيل فى عدد من محافظات مصر مثلا .

1- F. Ratzel, Politische Geographie, Munchen und Leipzig, 1897. P. 244-5.

الجوار الجغرافى إذن «مكتشف» لا شك فيه للعلاقات ما بين العرب حين
وحيث يوجد، وهو مبرر إضافى يضاف إلى مقومات القومية العامة والوحدة
الكبرى . ولقد كان هذا بوضوح تام منطقاً ومنطقاً أساسياً وارداً فى صلب
وصدر موافق إعلان الوحدة الليبية - المصرية . وبالمثل، فلقد أعلن رئيس
الجمهورية السورية، فى عرض ترحيبه بهذه الوحدة داخل إطار الاتحاد الذى
يجمع الأطراف الثلاثة، ان الوضع الجغرافى كان عاملاً مساعداً وموجهاً فى
قيام تلك الوحدة .

غير أن هذا العامل يثير من الناحية الأخرى سؤالاً هاماً على مستوى
الوحدة العربية الكبرى : هل من الضرورى أو هل من الأفضل أن تنمو
الوحدة العربية من منطقة نواتها نمواً متصلاً بلا انقطاع أرضى، كنمو الجسم
الحى العضوى، أم يجوز أن تنمو نمواً متقطعاً فى قفزات طلقة بلا حدود ولا
حرج ؟ أهو النمو العضوى بالتمدد خير، أم النمو بالقفزات الضفدعية
leap-frogging ؟ وبصيغة أخرى وأخيرة، أهى المدرسة الجغرافية فى نمو
الوحدة أم - فى غياب تعبير أفضل - المدرسة التاريخية ؟

الأصل فى دخول الوحدة هو - بالتعريف - الاستعداد الحدودى،
بمعنى استكمال شروط الوحدة، وهى ثالث القومية العربية الحرة،
الاشتراكية، والوحدة . وبهذا فإن درجة النضج للوحدة هى قضية تطور ومرحلة
نمو تاريخى - من هنا قلنا المدرسة التاريخية - كل من وصلها دخلها .
ونمو دولة الاتحاد أو الوحدة إذن إنما يتبع الترتيب التاريخى أساساً، لا

كثيف
ية خطأ
افيا .

ن برفة
ميت لا
ميانه أن
الجبرية

كانت
نقى إلا
رة التى
ية التى

- قبائل
تقريباً
أشبه
الحدود
نمد من

1- F.
24

الترتيب الجغرافى بالضرورة والحتم . وليس هناك ما يمنع من أن يكون أول
اللاحقين بالدولة الجديدة أو الداخلين فيها هو آخر العرب موقعا، فى أقصى
المشرق كان أو أقصى المغرب . لا سيما أن كل فاصل أرضى فى حدود
وحدة الوطن الكبير هو - بالنظرية - إلى اختزال وزوال فى النهاية .

ومع ذلك فلا خلاف كذلك على أن الخير والمفيد لدولة الوحدة العربية
كيفما كانت أن تكون أقاليمها القطرية متصلة فيزيقيا، واتصالها مستمر
أرضيا، . ذلك أدعى إلى التماسك والتلاحم الطبعى، وإلى تواتر الترابط
المعسرى والوظيفى بينها وتكثيف علاقاتها المتبادلة أخذا وعطاء . باختصار،
أدعى إلى تكاملها وتوحيدها فى دورة دموية قومية فعالة موحدة النبض
والتدفق .

وعلى هذا فللحقيقة العلمية وإنصافا للواقع العملى معا، لا مفر من أن
نعترف بقيمة الوحدة الجغرافية . إنها بالضرورة تخلق وشائج وقربات ومصالح
من بقية مرتبة خاصة، وعلى مستويات أعلى داخل المرتبة والمستوى العاملين،
وتكاد تجعل الجيران بين العرب «كالتوائم بين الأشقاء» . وإذا كان لا ينبغي
لمثل هذه الخصوصيات الثانوية الصحية أن تتحول إلى إقليميات ضيقة أو
طبقيات إقليمية، ولا أن تخلق حساسيات أو عصبيات قومية، فيبقى بلا شك
أن الوحدة الجغرافية عامل مساعد ومشجع على أقل تقدير، وصدفة سعيدة
حتى وأن تكن نادرة .

ونصل من هذا كله إلى أن الوحدة الليبية - المصرية تقوم على قاعدة

عريضة من مقومات القومية العربية العامة، تدعمها قاعدة مباشرة من
الوحدتين التاريخية والجغرافية معا : وحدة الأنظمة الاجتماعية والمثل
السياسية، ووحدة الجوار والقرب المكاني . إنهما كالتوائم بين الأشقاء كما
قلنا بالفعل .

ولكن دولة الوحدة بهذا لا تتعارض فى أى معنى مع اتحاد الجمهوريات
العربية أو تخلق محورا أو كتلة أو طبقة أو ناديا خاصا داخله، أكثر مما يفعل
الاتحاد نفسه داخل العروبة . والائتلاف، دولة الوحدة ودولة الاتحاد، مفتوحة
كلتاهما بنص دستورهما لكل الدول العربية الأخرى المستكملة لشروطها . كل
منهما نظام سياسى مفتوح، وبعبارة تماما عن سياسة المحاور والكتل فإنهما معا
نواة للوحدة الشاملة وعتبة إليها .

وها هنا على الفور نضع أيدينا على المغزى الصحيح لدولة الوحدة
الجديدة . فليس صحيحا، أولا، أن ليبيا كما يقول كلارك^(١) وكثير غيره من
الكتاب الأجانب تبدى فى السنوات الأخيرة ميولا واتجاهات متزايدة نحو
المشرق عامة، ومصر خاصة على حساب ارتباطها وعلاقاتها الأساسية بالمغرب،
أو أنها عادت بعد ذلك فمالت إلى المغرب بعد استقلال دولة كما يقول
باربر^(٢) .

1- J.I. Clarke AEcon. and Political ChangesS, op. eit., P. 115.

2- A Survey of N.W. Africa, P. 57.

فليبيا كعضو في دولة الوحدة إنما تحقق دورها الطبيعي كحلقة وصل بين جناحي الوطن العربي، وتقدم مساهمة كبرى في التقريب والربط السياسي بين المغرب والمشرق، وفي تقريب يوم الوحدة الكبرى بينهما . بل أكثر من هذا أن المتصور سياسيا ودستوريا أن تدخل ليبيا من داخل دولة الوحدة، في وحدة المغرب الكبير إذا قامت يوما ما (بالفعل أعلنت ليبيا أخيرا استعدادها للوحدة مع تونس بشكل أو بآخر)، بمثل ما أن سوريا اليوم عضو في اتحاد الجمهوريات الذي يضم هذه الدولة الموحدة .

بالمثل تماما، فليس صحيحا، ثانيا، ما يصوره البعض الآخر من نقاد دولة الوحدة الجديدة من أن مصر، وقد كانت طرفا في دولة الوحدة الأولى مع سوريا، تستبدل الآن ليبيا بسوريا . فالوحدة مع سوريا هي أقدم أبعاد العلاقات الحدودية المصرية تاريخيا وأخطرها نضاليا، في الماضي البعيد أو القريب، ولا أحد يستطيع أن يستغنى عن أحد، ويبعدا حتى عن مسألة الفاصل أو الاتصال الأرضي، فإنما هي ببساطة ظروف المرحلة الموضوعية . ومن المحقق أن سوريا تستطيع أن تتقدم لتشارك في الوحدة حين تنهيا تلك الظروف، فضلا عن أنها من قبل شريك وثيق لدولة الوحدة داخل اتحاد الجمهوريات .

شكل الوحدة

رغم كل عوامل الوحدة العامة والخاصة، فليس شك أن هناك اختلافات محلية وفروقا بين طرفي الوحدة، كما بين كل الاقطار العربية في هذا الشأن،

كما فى داخل أى قطر بالتأكيد . وهذه الطوايع والالوان المحلية وإن كانت لا تعرق الوحدة قط أو تمس أسسها الصلبة أو حتميتها الجغرافية والتاريخية، إلا أن الوحدة الناجحة هى تلك التى لا تغفلها أو تغفل عنها، وهى التى تشكل بشكلها وتتأقلم معها لكى فى النهاية تحتويها وتمتصها، بل والتى تستفيد منها فى تدعيم كيائها . وهذا ما نعينه دائما حين نتكلم عن الوحدة من خلال التنوع أو التفرع فى الوحدة .

وعلى هذا الأساس، وفى إطار الوحدة القاعدية الجذرية التى لا سبيل إلى التقليل منها بحال، يمكننا موضوعيا أن نحصر الفروق الثانوية والمحلية داخل دولة الوحدة الليبية - المصرية فى النقاط الآتية : الفاصل العمرانى، نمط الحياة، البيئة والمجتمع، الاقتصاد والسكان، وأخيرا المركزية واللامركزية .

هناك أولا الفاصل العمرانى . والواقع أن هذا الفاصل الذى لا يمكن ولا يجوز تجاهله يعد من أخطر مشاكل التوحيد والتلاحم . فرغم الاتصال الأرضى المباشر، فإن المعمور نفسه، وهو المهم والعنصر الفعال فى تحديد المسافات وكثافة العلاقات، شديد التباعد فى القطرين . فكتلة المعمور المصرى الضخمة الطولية، والتى تتعتمد على ساحل البحر، تخرج أكثر نحو الشرق من الرقعة السياسية، قل تقريبا بنسبة الثلث إلى الثلث . هذا على حين أن المعمور الليبى، الذى يساحل الساحل أساسا ثم يتقوس إلى الداخل فى فزان، يجنح مركز الثقل فيه عموما إلى أقصى الغرب من رقعة القطر .

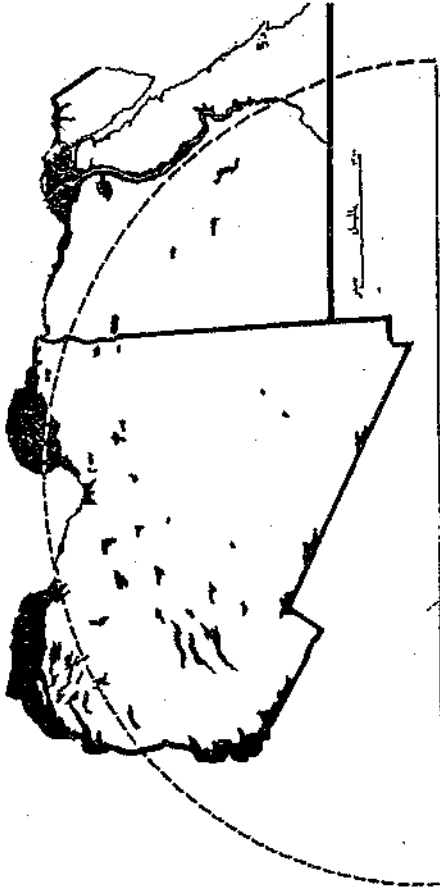
أى أن موقع العمران فى كل من القطرين أدنى إلى أن يكون «على

التباعد منه إلى المتوسط أو التقابل . وبذلك يترك فراغا عمرانيا شاسعا بينهما تحتله الصحراء . ونمط المعمور فى القطرين معا يأخذ بذلك أيضا شكل هلال - الهلال الخصيب لشمال شرق إفريقيا - شديد الانقراج، قرناه فى أسوان وفى فزان على الترتيب، المسافة بينهما نحو ٢٣٠٠ كم كما يطير الطائر، ونحو ٤٧٠٠ كم أى الضعف كما يسير المسافر .

وعلى بعد هلال متقطع بشدة، خاصة فى وسطه حيث يفصل نهايات المعمور المصرى الكثيف فى مريوط عن بدايات المعمور الليبي الفعال فى برقة البحرية فاصل من شبه اللا معمور أو العمران المخلخل جدا، لا يقل طوله عن ٦٠٠ - ٧٠٠ كم، ويمثل أكبر حلقة انقطاع فى الهلال بأسره ولا ننسى فى النهاية أن هذا النمط المتباعد المتقطع كله إنما يقع فى إطار مساحى شاسع بأى مقياس، نحو ثلاثة ملايين من الكيلو مترات إلا ربع المليون، طولها نحو ٢٥٠٠ كم من سيناء إلى سيناون، وعرضها يصل إلى نحو ١٣٥٠ كم من خط عرض ٣٢،٥ عند قرينه إلى خط عرض ٢٠ درجة قرب تلال أردى.

ونقلنا الفاصل العمرانى بعد هذا إلى محتوى المعمور نفسه، إلى نمط الحياة وطبيعة البيئة والمجتمع . فمصر واحة فيضية عمادها الزراعة الرطبة، زراعة الرى، وزراعتها كثيفة جدا كثافة سكانها، وسكانها أغلبهم مجتمع قررى مستقر، ومجتمعها يعانى على الأرجح من إفراط السكان .

شكل ٢٢- المعمور الليبي والمصري. هلال أو قوس مترام في شمال شرق إفريقيا. وإن كان شديد التقطع والتفكك. قطر الدائرة أقل قليلا من ٢٠٠٠ ميل ، وهي تمثل الفاصل العمراني الخطير داخل الدولة الجديدة، المعمور الليبي يبدو على الخريطة أكبر مساحة من المصري، ولكن الأول مخلخل جدا والثاني بالغ الكثافة جدا.



على العكس من هذا كله ليبيا : شبه واحة متوسطية بإزاء الساحل، مفككة للغاية عند ذلك، وتزداد تفككا وتبعثرا فى الداخل حيث تفتت إلى سديم من الواحات الصحراوية الحقيقية، والرعى فيها يرحج الزراعة، وزراعتها الجافة البعلية المطرية واسعة بشدة، والبدواة كانت عادة تغلب على الاستقرار، والقبلية فيها تقابل القروية فى مصر . أما الكثافة السكانية فخفيفة مخلخلة، ولعلها منذ البترول تعاني من تفريط السكان، والكل بعد هذا يتحول بسرعة إلى مجتمع بترول ومدن أساسا .

ويترتب على هذا وغيره فروق معينة فى نمط الحياة وإيقاعها ودورة الاقتصاد، فى نمط الملكية ووحدة المجتمع، فى الدخول ومستويات المعيشة، وبالتالى فى التشريعات اللازمة والقوانين السائدة، قوانين الرى والرعى مثلا، فضلا عن بعض مظاهر الحياة اليومية والاجتماعية من عادات وتقاليد .. الخ، لابد أن تؤخذ جميعا بدرجته أو بأخرى فى اعتبار الوحدة السياسية .

ولا ننسى كذلك موضوع المركزية الطبيعية كانت أو ادارية . فبحكم كل شىء، تتسم مصر بمركزية طبيعية شديدة، ربما تصل إلى حد الإفراط فى ترجمتها الإدارية (البيروقراطية) . ولكن ليبيا بمعمورها المخلخل والمجزأ، وبالبدواة والرعى والقبلية التقليدية، إنما تعاني على الأرجح من إفراط اللا مركزية .

تلك جميعا عناصر موضوعية فى الخلفية الطبيعية والبشرية فى دولة

الوحدة القادمة، قد تنفارت في أهميتها ودورها قليلا أو أكثر، وهي يقينا ليست عائقا على الطريق، ولكنها تستحق بكل تأكيد أن تؤخذ وتوضع في الحساب السياسي، أغنى في الشكل الدستوري للدولة . ومن حسن الحظ أن إعلان الوحدة جاء مرنا بعيد النظر في هذا الصدد، فقد تكلم عن الوحدة «الاندماجية الشاملة» دون أن يحدد الشكل والدرجة بالقطع أو بصورة تحكيمية.

والواقع أن هذا التحديد ينبغي أن يتم لا في ضوء الحقائق الموضوعية والواقع الجغرافي للدولة الوحدة فحسب، بل ومن منظور الوحدة العربية الكبرى نفسه . فالدولة القادمة - بالتعريف - نواة لوحدة أكبر، ومن ثم ينبغي أن تنظر نظرة مستقبلية واسعة الأفق مثلما تأخذ بعدا واقعيًا . وهذا ما يشير قضية محورية من قضايا الفكر الوجدوى، أثارت جدلا طويلا وتعرضت لكثير من العاطفية، بل والمزايدات، من الوجدوين العرب أنفسهم، كما من أعداء الوحدة، دون أن تحسم تماما .

اتحاد أم وحدة ؟

فهناك مدرستان من مدارس الفكر : المدرسة الاتحادية أو الفيدرالية التي ترى في هذا المستوى المحطة النهائية لرحلة الوحدة العربية الشاملة أو الجزئية، ومدرسة «الوحدة» الأحادية unitary state التي لا تقبل الفيدرالية إلا محطة

على الطريق الذى لا ينتهى الا بالوحدة الأحادية . وفى الوحدة الاتحادية تندمج كل الدول الأعضاء، وتذوب كياناتها الدستورية والسياسية وتختزل فى كيان دولى واحد تماما، إلا أن كلا منها تحتفظ بالحكم الذاتى المحلى فى الشؤون الداخلية والمحلية . أما فى الوحدة الأحادية فتندمج الشؤون الداخلية والمحلية هذه أيضا فى الحكومة المركزية وتخضع لمركزية الدولة .

وفى الواقع أن الشكل الاتحادى هو الهدف السليم علميا سواء على مستوى الوحدة العرية الشاملة، أو أى وحدة جزئية منها كالوحدة الليبية - المصرية . أولا، لأن الشكل الاتحادى هو الشكل التقدمى الديمقراطى الأمثل، وهو اتجاه العصر عموما . وقد يظن البعض أنه، كالحلول الوسطى، شكل وسط، ضعيف مفكك، من التجمع . ولكنه فى الحقيقة الوسط الذهبى والحد الأمثل . ونحن كثيرا ما ننسى أن معظم الدول الكبيرة والقوية والهامة هى دول اتحادية : الاتحاد السوفيتى مثلا، الولايات المتحدة، الهند، البرازيل، الأرجنتين، المكسيك، يوجوسلافيا، تشيكوسلوفاكيا الخ .

ثانيا، لحجم الدولة مساحة وسكانا علاقة لازمة مع شكلها الدستورى . القاعدة الأصولية هى أن مستوى الاتحاد الدستورى يتناسب تناسباً عكسياً مع مساحة الدولة الجغرافية . فكلما اتسعت رقعة الدولة وترامت أبعادها المكانية، كلما تختم منح أقاليمها قدرا أكبر من الحكم المحلى، وبالتالي كلما خفت درجة المركزية الدستورية . ولهذا فإن الاتحاد أنسب، أن لم يكن حتميا، للدول الضخمة الحجم . ودولة الوحدة الليبية - المصرية، ودعك من الوطن

العربى ككل، من مقياس شبه قارى تقريباً، هذا فضلاً عن أن الجزء الأكبر من المساحة صحراوات فاصلة .

ثالثاً، الشكل الاتحادى هو الذى يحقق أكبر قدر من التكامل مع أقل قدر من الاحتكاك، يسمح بروح الوطنية الصحية التى لا ترتطم مع روح القومية الأكبر، ويحقق مبدأ التنوع فى الوحدة أو الوحدة من خلال التنوع . والمحيط الليبى - المصرى على تجانسه القاعدى يتألف من مجموعة من الأوطان الصغيرة والبيئات المتميزة التى تفصل بينها الصحراء وتمثل توطنات وألوانا محلية من المعادات وطرق الحياة والإنتاج والاقتصاديات الخ، ازدهارها ديمر قراطيا لا يضعف تماسك الوحدة بقدر ما يشربها ويطلق قواها الذاتية الكامنة .

كل ما هنالك من أمر أن هيكل التقسيم الإدارى داخل دولة الوحدة ينبغى أن يعاد تخطيطه وتركيبه، بحيث يتألف من عدد معقول من الوحدات الإدارية الإقليمية متوسطة الحجم على نحو يخفف بقدر الإمكان من تبلور وحدة الثنائية القطبية القديمة، ويحقق الحد الأقصى من التكافؤ فى أحجام الوحدات المحلية مع الحد الأدنى من التثخثر أو التكتيس بها .

وهذا ما أشارت إليه بالفعل وثائق إعلان الوحدة : « ونظراً لأن الدولة الجديدة شاسعة المساحة تسبب فى ظروف بعض محافظاتنا فى التواشى الاجتماعية والبشرية والجغرافية والاقتصادية، لذلك فقد رأت ضرورة التوسع

فى منح هذه المحافظات سلطات وصلاحيات قوية تلبى فى إطار وحدة الدولة ومقوماتها الأساسية. المقتضيات والحاجيات المحلية المتباينة^(١).

التنسيق القطرى والتخطيط الإقليمى

داخل مثل هذا الهيكل الإدارى الجديد، الذى تتحول فيه الحدود السياسية الدولية إلى حدود إدارية داخلية، لابد من عملية تنسيق شامل فى مجالات حياة الدولة الجديدة، عملية إعادة توجيه أساسا re-orientation، تضم أشعة عدستين منفصلتين من قبل فى بؤرة واحدة . باختصار، تجربة كبرى فى التخطيط القومى - الإقليمى . وفى هذا الصدد فليس هنا من مجال للإشارة إلى أكثر من خطوط عريضة ورؤوس موضوعات، لعل أهمها بعد مسألة عاصمة الاتحاد هى النقل والمواصلات، العمران، والتكامل الاقتصادى.

فى البدء تأتى العاصمة، رأس الدولة . فمن المفردى هنا أن يتجه الفكر- البعض دعا بالفعل - إلى بناء أو تبنى عاصمة اتحادية جديدة للدولة الوحدة تقع كأفضلية أولى، بل مطلقة فى ذلك النطاق - القنطرة بين القطرين، الساحل الشمالى الغربى - الشرقى، لتكون بينهما وسطا ووسيطا، رمزا

١- نعم البيان السياسى بالاحكام العامة، وثائق الوحدة الشاملة بين مصر وليبيا، طرابلس، سبتمبر

وركيذة : وسطا فى الموقع ووسطا فى العمل، رمزا للوحدة وركيذة للتمير .

على أن هذا المنطق، منطق العواصم الاتحادية الضميلة التى تنأى عمدا عن العواصم المتروبول الضخمة لاعتبارات ومثل سياسية واقتصادية معينة، والذى بدأته الولايات المتحدة وتبنته دول الكومونولث البريطانى، إنما هو منطق الدول البكر، دول الهجرة، إن صلح لها فليس يصلح للدول التاريخية العريقة، لا سيما ذات الإمكانات المتوسطة .

ثم إن مثلها نظرة ضيقة، تقصر رؤيتها على دولة الوحدة الليبية - المصرية وحدها دون التطلع إلى احتمالات نموها إلى دولة الوحدة العربية الكبرى . ولهذا فإن فكرة عاصمة اتحادية صغيرة نائية لن تزيد عن أن تكون مضاربة مدنية فاشلة وخاسرة، تماما كالبيضاء داخل ليبيا الملكية القديمة نفسها .

وإذا كانت دعوة العاصمة الاتحادية ترفا أكاديميا وتريدا، فإن مشكلة النقل والمواصلات هى اختبار مصيرى، لأن الدولة الجديدة ككائن عضوى جديد تحتاج إلى دورة دموية موحدة، شرايينها هى بالضرورة شبكة المواصلات. فلا بد لاختزال الفاصل المسافى والعمرانى من شبكة مثثلة، على البر وفى البحر وجوا .

فعلى البر، لا تكفى خطوط السيارات والطرق - التى بدأ منها بالفعل - بحكم طول المسافات، فالخطوط الحديدية هنا هى وحدها الاقتصادية والفعالة.

والشبكة الحديدية التي تحتاج إليها ليبيا نفسها من الداخل اقتصاديا وسياسيا كما قلنا، تحتاج إلى تمديدها عبر الساحل الشمالى لتتشابك وتتوحد مع الشبكة المصرية . ونخط حديد الشمال أو الساحل الشمالى هذا شريان حيوى وشرطى لكفاءة التوحيد، ليس فقط لحركة المسافرين والسلع، ولكن أيضا للتمعير، فلسوف يذر نويات العمران ويجذب تجمعات السكان على طولهِ .

وعدا هذا فإن طريق البحر الرخيص أساسى للغاية فى نقل السلع الثقيلة والبطيئة، ولايد من ثم من أسطول مشترك فعال . أما خطوط الطيران فهي، بإيجاز واف تماما «ضرورة صحراء» .

أما عن العمران والتمعير، فالهدف التخطيطى الأول بلا شك هو حلقة الانقطاع التقليدية العنيدة تلك على طول الساحل الشمالى بين أطراف مريوط ونهايات برقة . والماء أولا وقبل كل شئ هو بدوره الحلقة المفقودة . ومشروعات التوطين والتسكين هنا تحتاج إلى الدفع الشورى : استصلاح الأراضي، حفر وإعادة تطهير الآبار، إنشاء السدود وخزانات مياه الأودية، وتقطير مياه البحر، إسكان البدو، التشجير والثروة الحيوانية وتصنيع الألبان، مشاريع السياحة الخ .

ومن حسن الحظ أن هناك تطورين هامين فى هذا النطاق، فثمة، أولا، مشروع لتوصيل مياه النيل إلى برقة، قناة تخرج من النوبارية وتقطع الشريط لتنتهى عند طبرق، بطاقة قدرها مليون متر مكعب فى اليوم . والمشروع يناظر

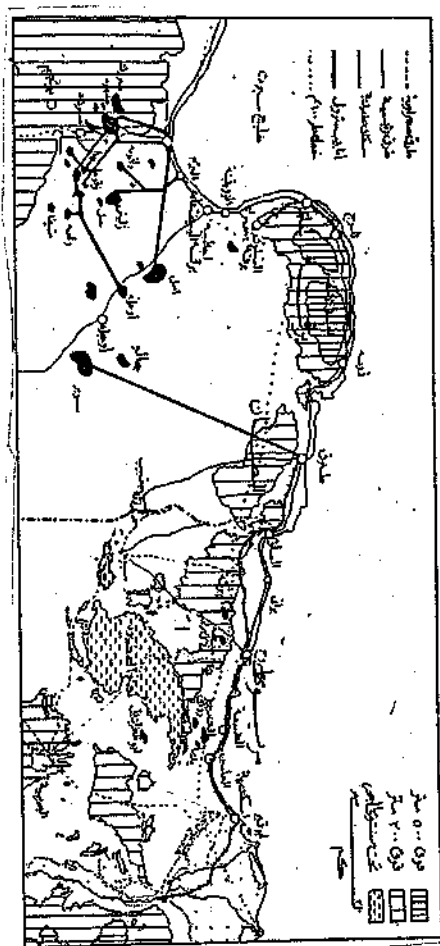
مشروع تمديد مياه النيل تحت قناة السويس إلى أرض سيناء، وكل يوسع
حوض النيل شرقا وغربا ليصبح حوض وحدة عرية كما هو حوض وحدة
وادی النيل .

ثانيا، يتفق أن حوض البترول الليبي، بعد أن ازدوج بنظير له صغير عبر
الحدود في ساحل الشمال الغربى، يزحف منذ البداية - الآن أكثر - نحو
الشرق، بينما يأتي كل كشف جديد تقريبا فى الحوض المصرى هو الآخر من
مواقع غربية أكثر فأكثر، أى أن الحوضين يزحفان فى اتجاه أحدهما الآخر،
وربما التقيا أو تقاربا يوما ما .

وهذا كله يعنى راسخة من النشاط البترولى والصناعى والخدمات تفتش
باطراد الشقة الساحلية بين القطرين، لتساهم فى ملء الفجوة العمرانية بينهما
. ولقد بدأت براعم ونويات بل وبؤرات هذا الغطاء المتوقع تظهر هنا هناك :
طبرق النامية، نهاية أنبوب حقل سرير، حيث ينتظر لها أن تصبح مدينة الشرق
الكبيرة فى برقة، كذلك مرسى مطروح التى يجرى بها إنشاء ميناء نقل
ومجمع بترول كبير لتصبح عاصمة ساحلنا الشمالى الغربى .

وللتكامل الاقتصادى بعد هذا أهميته القصوى فى دمج القطرين وحدوا،
بل إنه لمقياس مثلما هو الهدف للتوحيد السياسى . على أن المشكلات هنا
لا تقل خطورة عن الإمكانيات، ولابد من تحمسين الاقتصاديين أولا ضد آثار
الدمج الفجائى لاختلاف قوتيهما وضغوطهما وخطوطهما الرئيسية .

شكل ٢٣ - النطاق - الجسر أو المنطقة - القنطرة بين ليبيا ومصر.
 هذه هي حلقة الوصل بين القطرين. البترول يطلع على جانبيها
 ليس الحياة والعمران فيها. السكة الحديدية هنا ضرورة سياسية
 كما مصلحة اقتصادية.



وإبتداء، فإن هناك مجالا واسعا للتكامل الاقتصادى : ليبيا برأسمالها الكبير وفائضه، ومصر بعملها الكثيف وخبرتها الطويلة . فتستطيع ليبيا استغلال وتثمين فائض عوائدها البترولية فى مشاريع التصنيع والزراعة فى مصر بدلا من توظيفها فى البنوك الأجنبية . وقد بدأت من قبل بعض هذه الاستثمارات فعلا .

هذا بينما تستطيع مصر أن تقدم قوة العمل الفنى وغير الفنى والمثقف والتكنولوجى فى مشاريع التنمية الكبرى فى ليبيا من استصلاح زراعى وتعمير وإسكان وشق طرق، فضلا عن التعليم والخدمات الخ . وهناك بالفعل بضع عشرات من الآلاف من العمل المصرى فى ليبيا تمثل هجرة عمل منتظمة، تتجدد ولكنها لا تنقطع .

على أن من الضرورى فى الحالين تنسيق هذه التدفقات المالية أو البشرية . فلا بد من تخاشى أخطار التضخم فى الأولى، ولابد من ضبط الثانية كما وكيفما لضمان الحد الأدنى من الاحتكاك أو الصعوبات .

أما فى مجالات الزراعة وقطاعات الصناعة فلا بد من تنسيق وإعادة تنسيق خطط التنمية القائمة فى كلا القطرين بحيث تتناغم فى خطة عظمى جديدة، تكفل التخصص مع التكامل فى آن واحد، وتتعكس فى النهاية على التجارة بهدف تحقيق أكبر قدر معقول من الاكتفاء الذاتى داخل دولة الوحدة . ذلك ودون أن يضار المواطن فى أى من القطرين بل، وبحيث يفيد كل

منهما، وكذلك مع التنسيق العريض مع بقية الدول العربية، وفي غير ما عزلة عن العالم الخارجى .

ففى مجال الزراعة، قد يكون هامش التبادل الممكن ضيقا نوعا، لأن أيا من القطرين لا يحقق الكفاية الذاتية الغذائية وخاصة فى الحبوب بعد أن يعتمد عنها كثيرا أو قليلا . ومع ذلك تستطيع مصر أن تقدم، فضلا عن الأرز والبطيخ والقمح، بعض فائض المحاصيل الغذائية، خاصة من الخضروات والفواكه والبقول ومنتجات الألبان، بينما تقدم ليبيا بالمقابل فائضا من الفول السوداني خاصة لمصناعات الزيوت النباتية وغيرها .

والمجال فى الخامات الصناعية والمصنوعات الأساسية أوسع بالتأكيد سواء فى تنمية الإنتاج فى كل قطر أو فى التبادل بينهما . فأمام ليبيا إمكانيات كبرى لمصناعات البتروكيماويات بأنواعها، البلاستيك، المنظفات الصناعية، الأسمدة، الألومنيوم الخ، يمكن أن تساهم فى إقامتها وتطويرها الخبرة المصرية، كما يمكن لإنتاجها أن يسد حاجة السوق المصرية، كالأسمدة مثلا.

وبالمقابل تستطيع الزراعة المصرية أن تقدم خامات صناعة نسيج ليبية كبيرة قطنيا خاما أو غزلا . كما قد يكون من الميسر للصناعة المصرية أن تقدم جانبها كبيرا من لوازم الهياكل التحتية الأساسية للتنمية الليبية . فخطوط السكك الحديدية الجديدة يمكن أن تقدمها صناعة الحديد والصلب

المصرية، قضباناً وعربات . وبالمثل السيارات والحافلات والشاحنات .

وتلك بطبيعة الحال مجرد خطوط فى ميدان التنسيق القومى والتخطيط الإقليمى داخل دولة الوحدة . ولابد من دراسات شاملة ومسح كامل لوضع خطة عظمى، لابد لها بدورها أن تستلهم الهدف السياسى الأعلى، وهو خلق دولة جديدة عضوية، انسيابية، فاعلة، تكون نموذجاً للوحدة العربية الكبرى مثلما هى نواة لها، تحقق بقوة الوحدة وبوحدة القوة الهدف العلوى المزدوج الذى قامت من أجله، هدف التحرير والوحدة .

المراجع العربية

- ١ - نقولا زيادة، ليبيا من الاستعمار الإيطالي إلى الاستقلال، القاهرة، ١٩٥٨ .
- ٢ - محمد عوض محمد، الشعوب والسلالات الإفريقية، القاهرة، ١٩٦٥ .
- ٣ - رولان أوليفر، جون فيج، موجز تاريخ إفريقية، مترجم، القاهرة، ١٩٦٥ .
- ٤ - جمال حمدان، استراتيجية الاستعمار والتحرير، القاهرة، ١٩٦٨ .
- ٥ - ، العالم الإسلامي المعاصر، ١٩٧١ .
- ٦ - ———، الاستعمار والتحرير في العالم العربي، ١٩٦٤ .
- ٧ - ——— يتناول العرب، ١٩٦٤ .
- ٨ - ———، إفريقيا الجديدة، دراسة في الجغرافية السياسية، ١٩٦٦ .
- ٩ - ———، «الأردن دولة» . دراسة في الجغرافيا السياسية «، مجلة الكاتب، ١٩٦٦ .
- ١٠ - ———، دراسة في العالم العربي، ١٩٥٩ .
- ١١ - ———، المدينة العربية، ١٩٦٤ .

- ١٢ - عبد العزيز طريح شرف، جغرافية ليبيا، الإسكندرية، ١٩٧٠ .
- ١٣ - نجلاء عز الدين، العالم العربي، مترجم، القاهرة .
- ١٤ - رسل فايفيلد، اتزل بيرسي، الجيوبوليتيكا، مترجم، القاهرة، ج ٢ .
- ١٥ - عزة النص، أحوال السكان في العالم العربي، القاهرة، ١٩٥٥ .
- ١٦ - عزة النص، الوطن العربي، الاتجاه السياسي والملاحم الاقتصادية، دمشق، ١٩٥٩ .
- ١٧ - حسين مؤنس، مصر ورسالتها، القاهرة .
- ١٨ - مركز التنمية الصناعية، جامعة الدول العربية، دليل الاستثمار الصناعي، الجمهورية العربية الليبية، ١٩٧١ .
- ١٩ - داود صليبا، مصطفى الحاج إبراهيم، العالم العربي، دمشق، ١٩٥٨ .
- ٢٠ - البنك الليبي، التقرير السنوي . أعداد مختلفة .
- ٢١ - ماهر عرفة، دراسة ميدانية لصناعة البترول (ليبيا)، مركز التنمية الصناعية، جامعة الدول العربية .
- ٢٢ - مجلة نفط العرب . أعداد مختلفة .

المراجع الأجنبية

- 1- Richard Hartshorne, Political Geography , in :
American geography, Inventory & Prospect, ed.
Preston James & Clarence Jones , Syracuse , 1954.
- 2- Samuel Van Valkenburg, Elements of Political
Geography, N. Y., 1940 .
- 3- J. H. Breasted, a History of Egypt, Lond., 1948 .
- 4- J . Fairgrieve , Geography and World power, Lond.,
1941 .
- 5- W. Gordon East , An Historical Geography of
Europe, Lond., 1950 .
- 6- -----,Mediterranean Problems , Discussion Books,
1949.
- 7- W.B. Fisher , The Middle East , London., 1950.
- 8- W.G. Kendrew, Climates of the Continents, N.Y.,
1942.

- 9- M. Moore , The Fourth Shore , Lond., 1940
- 10- R.J. Harrison Church , Modern Colonization
Lond., 1951.
- 11- Pierre Birot , Jean Dresch , La Méditerranée et
Moyen - Orient , t. II, Paris , 1956 .
- 12- J.I. Clarke, " Economic & Social Changes in the
Sahara " Geography , April 1961 .
- 13- ----- , "Oil in Libya : Some Implications " , Eco
Geog., Jan . 1963 .
- 14- Elizabeth Monroe , The Mediterranean in Politics
Lond., 1938 .
- 15- H. Higgins , Economic and Social Development of
Libya, U.N., 1952 .
- 16- Philip Word, Touring Libya , 3 vols., Lond., 1969
- 17- C.S Coon, The Races of Europe , N.Y., 1939 .
- 18- N.V. Sovani, Analysis of Over - Urbanization , in

The City in Newly Developing Countries, ed., G. Breese, Prentice - Hall , 1969 .

19- W.A. Hance, African Economic Development, Lond., 1958 .

20- United Nations, Statistical Yearbook ; Demographic Yearbook .

21- International Bank for Reconstruction, Economic Development of Libya, Wash., 1960 .

22- Petroleum Press Service.

23- Oil and Gas Journal .

24- J. Beaujeu - Garnier, Economie du Moyen - Orient, Paris, 1951 .

25- F. Ratzel , Politische Geographie, München & Leipzig, 1897 .

26- Xavier de planhol, Fondements Geographiques de l'Histoire de L'Islam , Paris , 1968 .

- 27- Nevill Barbour, A Survey of North West Africa
(The Maghrib) , 1985 .
- 28- Walter Fitzgerald, Africa, Lond., 1955 .
- 29- ----- , The New Europe, Lond., 1946.
- 30- Lothrop Stoddard, The New World of Islam , N.Y.,
1921 .
- 31- E.E. Evans - Prichard, The Sanusi of Cyrenaica ,
Oxford, 1949 .
- 32- Majid Khadduri, Modern Libya. A Study in Political
Development, Baltimore, 1963 .
- 33- Derwent Whittlesey , The Earth and the State,
Wash., 1944 .
- 34- G. H. T. Kimble, The Worlds Open Spaces, Lond.,
1946 .
- 35- Jalius Isaacs, Economics of Migration, Lond.,
1949.

- 36- J. Klein, La Tunisie, Paris, 1949 .
- 37- Pierre George, La ville, paris , 1952 .
- 38- H.s. villard, Libya : The New Arab Kingdom of North Africal , Ithaca , 1956 .
- 39- Ritchie Calder, Dawn Over Asia, Lond., 1952.
- 40- Halford L. Hoskins, The Middle East . Problem Area in World Politics, N.Y., 1954.
- 41- A.E. Moodie, Geography Behind Politics, Lond., 1949 .
- 42- Yves M. Goblet, Political Geography and the World Map, Lond., 1955 .
- 43- G. Hamdan, studies in Egyptian Urbanism, Cairo , 1959 .
- 44- -----, " The Political Map of the New Africa ", Geog. Review , vol. LIII , no . 3 , 1963 .
- 45- -----, " capitals of the New Africa " , Econ. geog.,

July 1964 .

46- Oric Bates, Eastern Libyans , Lond., 1914 .

47- Institut Pedagogique National , geographie ,
L'Algerie Alger .

48- E. C. Semple, Influences of Geog. Environment ,
Lond., 1911 .

49- A.R. Hall , Boundaries in International Relations, in
: World Political Geography, ed. Piercy & Fifield,
N.Y., 1951.

50- S.W.Boggs, International Boundaries, N.Y., 1940.

51- L.Dudley Stamp, Africa, N.Y., 1953 .

52- R.F. Peel , "Libya : Some Notes on the
Geographical Background of the Present
Operations," Scot. Geog. Magazine, Feb. 1941 .

53- D.H. Cole, Imperial Military Geography, Lond.,
1937.

- 54- John Cole, Geography of Current Affairs, Penguin, 1963 .
- 55- Jean Despois, Development of Land Use in North Africa, in : A History of Land Use in Arid Regions, ed . L.D. Stamp, Unesco, Paris, 1962 .
- 56- Encyclopedia Americana , 1961, vol., XVII.
- 57- Encyclopaedia Britannica, 1959 , vol. 14.
- 58- J. Despois, Mission Scientifique du Fezzan, Geographie Humaine , Algiers, 1946 .
- 59- UNESCO - FAO, Arid Zone, Research, Bioclimatic Map of the Meditenraneon zone vol. 21, 1963.
- 60- -----, Arid Zone Research , Vegetation Map of the Mediterranean Zone, vol., 30, 1970.
- 61- Peveril Meigs, " World Distribution of Arid & Semi - Arid Homoclimates " , Review of Research on Arid Zone Hydrology, Unesco, Paris, 1953.

- 62- -----, Geography of Coastal Deserts, Unesco, Arid Zone Research , vol . 28 , Paris, 1966 .
- 63- R. Caport - Rey, The Present state of Nomadism in the Sahara , in : Problems of the Arid Zone, Proceedings of the Paris symposium , Unesco, vol. 18, 1962 .

ملحق

الجمهورية العربية الليبية الاشتراكية العظمى

فى عقدين (١٩٧٤ - ١٩٩٤)

بقلم

الدكتور عبد الحميد صالح حمدان

ملحق

الجمهورية العربية الليبية الاشتراكية العظمى

فى عقدين (١٩٧٤ - ١٩٩٤)

إن تجديد المجتمع الليبي كما توخاه العقيد معمر القذافى والذي كرس له نشاطه وطاقاته فى أوائل السبعينات، قد بدأ رسميا فى سنة ١٩٧٣ بالثورة الثقافية أو الشعبية . وكانت هذه الثورة تهدف إلى القضاء على البيروقراطية واللامبالاه وتهدف إلى المشاركة فى النظام الحكومى، وحل مشاكل التنسيق السياسى الوطنى . وفى محاولة منه لإلهاب الحماس الثورى لدى المواطنين، وإشراك أكبر عدد منهم فى الشؤون السياسية، فقد حثهم على تحدى السلطات التقليدية وتسلم الأجهزة الحكومية وتسييرها بأنفسهم . وكانت

الأداة التي استخدمها في ذلك هي المؤتمرات الشعبية . وفي غضون عدة شهور تأسست لجان من هذا القبيل في جميع أنحاء ليبيا . وتشكلت هذه اللجان الشعبية من الناحية التشغيلية والجغرافية وأصبحت في نهاية المطاف مسئولة عن الإدارة المحلية والإقليمية . وانتشرت هذه اللجان داخل طائفة واسعة من المؤسسات . مثل الجامعات وشركات الأعمال الخاصة ، والأجهزة الحكومية ووسائل الإعلام . ومن الناحية الجغرافية ، أنشئت هذه اللجان على مستوى المحافظات والمديريات والمناطق . وشغلت مقاعد اللجان الشعبية على مستوى المنطقة بما يسمى بالتصعيد (أى الانتخاب الشعبى المباشر) وهؤلاء الأعضاء المصعدون يجرى اختيارهم للخدمة على المستويات الأعلى . وبحلول منتصف ١٩٧٣ أشارت التقديرات إلى أن عدد هذه اللجان الشعبية قد قارب الألفين .

وفي نطاق مهامها الإدارية والتنظيمية وأسلوب اختيار أعضائها، جمدت اللجان الشعبية مفهوم الديمقراطية المباشرة، التي نادى بها العقيد القذافي في الفصل الأول من الكتاب الأخضر، الذى ظهر إلى النور فى ١٩٧٦ . وكان هذا المفهوم وراء المقترحات الخاصة بإنشاء هيكل سياسى جديد يتكون من المؤتمرات الشعبية . وكانت واسطة العقد لهذا الهيكل السياسى الجديد هي «مؤتمر الشعب العام» ، وهويئة وطنية مختارة تهدف إلى أن تحل محل مجلس قيادة الثورة .

ويتخذ النظام السياسى الجديد شكله النهائى فى مارس من عام ١٩٧٧

عندما اعتمد المؤتمر الشعبى العام وبشوصية من العقيد القذافى «إعلان قيام سلطة الشعب» وأعلن قيام الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية . وهو ما يعنى أن الشعب ينبغى أن يحكم نفسه بنفسه دون أى قيود، لاسيما قيود الدولة البيروقراطية الحديثة. واعتمد مؤتمر الشعب العام كذلك قرار اختيار العقيد القذافى أميناً عاماً له، وإنشاء أمانة العامة . وقام كذلك باختيار اللجنة الشعبية العامة التى حلت محل مجلس الوزراء، وأطلق على أعضائها لقب الأمناء بدلا من الوزراء .

وخولت جميع السلطات التشريعية والتنفيذية لمؤتمر الشعب العام الذى فوض معظم سلطاته الهامة إلى أمينة العام، والأمانة العامة وإلى اللجان الشعبية العامة. وظل العقيد القذافى بوصفه الأمين العام لمؤتمر الشعب العام، وهو صانع القرار الأول، تماما كما كان عليه الحال عندما كان رئيسا لمجلس قيادة الثورة، وفى المقابل أصبح لكل اليافعين حق بل وواجب المشاركة فى المناقشات والمداولات التى تجرى فى مؤتمراتهم الشعبية الأساسية المحلية، التى ترفع قرارها إلى مؤتمر الشعب العام للنظر والبث فى تنفيذها كسياسة وطنية . وكانت المؤتمرات الشعبية الأساسية المحلية من الناحية النظرية هى مستودع السلطة السياسية النهائية، ومقر صنع القرارات، بوصفها تجسيدا لما أسماه العقيد القذافى الحكم الشعبى واسفر لإعلان ١٩٧٧ وما صاحبه من قرارات، عن مراجعة جوهرية وأساسية لإعلان ١٩٦٩ الدستورى. لا سيما فيما يتعلق بهيكل وتنظيم الحكومة على المستويين الوطنى ودون الوطنى .

وفيما يلي نص الإعلان عن قيام سلطة الشعب :

بسم الله

إعلان عن قيام سلطة الشعب

إن الشعب العربي الليبي المجتمع في الملتقى العام للمؤتمرات الشعبية، واللجان الشعبية والنقابات والاتحادات والروابط المهنية مؤتمر الشعب العام انطلاقاً من البيان الأول للثورة، ومن خطاب زوارة التاريخي، واحتفاءً بمقولات الكتاب الأخضر، وقد اطلع على توصيات المؤتمرات الشعبية، وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢ من شوال ١٣٨٩ هـ . الموافق ١١ ديسمبر ١٩٦٩ م وعلى قرارات وتوصيات مؤتمر الشعب العام في دور انعقاده الأول في الفترة من ٤ إلى ١٧ محرم ١٣٩٦ هـ . الموافق ٥ إلى ١٨ يناير سنة ١٩٧٦ م ودور انعقاده الثاني في الفترة من ٢١ ذى القعدة إلى ٢ ذى الحجة ١٣٩٦ هـ . الموافق ١٣ إلى ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٧٦ م.

وهو يؤمن بما بشرت به ثورة الفاتح من سبتمبر العظيمة، التي فجرها المفكر الثائر والقائد المعلم العقيد معمر القذافي على رأس حركة الضباط الوطنيين الأحرار لتتوجها لجهاد الآباء والأجداد، من قيام النظام الديمقراطي المباشر ويرى فيه الحل الحاسم والنهائي لمشكلة الديمقراطية .

وهو يجسد الحكم الشعبي على أرض الفاتح العظيم إقراراً لسلطة الشعب

الذى لا سلطة لسواه، يعلن تمسكة بالحرية، واستعداداه للدفاع عنها فوق أرضه، وفى أى مكان من العالم، وحمائته للمضطهدين من أجلها . ويعلن تمسكه بالاشتراكية تحقيقا للملكية الشعب، ويعلن التزامه بتحقيق الوحدة العربية الشاملة، ويعلن تمسكة بالقيم الروحية ضمانا للأخلاق والسلوك والآداب الإنسانية، ويؤكد سير الثورة الزاحفة بقيادة المفكر الناثر والقائد المعلم العقيد معمر القذافى نحو السلطة الشعبية الكاملة، وتثبيت مجتمع الشعب القائد، والسيد الذى ييده السلطة والثروة والسلاح، مجتمع الحرية، وقطع الطريق نهائيا على كافة أنواع أدوات الحكم التقليدية من الفرد والعائلة والقبيلة والطائفة والطبقة والنيابة والحزب ومجموعة الأحزاب، ويعلن استعداداه لسحق أى محاولة مضادة لسلطة الشعب سحقا تاما .

ان الشعب العربى الليبي، وقد استرد بالثورة زمام أمره، وملك مقدرات يومه وغده، مستعينا بالله، متمسكا بكتابه الكريم أبدا مصدرا للهداية وشرعية للمجتمع يصدر هذا الإعلان إيذانا بقيام سلطة الشعب، ويشر شعوب الأرض بانبلاج فجر عصر الجماهير .

أولا - يكون الاسم الرسمى لليبيا (الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية.)

ثانيا - القرآن الكريم هو شريعة المجتمع فى الجماهيرية العربية الشعبية الليبية الاشتراكية.

ثالثا - السلطة الشعبية المباشرة هي أساس النظام السياسى فى الجماهيرية العربية الليبية الاشتراكية، فالسلطة للشعب ولا سلطة لسواه، ويمارس الشعب سلطته عن طريق المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية وال نقابات والاتحادات والروابط المهنية ومؤتمر الشعب العام ويحدد القانون نظام عملها.

رابعا - الدفاع عن الوطن مسئولية كل مواطن ومواطنة، وعن طريق التدريب العسكرى العام يتم تدريب الشعب وتسلحه، وينظم القانون طريقة إعداد الإطارات الحربية والتدريب العسكرى العام.

مؤتمر الشعب العام

صدر فى مدينة سبها

فى ١٢ ربيع الأول ١٣٩٧ هـ الموافق ٢ مارس ١٩٧٧ م

وفى سعة الدؤوب لاصلاح الهياكل السياسية والادارية فى ليبيا، أدخل العقيد القذافى عنصرا آخر على الجهاز السياسى . فقد تم اعتبارا من عام ١٩٧٧، تنظيم اللجان الثورية وكلفت بمهمة الإشراف الثورى الكامل على سلطة الشعب، أى أن عليها إرشاد اللجان الشعبية، ورفع المستوى العام للوعى السياسى والإخلاص للمثل الثورية العليا، والحماية ضد الانحراف والمعارضة داخل اللجان الشعبية الأساسية . وامتألت اللجان الشعبية بالتحمسين

السياسيين الأذكياء، وفي عام ١٩٧٩ تولت اللجان الثورية المنتشرة في كل مكان، الإشراف على تنظيم المؤتمرات الشعبية . ورغم أن اللجان الثورية ليست بأجهزة حكومية رسمية، فقد أصبحت ركنا أساسيا ودعامة من دعائم المسرح السياسى القومى . وكما هو الحال مع اللجان الشعبية وغيرها من الابتكارات الإدارية منذ قيام الثورة، فإن اللجان الثورية تتلاءم مع نمط فرض عنصر جديد على النظام القائم للحكومة بدلا من إلغاء أو دعم الهياكل الموجودة بالفعل.

وبلغت التغييرات ذروتها فى عام ١٩٧٦ عندما أعلنت اللجنة الشعبية العامة أن تخويل السلطة لجموع الشعب و فصل الدولة عن الثورة قد اكتمل . وعرف العقيد القذافى منذ ذلك التاريخ بالقائد أو قائد الثورة . وظل هو الرئيس الأعلى للقوات المسلحة . وأعيد تنظيم الحكومة فى لجان شعبية واختيرت لجنة شعبية عامة جديدة، أصبحت كل أمانة منها على رأس لجنة شعبية متخصصة، وكانت الاستثناءات هى أمانة النفط، والشئون الخارجية، والصناعات الثقيلة. حيث لا توجد بها لجان شعبية، وطرح اقتراح مؤداه إنشاء جيش شعبى ، ورغم أن الفكرة طفت على السطح مرة أخرى فى أوائل عام ١٩٨٢، فإنها لم تكن قاب قوسين أو أدنى من التنفيذ .

وكانت إعادة تجديد الاقتصاد موازية لمحاولة إعادة تركيب المؤسسات السياسية والاجتماعية . وحتى أواخر السبعينيات، كان اقتصاد ليبيا مختلطا، مع دور كبير للمؤسسات الخاصة ما عدا فى ميادين إنتاج النفط وتوزيعه،

والصرافة، والتأمين . وطبقا للفصل الثاني من الكتاب الأخضر، الذى ظهر فى عام ١٩٧٨ ، فقد أصبحت تجارة القطاع الخاص، والإيجار، والأجور شكلا من أشكال السخرة والاستغلال التى ينبغى إلغاؤها . وبدلا منها أنشئت اللجان المدارة ذاتيا بواسطة العاملين وبالمشاركة فى الأرباح وأصبحت تعمل فى المؤسسات العامة والخاصة تطبيقا لشعار شركاء لا أجراء . وصدر قانون الملكية الذى يحرم ملكية ما يزيد على مسكن واحد خاص تطبيقا لشعار البيت لسكانه، وسيطر العمال الليبيون على عدد كبير من الشركات، وحولوها إلى مؤسسات تديرها اللجان الشعبية.

ومنذ السبعينيات، عجلت الحكومة الليبية بهجومها على القطاع الخاص فى محاولة مستميتة للقضاء على ما يسمى بالاستغلال البورجوارى. وجاء هذا فى أعقاب تقنين العقيد القذافى للنظريات الاقتصادية الواردة فى الفصل الثانى من الكتاب الأخضر المنشور فى عام ١٩٧٨ (انظر الكتاب الأخضر، الفصل الرابع). ومنذ ذلك التاريخ، بدأت السياسات الاقتصادية الجذرية للنظام وكان أولها هجوم العقيد القذافى فى عام ١٩٧٨ على الإيجارات وتحويل المستأجرين إلى ملاك، ومن ثم ألغى إسكان القطاع الخاص وملكية العقارات.

واتخذ العقيد القذافى مبادرة أخرى ابتكارية هامة فى عام ١٩٧٨ عندما حث العمال فى كل من القطاعين العام والخاص على الاستيلاء على السلطة فى مؤسساتهم بشعار «شركاء لا أجراء»، وطالبهم بإشراك أنفسهم فى

الإدارة اليومية لهذه المؤسسات. وبعد ذلك تشكلت لجان العاملين في ١٨٠ مؤسسة. ومع هذا فقد تمثلت التدابير الطموحة في الإجراءات التي صدرت في عام ١٩٧٨ كمحاولة للتخلص من تجارة القطاع الخاص وتجارة التجزئة وتجارة الجملة. وقد ركز العقيد القذافي هجومه على القطاع الخاص لأنه كان يرى أن التجار هم من الطفيليين غير المنتجين، وتجاهل دورهم كموزعين، واعتبرهم بمثابة عبء على الإنتاجية تطبيقا لشعار «التجارة ظاهرة استغلالية». غير أن الأمور لم تكن تسير بالسرعة المطلوبة في الوقت الذي حققت فيه عائدات النفط ذروتها. بحيث استطاعت الدولة بما لديها من دخول كافية لتحديد أسعار بعض السلع الاستهلاكية. وقد وضع المناخ السياسي في ليبيا الذي ساد في منتصف الثمانينيات عددا كبيرا من العقبات أمام تنمية القطاع الخاص الذي فقد ديناميته. واضطرت السلطات عند انحسار عائدات النفط وانخفاضها بشكل كبير إلى إيقاف العديد من المشروعات ذات القيمة الاقتصادية المشكوك فيها.

وكانت الصناعة في عام ١٩٨٤، بما في ذلك اكتشاف النفط وإنتاجه ونقله وتسويق منتجاته (النفط الخام، والغاز الطبيعي) قد ساهمت بنحو ٦٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وبما يصل تقريبا إلى ١٠٠٪ من الصادرات. واستحوذت الأنشطة الصناعية على نسبة مئوية من مجموع القوى العاملة في عام ١٩٨٤ تتراوح بين ٣٠ و ٣٨ في المائة. وارتفع الناتج القومي الإجمالي في كل سنة اعتبارا من ١٩٧٢ وحتى ١٩٨٠ بالأرقام الحقيقية، وبعدها بدأ

نوع من الهبوط المستمر . وفى عام ١٩٨١ حدثت نقطة تحول فى الاقتصاد . عندما انخفض الناتج المحلى الإجمالى بنسبة ١٨ فى المائة، كما أن نمو الناتج القومى الإجمالى لم يواكب التوسع السكانى، ومع هذا ظل معدل نمو هذا الناتج للفرد نحو ٨٥٢٠ دولارا أمريكيا أى تقريبا ما يساوى الدخل القومى الإجمالى فى بريطانيا .

القوات المسلحة

تعتبر القوات المسلحة الليبية من ضمن أعظم المؤسسات تمثيلا فى البلاد، فهى تمثل جميع شرائح المجتمع . ومنذ عام ١٩٨٠، كان من شأن الأجور المرتفعة والفوائد الإضافية أن جعلت الجندى العادى فى ليبيا فى وضع محظوظ بالنسبة للسكان بأسرهم . وقد ارتفعت الروح المعنوية لهذه القوات بما أدخله العقيد من تحديث مذهل عليها. وذلك بفضل برنامجه لتنظيم الأسلحة الحديثة، وفرص التدريب المتاحة لشباب الضباط فى الخارج . ثم أعلن العقيد القذافى فى مناسبات عديدة أن هذه القوات فى نهاية المطاف ستختفى ليحل محلها الشعب المسلح طبقا للنظرية العالمية الثالثة. وبناء على ذلك فكل أبناء الشعب يجب أن يكونوا على استعداد للعمل كجنود لتأمين سلامتهم وأمنهم، وهو ما تمخض عنه «الرحف الأخضر» فى عام ١٩٨٣ . وفى عام ١٩٨٧، تسليح الجيش الليبى بالأسلحة والمعدات الحديثة بما فى ذلك نظم الصواريخ والعربات المصفحة، والأجهزة الهندسية المتقدمة والمعقدة.

واحتلت ليبيا بما لديها من دبابات تزيد على ٣٠٠٠ دبابة، المركز العاشر ضمن أكبر القوى في العالم. وأنشئت لهذا الغرض كلية الهندسة العسكرية لتوفير التدريب في جميع التخصصات التقنية العسكرية، ومدة الدراسة بها أربع سنوات يمنح بعدها الخريج درجة البكالوريوس. وأنشئت في نفس الوقت كلية الاحتياط لتخريج ملازمين ثوان احتياط بعد سنة من الدراسة. أما البحرية الليبية فكانت مهمتها التقليدية هي حماية الشواطئ والمعاونة في الخدمات الأخرى لحفظ الأمن الداخلي والنظام العام، وانتشرت القواعد الحربية البحرية في طرابلس وبنغازي ودرة وطبرق ومرسى البريقة، بالإضافة إلى قاعدة للإصلاحات قائمة في الخمس شرقي طرابلس، وقاعدة للغواصات في رأس الهلال.

وكانت أولى منشآت القوات البحرية في قاعدة عقبة بن نافع (قاعدة هويلس سابقا) بالقرب من طرابلس التي تمتعت بعدة خصائص تشغيلية ومرافق تدريبية. جعلت منها المقر الرئيسي لهذه القوات. ثم توالى بعد ذلك فأنشئت قاعدة بنغازي، وقاعدة جمال عبد الناصر، وقاعدة الكفرة. وأنشئت أكاديمية القوات الجوية في الزاوية في عام ١٩٧٥. وقد شاركت المرأة في التدريب والتسليح وانخرطت في صفوف الجيش الشعبي في المدارس والجامعات والحياة العامة.

وفيما يلي نبذة عن المؤتمرات واللجان الشعبية على نحو ما جاء في الكتاب الأخضر :

المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية

المؤتمرات الشعبية هي الوسيلة الوحيدة للديمقراطية الشعبية

إن أى نظام للحكم خلافا لهذا الأسلوب، أسلوب المؤتمرات الشعبية، هو نظام حكم غير ديمقراطى . إن كافة أنظمة الحكم السائدة فى العالم الآن ليست ديمقراطية ما لم تهتد إلى هذا الأسلوب . والمؤتمرات الشعبية هي آخر المطاف لحركة الشعوب نحو الديمقراطية .

المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية هي الثمرة النهائية لكفاح الشعوب من أجل الديمقراطية

المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية ليست من صنع الخيال بقدر ما هي نتاج للفكر الذى استوعب كافة التجارب الإنسانية من أجل الديمقراطية

إن الديمقراطية الشعبية هي الأسلوب المثالى الذى ليس محل نقاش أو خلاف فى حالة تحقيقه واقعيًا، وبما أن الشعب مهما كان عدده يستحيل جمعه دفعة واحدة ليناقش ويتدارس ويقرر سياسته، لذا انصرفت الأمم عن فكرة الديمقراطية المباشرة، وبقيت مجرد فكرة طوباوية بعيدة عن دنيا الواقع . وقد استعاض عنها بنظريات حكم عديدة، كالجبالس النيابية والتكتلات الحزبية، والاستفتاءات التى أدت جميعها إلى عزل الشعب عن ممارسة شؤونه. وسلب سيادته واحتكار السياسة والسيادة من قبل تلك الأدوات المتعاقبة

والمتصارعة على الحكم من الفرد إلى الطقبة إلى الطائفة والقبيلة إلى المجلس أو الحزب. ولكن الكتاب الأخضر يبشر الشعوب بالهداية إلى طريق الديمقراطية المباشرة وفق نظام بديم وعملى .. وحيث أن فكرة الديمقراطية المباشرة لا يختلف اثنان عاقلان على أنها المثلى .. بيد أن أسلوب تطبيقها كان مستحيلا.. وحيث إن هذه النظرية العالمية الثالثة تقدم لنا تجربة واقعية للديمقراطية المباشرة، إذن انحلت مشكلة الديمقراطية نهائيا فى العالم .. ولم يبق أمام الجماهير إلا الكفاح للقضاء على كافة أشكال الحكم الديكتاتورية السائدة فى العالم الآن، والتي تسمى زيفا، بالديمقراطية بأشكالها المتعددة .. من المجالس النيابية إلى الطائفة والقبيلة والطبقة إلى الحزب الواحد إلى الحزبين إلى تعدد الأحزاب !!

ليس للديمقراطية إلا أسلوب واحد ونظرية واحدة .. وما تباين واختلاف الأنظمة التي تدعى الديمقراطية إلا دليل على أنها ليست ديمقراطية .. ليس لسلطة الشعب إلا وجه واحد ولا يمكن تحقيق السلطة الشعبية إلا بكيفية واحدة .. وهى المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية (فلا ديمقراطية بدون مؤتمرات شعبية) واللجان فى كل مكان .

أولا يقسم الشعب إلى مؤتمرات شعبية أساسية، ويختار كل مؤتمر لجنة لقيادته، ومن مجموع اللجان تتكون مؤتمرات شعبية لكل منطقة. ثم تختار جماهير تلك المؤتمرات الشعبية الأساسية لجائنا شعبية، وتسير اللجان الشعبية التي تدير المرافق مسئولة أمام المؤتمرات الشعبية الأساسية التي تملئ عليها

السياسة وترقيتها فى تنفيذ تلك السياسة، وبهذا تصبح الإدارة شعبية والرقابة شعبية، وينتهى التعريف البالى للديمقراطية الذى يقول (الديمقراطية هى رقابة الشعب على الحكومة) ليحل محله التعريف الصحيح وهو (الديمقراطية هى رقابة الشعب على نفسه).

ان المواطنين جميعا الذين هم أعضاء تلك المؤتمرات الشعبية ينتمون وظيفيا ومهنيا إلى فئات أو قطاعات مختلفة كالعمال والفلاحين والطلاب والتجار والحرفيين والموظفين والمهنيين .. لذا عليهم أن يشكلوا نقابات واتحادات مهنية خاصة بهم، علاوة على كونهم مواطنين أعضاء أو قيادات فى المؤتمرات الشعبية الأساسية أو اللجان الشعبية .. ان ما تتناوله المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية والنقابات والاتحادات يرسم فى صورته النهائية فى مؤتمر الشعب العام. الذى تلتقى فيه قيادات المؤتمرات الشعبية وقيادات اللجان الشعبية وقيادات النقابات والاتحادات المهنية . وما يتناوله مؤتمر الشعب العام الذى يجتمع سنويا يطرح بالتالى على المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية والنقابات والاتحادات ليبدأ التنفيذ من قبل اللجان الشعبية المسئولة أمام المؤتمرات الشعبية الأساسية . إن مؤتمر الشعب العام-ليس مجموع أعضاء أو أشخاص طبيعيين كالمجالس النيابية. انه لقاء المؤتمرات الشعبية الأساسية واللجان الشعبية والاتحادات والنقابات وكافة الروابط المهنية.

بذلك تنحل مشكلة أداة الحكم بداهة وتنتهى الأدوات الدكتاتورية. ويصبح الشعب هو أداة الحكم. ونحل نهائيا معضلة الديمقراطية فى العالم.

من الكتاب الأخضر، الفعل الأول

حل مشكلة الديمقراطية (سلطة الشعب)

الإنجازات

النهر الصناعي العظيم

على الرغم من كبر مساحة ليبيا كدولة، مقارنة بدول أوروبا فكمية الأمطار التي تصلها سنوياً تقل بمقدار النصف عن الكمية التي تهطل على منطقة أوروبية صغيرة مثل جنوب فرنسا . والواقع أن أغلب الأراضي الليبية تمتد في مدارات صحراوية جافة يكاد المطر ينعدم فيها كلياً. وفي ظروف هذا المناخ القاري أصبحت قطرة الماء في ليبيا سلعة نادرة، لا يعرف المواطن كيف يحصل عليها إلا بوسائل مكلفة مثل حفر الآبار، وتخزين مياه المطر. لقد كان العطش سيفاً مسلطاً على الرقاب. مما جعل حل مشكلة توفير المياه أمراً ملحاً وضرورياً وضمن برنامج يسابق الزمن.

أثبتت أعمال التنقيب عن النفط وجود مخزون هائل من المياه العذبة التي تكونت خلال العصر المطير في أحواض الكفرة وحوض السرير وحوض مرزق . فبعد أن انتهت معركة تأمين النفط في سنة ١٩٧٤ م، وتم استرداد حق الشعب في موارده قرر قائد الثورة الأخ العقيد «معمر القذافي» أن الوقت قد حان لشن المعركة الكبرى ضد العطش ؛ فأصدر أمره بإعداد الدراسات

لمشروع النهر الصناعى العظيم، وأعدت خطة البرنامج تنفيذا لهذا المشروع العملاق وهى تتركز على ثلاثة بنود رئيسية هى :

أولا : أن يتم نقل المياه بالانسياب الطبيعى، لأن مناطق الآبار فى السرب والكفرة وتازربو حوالى ٢٧٠ مترا فوق سطح البحر مما يتيح انسياب المياه نحو الشمال بسرعة مثالية .

ثانيا : أن يتم نقل المياه عبر خنادق جوفية لتفادى عمليات التبخر وإقامة جسر العبور .

ثالثا : أن يتم تصنيع الأنابيب محليا، نظرا لتوافر موادها الخام فى الجماهيرية وتم ذلك بإقامة أكبر مصنعين للحديد والصلب فى العالم .

وقد استغرقت رحلة الماء من حقول الآبار فى جوف الصحراء إلى الخزانات النهائية تسعة أيام بسرعة معدلها ٩٥٠ متر فى الثانية، وتبلغ المسافة التى تقطعها المياه خلال هذه المدة من تازربو إلى بنغازى ٨٠٠ كم، ولضمان انسياب المياه طوال هذه الرحلة تم تزويد المنظومة بعدد كاف من صمامات تنفيس الهواء فى نقاط مرتفعة على طول مسارها، وهى صمامات تكفل عدم حدوث ضغوط سلبية .

وانتهت المرحلة الأولى من مشروع النهر العظيم من منطقة الكفرة حيث تشترك ٢٥٠ بئرا فى تغذية الخط المتجه غربا ، وفى تازربو والسرب ٢٣٤ بئرا

لتمويل خطين ينطلق أحدهما إلى بنغازى والثانى إلى سيرت ويبلغ طول هذين الخطين معا ١٨٦٠ كم وينقلان يوميا مليونى متر مكعب من المياه وهى كمية سوف تزداد خلال المرحلة الثالثة بمقدار ١,٦٨ مليون متر مكعب إضافى .

وبدأت المرحلة الثانية من حقول حوض مرزق حيث تشترك ٥٠٠ بئر فى تغذية الخط الذى يعبر جبال نفوسه متجها إلى سهل جفارة، ويبلغ طول هذا الخط ٣٥٠ كم وينقل مليونى متر مكعب من المياه العذبة يوميا .

وقد تتراوح تكلفة المتر المكعب من مياه المشروع بين ٧٠، ١٦٠ درهما فقط. فيما تصل تكاليف الكمية نفسها من تحلية مياه البحر بين ٣٢٠ و ٦٢٠ درهما، وهو فرق يعنى أن النهر هو الأرخص ؛ ويستغل ٨٦ ٪ من مياه المشروع فى أغراض الزراعة والرعى، حتى تتمكن البلاد من قطع شوط كبير على طريق الاكتفاء الذاتى .

الزراعة

اشتملت مشروعات خطة التنمية الزراعية المتكاملة، وفى إطار الثورة الخضراء على استصلاح وتعمير الهضبة الخضراء والجبل الأخضر وسهل بنغازى ووادى الشاطئ والجفرة والكفرة ومصراته وغيرها من الوديان الأخرى.

واستهدف برنامج التشجير إعلان ثورة زراعية على الأراضي البور في مساحات ضخمة . كما تم تنمية مجال الإنتاج الحيواني .

الصناعة

انجهدت ليبيا نحو الصناعة سعيا وراء خلق صناعة وطنية لتحقيق الاكتفاء الذاتي . فأقيمت مصانع عديدة للأسمنت والزجاج والمنتجات الغذائية ومنتجات الألبان والمنتجات الجلدية .

السكان والمجتمع

كان عدد سكان ليبيا في عام ١٩٩٣ ، هو ٥,٠٣ مليون نسمة . ويقدر المصرف المركزي أن معدل نمو المواطنين يحدث بنسبة ٣,٩ % سنويا بينما تشير تقديرات البنك الدولي إلى أنه ٣,٦ سنويا في الفترة من ١٩٨٨ وإلى ٢٠٠٠ ، وهو من أعلى المعدلات في العالم . وتصل نسبة الصغار الذين تقل أعمارهم عن ١٥ سنة إلى ٥٠ % تقريبا من مجموع السكان . وفي عام ١٩٩٠ ، استأثرت المناطق الشمالية في طرابلس وبنى غازي بنسبة ٨٠ % من السكان . وتبلغ الكثافة السكانية ما يزيد على ٥٠ في كل كيلو متر مربع في هاتين المنطقتين ، بينما تهبط هذه الكثافة في الأنحاء الأخرى من البلاد إلى ١ في كل كيلو متر مربع .

التعليم

انخفضت الأمية في ليبيا في ١٩٩٣ فأصبحت نسبتها ٢٣٪ للرجال، ٥٠٪ للنساء بعد أن كانت نسبتها في عام ١٩٧٣ نحو ٦٠٪ من مجموع السكان، و٩٠٪ للنساء . وأضيفت كليات جديدة إلى جامعتي الفاع (طرابلس) وقار يونس (بنى غازى) افتتحت في طبرق، كما أنشئت جامعة جديدة في سبها عام ١٩٨٦ . وهناك كلية للعلوم والتكنولوجيا في مرسى البريقة، ولها فروع في مصراته . وحتى عام ١٩٨٢، كانت نسبة مثوية كبيرة من الطلبة الليبيين يدرسون في جامعات الخارج، وخاصة في الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وألمانيا الغربية، ولكن الجامعات الليبية والعربية قد استوعبت الآن أعدادا كبيرة منهم . وقد تناول الفصل الثالث من الكتاب الأخضر هذا الموضوع على النحو التالي .

العلم أو التعليم ليس ذلك المنهج المنظم وتلك المواد المبوية التي يجبر الشباب على تعلمها خلال ساعات محدودة على كراسى مصفوفة وفي كتب مطبوعة . إن هذا النوع من التعليم السائد في جميع أنحاء العالم الآن هو أسلوب مضاد للحرية .. إن التعليم الإجبارى الذى تنبأ به دول العالم كلما تمكنت من فرضه على أبنائها هو أحد الأساليب القائمة للحرية .. إنه طمس إجبارى لمواهب الإنسان .. وهو توجيه إجبارى لاختيارات الإنسان .. إنه عمل دكتاتورى قاتل للحرية، لأنه يمنع الإنسان من الاختيار الحر والإبداع والتألق .. أن يجبر الإنسان على تعلم منهج ما عمل دكتاتورى .. أن نفرض

أن الجهل سينتهى عندما يقدم كل شيء على حقيقته .. عندما تتوافر معرفته لكل إنسان بالطريقة التى تناسبه .

إن التعليم الإجبارى .. والتعليم المنهجى المنظم هو تجهيل إجبارى فى الواقع للجماهير .. إن جميع الدول التى تحدد مسارات التعليم عن طريق مناهج رسمية .. وتجبر الناس على ذلك وتحدد رسميا المواد والمعارف المطلوب تعلمها هى دول تمارس العسف ضد مواطنيها . إن كافة أساليب التعليم السائدة فى العالم يجب أن تخطمها ثورة ثقافية عالمية تحرر عقلية الإنسان من مناهج التعصب والتكيف العمدى لذوق ومفهوم وعقلية الإنسان .

إن هذا لا يعنى قفل أبواب دور العلم كما يبدو للسطحيين عند قراءتهم له ، وانصراف الناس عن التعليم . إنه على العكس من ذلك ، يعنى أن يوفر المجتمع كل أنواع التعليم ، ويترك للناس حرية التوجه إلى أى علم تلقائيا ، وهذا يتطلب أن تكون دور التعليم كافية لكل أنواع المعارف . وإن عدم الوصول إلى الكفاية منها هو حد لحرية الإنسان ، وإرغام له على تعلم معارف معينة وهى المتوافرة ، وحرمانه من حق طبيعى نتيجة غياب المعارف الأخرى . فالمجتمعات التى تمنع المعرفة والتى تحتكرها هى مجتمعات رجعية متعصبة للجهل معادية للحرية . وهكذا فالمجتمعات التى تمنع معرفة الدين كما هو ، هى مجتمعات رجعية متعصبة للجهل معادية للحرية .. والمجتمعات التى تحتكر المعرفة الدينية هى أيضا مجتمعات رجعية متعصبة للجهل معادية للحرية .. ، والمجتمعات التى تشوه دين الغير وحضارة الغير وسلوك الغير فى

حالة تقديمها كمعرفة لنفسها هي كذلك مجتمعات متعصبة رجعية .. معادية للحرية . والمجتمعات التي تحتكر المعرفة المادية هي مجتمعات رجعية متعصبة للجهل معادية للحرية . المعرفة حق طبيعي لكل إنسان، وليس لأحد الحق أن يحرمه منه بأى مبرر إلا إذا ارتكب الإنسان نفسه من الفعل ما يمنعه من ذلك .

النقل والاتصالات

تتمتع ليبيا فى الوقت الحالى بما طوله ٢٥٠٠٠ كم من الطرق المعبدة . وتم التوسع فى ميناء طرابلس وبنغازى الرئيسيين، وبالإضافة إلى مطارى طرابلس وبنغازى أنشئت المطارات فى عدة مناطق أخرى مثل طبرق ومرسى البريقة وسبها وغات وغدامس والكفرة .

وتدير الدولة جميع أنشطة الإذاعة والصحافة . وأنشئت وكالة الجماهيرية للأنباء التى أصبحت المصدر الرئيسى للأنباء. بالإضافة إلى الإذاعة ومحطات التليفزيون الموجوة فى البلاد .

السياسات الحدودية

منذ اعتلاء العقيد القذافى السلطة فى ١٩٦٩ هيمنت الفكرة الحدودية على سياسة ليبيا الخارجية، وجرى عدة محاولات لإقامة الوحدة مع الدول

العربية الأخرى . وعقب إنشاء الجماهيرية، أصبحت النظرية العالمية الثالثة التي نادى بها تسير على قدم المساواة مع هدف الوحدة العربية . وكانت هناك محاولات للوحدة بين ليبيا والسودان ومصر بعد ثلاثة شهور فقط من قيام الثورة. وانضمت سوريا إلى هذه الوحدة في عام ١٩٧٠. وفي عام ١٩٧٢، أعلنت ليبيا ومصر أنهما سينشئان قيادة سياسية موحدة، ولكن العلاقات تدهورت بين مصر وليبيا. بحيث حدثت مناقشات مسلحة بين البلدين في عام ١٩٧٧ .

ورقع في عام ١٩٧٤ اتفاق وحدة مع تونس، وآخر مع سوريا في عام ١٩٨٠، ولكنهما لم يتحققا. وكانت هناك خطة لإقامة وحدة سياسية مع الجزائر، ولكن سرعانه ما طواها النسيان .

وتتجدد آمال ليبيا في الوحدة بقيام الاتحاد المغاربي في أوائل ١٩٨٩، حيث رأت فيه ليبيا خطوة نحو تشييد الوحدة، وهي رؤية لم يقاسمه فيها قادة دول الاتحاد المغاربي الذين انصب اهتمامهم على تعزيز التعاون الاقتصادي الإقليمي . وقد وقعت ليبيا ميثاق تكامل مع حكومة السودان لعله يفضي إلى نوع من الوحدة .

علاقة ليبيا بالغرب

ترجع جذور عداوة الغرب لليبيا إلى أوائل ١٩٧٠ عندما قامت ليبيا بدور رئيسي في نضال الأقطار العربية المصدرة للنفط لسحب سيطرة الشركات

الأجنبية على صناعة النفط، وبلغ هذا العداء ذروته عندما ظهرت أول أزمة للنفط في عام ١٩٧٤. وناصبت الولايات المتحدة الأمريكية ليبيا العداء وحظرت استيراد نفطها في مارس ١٩٨١، وتفاقمت الأوضاع حينما أعلنت الولايات المتحدة أن إقامة مواطنيها في ليبيا تعتبر أمرا غير شرعى. وتذرت أمريكا بعدة أسباب واهية لشن ضربة جوية ضد طرابلس وبنغازي في إبريل عام ١٩٨٦. ومنذ ١٩٨٧ والعقوبات الأمريكية تتجدد بانتظام كل ستة شهور بحجة أن ليبيا تشكل خطرا شديدا على أمن الولايات المتحدة وسياساتها الخارجية.

واتهمت بريطانيا ليبيا بأنها تموّن جيش التحرير الأيرلندي بالسلاح، وأن اثنين من مواطنيها هما اللذان دبرا حادث لو كربي في ١٩٨٨. ولما رفضت ليبيا تسليم مواطنيها، فرض مجلس الأمن عقوباته على ليبيا في ٣١ مارس ١٩٩٢، ودخلت حيز النفاذ في ١٥ إبريل من العام نفسه، وهى عقوبات تمثلت في حظر الطيران المدني، وبيع قطع الغيار والعتاد الحربي. ودفعت ليبيا هذه التهم عن نفسها، وكشفت جهودها للخروج من هذه الأزمة ولكن ما زال التعتن الغربى يتمادى فى غيّه، رغم ظهور دلالات أخرى قد تبرئ ساحة ليبيا .

نص الوثيقة الخضراء الكبرى

الوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الانسان فى عصر الجماهير

بسم الله

إن الشعب العربى الليبى المجتمع فى المؤتمرات الشعبية الأساسية إذ يستلهم البيان الأول لثورة الفاتح العظيمة عام ١٩٦٩م التى انتصرت للحرية على أرضه انتصارا نهائيا. ويترشد بما ورد فى الإعلان التاريخى لقيام سلطة الشعب فى الثانى من مارس ١٩٧٧م الذى فتح عصرا جديدا يتوج كفاح البشرية على مر العصور، ويعزز سعيها الدءوب نحو الحرية والاعتناق .

واعتداء منه بالكتاب الأخضر دليل البشرية نحو الخلاص النهائى من حكم الفرد والطبقة والطائفة والقبيلة والحزب، ومن أجل إقامة مجتمع كل الناس الأحرار المتساوين فى السلطة والثروة والسلاح .

واستجابة للتحريض الدائم للشائر الأسمى معمر القذافى صانع عصر الجماهير الذى جسد بفكره ومعاناته آمال المقهورين والمضطهدين فى العالم، وفتح أمام الشعوب أبواب التغيير بالثورة الشعبية أداة تحقيق المجتمع الجماهيرى.

وإيماننا منه بأن حقوق الإنسان الذى استخلفه الله فى الأرض ليست هبة من أحد، وأن لا وجود لها فى مجتمعات العسف والاستغلال، وأنها لا تتحقق إلا بانتصار الجماهير على جلاديهـا واختفاء الأنظمة القائمة للحرية، فتقيم سلطتها وتنعزز وجودها على وجه الأرض عندما يسود الشعب بالمؤتمرات الشعبية، فلا ضمان لحقوق الإنسان فى عالم فيه حاكم ومحكوم، وسيد ومسود، وغنى وفقير .

وإدراكنا بأن الشقاء الإنسانى لا يزول، وحقوق الإنسان لا تتأكد إلا ببناء عالم جماهيرى تمتلك فيه الشعوب السلطة والثروة والسلاح، وتختفى فيه الحكومات والجيوش، وتتححر فيه الجماعات والشعوب والأمم من خطر الحروب، فى عالم يسوده السلام والاحترام والمحبة والتعاون .

إن الشعب العربى اللبى تأسيسا على ذلك، وأخذ بما جاء فى قرارات المؤتمرات الشعبية القومية والأمية فى الداخل والخارج، مسترشدا بقول عمر بن الخطاب : «متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارا» كأول إعلان فى تاريخ البشرية للحرية وحقوق الإنسان، يقرر إصدار الوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الإنسان فى عصر الجماهير وفقا للمبادئ التالية :

١ - انطلاقا من أن الديمقراطية هى الحكم الشعبى، وليست التعبير الشعبى يعلن أبناء المجتمع الجماهيرى أن السلطة للشعب يمارسها مباشرة دون نيابة ولا تمثيل فى المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية.

٢ - أبناء المجتمع الجماهيرى يقدسون حرية الإنسان ويحمونها ويحرمون تقييدها، فالجس فقط لمن تشكل حريته خطرا أو إفسادا للآخرين، وتستهدف العقوبة الإصلاح الجماعى، وحماية قيم الإنسانية ومصالح المجتمع، ويحرم المجتمع الجماهيرى العقوبات التى تمس كرامة الإنسان وتضر بكيانه كعقوبة الأشغال الشاقة والسجن الطويل الأمد، كما يحرم المجتمع الجماهيرى إلحاق الضرر بشخص السجين مايا ومعنويا، ويدين المتاجرة به، أو إجراء التجارب عليه، والعقوبة شخصية يتحملها الفرد جزاء فعل مجرم موجب لها، ولا تنصرف العقوبة أو آثارها إلى أهل الجانى وذويه، «ولا تزر وازرة وزر أخرى» .

٣ - أبناء المجتمع الجماهيرى أحرار وقت السلم فى التنقل والإقامة .

٤ - المواطنة فى المجتمع الجماهيرى حق مقدس لا يجوز إسقاطها أو سحبها .

٥ - أبناء المجتمع الجماهيرى يحرمون العمل السرى واستخدام القوة بأنواعها والعنف والرهاب والتخريب، ويعتبرون ذلك خيانة لمثل وقيم المجتمع الجماهيرى، الذى يؤكد سيادة كل فرد فى المؤتمر الشعبى الأساسى، ويضمن حقه فى التعبير عن رأيه علنا وفى الهواء الطلق، وينبذون العنف وسيلة لفرض الأفكار والآراء، ويقرون

الحوار الديمقراطي أسلوبا وحيدا لطرحها، ويعتبرون التعامل المعادى للمجتمع الجماهيرى مع أية جهة أجنبية وبأية وسيلة من الوسائل خيانة عظمى للمجتمع .

٦ - أبناء المجتمع الجماهيرى أحرار فى تكوين الاتحادات والنقابات والروابط لحماية مصالحهم المهنية .

٧ - أبناء المجتمع الجماهيرى أحرار فى تصرفاتهم الخاصة، وعلاقاتهم الشخصية، ولا يحق لأحد التدخل فيها إلا إذا اشتد أحد أطراف العلاقة، أو إذا كان التصرف أو كانت العلاقة ضارة بالمجتمع أو مفسدة له أو منافية لقيمه .

٨ - أبناء المجتمع الجماهيرى يقدسون حياة الإنسان ويحافظون عليها، وغاية المجتمع الجماهيرى إلغاء عقوبة الإعدام، وحتى يتحقق ذلك يكون الإعدام فقط لمن تشكل حياته خطرا أو فسادا للمجتمع، وللمحكوم عليه قصاصا بالموت طلب التخفيف أو الفدية مقابل الحفاظ على حياته، ويجوز للمحكمة استبدال العقوبة إذا لم يكن ذلك ضارا بالمجتمع أو منافيا للشعور الإنسانى، ويدينون الإعدام بوسائل بشعة كالكرسى الكهربائى والحقن والغازات السامة .

٩ - المجتمع الجماهيرى يضمن حق التقاضى واستقلال القضاء، ولكل منهم الحق فى محاكمة عادلة ونزيهة .

١٠ - أبناء المجتمع الجماهيري يحتكمون إلى شريعة مقدسة ذات أحكام ثابتة لا تخضع للتغيير أو التبديل، وهى الدين أو العرف ويعلمون أن الدين إيمان مطلق بالغيب وقيمة روحية مقدسة، خاصة بكل إنسان، عامة لكل الناس. فهو علاقة مباشرة مع الخالق دون وسيط، ويحرم المجتمع الجماهيري احتكار الدين واستغلاله لإفارة الفتن والتعصب، والتشيع، والتحزب، والاقتتال .

١١ - يضمن المجتمع الجماهيري حق العمل، فالعمل واجب وحق لكل فرد فى حدود جهده بمفرده أو شراكة مع آخرين، ولكل فرد الحق فى اختيار العمل الذى يناسبه . والمجتمع الجماهيري هو مجتمع الشركاء لا الأجراء، والملكية الناجمة عن الجهد مقدسة مصانة لا تمس الا للمصلحة العامة، ولقاء تعويض عادل، وأبناء المجتمع الجماهيري أحرار من ربقة الأجرة، وتأكيدا لحق الإنسان فى جهده وإنتاجه، فالذى ينتج هو الذى يستهلك .

١٢ - أبناء المجتمع الجماهيري أحرار من الإقطاع؛ فالأرض ليست ملكا لأحد، ولكل فرد الحق فى استغلالها للارتفاع فيها، شغلا وزراعة ورعيا مدى حياته وحياة ورثته فى حدود جهده وإشباع حاجاته .

١٣ - أبناء المجتمع الجماهيري أحرار من الإيجار، فالبيت لساكنه، وللبيت حرمة مقدسة، على أن تراعى حقوق الجيران ؛ الجار ذى

القريبى والجار الجنب، وألا يستخدم المسكن فيما يضر بالمجتمع .

١٤ - المجتمع الجماهيرى متضامن، ويكفل لأفراده معيشة ميسرة كريمة، وكما يحقق لأفراده مستوى صحيا متطورا وصولا إلى مجتمع الأصحاء يضمن رعاية الطفولة والأمومة، وحماية الشيخوخة والمعوزة فالمجتمع الجماهيرى ولى من لا ولى له .

١٥ - التعليم والمعرفة حق طبيعى لكل إنسان فلكل إنسان الحق فى اختيار التعليم الذى يناسبه، والمعرفة التى تروقه دون توجيه أو إجبار .

١٦ - المجتمع الجماهيرى مجتمع الفضيلة، والقيم النبيلة يقدر المثل والقيم الإنسانية. تطلعا إلى مجتمع إنسانى بلا عدوان، ولا حروب، ولا استغلال، ولا إرهاب. لا كبير فيه ولا صغير، كل الأمم، والشعوب والقوميات لها الحق فى العيش بحرية وفق اختياراتها، ولها حقها فى تقرير مصيرها، وإقامة كيانها القومى، وللأقليات حقوقها فى الحفاظ على ذاتها وتراثها، ولا يجوز قمع تطلعاتها المشروعة، واستخدام القوة لإذابتها فى قومية أو قوميات أخر .

١٧ - أبناء المجتمع الجماهيرى يؤكدون حق الإنسان فى التمتع بالمنافع، والمزايا، والقيم، والمثل التى يوفرها الترابط، والتماسك،

والوحدة، والألفة، والمحبة الأسرية، والقبلية، والقومية، والإنسانية،
ولذا فإنهم يعملون من أجل إقامة الكيان القومى الطبىمى
لأمتهم، ويناصرون المكافحين من أجل إقامة كياناتهم القومية
الطبيعية .

وأبناء المجتمع الجماهيرى يرفضون التفرقة بين البشر بسبب لونهم أو
جنسهم، أو دينهم، أو ثقافتهم .

١٨ - أبناء المجتمع الجماهيرى يحمون الحرية ويدافعون عنها فى أى
مكان من العالم، ويناصرون المضطهدين من أجلها، ويحرضون
الشعوب على مواجهة الظلم، والفساد، والاستغلال، والاستعمار،
ويدعونها إلى مقاومة الإمبريالية، والمنصرية، والفاشية وفق مبدأ
الكفاح الجماعى للشعوب ضد أعداء الحرية .

١٩ - المجتمع الجماهيرى مجتمع التكافؤ، والإبداع، ولكل فرد فيه
حرية التفكير، والابتكار، والإبداع، ويسعى المجتمع الجماهيرى
دأباً إلى ازدهار العلوم، وارتقاء الفنون والآداب وضمان انتشارها
جماهيرياً منعاً لاحتكارها .

٢٠ - إن أبناء المجتمع الجماهيرى يؤكدون أنه من الحقوق المقدسة
للإنسان أن ينشأ فى أسرة متماسكة فيها أمومة وأبوة وأخوة،
فالإنسان لا تصلح له ولا تناسب طبيعته إلا الأمومة الحقة

والرضاعة الطبيعية، فالطفل تربيته أمه .

٢١ - إن أبناء المجتمع الجماهيرى متساوون رجالا ونساء فى كل ما هو إنسانى، ولأن التفريق فى الحقوق بين الرجل والمرأة ظلم صارخ ليس له ما يبرره فإنهم يقررون أن الزواج مشاركة متكافئة بين طرفين متساويين لا يجوز لأى منهما أن يتزوج الآخر برغم إرادته أو يطلقه دون اتفاق لإرادتيهما، أو فى حكم محكمة عادلة، وإنه من العسف أن يحرم الأبناء من أمهم، وأن تحرم الأم من بيتها .

٢٢ - أبناء المجتمع الجماهيرى يرون فى خدم المنازل رقيق العصر الحديث وعبدا لأرباب عملهم، لا ينظم وضعهم قانون، ولا يتوافر لهم ضمان وحماية، يعيشون تحت رحمة مخدميهم، ضحايا للطغيان، ويجبرون على أداء مهنة مذلة لكرامتهم ومشاعرهم الإنسانية، تحت وطأة الحاجة، وسعيا للحصول على لقمة العيش، لذلك يحرم المجتمع الجماهيرى استخدام خدم المنازل، فاليوم يخدمه أهله .

٢٣ - أبناء المجتمع الجماهيرى يؤمنون بأن السلام بين الأمم كفيل بتحقيق الرخاء، والرفاهية، والوثام، ويدعون إلى إلغاء تجارة السلاح، والحد من صناعته، لما يمثله ذلك من تهديد لثروات

المجتمعات، وإثقال لكامل الأفراد بمعبء الضرائب وترويعهم بنشر الدمار والفناء فى العالم .

٢٤ - أبناء المجتمع الجماهيرى يدعون إلى إلغاء الأسلحة الذرية والجراثومية، والكيمياوية، ووسائل الدمار الشامل، وإلى تدمير المخزون منها، ويدعون إلى تخليص البشرية من المخططات الذرية وخطر نفاياتها .

٢٥ - أبناء المجتمع الجماهيرى يلتزمون بحماية مجتمعهم، والنظام السياسى القائم على السلطة الشعبية فيه، والحفاظ على قيمه، ومبادئه، ومصالحه، ويعتبرون الدفاع الجماعى سبيلا لحمايته، والدفاع عنه مسئولية كل مواطن فيه، ذكرا كان أم أنثى، فلا نيابة فى الموت دونه .

٢٦ - إن أبناء المجتمع الجماهيرى يلتزمون بما ورد فى هذه الوثيقة، ولا يجيزون الخروج عليها، ويجرمون كل فعل مخالف للمبادئ والحقوق التى تضمنتها، ولكل فرد الحق فى اللجوء إلى القضاء لإنصافه من أى مساس بحقوقه وحياته الواردة فيها .

٢٧ - إن أبناء المجتمع الجماهيرى وهم يقدمون باعتزاز للعالم الكتاب الأخضر، دليلا للاتفاق، ومنهاجا لتحقيق الحرية، يشرون الجماهير بمصر جديد تنتهار فيه النظم الفاسدة ويوزل فيه العسف، والاستغلال .

مؤتمر الشعب العام
الجمهورية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى
صدرت بمدينة البيضاء
يوم الأحد ٢٦ من شوال
الموافق ١٢ من شهر الصيف ١٩٨٨ م

مراجع حديثة مختارة

Energy Data Associates I Regent Street, London SW1Y
4NR.

The Green and the Black: Qadhafi's policies in Africa,
René Lemarchand (ed), Indiana University Press,
Bloomington, 1988.

The Green Book, Muammar Qadhafi, Martin Brian &
O'Keefe, Tripoli, 1975.

Imagery and Ideology in US Policy Toward Libya
1969-82, Mahmoud El Warfally, University of Pittsburgh

1988 Kaddafi, la CIA et les marchands de mort, Francois Soudan and Joseph Goulden, Jeune Afrique, Paris, 1987.

Libya: A Country Study, Helen Chapin (ed) Area handbook series, US Department of the Army, Washington, 1989.

Libya in the 1990s: Can its Resources be salvaged ? EIU Special Report No 2134 by Natasha Beschorner and Andrew Smith, 1991.

Libyan Politics Tribe and Revolution, John Davis, IB Tauris, London, 1987.

Libya, Qadhafi's Revolution and the Modern State, L C Harris, Croom Helm, Boulder, Colorado 1986.

Libya's Foreign Policy, Mary-Jane Deeb, Boulder, Colorado, 1991.

Libya: The Elusive Revolution, Ruth First, London, 1974.

Libya, The Struggle for Survival, Geoff Simons, MacMillan, London 1993.

The Making of a Pariah State, Martin Sicker, Praeger, .
New York, 1987.

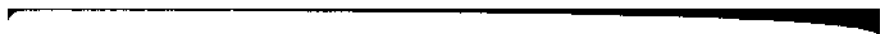
Qadhafi and the Libyan Revolution, D Blundy & A Lycet,
Corgi, London, 1987.

Qadhafi's Libya, Jonathan Bearman, Zed Books,
London, 1986.

Qadhafi's World Design, Libyan Foreign Policy 1969-87,
R B St John, Sagi Books, London, 1987.

فم بعصر الله

تنفيذ وطبع محمد سويدان
بيروت - لبنان



هذا الكتاب

انطلاقاً من إيمان جمال حمدان بوطنه العربي، ومن عرويته الصادقة التي كرّس حياته لها، جاءت هذه الدراسة عن «ليبيا» استكمالاً للسلسلة التي كان ينوي إصدارها لدراسة شخصية الدول العربية كل على حدة، وذلك في آن واحد مع كتابته لموسوعته الفذة «شخصية مصر». وقد بدأ هذه الدراسة عن الأردن، وبعدة مقالات عن العراق والسودان وغيرها. وقد استرعت ظاهرة ليبيا الثورة انتباهه. بعد أن أصبحت ظاهرة سياسية بارزة في العالم العربي المعاصر، فاختصها بهذا الكتاب القيم.

وقد أولى جمال عناية خاصة في دراساته لوطننا العربي عامة، ومصر خاصة ولعالمنا الإسلامي من حولها. وقد أعرب العلماء والباحثون عن فرحهم بنشر كتابه عن الجمهورية العربية الليبية (الجمهورية العربية الليبية حالياً) هادفاً بذلك إلى نشر الوعي بحقائق الجغرافية السياسية في وقت عمّ فيه حديث العواطف والشعارات

MADBOULI BOOKSHOP

مكتبة مطبول

٦ ميّلة طلست حرب - القاهرة - ت ٥٧٥٦٤٢١ : 5756421 6 Talat Harb SQ. Tel. :